وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة حسيبـة بن بوعلي الشلـف
كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم الاقتصادية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه علوم

التخصص: العلوم الاقتصادية

العنوان

أثر سيـاسة الإنفـاق العـام على الطلب على المنتوج المحلي الجزائري

من إعـداد

نـاويـس أسمـاء

المناقشة بتاريخ 2021/06/27 من طرف اللجنة المكونة من:

البشير عبد الكريم	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف	رئيسا
قوريش نصيرة	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف	مشرفا ومقررا
آيت مختار عمر	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف	مقررا مساعدا
بن عناية جلول	أستاذ	جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة	ممتحنا
بغداوي جميلة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف	ممتحنا
ضيف أحمد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة	ممتحنا
حبيش علي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير:

أولا، الحمد والشكر لله عزّ وجّل الذي وفقني على انجاز هذا العمل، فما توفيقي إلاّ بالله...والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة القديرة : "قوريش نصيرة" على تكرمها بالإشراف على هذه الأطروحة، وكذلك الأستاذ القدير" آيت مختار عمر" على تفضله بالمساعدة في الاشراف، أشكرهما على ثقتهما بي وكذا توجيهاتهما وتشجيعاتهما لي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل "أعضاء لجنة المناقشة الموقرة" على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، و بالتالي إثرائها من كل جوانبها.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان لكل من قدّم لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة في سبيل إخراج هذا العمل إلى الوجود.

إهــداء:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي وأطال في عمرهما

إلى أختي وإخوتي الأعزّاء حفظهم الله لي.

وأهديها إلى شخص عزيز عليّ تمنيت وجوده معي، هو عمّي "عبد القادرّ ناويس"،.... أسأل الله أن يتغمده برحمته الواسعة ويسكنه فسيح جناته.

إلى أهلي وأقاربي حفظهم الله، كل باسمه وعزّه..

إلى كل من جمعني بهم مشعل العلم من أساتذة، زملاء و طلبة....

وطبعا، إلى كل أستاذ يُقدس طريق العلم

وكل امرأة تكّرس حياتها للعلم.

الباحثة: ناويس أسماء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)، والتي تتضمن تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي: الاستهلاك- الإنفاق الاستهلاكي للأسر-، الاستثمار-الإنفاق الاستثماري الخاص- وصافي الصادرات في الجزائر، وباستخدام بيانات سنوية ممتدة من (1989-2018) واجراء اختبارات: الاستقرارية والتكامل المشترك لجوهانسن ومن ثم تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR ، تم التوصل إلى أنّ تأثير الإنفاق العام بشكل عام هو ضعيف على مكونات الطّلب الكلي بالجزائر، وذات الأمر عند تحليل صدماته الايجابية والتي كانت ذات آثار ايجابية ضعيفة على الاستهلاك وآثار متباينة ضعيفة على الاستثمار الخاص بينما أثر سلبي تولد عنها على صافي الصادرات على طول فترة الاستجابة، وعند تحليل التباين تبين لنا ضعف الأهمية النسبية التي يحتلها الانفاق العام في تفسير التقلبات الظرفية التي تحدث في مكونات الطّلب الكلي خلال فترة التنبؤ.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الطّلب الكلي، الإنفاق الاستهلاكي للأسر، الاستثمار الخاص، صافي الصادرات، مقاربة شعاع الانحدار الذاتي ، تحليل الصدمات.

Abstract :

Our study aims to analyze the impact of the public spending policy on aggregate demand in Algeria during the period (1989-2018), which includes an econometric analysis of the impact of public spending on the components of aggregate demand: consumption - household consumption spending -, investment - private investment spending - and net exports in Algeria, by using annual data extending from (1989-2018) and conducting stationarity test & Johansen cointegration test before using VAR model to estimate. It was concluded that the effect of public spending in general is weak on the components of aggregate demand in Algeria, and the same when analyzing its positive shocks, which had weak positive effects on consumption and weak disparate effects on private investment while a negative effect on net exports overall the response period, and upon analyzing the variance, we find the weakness of the relative importance occupied by public spending in explaining the circumstantial fluctuations that occur in the components of aggregate demand during the forecast period.

Key words: *Public Spending, Aggregate Demand, Household Consumption Spending, Private Investment, Net Exports, **V**ector **a**uto-**r**egression approach, Shocks Analysis.*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر والتقدير	-
الإهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الأشكال والجداول	-
مقدمة	أ- ر
الفصل الأول: مفاهيم عامة عن سياسة الإنفاق العام	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام	03
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام	03
أولا: تعريف الإنفاق العام	03
ثانيا: صور الإنفاق العام	05
المطلب الثاني: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي	06
أولا: الإنفاق العام في الفكر الاسلامي –الاقتصاد الاسلامي–	07
ثانيا: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي –الاقتصاد الوضعي–	09
المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام	17
أولا: التقسيمات النظرية للإنفاق العام	17
ثانيا: التقسيمات العملية للإنفاق العام	21
المبحث الثاني: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية	26
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام	26
المطلب الثاني: أهداف وأدوات سياسة الإنفاق العام	27
أولا: أهداف سياسة الانفاق العام	27

ثانيا: أدوات سياسة الإنفاق العام	29
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام والمؤشرات الكمية لقياسها	31
أولا: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	31
ثانيا: المؤشرات الكمية لقياس آثار الإنفاق العام	37
المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام والاجراءات الضبطية لها	38
المطلب الأول: النظريات والأسباب المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام	38
أولا: النظريات المفسرة لتزايد الإنفاق العام	40
ثانيا: أسباب تزايد الإنفاق العام	45
المطلب الثاني: قواعد وحدود الإنفاق العام	49
أولا: قواعد الإنفاق العام	49
ثانيا: حدود الإنفاق العام	51
المطلب الثالث: الاجراءات الاصلاحية والضبطية للإنفاق العام	52
أولا: الاجراءات الاصلاحية الموجهة من قبل صندوق النقد الدولي	53
ثانيا: ترشيد الإنفاق العام	54
خلاصة الفصل الأول	56
الفصل الثاني: أساسيات عن الطّلب الكلي	
تمهيد	58
المبحث الأول: ماهية الطّلب الكلي	59
المطلب الأول: مفهوم الطّلب الكلي	59
أولا: تعريف الطّلب الكلي	59
ثانيا: أبرز المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالطّلب الكلي	61
المطلب الثاني: الطّلب الكلي في النظريات الاقتصادية	62
أولا: الطّلب الكلي في النظرية الكلاسيكية	62
ثانيا: الطّلب الكلي في النظرية الكينزية	63
ثالثا: الطّلب الكلي في النظريات المعاصرة	65

المطلب الثالث: محدّدات الطّلب الكلي	67
أولا: منحنى الطّلب الكلي وخصائصه	67
ثانيا: العوامل المؤثرة في الطّلب الكلي	68
ثالثا: المضاعف والطّلب الكلي	72
المبحث الثاني: مكونات الطّلب الكلي	73
المطلب الأول: الاستهلاك	74
أولا: مفهوم الاستهلاك	74
ثانيا: نظريات الاستهلاك	75
ثالثا: محدّدات الاستهلاك	81
المطلب الثاني: الاستثمار	83
أولا: مفهوم الاستثمار وأهميته	83
ثانيا: أنواع الاستثمار	85
ثالثا: محدّدات الاستثمار	87
المطلب الثالث: صافي الصّادرات	90
أولا: الصّادرات	91
ثانيا: الواردات	92
ثالثا: محدّدات صافي الصّادرات	93
المبحث الثالث: الاستقرار الاقتصادي وسياسات إدارة الطّلب الكلي	95
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي	95
أولا: تعريف الاستقرار الاقتصادي الكلي	95
ثانيا: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي	96
المطلب الثاني: سياسات إدارة الطّلب الكلي	100
أولا: السياسة المالية	100
ثانيا: السياسة النقدية	102
ثالثا: السياسة التجارية	103

المطلب الثالث: المحدّدات العملية لاستراتيجية إدارة الطّلب الكلي	105
أولا: الأخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية	106
ثانيا: التأثيرات الثانوية عن تنفيذ السياسات الاقتصادية	107
ثالثا: نظرية الاختيار العام وطبيعة السياسات الاقتصادية	108
خلاصة الفصل الثاني	109
الفصل الثالث: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية لإدارة الطّلب الكلي –آثاره المرغوبة وغير المرغوبة–	
تمهيد	111
المبحث الأول: آلية عمل سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي	112
المطلب الأول: نموذج (IS-LM) والطّلب الكلي	112
أولا: نموذج التوازن الكلي (IS-LM)	113
ثانيا: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على نموذج التوازن العام (IS-LM)	117
ثالثا: اشتقاق منحنى الطّلب الكلي اعتمادا على نموذج (IS-LM)	120
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وإدارة الطّلب الكلي	122
أولا: التوسع في الإنفاق العام قصد معالجة الفجوة الانكماشية	122
ثانيا: التخفيض في الإنفاق العام قصد معالجة الفجوة التضخمية	124
المطلب الثالث: فعّالية سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي	125
أولا: مفهوم مضاعف الإنفاق العام	125
ثانيا: مضاعف الإنفاق العام والطّلب الكلي	127
ثالثا: محدّدات مضاعف الإنفاق العام	128
المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على مكوّنات الطّلب الكلي	130
المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الاستهلاك	131
أولا: تحليل الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك	132
ثانيا: تحليل الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك	134

المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص	137
أولا: تحليل الأثر الايجابي المرغوب للإنفاق العام على الاستثمار الخاص	137
ثانيا: تحليل أثر المزاحمة كأثر غير مرغوب للإنفاق العام على الاستثمار الخاص	139
ثالثا: تحليل أثر حساسية الاستثمار الخاص لسعر الفائدة على فعّالية سياسة الإنفاق العام	143
المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على صافي الطّلب الخارجي	145
أولا: تحليل دور الإنفاق العام في تحسين صافي الصّادرات	145
ثانيا: تحليل الآثار غير المرغوبة المترتبة عن سياسة الإنفاق العام	147
ثالثا: فعّالية سياسة الإنفاق العام في إطار نموذج "Mundell-Fleming" لاقتصاد مفتوح	149
المبحث الثالث: تحليل الأثر غير المرغوب للإنفاق العام على الطّلب الكلي – فائض الطّلب والتضخم–	153
المطلب الأول: الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب كأثر غير مرغوب	154
أولا: مفهوم الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب	154
ثانيا: معيار فائض الطّلب كمقياس للفجوة التضخمية	159
ثالثا: الآثار المترتبة عن التضخم	160
المطلب الثاني: العوامل المحدثة للفجوة التضخمية	161
أولا: العوامل الرئيسية	161
ثانيا: عامل نوعية الإنفاق العام	162
ثالثا: عامل طريقة تمويل الإنفاق العام	163
المطلب الثالث: دراسات تطبيقية حول العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم	165
أولا: الدراسات التطبيقية الأجنبية	165
ثانيا: الدراسات التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري	167
خلاصة الفصل الثالث	171

الفصل الرابع: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	
تمهيد	174
المبحث الأول: تحليل توجهات سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-2018)	175
المطلب الأول: توجهات سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-2018)	176
أولا: سياسة الإنفاق العام في ظل الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي للفترة (1989-1998)	176
ثانيا: سياسة الإنفاق العام في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتنمية الاقتصادية للفترة (2001-2014)	183
ثالثا: ترشيد الإنفاق العام كأسلوب ضبط اقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط انطلاقا من سنة 2015	187
المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	190
أولا:تحليل تطور حجم الإنفاق العام الكلي في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)	190
ثانيا: تحليل تطور شقّي الإنفاق العام– ميزانية التسيير والتجهيز– في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	194
ثالثا: تحليل هَيْكَلَيْ ميزانية التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1993-2018)	197
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام في لجزائر خلال الفترة (1989-2018)	199
أولا: مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	199
ثانيا: مؤشر الميل الحدّي والمرونة الدّخلية للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	201

ثالثا: مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	202
المبحث الثاني: تحليل أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	204
المطلب الأول: تحليل تطور مكوّنات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	204
أولا: تحليل تطور الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	205
ثانيا: تحليل تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	208
ثالثا: تحليل تطور صافي الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	210
المطلب الثاني: تحليل الأثر والعلاقة بين الإنفاق العام ومكوّنات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	212
أولا: تحليل أثر الإنفاق العام على الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	212
ثانيا: تحليل أثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	215
ثالثا: تحليل أثر الإنفاق العام على صافي الصّادرات في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	217
المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي –الآثار المرغوبة وغير المرغوبة – في الاقتصاد الجزائري للفترة (2018-1989)	221
أولا: تحليل الأثر الايجابي المرغوب لسياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي – تحسين معدلات النمو الاقتصادي– في الجزائر خلال الفترة(2018-1989)	222
ثانيا: تحليل أثر ودور سياسة الإنفاق العام في التقليص من معدّل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2018-1989)	224
ثالثا: تحليل الأثر السلبي غير المرغوب لسياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي – فجوة فائض الطّلب التضخمية– في الجزائر خلال الفترة(2018-1989)	226

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الإنفاق العام على مكوّنات الطّلب الكلي في لجزائر خلال الفترة (1989-2018)	230
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	231
أولا: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية المدروسة	231
ثانيا: اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة	232
ثالثا: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن – *"Johansen Cointegration Test"* -	233
المطلب الثاني: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"	236
أولا: تحليل نتائج تقدير نموذج "VAR (3) "	237
ثانيا: اختبارات صلاحية النموذج "VAR (3) "	240
المطلب الثالث: تحليل ديناميكية النموذج المقدّر	241
أولا: دراسة الصّدمات بتحليل دوال الاستجابة الدفعية	242
ثانيا: تحليل التباين–تفكيك تباين الخطأ–	243
ثالثا: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة	245
خلاصة الفصل الرابع	249
خاتمة	260-250
قائمة المراجع	273-261
قائمة الملاحق	

فهرس الأشكال والجداول

أولا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نموذج كينز" تقاطع العرض الكلي والطّلب الكلي (الدخل–الإنفاق)"	12
2-1	التقسيمات النظرية للنفقات العامة	21
3-1	مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل	36
4-1	منحنيات بيانية توضح تطور الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عند بعض الدول الصناعية ما بين الفترة 1870-2015	39
5-1	المنحنى الممثل لقانون فاجنر– مفسر لظاهرة تزايد النفقات العامة–	42
6-1	فرضية بيكوك و وايزمان– Peacock & Wiseman– في تفسير نمو الإنفاق العام	44
7-1	أسباب تزايد الإنفاق العام	49
1-2	مخطط توضيحي لنموذج كينز المبسط	65
2-2	منحنى الطّلب الكلي	68
3-2	الأثر المترتب عن السياسة المالية التوسعية والانكماشية على الطّلب الكلي	69
4-2	الأثر التوسعي للسياسة النقدية على الطّلب الكلي	70
5-2	دالة كينز الاستهلاكية	76
6-2	دالة الاستهلاك لديزنبري	77
7-2	دالة الاستهلاك وفق نظرية الدّخل المطلق لفريدمان	80
8-2	دالة الاستهلاك "لموديغلياني و أندو"	81
9-2	منحنى الطّلب الاستثماري	87
10-2	منحنى الكفاءة الحدّية لرأس المال	88
11-2	دالة الصادرات	91
12-2	دالة الواردات	92
13-2	منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي ضمن المربع السحري لكالدور	96
1-3	اشتقاق منحنى (IS) اعتمادا على سوق السلع والخدمات	114
2-3	اشتقاق منحنى (LM) اعتمادا على توازن سوق النقد	115

3-3	التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد -نموذج(IS-LM)-	116
4-3	نموذج التوازن العام (IS-LM) في المدى القصير والطويل	117
5-3	أثر الزيادة في الإنفاق العام على نموذج (IS-LM)	118
6-3	أثر المشتريات الحكومية الممولة عن طريق الضرائب على نموذج (IS-LM)	119
7-3	أثر التخفيض في الإنفاق العام على نموذج (IS-LM)	120
8-3	اشتقاق منحنى الطلب الكلي اعتمادا على نموذج (IS-LM) بيانيا	121
9-3	سياسة الإنفاق العام التوسعية لتنشيط الطّلب قصد معالجة الفجوة الانكماشية	123
10-3	سياسة الإنفاق العام الانكماشية لتثبيط الطّلب قصد معالجة الفجوة التضخمية	124
11-3	أثر مضاعف الإنفاق العام على الطّلب الكلي	128
12-3	أثر المضاعف في ظل الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح	129
13-3	سياسة الإنفاق العام التوسعية وأثر المزاحمة	141
14-3	أثر حساسية الاستثمار لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق العام	143
15-3	فعالّية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام صرف مرن مع حركة غير تامة لرؤوس الأموال	151
16-3	فعالية سياسة الإنفاق العام في نظام صرف ثابت مع حركة رؤوس الأموال تامة	152
17-3	تفسير كينز لتضخم الطّلب	156
18-3	التحليل الحديث للتضخم –صدمات الطّلب–	158
19-3	تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في الدول المتقدمة والنامية	164
1-4	تطور الإنفاق العام الكلي الحقيقي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	191
2-4	تطور كل من نسب ميزانيتي التسيير والتجهيز إلى الإنفاق العام الكلي بالجزائر خلال الفترة(1989-2018)	196
3-4	هيكل ميزانية التسيير بالجزائر خلال الفترة (1992-2018)	197
4-4	هيكل ميزانية التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)	198
5-4	الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	199
6-4	مكّونات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	204
7-4	تطور حجم الاستهلاك الخاص الاسمي والحقيقي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	205

8-4	تطور نسبة الاستهلاك إلى اجمالي الناتج المحلي بالجزائر للفترة(1989-2018)	207
9-4	تطور نسبة الاستثمار الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	208
10-4	تطور نسبة الإنفاق الاستثماري الخاص إلى اجمالي الناتج المحلي بالجزائر للفترة (1989-2018)	209
11-4	تطور صافي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	210
12-4	تطور معدّلي النمو الحقيقي للاستثمار الخاص والإنفاق العام الكلي–أثر المزاحمة– في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)	215
13-4	تطور أسعار النفط الجزائري –صحاري بلند– للفترة (1989-2018)	215
14-4	تطور معدّلي نمو الإنفاق العام الحقيقي والواردات بالجزائر للفترة (1989-2018)	219
15-4	تطور العلاقة بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الحساب الجاري بالجزائر للفترة (1989-2018)	221
16-4	تطور معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	222
17-4	العلاقة بين تطور الإنفاق العام الحقيقي ومعدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة(1989-2018)	225
18-4	نسب مساهمة الإنفاق العام بنوعيه في إجمالي فائض الطّلب بالجزائر للفترة(1989-2018)	228
19-4	نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR(3) المقدّر	240

ثانيا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور متوسط الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عند بعض الدول الصناعية ما بين الفترة 1870-2015	39
1-3	فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في ظل اقتصاد مفتوح	150
2-3	آثار سياسة الإنفاق العام التوسعية على مكونات الطّلب الكلي والناتج	153
1-4	المبالغ المخصصة لدعم الأسعار خلال الفترة (1988-1993)	178
2-4	النفقات المخصصة من الميزانية العامة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية	179
3-4	نفقات الشبكة الاجتماعية ما بين سنتي 1992-1993	182

4-4	قيمة المخصصات المالية ضمن البرامج التنموية (2001-2014)	185
5-4	تطور الإنفاق العام الكلي الاسمي والحقيقي بالجزائر خلال الفترة(1989-2018)	190
6-4	تطور ميزانيتي التسيير والتجهيز بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	195
7-4	تطور مؤشر نسبة الإنفاق العام /الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر خلال(1989-2018)	199
8-4	مؤشر الميل الحدّي والمرونة الدّخلية للإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة(1989-2018)	201
9-4	تطور مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	202
10-4	تطور معدّلي نمو الاستهلاك الخاص الاسمي والحقيقي بالجزائر للفترة(1989-2018)	205
11-4	تطور نسبة الاستهلاك إلى اجمالي الناتج المحلي بالجزائر للفترة(1989-2018)	211
12-4	تطور نسبة الاستثمار الخاص إلى اجمالي الناتج المحلي بالجزائر للفترة(1989-2018)	209
13-4	تطور صافي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	210
14-4	تطور نسبتي الاستهلاك الخاص–الإنفاق الاستهلاكي للأسر– والعام من اجمالي الاستهلاك الكلي بالجزائر خلال الفترة	213
15-4	تطور مقدار ما يذهب من الأجور إلى الإنفاق الاستهلاكي للأسر بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)	214
16-4	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1989-2018)	218
17-4	تطور نسب كل من الإنفاق العام، رصيد الميزانية العامة، صافي الصادرات ورصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر للفترة (1989-2018)	220
18-4	تطور معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	222
19-4	تطور معدّل البطالة بالجزائر خلال الفترة(1989-2018)	225
20-4	معيار فائض الطّلب كمقياس للفجوة التضخمية في الجزائر للفترة (1989-2018)	226
21-4	حجم و نسبة مساهمة الإنفاق العام بنوعيه في إجمالي فائض الطّلب في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)	227
22-4	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	233
23-4	نتائج تحديد درجة التأخير المثلى	234
24-4	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	235
25-4	استجابة مكونات الطلب الكلي لصدمة الإنفاق العام	242

مقدمة

مقدمة

أعطى التحليل الاقتصادي الكلّي ومن خلال النظرية العامة لكينز والاسهامات النظرية اللاّحقة أهمية كبيرة للطّلب الكلي وهذا ليس فقط كأداة تحليل ودراسة للنشاط الاقتصادي، بل كوسيلة وأداة يقع على عاتقها مسؤولية تقويم الأداء الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة مشكلات الاقتصاد وتحقيق تقدمه.

وهذا باعتبار أنّ التقلبات في الطّلب الكلي هي المسؤولة عن التقلبات الاقتصادية وما يرافقها من أزمات من تضخم و بطالة وما لهما من آثار سلبية على الاقتصاد، فالتغيرات في حجم الطلب الكلي تعتبر السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم النّاتج المحلي الاجمالي ومستوى البطالة وانحرافهما عن المستوى الطبيعي، بحيث يؤدي الانخفاض غير المرغوب فيه الى ارتفاع معدّلات البطالة في حين تؤدي الزيادة غير المرغوبة فيه إلى ارتفاع معدّلات التضخم. وبالتالي فإنّ المهمة الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلّية تكون في العمل على تحقيق الاستقرار في مستواه بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا الشأن، فقد أكّد "كينز" في تحليله على ضرورة تدّخل الدولة عن طريق الإنفاق العام للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الطّلب الكلي وإدارته بما يضمن حسن سير العمليات الاقتصادية وتجنب التقلبات، وهذا بحكم أنّ الإنفاق العام وكوسيلة للتدخل فهو يمثل المصدر الأخير لخلق الطّلب، وبالتالي توجيهه يساهم في التأثير في مستوى الطّلب الكلي –وفي مكوناته– بما يسمح بالتأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة وهذا انطلاقا بما يسمى بـ"آلية مضاعف الإنفاق العام".

غير أنّ تحقيق ذلك يكون مرهونا ومقيدا بشروط، وهي أن يكون هنالك في المقابل مرونة وكفاءة في الجهاز الإنتاجي و كذا طاقات عاطلة تسمح بالاستجابة السريعة والفورية للزيادة في الطّلب الكلي، وإلاّ فإنه ستنشأ ضغوط تضخمية ناجمة عن فائض الطّلب الكلي عن العرض الكلي مما يحدّ في الأخير من الأثر الإيجابي للإنفاق العام.

وعليه فإنّه وتحت ظروف معينة، قد ينجر عن سياسة الإنفاق العام آثار سلبية على الاقتصاد، هذه الآثار الاقتصادية بشكل عام وتباينها ما بين آثار ايجابية وأخرى سلبية هي متوقفة على عدة عوامل والتي لها علاقة بخصائص البيئة الاقتصادية المطبقة فيها.

مقدمة

وفي ظل الاقتصاد الجزائري لطالما كان ولازال الإنفاق العام ومن خلال الدور المهم الذي يلعبه القطاع العام في النشاط الاقتصادي، من أبرز وأهم الأدوات المعتمدة من قبل الحكومة قصد تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

ففي بداية الثمانينات أين شهد العالم أزمات اقتصادية خانقة بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، ولتليها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، كان لهذا الواقع انعكاسات على الجزائر : أزمات هيكلية عميقة من عجز في الميزانية العامة، اختلال هيكل الأسعار بارتفاع معدّلات التضخم، عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أزمة المديونية التي هدّدت الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي. مما أجبر السلطات الجزائرية آنذاك إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية العالمية، وهذا بتبنيها لجملة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي امتدت من سنة 1989 إلى غاية 1998 والتي خلالها تم تبني سياسات انكماشية في جانب الإنفاق العام.

لتشهد الوضعية الاقتصادية الجزائرية في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة نوعا من التناقض، فمن جهة كان هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من انخفاض معدّل التضخم، تحسن ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف، ومن جهة أخرى كان هناك تباطؤ في معدّلات النمو الاقتصادي مصحوبا بارتفاع في معدّلات البطالة. وعليه أمام ذلك الواقع فقد اتخذت الجزائر ومنذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الاقتصادية بإتباع سياسة انعاش اقتصادي مرتكزة بالأساس على التوسع في الإنفاق العام.

هذه السياسة تجلّت في تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية انطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ،برنامج التنمية الخماسي لتوطيد النمو(2010- 2014) ، إلى جانب البرنامج التنموي الخماسي (2015-2019) والذي تم إعادة النظر فيه لصالح ما سمي "بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2019)" وهذا في ظل ما عرفته هذه الفترة من انهيار وتراجع في أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014، أين انخفض متوسط سعر برميل النفط بـ 46,8$ أي من 99,6$ سنة 2014 إلى 52,8$ في سنة 2015 والتآكل السريع لاحتياطيات الصرف بـ 34,8 مليار $ بين سنتي 2014 و 2015 (انخفض من 178,9 مليار$ إلى 144,1 مليار$).

وعليه وفي هذا الصدد ومما لا شك فيه فإنّ سياسة الإنفاق العام قد ترتب عن تنفيذها في الاقتصاد الجزائري وبخصائصه، آثار مرغوبة وأخرى غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى الطّلب الكلي وبمكوناته بشكل خاص وجب معرفتها وتحليلها.

I. الاشكالية الرئيسية:

بناءا إلى ما تطرقنا إليه سابقا، تتبادر لنا إشكالية الدراسة التي تتمحور حول البحث والتحقق من الآثار التي يحدثها الإنفاق العام على الطّلب الكلي، والذي يقودنا إلى معرفة وتحليل آثار هذه السياسة على الطّلب الكلي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1989-2018) وبعبارة أخرى معرفة مدى تأثير صدمات الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر، وهذا باعتبار أنّ التأثير في الطّلب الكلي ما هو إلاّ ضمنيا التأثير في مكوناته من: استهلاك-الإنفاق الاستهلاكي للأسر-، استثمار-الإنفاق الاستثماري الخاص- وصافي الصادرات، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة الرئيسية كما يلي:

"ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1989-2018) ؟"

II. الأسئلة الفرعية:

ويشتق من صميم السؤال الرئيسي أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- ما المقصود بسياسة الإنفاق العام ؟ وماهي أبرز الآثار الاقتصادية التي تحدثها على المتغيرات الاقتصادية؟
- فيما يتمثل الطّلب الكلي وسياسات إدارته ؟ وما هي أبرز محدّداته؟
- كيف يعمل الإنفاق العام كسياسة اقتصادية على إدارة الطّلب الكلي؟ وماهي أبرز محدّدات فعاليته في القيام بذلك؟
- هل ساهمت توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر على طول فترة الدراسة (1989-2018) في الإدارة الجيدة للطّلب الكلي؟
- هل ساهم الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة في احداث الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب؟ وأي نوعي الإنفاق العام قد ساهم أكثر في ذلك؟
- ما هي طبيعة الأثر والعلاقة الموجودة بين الإنفاق العام ومكونات الطّلب الكلي في الجزائر ؟ وهل تَبرز هذه العلاقة مساهمة ايجابية وتأثير قوي للإنفاق العام ؟
- ما مدى تأثير صدمات الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر ؟

III. الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات السابقة وضعنا الفرضيات التالية:

1. ترتب عن سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1989-2018) آثار ايجابية على الطّلب الكلي، من خلال تحسن معدّلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدّلات البطالة.
2. في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي المحلي الجزائري، يساهم تزايد الإنفاق العام وبالخصوص في شقه التسييري – ميزانية التسيير- في تكوين إجمالي فائض الطّلب ومنه إحداث الفجوة التضخمية.

3. يتباين تأثير الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر ويتشابك لارتباطه بعدة جوانب تعود الى طبيعة وخصائص الاقتصاد الجزائري.
4. تتسم الآثار المتولدة عن صدمات الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الاقتصاد الجزائري بالضعف، بالأخص ناحية الإنفاق الاستهلاكي للأسر.

IV. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في أنها تعالج موضوعا يحتل مكانا مهما في النقاشات الاقتصادية والذي يصب في اطار الدراسات الاقتصادية الكلية، وذلك فيما يخص موضوع الانفاق العام الذي طالما كان ولازال في الاقتصاد الجزائري من أبرز الأدوات المعتمدة من قبل الحكومة قصد ضبط الأداء الاقتصادي، وهذا من خلال دوره الهام في إدارة الطّلب الكلي الذي هو مفتاح تقويم الأداء الاقتصادي.

فمعالجة هذا الموضوع ستسمح لنا بتقييم مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي في الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل آثار هذه السياسة على الطّلب الكلي ومكوناته في الجزائر وهذا بتحليل آثارها الايجابية وكذا السلبية، فالمعرفة التفصيلية لآثار الإنفاق العام الاقتصادية بصورة مسبقة سوف يساهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق العام وحتى السياسات الأخرى من أجل حسن إدارة الطلب الكلي بما يسمح في الأخير بتصحيح الاختلالات الاقتصادية ومنه تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

IV. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز الأساس النظري والتحليلي لسياسة الإنفاق العام.
- ✓ التعرف على سياسات إدارة الطّلب الكلي وإبراز المحدّدات العملية لها.
- ✓ توضيح آلية عمل الإنفاق العام كسياسية اقتصادية في إدارة الطّلب الكلي.
- ✓ السعي إلى التعرف على أبرز الآثار–الإيجابية والسلبية– التي يُحدثها الإنفاق العام على الطّلب الكلي وبمكوناته.
- ✓ التعرف على أهم التدابير التي مست سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018).
- ✓ إجراء قراءة تحليلية لتطور الإنفاق العام وبنوعيه من نفقات تسيير وتجهيز وكذا هيكلهما في الجزائر خلال الفترة (1989-2018).
- ✓ إجراء قراءة تحليلية لتطور مكونات الطّلب الكلي في الجزائر خلال فترة الدراسة مع إبراز أهميتهما النسبية للطّلب الكلي.

- ✓ السعي إلى تحليل وإبراز الآثار الإيجابية والسلبية التي أحدثتها سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي وبمكوناته في الجزائر.
- ✓ إبراز وتوضيح مدى مساهمة الإنفاق العام وبنوعيه في إحداث الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب الكلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ اختبار مدى تأثر واستجابة مكونات الطّلب الكلي لصدمات الإنفاق العام في الجزائر.

V. حدود الدراسة: تتمثل حدود دراستنا فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تعالج دراستنا موضوع أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب على المنتوج المحلي الجزائري ضمن حقل الاقتصاد الكلي، وذلك يكون بالتعرف والتحقق من الآثار المترتبة عن سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي وبمكوناته في الاقتصاد الجزائري من خلال الاستعانة بأدوات القياس الاقتصادي والتي تسمح لنا بقياس مدى تأثير صدمات الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي.
- **الحدود المكانية: تتمثل** في الجزائر وذلك من خلال تحليل جوانب الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** هي تحليل لجوانب الموضوع خلال الفترة الممتدة من 1989-2018، وذلك استنادا إلى بداية فترة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ذات الطابع الإنفاقي العام الانكماشي وإلى غاية سنة 2018 (والمتميزة بداية من سنة 2015 بالتوجهات نحو الترشيد بعد أن عرف الانفاق العام اتجاها توسعيا انطلاقا من الألفية الثالثة)، مع الاشارة إلى أنه تم الرجوع نوعا ما إلى فترة 1986 عند تناول أزمة النفط وأثرها آنذاك على الاقتصاد الجزائري وعلى توجهات السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص.

VI. منهج الدراسة:

قصد محاولة معالجة مختلف جوانب الموضوع، الإجابة عن الأسئلة الرئيسية والفرعية واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف والتحليل وهذا لإيضاح و إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بسياسة الإنفاق العام و الطّلب الكلي بمكوناته، إضافة إلى رصد وتحليل تطورهما على طول فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالجداول والأشكال البيانية. كما استخدمنا كذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأدوات القياسية لاختبار أثر سياسة الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر للفترة(1989-2018) وكذا اختبار مدى استجابة هذه المكونات لصدمات الإنفاق العام.

VII. الدراسات السابقة:

هناك دراسات قد تناولت العوامل المؤثرة في الإنفاق العام أو أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة فيما تعلق بالنمو الاقتصادي والبطالة، إلاّ أنّه لا توجد دراسة تتحدث على أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي بكافة مكوناته وإن تم تناول ذلك يكون بدراسة علاقة الإنفاق العام وأثره على كل مكون بشكل منفصل، وعليه يمكن سرد بعض الدراسات القريبة من موضوع البحث كما يلي:

- **دراسات متعلقة بالآثار الكلية للإنفاق العام:**

1. ***A. Afonso & RM. Sousa (2009), The macroeconomic effects of fiscal policy**, European Central Bank Working paper, N° 991:*

سعت هذه الدراسة إلى **تحليل الآثار الكلية للسياسة المالية (الإنفاق العام والايرادات العامة) على النشاط الاقتصادي** في مجموعة من الدول من بريطانيا، الولايات.م.أ، ألمانيا وايطاليا ضمن فترات زمنية مختلفة، وقصد تحليل صدمات السياسة المالية (صدمات كل من الإنفاق العام والايرادات العامة) تم استخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR ، وكانت أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة والتي تفيد موضوع بحثنا هي أنّ صدمات الإنفاق العام بشكل عام لها تأثير ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الأربعة، وأثر سلبي على الاستثمار الخاص معبرا بذلك عن " أثر المزاحمة–Crowding out"، في حين لا يوجد تأثير لصدمات الإنفاق العام على الاستهلاك الخاص– العائلي– وتأثير ايجابي ضعيف على معدل نمو الكتلة النقدية.

2. **دراسة "وليد عبد الحميد العايب"(2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية–**، أطروحة منشورة، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة (1):

لقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي في **الاقتصاد الجزائري**، بحيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنّ سياسة الإنفاق العام فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي محدودة في ظل تدني وضعف قيمة المضاعف المقدر بـ 0.37 والتي أكدّت محدودية هذه السياسة في التأثير على الناتج في الأجل القصير وأوضحت أنّ انخفاض قيمة المضاعف راجعة بالدرجة الأولى الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد إلى جانب وجود تسربات كبيرة للإنفاق في شاكلة واردات، كما أوضحت الدراسة التأثير المباشر وغير المباشر لهذه السياسة على الاستهلاك الخاص والذي اتضح أنه يتسم بالضعف، وفيما تعلق بتأثير هذه السياسة على الاستثمار الخاص فقد توصلت الدراسة إلى أنّ هذا الأثر–أثر المزاحمة– مرتبط بعنصرين هما مدى تطور الايرادات النفطية وطبيعة برامج الاستثمارات الحكومية، إلى جانب توصلها كذلك إلى وجود علاقة سلبية بين الانفاق العام ورصيد الحساب الجاري من خلال انطباق فرضية العجز التوأم في الاقتصاد الجزائري مما أثر في نهاية المطاف في التوازن الخارجي.

3. دراسة "إسراء العبيدي ومحمد صالح الكبيسي" (2017)، قياس وتحليل تأثير الصدمات الإنفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للفترة(1990-2014)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الواسط–العراق–، المجلد(01)، العدد(26): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير الصدمات الإنفاقية الحكومية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية من الناتج المحلي الاجمالي، الاستهلاك الكلي ومعدل التضخم وعرض النقد في العراق للفترة (1990-2014)، وباستخدام مقاربة VAR واتباع خطواتها المنهجية تم تبني نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) والذي وضح أنّ التغيرات في الانفاق العام تساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في متغيرات الدراسة. وعند تحليل دوال الاستجابة الدفعية اتضح أنّ حدوث صدمة في الإنفاق العام سيتولد عنها استجابة موجبة كبيرة في الاستهلاك تبدأ بالفترة الأولى ثم تنخفض في الفترة الثانية لتشهد زيادة في الفترة الثالثة وتستمر الاستجابة بمعدلات متزايدة الى نهاية المدة مما يعكس اتجاهات السياسة الانفاقية التوسعية بتفضيل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار، وفيما تعلق بالمتغيرات المتبقية فقد اتضح أنها تستجيب لصدمات الإنفاق العام بشكل متزايد وتم التحذير بالأخص من نشوء الضغوط التضخمية.

➢ **دراسات متعلقة بأثر الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي تباعا بشكل منفصل:**

4. ***"Marattin.L & Salotti. S" (2009), The Response of Private Consumption to Different Public Spending Categories: VAR Evidence from UK,*** *Working Paper DSE, N°670, University of Bologna:*

تضمنت هذه الدراسة إجراء تحليل شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي للاقتصاد البريطاني UK باستخدام بيانات ربع سنوية من 1981- 2005، وكان هدفها هو **التحقق وتحديد استجابة الاستهلاك الخاص لصدمات مكونات الإنفاق العام** (الاستهلاك الحكومي، الإنفاق العام الاجتماعي ومكون الأجور)، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الاستهلاك الخاص في الاقتصاد البريطاني يستجيب بشكل سلبي لصدمة الاستهلاك الحكومي أي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، بينما يستجيب بشكل ايجابي مع الإنفاق العام الاجتماعي، في حين أنّ صدمات الأجور الحكومية لم يكن لها أي آثار كبيرة على الاستهلاك الخاص. وعليه أوضحت الدراسة أنّ نوعية الإنفاق العام بدلاً من المستوى، يلعب في الواقع الدور الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بدعم الطّلب الكلي من خلال التأثيرات على الاستهلاك.

5. ***"Luigi .M & Simone.S" (2011), On the usefulness of government spending in the EU area,*** *The Journal of Socio-Economics, Vol(40), Issue(6) :*

سعت هذه الدراسة الى التحقق من **آثار الإنفاق العام الحكومي على الاستهلاك والاستثمار الخاصين في منطقة الاتحاد الاوروبي** (14 دولة أوروبية) وباستخدام بيانات سنوية ممتدة من (1970-2006) ومقاربة VAR وفق نهج panel تم التوصل إلى أنّ الصدمات في الإنفاق العام تؤثر بشكل إيجابي على الاستهلاك والاستثمار الخاصين، وفي تحليل مفصل آخر للورقة بتقسيم الإنفاق العام إلى نفقات في شاكلة أجور ونفقات استهلاكية تم التوصل إلى أنّ الانفاق العام في شاكلة أجور له أثر ودور تحفيزي اقوى نسبيا على كل من الاستهلاك والاستثمار

الخاصين كاستجابة لصدماته وأنّ دور الإنفاق العام الاستثماري ضئيل نوعا ما إلى جانب النفقات الاستهلاكية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام قد يكون له دور تحفيزي على مكونات الطّلب الكلي إلا أنه وجب الحذر في بعض تفاصيله–نوعيته– للوصول الى دور أكثر فعالية له في المنطقة.

6. **دراسة "بن مسعود وبوثلجة" (2014)، أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي–الجزائر–، المجلد (02)، العدد (07):

هدفت هذه الدراسة إلى **قياس أثر مزاحمة الإنفاق العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2011)** باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، وقد قامت الورقة بتحليل أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي على الاستثمار الخاص، وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي للإنفاق العام الرأسمالي على الاستثمار الخاص بينما أثر ايجابي للإنفاق العام الجاري ما يؤكد أنّ المتسبب في المزاحمة في الاقتصاد الجزائري هو الإنفاق العام الرأسمالي في حين الانفاق الجاري لا يزاحم الاستثمار الخاص وانما يعتبر مكملا له، وأن الناتج المحلي الإجمالي تربطه علاقة ايجابية وقوية مع الاستثمار الخاص. وخلصت الورقة إلى نتيجة هي عدم وجود ظاهرة مزاحمة في الاقتصاد الجزائري بالمفهوم النظري البحت، وذلك نتيجة ضعف القطاع الخاص واعتماد الجزائر في تمويل إنفاقها على الإيرادات النفطية وخاصة الإنفاق الجاري وعدم اعتمادها على السوق المالي أو فرض الضرائب مما يقلص أثر المزاحمة.

7. ***"R. Beetsma , F. klaassen & M. Giuliodori", (2008), The effects of public spending shocks on trade balances and budget deficits in the European Union***, *Journal of the European Economic Association, University of Amsterdam-Netherlnd-, Vol(06), Issu(2-3):*

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من **آثار صدمات الإنفاق العام على الموازين التجارية وعجز الميزانية في الاتحاد الأوروبي** (14 دولة) وباستخدام بيانات سنوية ممتدة من (1970-2004) ومقاربة panel VAR، كانت نتائج التقديرات الأساسية أنه عند دفع الإنفاق العام بنسبة 1% ينتج عن ذلك زيادة بنسبة 1.2% للناتج و1.6% كذروة استجابة، وارتفاع للواردات وانخفاض للصادرات واللذان معا يؤديان إلى اثر منخفض على الميزان التجاري بنسبة 0.5%، وتنتقل الميزانية العامة إلى عجز قدره 0.7 %من الناتج كأثر. وخلصت الدراسة إلى أنّ هذه النتائج تدّعم فرضية "العجز التوأم–twin deficits" ،كما أظهرت أنّ صدمة الإنفاق العام لها تأثير كبير على الناتج في الاقتصاديات المغلقة مقارنة بالمفتوحة بينما ظهر الميزان التجاري أكثر تدهورا في الاقتصاديات المفتوحة.

8. **دراسة " م. نوري و ص.مهدي البيرماني"،(2017)، أثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام نموذج ARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد–العراق–، المجلد(23)،العدد(98):

هدفت هذه الدراسة إلى **تحليل وقياس أثر الإنفاق العام الاستهلاكي على وضع الميزان التجاري وكذلك على الواردات** –بنموذجين منفصلين– في الاقتصاد العراقي باستخدام بيانات سنوية ممتدة من (1990-2014) ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين

الإنفاق العام الاستهلاكي وعجز ميزان الحساب الجاري، إذ أنّ زيادة الانفاق العام الاستهلاكي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة 0.25%، كما أنّ زيادة الانفاق العام الاستهلاكي بوحدة واحدة قد أدت الى زيادة الواردات من السلع والخدمات بـ 0.58 وحدة في الأجل القصير وبـ 1.16 وحدة في الأجل الطويل.

وعموما ومن خلال دراستنا هذه، فإننا نسعى لدراسة وتحليل بعض الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة والتي تناولت معظمها دراسة لأثر الانفاق العام على كل مكون من مكونات الطّلب الكلي على حدا ، فدراستنا تتضمن تحليل لأثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي بكافة مكوناته من استهلاك، استثمار وصافي الصادرات، بحيث هذا التحليل يشمل جانبين : تحليل نظري احصائي نسعى من خلاله إلى تقييم والتعرف على آثار سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي وبمكوناته في الجزائر من آثار ايجابية مرغوبة (تحسين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة) وسلبية (أثر المزاحمة ،العجز التوأم ومدى احداث الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب الكلي)، وكذا تحليل قياسي نحاول من خلاله قياس مدى تأثير صدمات الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي والتي تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات المتغيرات فيما بينها أي تأثيرات مكونات الطّلب الكلي بالإجمال.

VIII. أقسام الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع بمختلف جوانبه، ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول مع مقدمة في البداية وخاتمة في النهاية كما يلي:

في **الفصل الأول**: وتحت عنوان "**مفاهيم عامة عن سياسة الإنفاق العام**"، تناولنا في المبحث الأول ماهية الإنفاق العام من تعريفه، صوره، تقسيماته النظرية والوضعية، وتحليل تطوره في الفكر الاقتصادي بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، لنتناول في المبحث الثاني فكرة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية بدءا بمفهوم هذه السياسة وأهدافها وصولا إلى أدواتها وتوضيح لآثارها الاقتصادية وكذا المؤشرات الكمية لقياسها، ولنختم الفصل بمبحث ثالث تطرقنا فيه إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام والتي قمنا بالتفصيل في أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع وذكرنا أهم الأسباب المؤدية لها، كما قمنا بتوضيح فكرة قواعد وحدود الإنفاق العام وصولا إلى توضيح الاتجاهات الاصلاحية والضبطية لسياسة الإنفاق العام.

أما **الفصل الثاني** والمعنون بـ "**أساسيات عن الطّلب الكلي**"، فقد خصصناه لدراسة المتغير الثاني للدراسة ألا وهو الطّلب الكلي، وهذا بتناول الجانب النظري له انطلاقا من المبحث الأول الذي قمنا فيه بتقديم مفهوم للطّلب الكلي، إلى جانب تحليل تطوره في الفكر الاقتصادي وصولا إلى توضيح أبرز محدّداته، ولنخصص المبحث الثاني للتعرف على مكونات الطّلب الكلي انطلاقا من أبرز مكّون وهو الاستهلاك ثم التطرق إلى الاستثمار، ختاما بآخر مكون وهو صافي الصادرات. في حين انصب اهتمامنا في المبحث الثالث للتعرف على سياسات إدارة الطّلب الكلي انطلاقا من التعرف أولا على مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتبار

هذا الأخير هو الهدف من إدارة الطلب ثم التعرف على سياسات إدارة الطّلب من سياسة مالية، نقدية وكذا تجارية والتي كل واحدة منها ولها أدواتها الخاصة والتي من خلالها يتم التأثير في الطّلب الكلي، وختاما بالتعرف على أبرز المحدّدات العملية لاستراتيجية إدارة الطّلب الكلي.

في حين عالجنا في الفصل الثالث والمعنون بـ **"الإنفاق العام كسياسة اقتصادية لإدارة الطّلب الكلي –آثاره المرغوبة وغير المرغوبة–"** التحليل النظري للأثر والعلاقة بين متغيري الدراسة، بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى آلية عمل سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي من خلال توجيه الإنفاق العام من أجل معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية في الاقتصاد، ولنختم المبحث بتوضيح محدّدات فعالية سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب. في حين خصصنا المبحث الثاني لتحليل أثر سياسة الإنفاق العام على مكونات الطلب الكلي انطلاقا من تحليل أثرها على الاستهلاك ثم الاستثمار ومن ثم صافي الصادرات والتي خلالها تم ابراز الآثار الايجابية والسلبية المحتملة، ولينصب اهتمامنا في المبحث الثالث بتحليل الأثر غير المرغوب للإنفاق العام على الطّلب الكلي بشكل عام وهو المتمثل في الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب الكلي.

بينما تناول **الفصل الرابع** والأخير الدراسة التحليلية والقياسية لموضوع الدراسة بالإسقاط على الجزائر، وبعنوان **"قياس أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)"**، بحيث تناولنا في المبحث الأول تحليل لتوجهات سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة (1989-2018) انطلاقا من ذكر أبرز التدابير التي مست هذه السياسة خلال فترة الدراسة ، لنتطرق في المطلب الثاني الى تحليل تطور الإنفاق العام بنوعيه من نفقات التجهيز والتسيير وختاما في المطلب الثالث تم تحليل تطور مؤشراته الكمية، بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى تحليل أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر للفترة (1989-2018) انطلاقا من تحليلينا لتطور مكونات الطّلب الكلي الثلاثة في الجزائر وتوضيح أهميتهم النسبية للطّلب الكلي ، ثم التطرق إلى تحليل الأثر والعلاقة بين الإنفاق العام ومكونات الطّلب الكلي كل على حدا في الجزائر، ولنختم المبحث بدراسة وتحليل الآثار الإيجابية والسلبية لسياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي بشكل عام في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال تحليل دوره في تحسين معدّلات النمو الاقتصادي ومعدّلات البطالة كآثار مرغوبة وتحليل دوره في إحداث الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب كأثر سلبي غير مرغوب، في حين خصصنا المبحث الثالث والأخير للتحليل القياسي لأثر الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018) باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي"VAR" الذي سمح لنا بتقدير وقياس الأثر والأهم بتحليل صدمات الإنفاق العام في الجزائر على مكونات الطّلب الكلي على المدى القصير، المتوسط والطويل.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة عن

سياسة الإنفاق العام

تمهيد:

ازدادت أهمية الإنفاق العام كسياسة اقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل كبير لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي وانعاش الاقتصاد، وذلك سيرا على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من نادى وأشار إلى ذلك.

وفي هذا الصدد يعتبر الإنفاق العام أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في توجيه الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال تحديد وترتيب أولويات الإنفاق العام وحسن إدارة برنامج الإنفاق. والإنفاق العام يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أنّ التطور التاريخي لدور الدولة في الفكر الاقتصادي – سواءا في الاقتصاد الوضعي أو الإسلامي– ساهم في تطور نظرية الإنفاق العام من حيث مفهومه، تقسيماته، أدواته والقواعد التي تحكمه وكذلك الآثار الاقتصادية المترتبة عليه.

وضمن هذا المنظور وفي سبيل فهم سياسة الإنفاق العام ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام؛**
- ✓ **المبحث الثاني: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية؛**
- ✓ **المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام والاتجاهات الضبطية لها؛**

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام

حتى تفي الدولة بالتزاماتها باتجاه مواطنيها أي إشباعها لحاجاتهم المختلفة، فإن ذلك يتطلب منها "إنفاقا نقديا" يعرف بالإنفاق العام –الحكومي-. ومن هنا تأتي أهمية الإنفاق العام، فهو الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الرامي إلى إشباع الحاجات العامة، حيث أنّ مفهومه قد تطور مع تطور مفهوم الدولة عبر الفكر الاقتصادي، بحيث أصبحت مساهمة النفقة العامة جد مهمة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية كذلك، كما اتسع نطاقها و لم يعد مقصورا على الصور التقليدية. ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ذلك.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

الإنفاق العام كالتزام من الدولة باتجاه المواطنين فهي تتخذ عدة صور وأشكال، وقبل التطرق إلى هذه الصور سنتطرق أولا إلى تعريفها.

أولا: تعريف الإنفاق العام " Public Spending "

هناك تعاريف متعددة ومتنوعة للإنفاق العام، نذكر أهمها وفق ما يلي:

- " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة ". [1]
- "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجات عامة". [2]
- " مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير السلع والخدمات العامة قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ". [3]
- "هو ذلك الإنفاق الذي تتحمله الحكومة المركزية والحكومة المحلية لإشباع حاجات عامة اجتماعية". [4]
- "مبالغ نقدية تصرفها الدولة اشباعا للحاجات العام، وتحقيقها لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الانساني". [5]

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، الأردن، الطبعة (1)، 1999، ص 122.

[2] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز و محمد عمر أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر،بدون طبعة، 2003، ص 251.

[3] علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2000، ص 89.

[4] R. Cauvery & others, **public finance: fiscal policy**, S.Chand & company LTD, India, 3rd edition, 2007, p 27.

[5] محمد صقر، سمير شرف وهيفاء غدير، **الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية "سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية"، سوريا، المجلد (30)، العدد (03)، 2003، ص 145.

ووفقا لهذه التعاريف، وإن تباينت في عباراتها و مفرداتها اللغوية فإنها تعطي نفس المعنى والمضمون، بحيث يمكن اعتبار الإنفاق العام أنه يقوم على **ثلاثة عناصر**(أركان) رئيسية هي:

1. الإنفاق العام مبلغ نقدي:

أي أنّ كل ما تنفقه الدولة سواءا من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.[1] ومما لا شك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي يتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

2. صدور الإنفاق العام عن شخص أو جهة عامة:

وفقا لهذا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات أو أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات. وعلى هذا فإنّ النفقات العامة التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو اعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى و لو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، ذلك أن تلك الأموال التي أنفقها تعد أموالا خاصة أي أموال لم تخرج من خزينة الدولة.

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق على معيارين أحداهما:[2]

(أ). **المعيار القانوني**: أخذ به الماليون التقليديون وهو يستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإنّ النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإنّ النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد.

(ب). **المعيار الوظيفي**: يستند على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالنفقة، أي نقول عن النفقة أنها عامة لما تقوم الدولة بصفتها السيادية والآمرة بها أو لما يقوم بها الأشخاص الخاصة الذين تفوضهم الدولة صلاحية استخدام السلطة. وعليه في حالة غياب السلطة الآمرة والمصلحة العامة فإنّ النفقة التي تقوم بها الدولة تعتبر نفقات خاصة.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة (1)، 2006، ص 28.

[2] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة (6)، 2008، ص 38.

3. الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق النفع العام:

وفق هذا العنصر تكون النفقات التي ينفقها الأشخاص العامة بمثابة نفقات عامة لما يكون الهدف منها هو اشباع الحاجات العامة للأفراد جميعا وتحقيق النفع العام لهم، ويمكن تبرير ذلك في أنه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب) فإنهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة. [1]

وعليه في الأخير **نخلص** إلى توحيد تعريف الإنفاق العام بأنه "مبلغ نقدي يصدر ويخرج من الذمة المالية للدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام قصد تحقيق منفعة عامة ".

ثانيا: صور الإنفاق العام

للإنفاق العام صور و أشكال متعددة و مختلفة، نحددها فيما يلي:

1. الأجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية:

وتعرف الأجور والرواتب بالمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة بأنها ثمنا للخدمات التي يقدمونها، و على الدولة أن تراعي أسس معينة عند تحديد هذه المرتبات من مراعاة لطبيعة العمل والأخذ بالمؤهل العلمي والفني...الخ. وأما المدفوعات التقاعدية فهي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا فتحيلهم الدولة للتقاعد.[2]

2. القيام بمشتريات الدولة و تنفيذ الأشغال العامة:

وتمثل أثمان الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة. وفيما يخص تنفيذ الأشغال العامة فهو يعبر عن قيام الدولة بتنفيذ مشاريع وأشغال عامة قصد تحقيق نفع عام عن طريق مقاولين معينين.

3. الإعانات:

تعبر المنح والإعانات تيارا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات، وتقسم الإعانات إلى:

(أ). **الإعانات الداخلية:** هي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها....الخ، و من أشكال هذه الإعانات هي: [3]

---

[1] طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة و النشر، العراق، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص 19.

[2] محمد طاقة و هدى العزواي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة (1)، 2007، ص 49.

[3] طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص 26.

* **الإعانات الادارية:** هي المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة الى الهيئات العامة أو الهيئات المحلية التي تتمتع بشخصية معنوية لمساعدتها على القيام بواجباتها فمثلا لتغطية العجز المالي في موازناتها أو لتلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

* **الإعانات الاجتماعية:** هي مبالغ تقدمها الدولة إلى المنظمات والهيئات والأفراد قصد تحقيق أهداف اجتماعية مثل الإعانات المخصصة للعاطلين عن العمل و رعاية دور العجزة...الخ.

* **الإعانات الاقتصادية:** وهي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الاقتصادية لدعم موقفها لتستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية وذلك تشجيعا وحماية للإنتاج الوطني، أو محاربة ارتفاع الأسعار بتخفيض سعر البيع للمستهلك (دعم الأسعار) أو لتوطين الصناعات في منطقة معينة.

(ب). المنح والإعانات الدولية: وتتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالا متعددة، كأن تكون مرتبطة بمشروع معين على سبيل المثال تكون الإعانة مخصصة لدعم برنامج محو الأمية ...الخ. وتكون المعونة الخارجية مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة مثل الإعانات المقدمة إلى الدول الصديقة.[1]

4. أقساط الدين العام وفوائده:

القروض العامة عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية وتسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرض العام، ومن الأهمية أن تعمل الدولة على التخلص ما أمكن من عبء ديونها العامة.

المطلب الثاني: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي

لقد مر الانفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدّة مراحل تحدد فيها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها، وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة كالدولة الحارسة في ظل الفكر الكلاسيكي وكذلك الدولة المتدخلة في ظل الفكر الكينزي بالإضافة الى الفكر الاشتراكي والأفكار الاقتصادية المعاصرة ضمن حقل الاقتصاد الوضعي، إضافة الى مفهومه ضمن حقل الاقتصاد الاسلامي.

وطبعا خلال مراحل التطور هذه، كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي تبعا لتطور دور الدولة، وفيما يلي سنعرض مفهوم الإنفاق العام وتطوره ضمن حقلين:

[1] محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 50.

أولا: الإنفاق العام في الفكر الاسلامي – الاقتصاد الاسلامي–

لدراسة الإنفاق العام في المنظور الاسلامي لابد من إبراز مفهوم ودور الدولة في هذا النظام أولا، ثم بعد ذلك نتعرف على مفهوم النفقة العامة فيها.

1. الدولة في الاقتصاد الاسلامي:

الدولة من المنظور الاسلامي لها نظام يختلف عن النظم الحديثة اختلافا جوهريا فهي وليدة الشريعة الاسلامية، أي أنّ الدولة وليدة القانون في الاسلام وليس القانون وليد الدولة كما هو مقرر في أغلب النظريات الحديثة في النظم الوضعية أين تنشأ الدولة أولا ثم تسن القوانين عقب نشوء الدولة وأجهزتها، فالسلطة التشريعية في النظام الاسلامي مصدرها الكتاب، السنة و الاجتهاد في حدودهما.[1]

ومعنى هذا أنّ الدولة عندما تتدخل* في أمر من الأمور فإنها لا تحكم بالهوى و إنما تطبق شريعة الله تعالى لتحقيق الاستقرار، العدل والكفاية للناس جميعا. وفي هذا الصدد الاسلام يقر بالنشاط الاقتصادي الخاص طالما لا يتعارض مع المصلحة العامة فإذا تعارضت المصلحتان قدمت المصلحة العامة.

ومقام الدولة في المال العام هو مقام الخازن الذي يوجه ما تحت يديه من مصالح وحاجات روحية ومادية، أي أن الدولة لها وظيفتين إحداهما الخزانة والأخرى الإنفاق في مصالح الجماعة، إذ كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب–رضي الله عنه– يعبر عن هذا الوضع بـ **"من أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فإن الله تبارك و تعالى جعلني خازنا و قاسما"** [2] **أي** يقسمه على مصارفه من مصالح المسلمين فيبدأ بالأهم فالمهم، وإذا بقى لدى الدولة شيء بعد كفاية هذه المصالح وزع على أفراد الشعب لأنه حقهم أو مالهم.

2. الإنفاق العام من المنظور الاسلامي:

يعرف **الإنفاق العام** في الفكر الاسلامي على أنّه "إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة"[3]، ومنه قوله تعالى في كتابه العزيز ﴿ **وَأَنْفقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ ولاَ تلْقُوا بِأَيْديكُم إِلَى الْتهلُكَة وَأَحْسنُوا ۛ إِنَّ اللَّهَ يُحبُّ الْمُحْسنِينَ** ﴾ (سورة البقرة، الآية رقم 195).

---

[1] محمد حلمي الطوالبي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة "دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون طبعة، 2007، ص 34.

* لمزيد من التفاصيل حول وظائف و دور الدولة الاسلامية في الاقتصاد اطلع : رجاء خضر و عصام بوب، **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، المجلد (13)، العدد (1)، 2014، ص04.

[2] محمد حلمي الطوالبي، مرجع سابق، ص 35.

[3] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر "دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة (1)، 2007 ، ص189 .

وعليه مصدر الإنفاق العام هو بيت مال المسلمين أو الخزينة العمومية في الاصطلاح الحديث، وبيت المال لن تكون له نفقات بطبيعة الحال إلا بوجود موارد و التي نجدها في المنظور الاسلامي ممثلة في نوعين رئيسيين هما موارد دورية (الزكاة، الجزية، العشور، الخراج والضرائب) و موارد غير دورية (الغنيمة، الفيء والأموال التي لا مستحق لها).[1]

وتجدر الاشارة الى أنّ الإنفاق العام في المنظور الاسلامي لا يشترط أن يتخذ شكلا نقديا فقط، بل قد يكون في شكل عيني بإعطاء الدولة الطعام أو الكساء، وبالنسبة للهدف فهو لا يختلف عن النظام الوضعي بحيث كلاهما يهدف الى اشباع الحاجات العامة إلا فيما أتت الشريعة بتحريمه مثل صناعات الخمور، والملاهي... فهذه لا تعتبر حاجات عامة في نظر الشريعة. وإضافة الى ما سبق فإن الفكر الاسلامي قد أتى بمجموعة من **المبادئ** متعلقة بالإنفاق العام و الممثلة بإيجاز فيما يلي:[2]

- **ترشيد الإنفاق العام:** حيث أوجبت الشريعة الاسلامية على الفرد المسلم أن يتقي الله في صرف هذه الأموال وأن يستثمرها أحسن استثمار، كما أوجب عليه أن يحمي هذا المال من التعرض للإسراف أو التقتير(الشح) الذي هو منهي عنه في قوله تعالى ﴿ **والذين إذَا انْفَقُوا لَمْ يُسرِفُوا ولَمْ يَقْتروا وكَانَ بَين ذَلكَ قَواما** ﴾ (سورة الفرقان، الآية رقم 67).
- **حسنَ اختيار القائمين على الإنفاق العام:** أي اختيار أفضل العناصر القائمة على المال العام وذلك حتى يحسنوا إنفاقه في محله، لقوله تعالى ﴿ **ولاَ تُؤتُواْ الْسفَهَاء أَموالَكُم الَتي جعل الله لَكُم قيَاما وارزُقُوهُمْ فيهَا واكْسوهَم وقُولُواْ لهَم قَولاً معروفًا** ﴾ (سورة النساء، الآية 05).
- **تخصيص مَوارد عامة لإنفاق معين بالذات:** بحيث لا يجوز صرف الموارد العامة سابقة الذكر إلا في الحدود التي أوجبها الإسلام مثل آية الصدقات ﴿ **إنَمَا الصَّدَقَاتُ للْفُقَرَاء وَالْمَساكين وَالْعَاملين عَلَيْهَا وَالْمُؤَلفَة قُلُوبهُم وَفي الرّقَاب وَالْغَارمين وَفي سَبيل اللَّه وَابْن السَّبيل فَريضَةً منَ اللَّه وَاللَّهُ عَليم حَكيم** ﴾ (سورة التوبة، الآية رقم 60).
- **ملاَئمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية والمالية للدولة:** يقضي مبدأ الملائمة أن يكون الإنفاق العام في حدود القدرة المالية للدولة ،ففي حالة الوفرة ووجود الموارد في بيت المال يجب على ولي الأمر ألا يحرم شعبه من الثروة التي أنعم الله على خلقه ، أما في حالة ضآلة الموارد فينبغي أن يكون الإنفاق بما يلائم الحالة الاقتصادية ،فيوفر الضروريات فإن وفرت انتقل إلى الكماليات وهكذا.

---

[1] بن داوود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة (1)، 2010، ص ص 27-30، بتصرف.

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص ص 190-192، بتصرف.

- **الإنفاق العام يكون على المسلمين وغيرهم:** من المبادئ التي كفلها التشريع الاسلامي هو كفالته لجميع المواطنين المقيمين على أراضيه المسلم وغير المسلم مادام يعيش على أرض اسلامية لقوله تعالى ﴿ **لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾ (سورة الممتحنة، الآية رقم 08).
- **أَن يَكوَن الإنفَاق العام وَفقَ تعاليم الشريعة الاسلامية:** بمعنى أن يتم الإنفاق العام في جميع أشكاله وصوره وفق التعاليم الاسلامية، فلا ينفق شيء على ما يغضب الله تعالى أو ينفق على محرم أو منهى عنه كالإنفاق على مصانع الخمور أو الملاهي أو يكون الإنفاق لاستيراد سلع محرمة أو ما شابهها.

وخلاصة القول هي أنّ الفكر الاسلامي قد وضع جملة من المبادئ والضوابط للإنفاق العام التي يجب على القائم بشؤون الدولة أن يسير عليها قصد تحقيق الصالح العام و قصد المساهمة في تحقيق رفاهية الأفراد في جميع النواحي.

ثانيا: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي – الاقتصاد الوضعي–

قضية التدخل الحكومي في الاقتصاد أو كما تعرفها الأدبيات الاقتصادية دور الدولة في النشاط الاقتصادي احتل ولازال يحتل مساحة هامة في النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية، وكنتيجة لهذا تأثر مفهوم ودور الإنفاق العام باعتباره أهم وسيلة للتدخل الحكومي. وفيما يلي نعرض تطوره وفق ما يلي:

1. الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة ضمن حيز **"دولة حارسة"** [*]، باعتبار أنّ نظريتهم كانت مبنية على فكرة الحرية الاقتصادية للأفراد وكذا المنافسة هي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي[1] وهي الضامن لتحقيق أهداف المجتمع إذ أنّ اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد،[2] وبأنّ مشاكل المجتمع الاقتصادي تحل تلقائيا دون تدخل من الدولة بحيث أن تدخل الدولة يؤدي إلى إضعاف حافز الأفراد نحو الكسب والإنتاج.

---

[*] **دولة حارسة** بمعنى دورها محصور في الدفاع، الأمن و العدالة و بعض المرافق العامة المكلفة، و قد ساد هذا المفهوم في القرن 18 ومطلع 19 في ظل سيادة أفكار المدرسة الكلاسيكية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، بدون طبعة، 1997، ص235.

[2] عبد الله شحاتة خطاب، **دور الدولة والنظرية الاقتصادية الدروس المستفادة للحالة المصرية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر شركاء التنمية للبحوث والاستشارات حول" دور الدولة في الاقتصاد المختلط"، القاهرة–مصر–،12–13 أفريل 2008، ص 03.

وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يعط الكلاسيك أية أهمية لدراسة طبيعة ومحددات الإنفاق العام، إذ يعتبر" **آدم سميث– Adam Smith** " الذي ألف كتاب" **ثروة الأمم**"عام 1776م من أهم المفكرين الكلاسيك والذي دعا إلى عدم تدخل الدولة والاعتماد على آلية السوق(اليد الخفية*) في إعادة التوازن الاقتصادي، وقد كانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتج للثروة أي أنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام.[1]

وقد أثرت هذه الآراء على الاقتصاديين الذين جاؤوا من بعده مثل:[2] "**دافيد ريكاردو– David Ricardo** " (1772-1823) الذي كان موافقا لآدم سميث بأن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة ، ويرى " **Jean-Baptiste Say** "(1767-1832) أنّ الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام واعتبره عملا ضروريا لتوفير رأس المال و لعل عبارته الشهيرة "**أن أفضل النفقات أقلّها حجما وأنّ أقل الضرائب أحسنها**" خير ما يعبر عن وجهة نظر الكلاسيك باتجاه الإنفاق العام. وكان من رأي "**G.jeze**" أن هناك نفقات يتعين تغطيتها من قبل الدولة، وتأكيدا لهذا الرأي أيد هو الآخر" **John Stuart Mill**"(1806-1873) عندما قيد تدخل الدولة للصالح العام وذلك في المجالات التي لا يقبل عليها الأفراد ، وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها" آدم سميث ".

وعلى ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول الإنفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- تقييد حجم الإنفاق العام، أي أن يكون في أضيق نطاق له ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.
- أولوية تحديد جانب النفقات في الموازنة العامة، ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأنّ دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.
- حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على النشاط الاقتصادي والاجتماعي نظرا لاعتقاد المفكرين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن العام.

---

* **اليد الخفية** (Invisible hand): استعمل هذا المصطلح أول مرة من قبل الاقتصادي أدم سميث و مفاده أن الأفراد و في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصالح العامة.

[1] اكتفاء عذاب زغير، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية و القطاعية في العراق (2004-2015)**، ورقة بحثية تابعة لوزارة التخطيط –دائرة تخطيط القطاعات– ، 2017، ص 15.

[2] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تحليلية قياسية في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان–الجزائر–، 2015/2014، ص 05.

- قلّة أنواع الإنفاق العام، وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة و تضييق دورها.[1]
- ضرورة "توازن الموازنة العامة"، حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر لأنه في الحالة الأولى تبدد موارد اقتصادية و في الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية كالدفاع و الأمن والعدالة و غيرها.[2]

2. الإنفاق العام في الفكر الكينزي:

ظهر **"الفكر الكينزي"**[*] نتيجة لظروف اقتصادية كان يعيشها العالم والمتمثلة في الكساد العظيم لسنة 1929-1933، الذي خلاله تم إثبات عقم الفكر الكلاسيكي وفشله في تفسير وعلاج الأزمة، هذا الفكر الذي كان مفاده أنّ التوازن الاقتصادي هو ظاهرة حتمية وتلقائية، تحكمها قوى السوق على أساس أنّ كل عرض يخلق طلب مكافئ له.[3] ليظهر بالتالي الفكر الكينزي الذي أوضح كيف أنّ آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد، اللاعدالة في توزيع الدخول والآثار الخارجية السلبية، وبالتالي فإنّ تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة (الدولة المتدخلة) يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي.

وبصفة عامة فإنّ الفكر الكينزي، برزت أفكاره في كتابه **"النظرية العامة للعمالة، سعر الفائدة والنقود"** والذي أكّد فيه أنّ الاقتصاد غير قادرا-دائما- على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك فإنّ وجود بطالة أمر غير مستغرب وأنّ ذلك يرجع الى اعتبارات اقتصادية تعود الى نقص الطلب الفعلي أو الفعال.[4]

ولذلك فإنّ علاج البطالة وانعاش الاقتصاد يكون بتدخل الدولة وهذا بزيادة الإنفاق – بتحقيق نوع من العجز المنتظم في الميزانية- بقصد زيادة الطلب والوصول الى مستوى العمالة الكاملة. وعليه أعطى "كينز" أهمية كبيرة للإنفاق العام واعتبره أداة مهمة في انعاش الطلب الكلي وهذا يكون من خلال:[5]

---

[1] محمد حسن عودة، **دراسة وتحليل العلاقة بين الأنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2014-1975)**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(31)، ماي 2017، ص 123.

[2] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الكتاب الأول، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2000، ص 36.

[*] نسبة للاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز- John. Maynard. Keynes " (1883-1946) .

[3] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر للنشر، مصر، الطبعة (1)، 2006، ص 23.

[4] حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، بدون طبعة، 1998، ص182.

[5] اكتفاء عذاب زغير، مرجع سابق، ص 17.

(أ). **زيادة الطّلب الاستهلاكي**: ويتحقق ذلك من خلال:

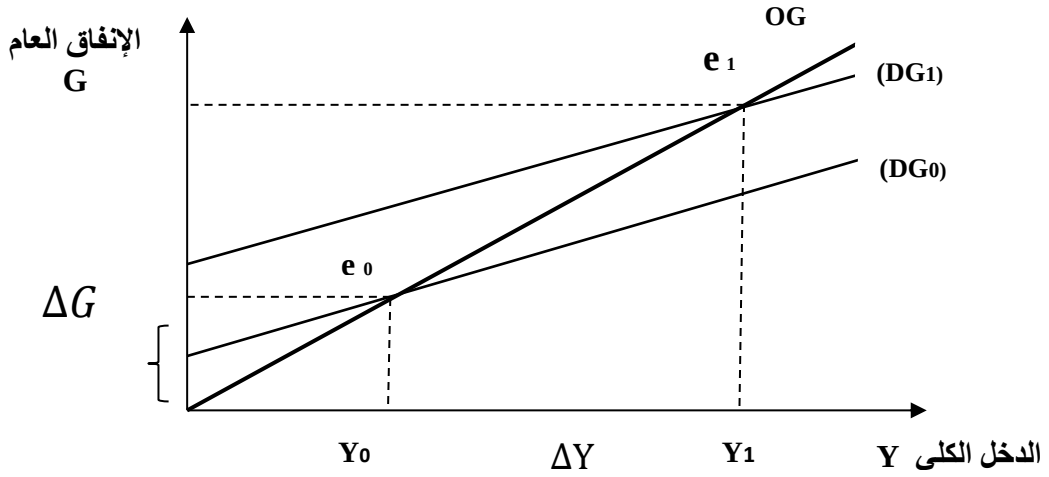
- تخفيض التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد ، ذلك أنّ أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك، فالتفاوت في توزيع الدخول هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة في الدول الرأسمالية ،ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخول عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء.
- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية وكذا الإعانات (التحويلات الجارية) بهدف زيادة مستوى الاستهلاك .

(ب). **زيادة الطّلب الاستثماري**: ويتم ذلك من خلال:

- قيام الدولة بمشاريع استثمارية قصد امتصاص البطالة.
- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة ومعدلات الضرائب وهذا قصد تحفيزهم للاستثمار.

ويمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمة الركود، حسب الفكر الكينزي من خلال:

الشكل رقم (1-1): نموذج كينز" تقاطع الطّلب الكلي والعرض الكلي (الإنفاق–الدّخل)"



Source : Michel Dévoluy, **théories macroéconomiques**, Armand Colin, France, 2eme édition 1998, p 52.

من خلال الشكل البياني أعلاه، يمثل الطلب الكلي **(DG)** مجموع الإنفاق بكافة أنواعه (الاستهلاكي، الاستثماري، الحكومي وصافي المعاملات الخارجية) أما العرض الكلي **(OG)** فهو ممثل بالخط **45°**، وتمثل نقطة التقاطع **(e_0)** نقطة التوازن بين **(DG)** و**(OG)**عند مستوى الدخل**(Y_0)** ولكن عند هذا المستوى توجد فجوة انكماشية.

حيث إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق العام سيتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى(Y_1). مع الإشارة إلى أن الزيادة في الدخل الكلي ΔY أكبر من الزيادة في الإنفاق العام ΔG و هذا راجع إلى آلية المضاعف.*

وقد ترتب عن هذا التحول الفكري الاقتصادي أهم النتائج التالية:

- أنّ وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن، الحماية و العدالة.[1]
- أنّه تم التخلي عن مبدأ " الحياد المالي" وإحلال محله "المالية الوظيفية"، والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهداف أكثر من الهدف المالي فقط ولا مانع أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، و بالتالي مسموح حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة.
- تعدد أنواع الإنفاق العام و تعدد أغراضه، بحيث لم تعد أغراضه تلك الأغراض مقتصرة على تمويل وظائف الحكومة بل أصبحت فضلا عن ذلك أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3. الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي:

ظهر هذا الفكر في **بادئ** الأمر في منتصف القرن التاسع عشر كفكر ناقد لممارسات النظام الرأسمالي من حيث استغلاله للعمال بطول ساعات العمل، قساوة ظروف العمل، ضعف الأجور واتساع رقعة الفقر، هذا الفكر تمثل في **الفكر الماركسي** نسبة" **لكارل ماركس** (1818-1883)" الذي حمل النظام الرأسمالي مسؤولية ذلك الاستغلال ودعى إلى التخلي عنه والتحول إلى النظام الاشتراكي أين تضحى الدولة جهاز سيطرة نخبوية تمارس وصايتها على المجتمع باسم حماية الطبقة التشغيلية ورعاية مصالح العمال عن طريق التحكم في السياسة والاقتصاد.[2]

والتطبيق الفعلي لهذا الفكر لم يكن إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين على إثر الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917م، ثم في أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945م، ثم في الصين 1949م لينتشر فيما بعد في العديد من الدول النامية في افريقيا، آسيا ودول أمريكا اللاتينية.

---

* سيتم التطرق الى آلية المضاعف "مضاعف الإنفاق العام" في المطلب الثالث من المبحث الثاني وبنوع من التفصيل في الفصل الثالث.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي**، مرجع سبق ذكره، ص 237.

[2] أحمد سبع، **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد (07)، العدد(01)،2016، ص 158.

هذا الفكر قائم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج من قبل الدولة، بحيث تكون هي المقاول والمنتج والموزع والمشغل، وعليه حلّت محل السوق ومحل القطاع الخاص، وتحملت لوحدها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلم يعد دورها قاصرا على توفير الأمن وضمان استقرار الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي، بل أصبحت الدولة مسؤولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة والمساواة بينهم، و ذلك بحماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة ودفع التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الاستثمار والتصنيع من خلال وضع الخطط الاقتصادية.

وبالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا كبيرا، دورا يعرف "**بالدولة المنتجة**"، دورا ترتب عنه تطور في نظرته إلى المالية العامة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطط المسطرة من خلال خصائص معينة:[1]

- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة .
- يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد وبهدف تحقيق المصلحة العامة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة وتهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية معا.

ونتيجة لهذا الدور ذو التدخل المفرط للدولة كان أدائها سلبي، بحيث لم تعط فرصة للقطاع الخاص وأصبح القطاع العام يتحمل كل هموم الاقتصاد وهذا ما كان وراء فشله و انهياره.

4. الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي المعاصر:

بصفة عامة عرف موضوع " دور الدولة ومنه نظرية الإنفاق العام" صراعات فكرية منذ أواخر الستينات بين رفض تام لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومطالبة من جهة أخرى بضرورة تدخلها...وعليه سنحاول تحليل وتلخيص نظرية الإنفاق العام في هذه الحقبة وفق ما يلي:

(أ). التيار الفكري الرافض للتدخل الحكومي:

موازاة مع ظهور أزمة الركود التضخمي في مطلع السبعينات من القرن العشرين وكذا مع بدأ انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي ككل واخفاق مسيرة التنمية في الدول التي تبنت ذلك النظام و منها الدول النامية.

[1] اكتفاء عذاب زغير، مرجع سابق، ص 21.

راح الفكر الليبيرالي يتجدد مرة أخرى عبر تياراته العديدة والتي نجد من **أهمها**:[1] المدرسة النقدية، المدرسة التقليدية الحديثة، المدرسة النمساوية، نظرية الاختيار العام والتي تشترك جميعها في :

- التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وحصر تدخلها في أدنى الحدود عن طريق سياسات خوصصة القطاع العام .
- إضافة الى الأمن والدفاع ، دور الدولة هو تأمين البنية التحتية التي تدعم حركة السوق.
- تقييد الإنفاق العام كأداة اقتصادية (اذ تم اعتباره من قبل المدرسة النقدية[*] السبب الأساسي المولد للتضخم وعليه لا يمكن الاعتماد عليه من أجل حل المشكلات الاقتصادية).
- اعادة النظر في الحماية الاجتماعية وتخفيض الالتزامات الاجبارية.
- اعتبار أنّ سياسة العجز الموازني آثارها السلبية أكبر من آثارها الايجابية .

(ب). التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي:

من أبرز التيارات التي كانت داعمة لتدخل الدولة نجد التيار النيوكينزي ، فمنذ السبعينات كانت هنالك جهود لتطوير النظرية الكينزية بالاستفادة من التطورات في النظرية الكلية وعليه مع مطلع الثمانينات برز هذا التيار والمعروف "**بالمدرسة النيوكينزية أو الكينزية الجديدة**"[2] والذي كان من أبرز رواده هم "ستانلي فيشر(1943)"، "جون تايلور(1946)" و" نيكوالس كريكوري مانكيو (1958)". وهذه المدرسة آمنت بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل والبطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي (ردع التضخم).

إلا أنّ الوضعية الاقتصادية منذ الثمانينات بارتفاع البطالة نتيجة تراجع الأسعار والأجور، هو ما أربك المسؤولون ودفعهم لوضع توصيات ونصائح تستند لآراء المدارس الاقتصادية السائدة آنذاك، ويمكن إيجاز أهم ما جاءت به هذه المدرسة وفق ما يلي:[3]

- أنّ الحكومة يجب أن تكون مستعدة لإتخاذ دور نشط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- أكدوا أنّ البطالة طويلة الأمد هي متأصلة في نظام السوق الرأسمالي، وأنّ سياسات الاقتصاد الكلي(منها سياسة الانفاق العام) الهادفة الى تشجيع الطلب الكلي غالبا ما تكون ملائمة.

---

[1] أحمد سبع، مرجع سابق، ص 159.

[*] **المدرسة النقدية** من أبرز التيارات الرافضة للتدخل الحكومي وقد نشأت على نقد الفكر الكينزي بقيادة الاقتصادي"M. Friedman" الذي أعاد إحياء النظرية الكمية التقليدية وأعطى الأهمية للسياسة النقدية بدل السياسة المالية.

[2] قصي الجابري، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة المستنصرية-العراق-،2018/ 2019، ص 03، تاريخ الاطلاع:2019/01/116 نقلا عن: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2019_01_27!10_54_03_AM.pdf

[3] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (1)، 2008، ص ص274- 277، بتصرف.

- أنّ الاقتصاد الخاص لا يتوقع منه تحقيق التشغيل الكامل، ذلك لأن التغيرات في توقعات الأعمال ينتج عنها تذبذبات وعدم استقرار في الاستثمارات.
- أنّ قوى التصحيح الذاتي للسوق ضعيفة وبطيئة ، فعدم كمال السوق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويضعف قوى التصحيح الذاتي، ولو ترك الاقتصاد الوطني لوحده فإنه قد يحقق استعادة التوازن ولكن خطوات الاستعادة سوف تأخذ وقتا طويلا بحيث أنها تصبح غير مقبولة اجتماعيا وسياسيا.
- أنّ الادارة النشطة للطلب ضرورية ، فمع نماذج أفضل وإحصاءات أدق يمكن للسياسات الحكومية أن تكون أكثر نجاحا في المستقبل.

وبالرغم من هذه الأفكار إلا أنّ التيار الكينزي الجديد لم يبلغ اليقين السياسي ولا النتائج النظرية المتماسكة، بحيث رغم أنّه أثبت نجاعته تطبيقيا في التخفيف من البطالة إلا أنّ التضخم لا زال مشكلته.

(ت). التيار الفكري الداع إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق:

بين الرفض التّام للتدخل والمطالبة بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي لابد أن نشير إلى ظهور تيار فكري لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي بل يعتبره في كثير من الأحيان مؤثرا على الحياة الاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى يؤكد على أنّ التدخل الحكومي الخاطئ قد يكون له آثار سلبية مدمرة.

فالأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في العشرية الأخيرة من القرن الماضي (أزمة المحروقات 1990، أزمة النظام النقدي الأوروبي 1992، أزمة المكسيك الاقتصادية وتدخل أمريكا لإنقاذها ثم أزمة دول شرق آسيا 1997) وحتى كذلك في بداية القرن الواحد والعشرين بتعرض الاقتصاد العالمي لأزمة مالية كبيرة عرفت بأزمة الرهن العقاري 2008 والتي انهارت على إثرها العديد من البنوك والبورصات،[1] كلها قد أبانت عن مدى الحاجة للتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة الاستقرار الاقتصادي بعد عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها الواسعة بشكل سريع وفعال.

خلاصة القول أنّ الأزمات الاقتصادية و المالية العالمية كشفت، أكثر من مرة التناقض الواضح بين ما يقال عن حرية السوق وآلياته المنظمة للفعل الاقتصادي وما تلجأ إليه الدولة من حلول مناقضة لهم حماية للاقتصاد ذاته عن طريق: ضخ رؤوس الأموال، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض، وتأميم البنوك والمؤسسات المالية لمنعها من الانهيار، وشراء الأسهم لإنقاذ أسواق المال من الانهيار أيضا وإنشاء صناديق سيادية قصد شراء حصص في الشركات المعرضة للانهيار هي كلها اجراءات تمثل إعلان صريح عن عودة واسعة وعميقة لدور الدولة في الاقتصاد.

[1] أحمد سبع، مرجع سابق، ص 162-163، بتصرف.

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام

تحظى النفقات العامة بمختلف أنواعها اهتماما كبيرا لدى السلطات العليا في الدولة فيتم تقسيمها وتصنيفها حسب الأولويات الخاصة بكل دولة، لذا لا يوجد تقسيم أو تصنيف معين تلتزم به كافة الدول، واتساقا مع ذلك سنستعرض في بادئ الأمر أهم التقسيمات العلمية أو النظرية للنفقات العامة ومن ثم التقسيمات الوضعية بعرض بعض نماذج دول العالم.

أولا: التقسيمات النظرية للإنفاق العام

إن تطور دور الدولة و مهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة، و على إثر ذلك نجد أن هناك عدة تقسيمات للنفقة العامة تستند على معايير علمية تتوقف على طبيعتها وأغراضها وآثارها الاقتصادية، وفيما يلي تفصيل لذلك:

1. تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها:

تقسم النفقات العامة حسب دوريتها(انتظامها و تكرارها السنوي) إلى قسمين هما:[1]

(أ). **النفقات العادية Ordinary Expenditures:** هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية، أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة و إن اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى. حيث تشمل رواتب الموظفين، نفقات اللوازم و المهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، وكذلك نفقات شراء الأجهزة والآلات، نفقات الصيانة أو العدالة.

(ب). **النفقات غير العادية Extraordinary Expenditures:** هي النفقات التي تتصف بعدم دوريتها، بعدم انتظامها وبعدم تكرارها سنويا في الموازنة العامة، وتشمل النفقات الاستثنائية أو الطارئة كنفقات الحروب، أو اعانات المنكوبين في حوادث الزلازل والفيضانات أي نفقات التعمير.

2. تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

تقسم النفقات العامة حسب نطاق سريانها (شموليتها أو مدى استفادة أفراد المجتمع منها) إلى قسمين هما:[2]

(أ). **النفقات المركزية Central Expenditures:** تمثل كذلك النفقات الوطنية، وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها، والتي تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة كله كنفقات الدفاع والأمن، البحوث والتمثيل الدبلوماسي...الخ.

---

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة (1)، 2008، ص 282.

[2] محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة (1)،2007، ص 137.

(ب). **النفقات المحلية Local Expenditures** : أو النفقات الإقليمية، فهي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي و التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة، فهي محلية كنفقات إيصال الطاقة الكهربائية وخطوط الهاتف...الخ.

3. تقسيم النفقات العامة حسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها:

تقسم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها إلى قسمين رئيسيين هما:

(أ). **النفقات الحقيقية Real Expenditures:** تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، فهي تعبر عن تلك النفقات التي تصرف مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة.

وتتمثل هذه النفقات في الرواتب والأجور المدفوعة لموظفي الدولة وكذلك المبالغ المدفوعة لشراء السلع والخدمات اللازمة للإدارة الحكومية وكذلك للمشاريع الاستثمارية. وبذلك فإن الإنفاق الحقيقي يتمثل في وجود مقابل له يتمثل في السلع و الخدمات التي تحصل عليها الدولة.[1]

وفي **نطاق الإنفاق الحقيقي** فإنه يتم التفريق بين نوعين من النفقات هما:

* **النفقات الحقيقية الاستثمارية:** هي تلك النفقات التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة و من ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي، وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية و التي تمثل طلبا على السلع الإنتاجية.

* **النفقات الحقيقية الجارية:** فتمثل طلبا على الخدمات والسلع اللازمة للاستهلاك العام بقصد ضمان سير إدارة حكومية معينة أو أداء خدمة معينة أو تشغيل وحدة إنتاجية معينة مثل وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء و الماء.

(ب). **النفقات التحويلية Transfer Expenditures:** والتي تسمى كذلك بالنفقات الناقلة، فيقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات، بمعنى مجرد اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة مؤداة أو سلعة مقدمة و إنما تمثل تحويل جزء من الدخل الوطني من فئة أو طائفة إلى أخرى، فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى وهذا بهدف تحسين توزيع الدخل أو تحقيق غايات أخرى تصبوا إليها الدولة.

[1] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 2008، ص 124.

وفي **نطاق الإنفاق التحويلي**، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع بحسب الغرض الذي تسعى لتحقيقه هذه النفقات، وهي:

* **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتتمثل في المبالغ التي تدفع قصد تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية وخاصة مسألة تحسين المستوى المعيشي وتحقيق التوازن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وتأخذ هذه النفقات صيغا متنوعة منها: إعانات العجز، المرض و البطالة...الخ.

* **النفقات التحويلية المالية:** وتشمل ما تدفعه الحكومة من ميزانيتها سنويا لتسديد أقساط الدين وفوائده.[1]

* **النفقات التحويلية الاقتصادية:** حيث يكون الدافع الرئيسي لتكبد هذه النفقات هو تحقيق غايات اقتصادية تفرضها المصلحة العامة، وتتخذ هذه النفقات أشكال متعددة منها: إعانات دعم الأسعار خاصة بالنسبة للسلع الضرورية، إعانات دعم التصدير....الخ.[2]

4. التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

يعتبر التقسيم الوظيفي للنفقات العامة أداة مراقبة للاقتصاد الكلي، بحيث هذه الأداة تقدم لنا نظرة شاملة عن مجال تدخل الدولة، والهدف الأساسي منها هو تسهيل دراسة حجم كل وظيفة ومعرفة مدى اهتمام الدولة بوظيفة دون أخرى من خلال حجم المبالغ المالية المخصصة في ذلك.[3] ووفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة كالتالي:

(أ). **النفقات الإدارية Administrative Expenditures:** تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات يتضمن نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.[4]

(ب). **النفقات الاجتماعية Social Expenditures:** وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات: النفقات الخاصة بالتعليم، الصحة و التأمينات الاجتماعية والثقافية.

---

[1] محمد شاكر العصفور، مرجع سابق، ص 285.

[2] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، مرجع سابق، ص128.

[3] Georges Decaudin et Jean-Paul Milot, **Les dépenses publiques selon leur function**, revue Economie et statistique, N°136,press, 1981, p53. https://www.persee.fr/doc/estat_0336-1454_1981_num_136_1_4524

[4] السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، مصر، بدون طبعة، 1993، ص 78.

(ت). **النفقات الاقتصادية Economic Expenditures:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء...الخ.

(ث). **النفقات المالية Financial Expenditures:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام[1].

5. تقسيم النفقات العامة حسب الانتاجية:

يتم تقسيم النفقات العامة حسب مدى انتاجيتها* (مدى تحقيقها للإيراد بعد صرفها) إلى قسمين :

(أ). **النفقات العامة غير المنتجة Unproductive Expenditures:** والممثلة في النفقات العامة الجارية أو كذلك تدعى بالنفقات العامة الاستهلاكية أو التسييرية، والمقصود هنا هو تلك النفقات التي لا تحقق إيراد بعد صرفها أو بعبارة أخرى لا تضيف ثروة جديدة ولا تزيد من الإنتاج.[2]

وعليه تتمثل هذه النفقات غير المنتجة خاصة في النفقات اللازمة لتسيير شؤون الدولة و إشباع الحاجات العامة مثل: الأجور والرواتب، مدفوعات الفوائد والإعانات الاجتماعية، بالإضافة إلى النفقات الحربية أو العسكرية.[3]

(ب). **النفقات العامة المنتجة Productive Expenditures :** والممثلة في النفقات العامة الاستثمارية أو كذلك تدعى بالنفقات العامة الرأسمالية،[4] وهي تلك النفقات التي تحقق إيراد بعد صرفها أي تضيف ثروة جديدة وتزيد من الإنتاج ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة. بحيث هذه النفقات تأخذ طابع استثماري والممثلة في في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

---

[1] محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 136.

* La productivité des dépenses publiques

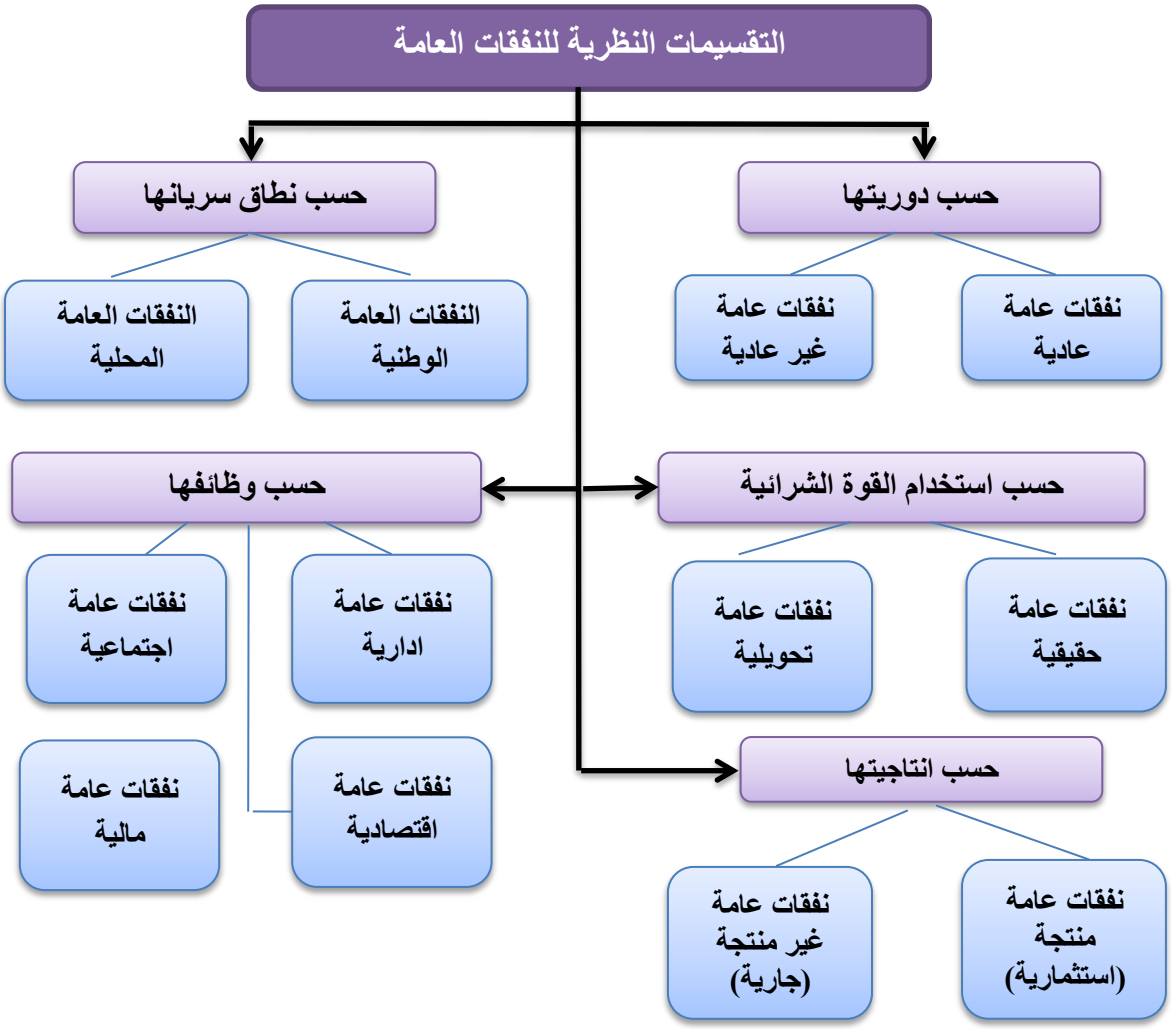
[2] زينب حسين عوض الله ، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006، ص 63.

[3] حسن الحاج، **عجز الموازنة: المشكلات و الحلول**، سلسة دورية –جسر التنمية–، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد(63)، 2007، ص9.

[4] R. Cauvery & others, op.cit, p 31.

و يمكن تلخيص التقسيمات العلمية أو النظرية للنفقات العامة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): التقسيمات النظرية للنفقات العامة



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق.

ثانيا: التقسيمات العملية للإنفاق العام

تعتبر التقسيمات الوضعية للإنفاق العام تلك التقسيمات العملية المطّبقة في الميزانيات العامة في الدول المختلفة. و يمكن أن تعتمد الدول في هذه التقسيمات على ما ذكر سابقًا في التقسيم العلمي للنفقات العامة، لأن التقسيمات الوضعية تستند فعليا إلى اعتبارات علمية كالاعتبارات الوظيفية مثلا، و يمكن إعطاء لمحة عن تقسيمات الإنفاق العام لدى بعض البلدان.

1. تقسيم النفقات العامة في الميزانية العامة الفرنسية:

كانت النفقات العامة مقسمة في الميزانية الفرنسية تقسيما إداريا بحسب الوزارات، غير أن هذا الوضع أدخل عليه التعديل منذ سنة 1953، حين جمعت الميزانية الفرنسية بين التقسمين الإداري والاقتصادي للنفقات العامة في جداول تتضمن من الناحية الأفقية "الأقسام الإدارية" ومن الناحية الرأسية النفقات مقسمة بحسب طبيعتها في سبعة أبواب:[1]

- الدين العام.
- السلطات العامة، وتشمل نفقات البرلمان ورئاسة الجمهورية.
- النفقات الإدارية، وتشمل المرتبات والمعاشات والأثاث ...إلخ.
- الأعمال العامة (سياسية وادارية، تعليمية وثقافية، دولية، اقتصادية).
- الاستثمارات العامة (الزراعية، المواصلات، الإسكان ..إلخ).
- الاستثمارات بمعونات الدولة، وتتضمن فرعين: فرع الإعانات والاشتراكات وفرع القروض.
- إصلاح أضرار الحرب.

تجمع الأرقام الواردة بكل سطر أفقيا لمعرفة مجموع النفقات الخاصة بكل إدارة حكومية، وتجمع الأرقام الواردة بكل عمود رأسيا لمعرفة مجموع ما تنفقه الدولة على كل نوع.

2. تقسيم النفقات العامة في الميزانية العامة الأمريكية

إنّ الميزانية الأمريكية تأخذ بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة مراعية بنفس الوقت التقسيم الإداري للوزارات والمصالح، وهكذا تظهر النفقات العامة التي تهدف إلى تحقيق الغرض نفسه في قسم واحد و لو كانت موزعة على الوزارات.[2] و على هذا الأساس تقسم النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب طبيعتها إلى تسعة أقسام :[3]

- الدفاع الوطني.
- الشؤون الدولية.
- الخدمات والمساعدات للمسنين.
- العمل والرفاهية (وتشمل الصحة والتعليم والثقافة العامة).
- الزراعة و الري.

---

[1] محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، ، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص36.

[2] محمد طاقة و هدى العزواي، مرجع سبق ذكره، ص:59.

[3] محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص 38.

- الثروات الطبيعية (كالمناجم والغابات ومصايد الأسماك).
- التجارة والإسكان (وتشمل المواصلات البرية والمائية والجوية والبريد، الدفاع المدني).
- الإدارة الحكومية (وتشمل الإدارة المالية و السلطتين التشريعية والقضائية).
- فوائد الدين العام.

3. تقسيم النفقات العامة في الميزانية العامة الجزائرية

إن النظام المالي في الجزائر قد اعتمد على التصنيف الاداري والاقتصادي معا من ناحية والتصنيف الوظيفي من ناحية أخرى، ويتجسد ذلك عمليا من خلال ميزانيتي التسيير والتجهيز ، باعتبارهما القسمين الرئيسيين لتبويب النفقات العامة في ميزانية الجزائر.[1] لذا سيكون من المناسب أن نبين من جهة مدونة ميزانية التسيير و من جهة أخرى ميزانية التجهيز.

(أ). ميزانية التسيير(نفقات التسيير):

نفقات التسيير هي تلك النفقات المستمرة الجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية والمتمثلة في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، فنفقات التسيير غير موجهة لخلق الاستثمارات فهي لا تؤدي لإحداث أي زيادة في الإمكانيات المادية الموجودة وإنما تتكفل بصيانة ما هو موجود وتمكينه من السير بشكل عادي، فهذه النفقات تخص النشاط العادي والطبيعي الذي تقوم به الدولة وهي تلك الاعتمادات التي تكون مسجلة في ميزانية الدولة وتكون موجهة لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المرافق العمومية مثل أجور الموظفين وكافة النفقات الخاصة بتسيير نشاط الدولة. وتظهر نفقات التسيير في الجدول- ب- [*]الملحق بقانون المالية .

- **تقسيم نفقات التسيير**: تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي: [2]

- **الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:**

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، حيث يتكون من خمسة أقسام:

- القسم الأول :دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- القسم الثاني : الدين الداخلي ، الديون العامة ،فوائد سندات الخزينة .

---

[1] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة (1)، 2004، ص 51.

[*] انظر إلى الملحق رقم (01).

[2] و فقا للمادة 24 من قانون رقم: 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال 1404هـ الموافق لـ 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد: 28 الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984.

- القسم الثالث :دين خارجي .
- القسم الرابع :ضمانات من أجل القروض والتسبيقات من قبل الجماعات والمؤسسات العمومية .
- القسم الخامس : نفقات محسومة من الإيرادات (التعويض على منتوجات مختلفة).

- **الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية:**

يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية و السياسية وغيرها مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، مجلس الأمة...إلخ وتعتبر هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات، وبالتالي فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.

- **الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح:**

هذا الباب يقدم احصاء مجموع الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح و وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات، حيث يضم هذا الباب سبعة أقسام وهي:

- الموظفون: مرتبات العمل.
- الموظفون: يخص المعاشات والمنح.
- الموظفون: يخص التكاليف الاجتماعية.
- الأدوات و تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- النفقات المختلفة.

- **الباب الرابع: التدخلات العمومية:**

وتتعلق التدخلات العمومية بنفقات التحويل والتي بدورها توجه نحو العديد من الأنشطة المتنوعة، بحيث تقسم إلى سبعة أقسام هي:

- التدخلات العمومية والإدارية أي الإعانات الموجهة للجماعات المحلية.
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي: التشجيعات والتدخلات وهو ما يعرف بالإعانات الاقتصادية.
- النشاط الاقتصادي: إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية(إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

- النشاط الاجتماعي_ الاحتياط: مثل مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات والقيام بإجراءات لحماية الصحة.
- النشاط الاجتماعي :المساعدة والتضامن.

(ب). ميزانية التجهيز (نفقات التجهيز):

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار و الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد. حيث ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، و تخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الانتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.[1]

– **تقسيم نفقات التجهيز**: يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي للدولة، وتظهر في الجدول- **ج**- [*] الملحق بقانون المالية حسب القطاعات، بحيث تتفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب:[2]

* الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة؛
* إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
* النفقات الأخرى برأسمال؛

بحيث تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال في الميزانية العامة على شكل رخص وتنفذ باعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول " ج " بالملحق رقم (2). ورخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها.

أما اعتمادات الدفع فتمثل التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة ، بحيث يتم تصنيف نفقات التجهيز وفق عشرة برامج قطاعية والمخططات البلدية للتنمية الموضحة في الملحق رقم (2).

---

[1] لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[*] انظر إلى الملحق رقم (02).

[2] و فقا للمادة 35 من قانون رقم: 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال 1404هـ الموافق لـ 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد: 28 الصادرة بتاريخ: 10 جويلية 1984.

المبحث الثاني: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية

يعبر الإنفاق العام عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال إحداثه لآثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الاقتصاد ، وهو ما جعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أهدافها و أدواتها وكذا آثار... ، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام

مثلما تم الاشارة إليه سابقا، يعتبر الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" أهم من نادى وأشار بضرورة تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، من خلال استخدامها للإنفاق العام. هذا الأخير الذي اعتبره كينز جزء مهم من السياسة المالية* وأنه الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (خاصة في حالات الكساد) لما له من تأثير على حجم الإنتاج، مستوى الدخول ومعدلات البطالة.

وفيما يلي نحاول أن نعرض أهم التعاريف المتعلقة بسياسة الإنفاق العام:

- يقصد بسياسة الإنفاق العام " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام، لتحقيق الاستقرار والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد". [1]
- وبعبارة أخرى هي " الكيفية التي تحاول من خلالها السلطات العامة استخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي".
- هي تعبر كذلك عن " تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ".[2]
- وتعرف أيضا بأنها" تلك السياسة التي تكون تتعلق بالإنفاق الحكومي بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وأهدافه ومجالاته وضوابطه، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة".[3]

---

* هي عبارة عن " برنامج عمل تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع".

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2005، ص 40.

[2] علي كنعان، **الاقتصاد المالي** ، منشورات جامعة دمشق، سوريا، بدون طبعة، 2009 ، ص 326.

[3] عبد الله حاسن الجابري، **سياسة الإنفاق العام التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه و آثارها الاقتصادية الكلية: دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث**، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية، المجلد(15)، العدد(25)، 2002، ص 654.

وعليه مما تقدم، فإنه يمكن القول أنّ سياسة الإنفاق العام تعني استخدام الحكومة للإنفاق العام بكافة أنواعه لمحاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهو تلك السياسة التي تنتهجها الدولة من أجل أن تؤثر في الطلب الكلي سواء بإنعاشه (تدعيمه) أو بتخفيضه بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد وتحقيق أهداف مرجوة أخرى ، ومن هذا تتّضح حقيقتان:

- ✓ أنّ السياسة الانفاقية هي عبارة عن أداة تستخدمها الدولة في زيادة أو إنقاص الإنفاق العام، و أنها تعتبر أحد أهم المحاور الرئيسية للنشاط الاقتصادي والمالي للدولة.
- ✓ أنّ الهدف الأساسي لها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم و الكساد.

المطلب الثاني: أهداف و أدوات سياسة الإنفاق العام

تكتسي سياسة الإنفاق العام أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم الدول لما لها من تأثيرات كبيرة على التوازنات المالية من جهة ولما لها من انعكاسات على الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، وبالتالي تسعى كل الدول لانتهاجها قصد تحقيق العديد من الأهداف، و بالطبع في سبيل تحقيق ذلك تعتمد على جملة من الأدوات والتي سيتم التطرق لها في هذا المطلب وفق ما يلي.

أولا: أهداف سياسة الانفاق العام

يمكن تلخيص أبرز أهداف سياسة الإنفاق العام فيما يلي:

1. سياسة الإنفاق العام و الاستقرار الاقتصادي:

تهدف سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا يكون بمحاربة ومعالجة الاختلالات التي تنتاب الاقتصاد سواءا المتمثلة في حالة الركود (الانكماش) أو حالة التضخم. فعندما يسود الاقتصاد حالة من الركود التي يغلبها طابع البطالة ، فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على محاربة البطالة ومنه الركود وذلك من خلال العمل على زيادة الإنفاق العام كما تم الإشارة له سابقا. بحيث يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، فالعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها (بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية.[1]

[1] أحمد زكان و رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1973-2008**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة–الجزائر–، نوفمبر2011، ص05.

أما إذا كان يسود الاقتصاد حالة من التضخم، فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على معالجته من خلال العمل على تخفيض الإنفاق العام خاصة الإنفاق غير المنتج، و كذلك التأثير على الأسعار عن طريق دعم بعض السلع أو عن طريق توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة لزيادة الإنتاج و من ثم مواكبة و استيعاب الفائض في الطلب الكلي.

2. سياسة الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

تساهم سياسة أو أداة الإنفاق العام إلى جانب باقي الأدوات المالية الأخرى (الضرائب، القروض العامة) في تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي. و بالنسبة لسياسة الإنفاق العام فإنها تسعى لتحقيق ذلك من خلال:[1]

- ✓ تخصيص جزء من النفقات العامة لتحقيق معدل مرتفع من التراكم الرأسمالي. و يتم ذلك إما عن طريق زيادة الاستثمار العام و إما عن طريق زيادة الإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة بهدف زيادة استثماراتها.
- ✓ تخصيص جزء من النفقات العامة لتكوين رأس المال البشري، وبالتالي يمكن للاقتصاد الحفاظ على قوته العاملة و رفع كفاءتها بل والاستزادة منها. وبالطبع فإن الجزء من الإنفاق الذي يذهب إلى تكوين رأس المال البشري يتحدد بالمعطيات الكمية والكيفية للسكان.
- ✓ تخصيص جزء من الإنفاق العام لأغراض البحوث والتي تهدف إلى تحقيق التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج و التوزيع.

كما يمكن أن نبرز أكثر تحقيق هذا الهدف من خلال فكرة المضاعف* والتي مفادها أن زيادة الإنفاق العام الاستثماري تؤدي زيادة الدخل الوطني.

3. سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل:

تسعى الدول إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة وتقليصا للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، حيث تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية.[2]

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 79-84، بتصرف.

* سيتم تناول فكرة المضاعف في المطلب الثالث من هذا المبحث بينما التفصيل فيها (التحليل الجبري) سيكون في الفصل الثالث.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (3)، 2006، ص 197.

ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات ذات الدخل المرتفع بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية، وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة لذوي الدخل المحدود.

4. سياسة الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار:

تؤثر التغيرات في سياسة الإنفاق العام على الأسعار عن طريق تأثير السياسة الانفاقية على الضغوط التضخمية ، فيمكن الوصول لتحقيق التوظيف الكامل عندما تكون كل الطاقات الإنتاجية موظفة ، فإذا تحقق معدل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فإنّ أي ارتفاع في الطلب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يكون فائض الطلب الكلي تضخميا، فعندما تستطيع الحكومة التنبؤ بشكل صحيح بوقوع التضخم فإنّ استخدام السياسة الانفاقية الانكماشية المقيدة يمكن من الحدّ من ارتفاع الأسعار وبالتالي الحدّ من الموجات التضخمية ، ومنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها يؤدي بواسطة آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب ومنه ينقص من مستوى الزيادة في الأسعار.[1] والعكس إذا كان الاقتصاد يمر بفترة كساد، فتنتهج الدولة سياسة إنفاقية توسعية من أجل زيادة الطلب الكلي وهو ما يترتب عليه زيادات متتالية في الدخل الوطني جراء مضاعف الإنفاق العام.

ثانيا: أدوات سياسة الإنفاق العام

تعتمد سياسة الإنفاق العام في تحقيقها لأهدافها على أدوات تكون متعلقة بالإنفاق بحد ذاته و التي هي:

1. تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:

بحيث يرتبط حجم النفقات العامة بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، وهي بهذا يمكن أن تكون توسعية أو انكماشية، حيث إذا كانت الوضعية الاقتصادية تتمثل في حالة تضخم تقوم الدولة بتخفيض النفقات العامة. وأما إذا كانت الوضعية الاقتصادية عكس ذلك بمعنى حالة كساد، تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام والتوسع فيه من أجل دعم الإنعاش الاقتصادي وهذا سيرا على المنهج المالي الكينزي، إلا انّه من المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من آثار سلبية كالتضخم و لعدم قدرة الدولة دائما على تغطيته.[2]

---

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة –دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة– الجزائر–، 2014/2013، ص 136.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 190.

كما يجب أن ندرك أن زيادة الإنفاق العام قد تكون لا إرادية، بحيث تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية و الأزمات والنكبات، فإذا تورطت دولة ما في حرب من الحروب فمن الصعب جدا التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب. كذلك الأمر نفسه يحدث عند حدوث كوارث أو نكبات طبيعية و التي تستلزم من الدولة التدخل. ونفس الأمر يقال عن التخفيض، فالدولة لا يمكنها أن تخفض النفقات العامة بلا حدود اعتبارا لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط من جهة و لما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة.

2. إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:

وهذا يكون من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات في توزيعها للنفقات العامة، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:[1]

* نفقات الخدمات العامة؛ * نفقات الأمن و الدفاع؛
* نفقات الخدمات الاجتماعية؛ * نفقات الشؤون الاقتصادية؛
* نفقات أخرى؛

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام، ويحدث هذا التغيير في البنية تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة، وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها. فمثلا قد ترغب الدولة في زيادة النفقات العسكرية بغرض الأمن والدفاع وبالتالي تتغير بنية الإنفاق العام وهكذا. ونفس الأمر بالنسبة لوضعية الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد تسوده حالة ركود فإن الحكومة تعمل على توجيه الإنفاق العام نحو نفقات الشؤون الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد أما في حالة التضخم فتعمل الحكومة على التقشف من ناحية تقليص النفقات المتجهة نحو نفقات الأمن والخدمات العامة مثلا وهكذا و منه تتغير بنية الإنفاق العام.

3. الإنفاق الجبائي :

هو أداة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة، والتي تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار، تهتم هذه الأداة بتشجيع العرض من السلع والخدمات من خلال التركيز على تحسين ظروف العمليات الإنتاجية، حيث تكمن الفكرة الرئيسية من هذه الأداة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج ومنه العمل على تشجيع زيادة الإنتاج للحصول على نمو متزايد من مستوى الدخل الوطني.[2]

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 191.

[2] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام و المؤشرات الكمية لقياسها

تبدو أهمية دراسة النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحقق أغراضا معينة، وبالتالي يمكن استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. إذ متى عرف الأثر الذي يحققه إنفاق معين في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق – على نحو واع– وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية.

أولا: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

يمكن اختصار أهم آثار النفقات العامة في الآثار المباشرة والتي تؤثر على كل من الإنتاج الوطني، الاستهلاك الوطني و إعادة توزيع الدخل الوطني، والآثار غير المباشرة والتي تشمل كل من أثر المضاعف وأثر المعجل.

1. الآثار المباشرة للإنفاق العام:

وهي الآثار التي تنجم عن الإنفاق العام مباشرة أي الآثار الأولية للإنفاق العام، حيث تشمل آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني، التشغيل و أخيرا نمط توزيع الدخل الوطني، و سنقوم بدراسة هذه الآثار كل على حدا.

(أ). آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد. والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة العامة و نوعها.

بصورة أدق، النفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها. ولبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية، يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة :[1]

– **النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:** تعمل على إنتاج السلع المادية و الخدمات لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي ستستعمل للاستثمار. و هذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. فقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية للتوسع في الاستثمار.

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (3)، 2008، ص 100.

– **النفقات الاجتماعية:** تشمل النفقات التحويلية و النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية. ولهذا النوع من الإنفاق آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية، فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد (الفئات محدودة الدخل). وبالتالي منطقيا هذه الاعانات النقدية تتجه للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية و بالتالي يزداد الطلب عليها بما يستتبعه ذلك من زيادة إنتاجها. أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية مثل نفقات التعليم و الصحة التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، و أيضا تمكنهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر. فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي و المعيشي من كل الجوانب كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل و بالتالي يزيد الإنتاج.

(ب). آثار النفقات العامة على التشغيل:

مما لاشك فيه أنّ للإنفاق العام دور رئيسي في محاربة البطالة بزيادة التشغيل بغية الوصول الى العمالة الكاملة سواءا بدعم القطاع الخاص وإقحامه في الحياة الاقتصادية وتطويره قصد امتصاص البطالة أو المشروعات العامة لنفس الغرض.

إذ يقتضي قيام الدولة بالإنفاق العام تعيين موظفين وعمال، أو دفع مبالغ نقدية إلى الموردين ثمنا لشراء بعض السلع والخدمات أو إلى مقاولين مقابل قيامهم بتنفيذ بعض الأشغال العامة، بحيث يقوم هؤلاء الموردون والمقاولون بتشغيل عدد من المستخدمين والعمال لديهم لإنجاز ما تعاقدوا عليه مع الدولة مما يساهم في الأخير بامتصاص البطالة وزيادة التشغيل.[1]

غير أنّ أثر الإنفاق العام في التخفيف من حدّة البطالة لا يقف عند هذا الأثر، وإنما له أثر مضاعف في هذا الميدان، فتوزيع دخول جديدة على بعض المواطنين كنتيجة مباشرة للنفقات العامة تترتب عليه زيادة نسبة الاستهلاك وهو ما يؤدي الى تشغيل عمال جدد في المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية قصد الزيادة في إنتاج هذه السلع لمواجهة الزيادة في الإقبال على استهلاكها. كما أن الزيادة في إنتاج هذه السلع يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من آلات ومعدات مما يفتح مجالات جديدة لتشغيل الأيدي العاملة العاطلة.

[1] محمد حلمي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(ت). آثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل الوطني:

يقصد بنمط توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين الطبقات و الفئات الاجتماعية وتحديد بالتالي نصيب كل من هذه الطبقات والفئات. ويؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل الوطني من خلال تأثيره على هيكل توزيعه، بحيث يؤثر عليه في مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة التوزيع الأولي للدخل أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به أي بين عناصر الإنتاج، و مرحلة التوزيع النهائي فيما يسمى بمرحلة إعادة التوزيع و التي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولي بمعنى توزيع الناتج أو الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين. [1]

ويمكن أن تتضح تلك الآثار من خلال تتبع أثر النفقات العامة في المرحلتين، و ذلك على النحو التالي:[2]

- **دور النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني:** تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل الوطني والتأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج وتتخذ أحد الشكلين الآتيين: مباشر من خلال تحديد الأجور و تحديد الفائدة(إقرار حد معين لسعر الفائدة) و تحديد الإيجارات(تثبيت نسبة قصيرة للإيجار) و تحديد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة)، أما الشكل الثاني غير المباشر فيتم من خلال تحديد أثمان السلع و الخدمات المنتجة، و يترتب على التدخل في الأسعار التأثير في عوائد الإنتاج.
- **دور النفقات في إعادة توزيع الدخل الوطني:** يمكن التعرف على دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال:

- يترتب على النفقات التحويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية، الصحية و الثقافية والتي يتم توزيعها مجانا أو بأسعار أقل إعادة لتوزيع الدخل الوطني للفئات المستفيدة وهي الفئات محدودة الدخل.
- يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة في الإعانات الاقتصادية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة توزيع للدخل الوطني في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة. كذلك نفس الشيء بالنسبة للنفقات التحويلية النقدية والتي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخول في صالح الأفراد ذوي الدخول المحدودة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 146-150، بتصرف.

2. الآثار غير المباشرة للإنفاق العام:

إن آثار سياسة الإنفاق العام لا تقتصر فقط على الآثار المباشرة بل سوف تتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن لتولد تأثيرا على الدخل والاستخدام، و هذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعجل. حيث أن المالية العامة تؤثر بعدة طرق على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي من خلال تأثيرها على مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك، الادخار و الاستثمار).[1] وعليه هذه السياسة تشمل آثار غير مباشرة (تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل) و فيما يلي شرح لذلك:

(أ). أثر المضاعف Multiplier Effect :

يعد "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، اذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار و الزيادة في التشغيل أي أن مفهوم المضاعف عند "كاهن" هو مضاعف التشغيل، أما الاقتصادي "كينز" فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل على الدخل الوطني من خلال ما يؤدي اليه هذا الاستثمار من زيادة في الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني الذي بدوره يؤدي الى زيادة الدخل الوطني.[2]

وبالنسبة لـ "كينز" فإنه قد قصر في تحليله لنظرية المضاعف على دراسة الزيادة الأولية في الاستثمار في الدخل الوطني بمعنى تناول فقط أثر مضاعف الاستثمار.

ليتم فيما بعد ذلك اتّجاه الفكر الاقتصادي الى تعميم هذه النظرية، حيث أصبح بالإمكان التعامل مع بقية أنواع الانفاق الأخرى (الاستهلاك، الإنفاق العام، التصدير..) نفس المعاملة التي عاملها "كينز" للاستثمار.

وباعتبار دراستنا مركزة على الإنفاق العام فإننا سنكتفي بتوضيح فكرة المضاعف في حالته، بحيث نقصد بمضاعف الإنفاق العام-الحكومي- مقدار الزيادة في الدخل الوطني (الناتج المحلي الاجمالي) الناتج عن زيادة الإنفاق العام. بحيث أنّ الزيادة في الناتج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة، و لذلك سمي "بالمضاعف"[*].

---

[1] Pierre Jacquemot et Marc raffinot, **la nouvelle politique économique en Afrique**, EDICEF, France, sans édition, 1993 , p 279.
http://blog.raffinot.eu/public/Nouvelle_politique_economique_en_Afrique/LA_NOUVELLE_POLITIQUE_ECONOMIQUE_EN_AFRIQUE.pdf

[2] خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير الشامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (4)، 2008، ص 99.

[*] سيتم التطرق الى مضاعف الإنفاق العام (الحكومي) في الفصل الثالث ضمن المبحث الأول بنوع من التفصيل (التحليل الجبري).

إذ أنّ التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تتمثل في دخول عوامل الانتاج (الأجور، الريع، الفوائد والأرباح)،ويخصص المستفيدون من هذه الدخول جزءا منها للإنفاق على الاستهلاك وجزءا للادخار وفقا للميل الحدي لهما. ويؤدي هذا الجزء المخصص للاستهلاك الى زيادة هذه السلع ويؤدي الى توزيع دخول جديدة توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار. وهكذا تتوالى الى الزيادة في الدخول الجديدة من خلال دورة الدخل، في سلسلة متتالية من الإنفاق الاستهلاكي والذي يعرف بالاستهلاك المولد الذي يشكل في مجموعه زيادة اجمالية في الدخل الوطني تفوق التوسع الأولي في الإنفاق العام.

مع العلم أن أثر المضاعف له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك* فهو يزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه، ويرتبط المضاعف بمدى مرونة و توسع الجهاز الإنتاجي (فكلما كان الجهاز مرنا كلما كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك)، وهذا بدوره يرتبط بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فإن المضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، والعكس بالنسبة للدول النامية نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.[1]

(ب). أثر المعجل أو المسارع Accelerator Effect:

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار و الذي يدعى بالاستثمار المولد، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل.[2]

وحقيقة الأمر أن زيادات الدخول- كما رأينا- يترتب عنها زيادات في السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، و بعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، و من ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات و الآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار- بمرور الوقت- بنسبة أكبر.

---

* **الميل الحدي للاستهلاك (c)** يعبر عن نسبة الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن الزيادة في الدخل.

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة (1)، 2008، ص81.

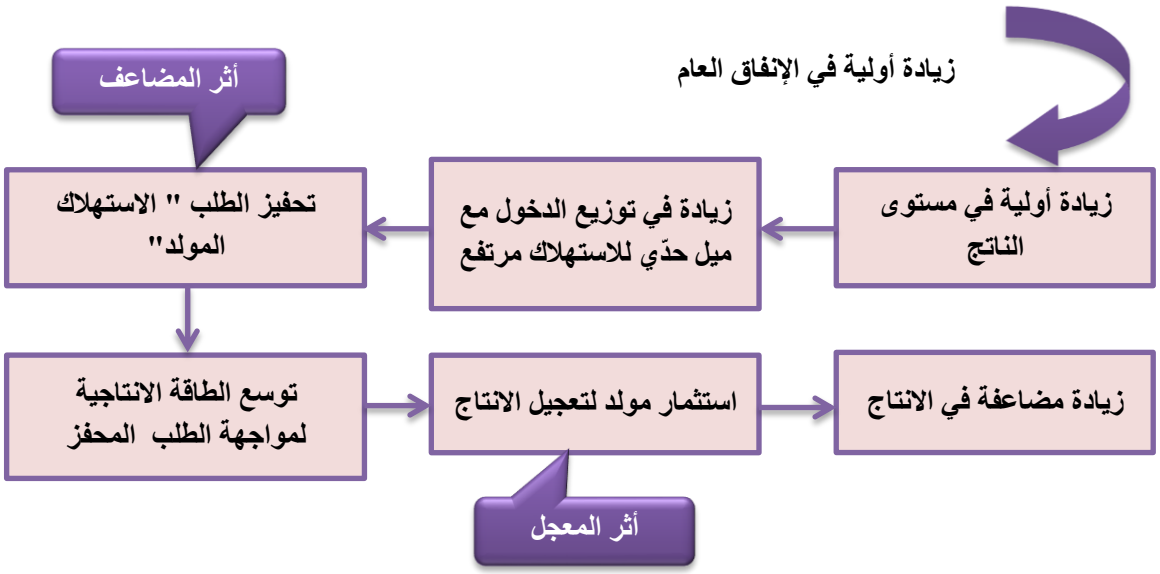
[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

ويمكن حساب المعجل بقسمة التغيير في الاستثمار على التغير في الدخل الوطني ووفق العبارة التالية:[1] المعجل $= \frac{\Delta I}{\Delta Y}$.

مع الاشارة الى أن آثار المعجل تتحدد بعدد من الاعتبارات أهمها: ما يتوافر من مخزون من السلع الاستهلاكية، و ما يتوافر من طاقات انتاجية عاطلة. كما تتوقف كذلك آثاره على تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب على سلعهم، بحيث اذا كانت اتجاهات الطلب ذات طبيعة مؤقتة أو طارئة فإنها لا تشجع هؤلاء المنتجين على زيادة حجم الاستثمار والعكس صحيح.

ويمكن تدعيم تحليلنا للآثار غير المباشرة للإنفاق العام وتلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل



المصدر: نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، الطبعة (2)، 2006، ص 66.

وفي الأخير مما هو جدير بالذكر أنّ تحليل أثر المضاعف والمعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة التي تمتلك جهاز انتاجي مرن يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب الناجم عن الزيادة في الإنفاق العام، ولا يتفق مع ظروف الدول النامية التي تمتلك جهاز انتاجي غير مرن مما يصعب عليها في الأخير الاستفادة من آثار المضاعف المزدوج.

[1] خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ثانيا: المؤشرات الكمية لقياس آثار الإنفاق العام

يمكننا قياس آثار الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والتي نجد من أهمها:

1. الميل المتوسط للإنفاق العام: و هو يعبر عن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني، حيث يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم التوصل إليه من خلال العلاقة التالية:[1]

$$\text{الميل المتوسط للإنفاق العام} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل الوطني للسنة نفسها}} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي للسنة نفسها}}$$

إذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% فهذا يعني أنّ الدولة في هذا البلد ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للعب دور في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50% فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي، وتعني أنّ مبادرة القطاع العام من خلال استخدام الإنفاق العام كأداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي محدودة.

2. الميل الحدّي للإنفاق العام: يوضح هذا المؤشر ذلك الجزء من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة،[2] بمعنى أنه يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل الوطني بمقدار وحدة واحدة. و يمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدّي للإنفاق العام} = \frac{\Delta \text{ الزيادة في النفقات العامة}}{\Delta \text{ الزيادة فى الدخل الوطنى}} = \frac{\Delta \text{ الزيادة في النفقات العامة}}{\Delta \text{ الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى}}$$

ويمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد صحيح، فارتفاع الميل الحدّي يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني لأغراض الإنفاق العام وكما يعبر عن اهتمام الدولة بالحاجات العامة، في حين أنّ انخفاض معامل الميل الحدي يؤثر على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل الوطني إلى النفقات العامة، مما يوحي بقلة الاهتمام بالحاجات العامة.

كما يمكن استخدام المعامل العددي للميل الحدي للنفقات العامة في إجراء المقارنات فيما بين الدول وكذلك داخل الدولة عبر فترات زمنية مختلفة.[3]

---

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 71.

[2] طلال كداوي، **الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد(4)، 1987، ص 155.

[3] نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 72.

3. متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة: ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية والتعليمية والمعاشية المقدمة له ويمكن الوصول له من خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{عدد السكان للسنة نفسها}}$$

ويلاحظ من العلاقة أعلاه أن عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد هذا المؤشر إذ أن زيادة عدد السكان بنسبة تفوق الزيادة في النفقات العامة سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من هذه النفقات وبالتالي تراجع مستوى الرفاه الذي يتمتع به.

4. المرونة الدخلية للنفقات العامة: يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل الوطني أو بعبارة أخرى التغيرات في الناتج المحلي و يحتسب وفق الصيغة التالية:[1]

$$\text{المرونة الدخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في الدخل الوطني}} = \frac{\text{الميل الحدي للنفقات العامة}}{\text{الميل المتوسط للنفقات العامة}}$$

إن القيمة العددية لمعامل المرونة الدخلية يعبر عن مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل الوطني. فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على أنّ الاستجابة عالية، في حين تكون الاستجابة ضعيفة اذا كانت أقل من الواحد صحيح.

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام والاتجاهات الضبطية لها

تشكل ظاهرة الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة أكثر الظواهر المالية المعروفة والشائعة في اقتصاديات المالية العامة في الدول كافة، بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية و التنموية أو درجة تقدمها الاقتصادي.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أبرز التحليلات المقدمة حول هذه الظاهرة انطلاقا من الأسباب المؤدية لها وكذا النظريات المفسرة لها لنتطرق فيما بعد حول ضوابطها وحدودها ونختم المبحث بتقديم لمحة عن أبرز الاجراءات الضبطية والاصلاحية المتعلقة بالإنفاق العام.

المطلب الأول: النظريات و الأسباب المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام

قد يكون لهيمنة الفلسفة الكينزية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، و عقد الاستقلال و التنمية في ستينات القرن الماضي في الدول النامية هو السبب الرئيسي لبداية بروز ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

[1] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة (1)، 2011، ص 103-104، بتصرف.

إذ أنّ خرق قاعدة التوازن المحاسبي للميزانية العامة أعطى الضوء الأخضر للتوسع في الإنفاق العام تحت حجة تبرير تحقيق واستهداف التنمية الاقتصادية، إلى أن استفحلت هذه الظاهرة وخرجت عن السيطرة وأصبح منحنى الإنفاق العام يؤشر تصاعدا مزمنا بشكل يفوق الإيرادات العامة ليؤكد عجزا في الميزانية العامة. وفي هذا السياق يمكن أن نعرض المبالغ المخصصة للإنفاق العام لدى بعض الدول الصناعية وفق الجدول التالي:

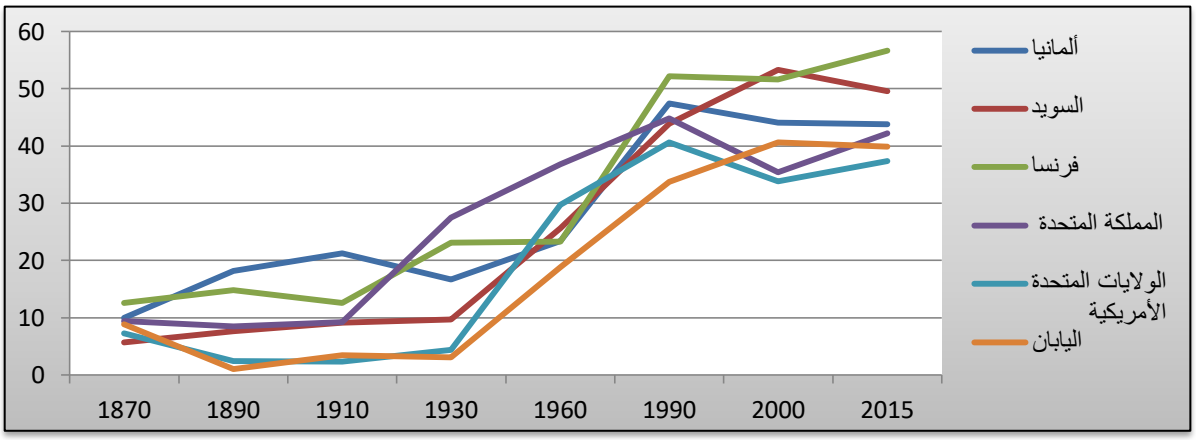
الجدول رقم (1-1): تطور متوسط الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عند بعض الدول الصناعية ما بين الفترة 1870-2015

الدول	1870	1890	1910	1930	1960	1990	2000	2015
ألمانيا	10.0	18.2	21.2	16.7	23.4	47.4	44.1	43.8
السويد	5.7	7.6	9.1	9.7	25.6	43.9	53.3	49.6
فرنسا	12.6	14.8	12.6	23.1	23.3	52.2	51.6	56.6
المملكة المتحدة	9.4	8.5	9.2	27.5	36.8	44.8	35.4	42.2
الولايات المتحدة الأمريكية	7.3	2.4	2.3	4.4	29.7	40.6	33.8	37.4
اليابان	8.8	1.0	3.4	3.1	18.8	33.7	40.6	39.9

Source : - Vito Tanzi (IMF) & Ludger Schuknecht (ECB), **Public spending in the 20th century (a global perspective),** Campridge university press, UK, 2000, p 6.

- **General government spending**, OCDE DATA & Our World Data.

الشكل رقم (1-4): منحنيات بيانية توضح تطور الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عند بعض الدول الصناعية ما بين الفترة 1870-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1-1)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ جليا الارتفاع المتصاعد لحصة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي لمعظم الدول الصناعية المذكورة وهذا طبعا وفق نسب متفاوتة، وبالأخص دولة فرنسا التي عرفت حصة الانفاق العام لديها ارتفاعا ملحوظا بانتقالها من نسبة 12.6 % سنة 1870 الى 23.1 % سنة 1930 وتقفز الى نسبة 52.2 % سنة 1990 و 56.6% في سنة 2015 .

وذات الأمر بالنسبة لكل من السويد، ألمانيا والمملكة المتحدة وهذا بنسب متفاوتة تماشيا مع أوضاعهم الاقتصادية، مع ملاحظة تسجيل نسب متواضعة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك اليابان وهذا راجع لضخامة الناتج المحلي الاجمالي لهما و ليس لعدم زيادة حجم الإنفاق العام لديهما.

أولا: النظريات المفسرة لتزايد الإنفاق العام

لقد ظهرت العديد من الدراسات والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة على المدى الطويل، انطلاقا من أبرز دراسة قام بها الاقتصادي الألماني Adolf Wagner سنة 1893 . لتليها دراسة الأستاذين Peacock and Wiseman سنة 1961 واللذان أعطى أهمية كبيرة في تفسيريهما للصدمات غير المتوقعة (الحروب، الفوارق والاختلافات الكبيرة في الانتاجية، البطالة الهيكلية،....).[1] بالإضافة إلى دراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة وفيما يلي شرح لهذه النظريات:

1. تفسير فاجنر لتزايد الإنفاق العام:

يعد الاقتصادي الألماني " **أدولف فاجنر Adolf Wagner** " من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة بمرور الوقت و ذلك في عام 1893. وقد أطلق على تفسيره بقانون فاجنر"Wagner's Law"، حيث استندت مقاربته على الملاحظة التي تقول:[2] " **أنّ الإنفاق العام في القرن التاسع عشر في الدول الغربية الصناعية ، نما بشكل أسرع من النشاط الاقتصادي العالمي**".

وانتظام هذا الاتجاه في أوروبا قاده إلى تأهيل هذه الملاحظة التجريبية الى قانون والذي يؤكّد فيه على " **أنّ حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني**"، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أنّ النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، و إلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد.[3]

---

[1] Gervasio SEMEDO, **L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité**, revue d'analyse économique " L'Actualité économique" , vol. (83), N°(02), 2007, p 124. https://www.erudit.org/fr/revues/ae/2007-v83-n2-ae1992/017515ar.pdf

[2] Gervasio SEMEDO, op.cit, p 126.

[3] حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر**– شواهد دولية–، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد(14)، 2002، ص 136.

وانطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها "فاجنر"، أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها بأوروبا، فإنه قد اعتبر أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد النفقات العامة بمختلف أنواعها و بالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد و ذلك للأسباب التالية: [1]

- ✓ خلال عملية التصنيع تجد الدولة نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية و الإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز علاقات تعاقدية أكثر تطور وتعقيد توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة، لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي وهذا يزيد من نفقاتها العامة.
- ✓ النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية وخدمات الصحة.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل ما يسمى بـ"الاحتكارات الطبيعية"، وهي مشروعات ذات تغيرات تقنية يحجم الاستثمار الخاص عن الاستثمار فيها لأسباب عديدة مما يزيد من نفقات الدولة.

وعليه بصفة عامة فإنّ قانون فاجنر ينص على "وجود اتجاه طبيعي لازدياد حجم و أهمية الإنفاق العام بمرور الوقت"، حيث يؤدي التقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع إلى زيادة طلبه على السلع والخدمات بصفة عامة، والسلع والخدمات العامة بصفة خاصة من خدمات التعليم والصحة ..الخ، والذي يؤدي في الأخير إلى زيادة بنسبة أكبر في الإنفاق العام لإشباع هذه الحاجات العامة. [2]

أي أنّ: [3] زيادة النمو الاقتصادي ⟵ زيادة الدخل الحقيقي للأفراد و المجتمع ⟵ زيادة الطلب على المنتجات العامة بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي ⟵ زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من زيادة الدخل.

وبالنسبة للصيغة القانونية لقانون فاجنر فقد أخذت الشكل التالي: [4]

$$\frac{G}{Y} = F\left(\frac{Y}{N}\right) \quad avec \quad \frac{dG}{dY} > 0$$

[1] المرجع السابق، ص 137.

[2] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، 2000، ص 77.

[3] حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان ومحمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003، ص 274.

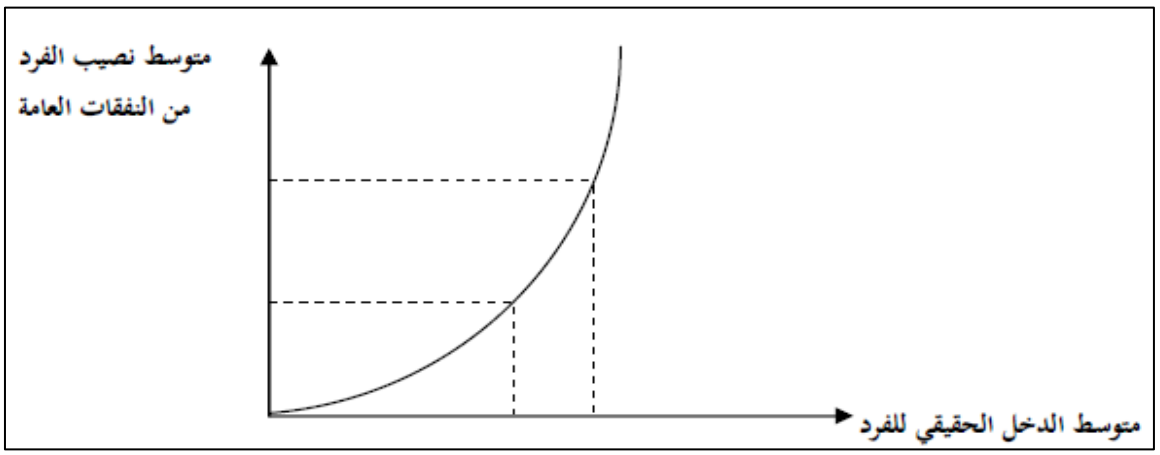
[4] Louis Sutre, **Cours finances publiques**, Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2010/2011, p 12. https://www.organisationmsi.org/docs/mooc/Finance_publique_Louis_Sutre_Universite_Montesquieu_Bordeaux_IV.pdf

حيث: G: النفقات العامة ، Y: الدخل الوطني و N : عدد السكان

وبالنسبة لمرونة النفقات العامة للدخل الوطني ($\frac{dG}{dY} > 0$) تكون أكبر من الواحد. وعليه النفقات العامة تزداد بنسبة أكبر من نسبة ازدياد الدخل الوطني.

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح " قانون فاجنر" والذي مرده هو وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الدخل الوطني ونصيبه من النفقات العامة :

الشكل رقم (1-5): المنحنى الممثل لقانون فاجنر– مفسر لظاهرة تزايد النفقات العامة–



المصدر: بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 43

ولكن هذا القانون ألا و هو قانون فاجنر، قد تعرض إلى عدة انتقادات والتي نجد من أهمها:[1]

- ✓ يركز هذا القانون على العوامل الاقتصادية فقط في تفسيره لظاهرة تزايد الإنفاق العام بمرور الوقت، و يهمل الاعتبارات الأخرى خاصة السياسية و العسكرية منها، و التي تكون لها في كثير من الأحيان الاعتبار الأول في تحديد حجم الإنفاق العام.
- ✓ يهمل هذا القانون العلاقة المرتدة من الإنفاق العام إلى الدخل الوطني، بمعنى أنه في الكثير من الدول المتخلفة اقتصاديا تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى نمو الدخل الوطني.
- ✓ يغفل قانون فاجنر توقيت الزيادة في النشاط الحكومي ، حيث تقترح نظرية " بيكوك و وايزمان" أنّ الزيادة في الإنفاق العام لا تتم عادة بأسلوب مستمر ومتدرج بل تتم بطريقة متقطعة وعلى فترات، وأنّ معظم الزيادة المطلقة أو النسبية في النشاط الحكومي قد تحققت في فترات الثورات والاضطرابات السياسية والاجتماعية حيث يحل الإنفاق العام محل الإنفاق الخاص. وأنّه بعد الوصول إلى مستوى معين من الإنفاق العام يصعب التراجع إلى مستويات أقل بل أنّ توفر الإيرادات العامة و تقبل الأفراد تحمل العبء الضريبي يشجع الحكومات على زيادة الإنفاق العام.

[1] المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 77-78.

- ✓ و بالنسبة للاختبارات التطبيقية لفرضية فاجنر فقد بينت أنّ السلع الحكومية لها مرونة دخلية موجبة فعلا و لكنها أقل من الواحد وهذا يعني أنها صحيحة جزئيا وأنّ الإنفاق العام يرتبط طرديا مع الدخل الوطني الحقيقي.

2. تفسير بيكوك و وايزمان لتزايد الإنفاق العام:

لقد أشارت الدراسة التي قدماها كل من بيكوك ووايزمان "Alan Peacock and Jack Wiseman " سنة 1961 (دراسة حول نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955)* أنّ النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لنمو وازدياد الإنفاق العام بمرور الوقت وأنّ تحليل فاجنر قد أهمل التأثير الذي يمارس على الإنفاق العام من قبل مخاطر الحروب، الصراعات الاجتماعية، الأزمات السياسية والصدمات الدائمة (الانتاجية، البطالة،..).[1]

بحيث تبين لهم من خلال الدراسة أنّ النفقات العامة لا تتبع اتجاها منتظما أو متواصلا، بل تتبنى سلوكا متقطعا – تقفز من نقطة إلى أخرى– في أعقاب الحروب أو الأزمات الاقتصادية التي تولد على سبيل المثال زيادة في النفقات الاجتماعية.[2]

وعليه فسرا كل من Peacock and Wiseman ذلك بسبب ما يلي:[3]

(أ). **أثر الإزاحة:** ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع و الإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة، و ذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية أين تضطر فيها الدولة. ففي فترات السلم و الهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، وعقب زوال تلك الظروف فإنه يصعب على الحكومة العودة بمستويات الإنفاق العام إلى المستويات المنخفضة السابقة.

(ب). **أثر التفتيش:** و ينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات و حاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

---

* Alan T. Peacock, and Jack Wiseman, **The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom,** A Study By The National Bureau Of Economic Research, Princeton University Press, England, 1961, p 35-51.

[1] Gervasio SEMEDO, op.cit, p 128.

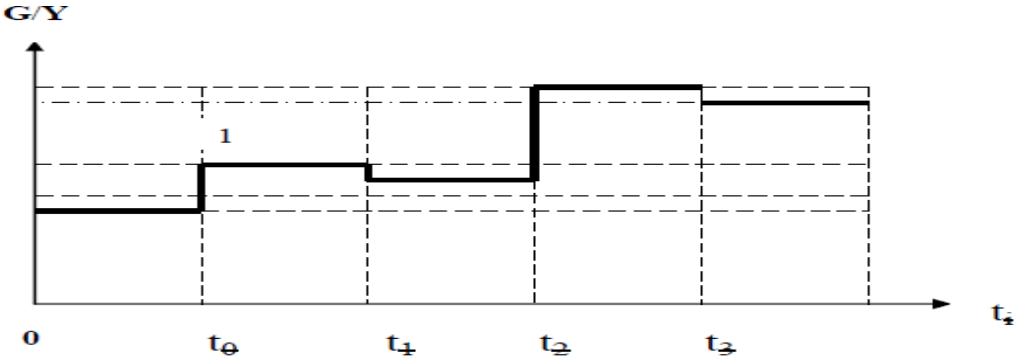
[2] Choumette Frédéric & Choumette Nathalie, **Les politiques économiques**, Editions Ellipses, sans édition, France, 2008, p 5.

[3] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2010/2009، ص 59.

(ت). أثر التركيز: إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

و يمكن توضيح فرضية بيكوك و وايزمان من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): فرضية بيكوك و وايزمان– Peacock & Wiseman- في تفسير نمو الإنفاق العام



المصدر: بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

حيث: t_i : الزمن ؛ G/Y : نسبة الانفاق العام من الدخل الوطني؛

$]t_0 - 0]$: فترة عدم حدوث الأزمة، t_0 بداية الأزمة بارتفاع G/Y إلى النقطة "1"؛

$]t_1 - t_0]$: استقرار قيمة G/Y و انخفاض طفيف عند t_1 ؛

$]t_2 - t_1]$: أزمة جديدة عند t_2 و تشهد ارتفاع اخر للقيمة G/Y؛

$]t_3 - t_2]$: فترة استقرار و ثبات G/Y؛

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أنّ الهزات وحالات التوتر الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات خلال الفترات الزمنية (t_3، t_2، t_1، t_0)، تكشف من جهة عن بروز احتياجات الانفاق العام لمواجهة متطلبات هذه الأزمات والحروب، ومن جهة أخرى تكشف عن بروز احتياجات عامة جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات (نفقات اعادة البناء والتأهيل، الاعانات، التعويضات....الخ).

3. قانون باركنسون " Parkinsons Law" (1958):

يوضح قانون باركنسون أنّ اتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب هو ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء، حيث يرى أن هناك إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجات العمل. ويفسر هذا القانون هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك و ربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين و إضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.[1]

[1] محمد البنا، **مدخل حديث في اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2009، ص 284.

4. أطروحة "Tullour & stigure " :

وفق هذه الأطروحة، تم تفسير زيادة الانفاق العام انطلاقا من فكرة أنّ الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من بعض الأعوان دون آخرين ، وطالما تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصرالمجتمع ، فإنّ جماعات للضغط سوف تتكون وتنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.[1]

5. أطروحة اختلاف الانتاجية أو مرض التكاليف لـ Baumol :

قام الباحث الأمريكي " William Baumol" و مساعده William Bowen سنة 1965 بدراسة تمثلت في اعطاء تشخيص على صحة العملية الاقتصادية في قطاعات عمومية منها مراكز الترفيه ومن أهم الملاحظات التي خرجوا بها هي: [2] زيادة مضطردة في تكاليف التشغيل، أنّ هذه المراكز تتسم بالركود للابتكار التكنولوجي ،أما مكاسب الإنتاجية هي عمليا غير موجودة (إنتاجية متخلفة) وكثيفة العمالة والأجور في صناعة الترفيه (ارتفاع تكاليف الإنتاج.) وأما إيراداتها تنمو بسرعة أقل. وعليه قد ساهمت هذه العوامل إضافة إلى عامل تباطؤ الإنتاجية في القطاع العام في رفع سعر المخرجات مما صعب تسويقها (نظرا للمنافسة من قبل القطاع الخاص) ودفع الدولة في الأخير إلى دعمها ، وبالتالي هذا الاجراء يساهم في ارتفاع النفقات العامة فجوهر تحليل "Baumol " هو أن هذا الارتفاع ناتج عن الإنتاجية الضئيلة للاقتصاد العمومي مقارنة مع الاقتصاد السوقي (الخاص).

في الأخير، **خلاصة القول** لهذه التفسيرات هي أنّ الفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق العام عبر الزمن يمكن أن تكمل بعضها البعض، فقانون فاجنر يمكن أن يفسر زيادة الإنفاق العام بصورة جيدة في الأوقات العادية بينما يصلح استخدام فرضية بيكوك ووايزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام أوقات الاضطرابات والهزات الاجتماعية والسياسية، وما بعدها مباشرة وفي جميع الأوقات تلعب الاعتبارات التسييرية والإدارية دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام وفي تحديد معدل نموه.

ثانيا: أسباب تزايد الإنفاق العام

في ظل شيوع هذه الظاهرة واستفحالها في كافة اقتصاديات الدول، حاول العديد من الاقتصاديين تفسير هذه الظاهرة التي سبق وتم التطرق لها، كما حاولوا كذلك الوقوف على أسبابها سواء كانت أسبابا ظاهرية أو أسباب حقيقية، وسنتناول هذه الأسباب كالتالي:

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

1. الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:

يقصد بالأسباب الظاهرية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع و الخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة. أو بعبارة أخرى هي تمثل تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة دون أن ينتج عنها زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد و لا في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية.[1] و يمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

(أ) . انخفاض القوة الشرائية للنقود:

يؤدي انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار للسلع والخدمات الى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها حتى لو اقتصرت على تأمين نفس المقادير والكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها في السابق، وبذلك لا تعتبر الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي الى زيادة في حجم السلع والخدمات أو تحسين في نوعيتها عما كانت في السابق.[2]

(ب). اتساع مساحة اقليم الدولة و زيادة عدد السكان:

تحدث زيادة في مساحة الدولة نتيجة اتحاد أو انضمام أقاليم جديدة الى اقليم الدولة الأصلي، أما الزيادة في عدد السكان فتحدث نتيجة انضمام أقاليم جديدة أو بسبب الهجرة أو الزيادة الطبيعية في عدد السكان. وعليه يترتب عن ذلك بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة، الا انها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في المنفعة العامة او زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

(ت). تغير قواعد الفن المالي أو تغير القواعد الفنية لإعداد الميزانية العامة:

قد يكون من أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة التغير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كأن تختلف طريقة إعدادها –كأن يدرج بها صافي الإيرادات (أي بعد تخفيض جبايتها) ثم صار يدرج بها كافة المصروفات– [3] حيث أن الميزانية العامة الحديثة أصبحت تتبع مبدأ عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها–دون تخصيص–في الميزانية العامة. ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

---

[1] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 325.

[3] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 186.

2. الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

أما الأسباب الحقيقية، فيقصد بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة المقدمة له أي زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة وتحسن مستوى الخدمات المقدمة له. هذا و تتنوع الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة وفق ما يلي:

(أ). **الأسباب الاقتصادية:** تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل الوطني من جهة و تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى.

- **ازدياد الدخل الوطني:** من الطبيعي أنه يترتب على نمو الدخل الوطني ازدياد موارد الدولة ومن ثم إنتاجها. فكلما ازدادت دخول الأفراد اتسعت أوعية الضرائب وقلّت مقاومة الأفراد لما تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم، مما يسهل لها اقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصها لتحسين خدماتها العامة كما و كيفيا. فزيادة الإيرادات يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة.[1]
- **ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** فكلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة في الحياة الاقتصادية كلّما زاد حجم الإنفاق العام، ومن الملاحظ بوجه عام في الآونة الحاضرة، أنّه تتدخل الدولة للحفاظ على التوازن الاقتصادي ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام، و هذا الأخير الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لازدياد حجم الإنفاق العام.

  وبصفة خاصة فإنّ التوسع في إقامة المشاريع العامة الاقتصادية للحصول على موارد للخزينة العامة أو للتحكم في مسار اقتصادياتها قد نتج عنه ازدياد حجم النفقات العامة بمعدلات سريعة. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ حرص معظم الدول على محاربة الكساد والبطالة وتحقيق معدلات تنمية عالية يدفعها في الكثير من الأحوال إلى زيادة إنفاقها العام.
- **التنافس الاقتصادي الدولي** : هو الآخر يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية. وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود من حيث الجودة في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.[2]

[1] مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2004، ص 221.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(ب). **الأسباب السياسية:** بإيجاز يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة الى تطور الايديولوجية السياسية، سواءا كان ذلك داخليا نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ونمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي (التمثيل الدبلوماسي).[1]

(ت). **الأسباب الاجتماعية:** تكمن من خلال ازدياد تدخل الدولة في المجال الاجتماعي وتحسين مستوى الفرد اجتماعيا، تعليميا، صحيا وثقافيا، وتطور حاجات السكان وتمركزهم في المدن، ونمو الوعي الاجتماعي، وتأمين الأفراد ضد البطالة والشيخوخة و المرض، وتقديم الاعانات والخدمات الاجتماعية لتحسين مستوى الرفاهية بكل أشكالها، إذ أن جميع هذه الأعباء الاجتماعية الجديدة التي تقوم بها الدولة أدت الى ازدياد حجم الإنفاق العام.[2]

(ث). **الأسباب المالية:** تتمثل الأسباب المالية في سهولة لجوء الدولة الى الاقتراض في العصر الحديث وذلك لسداد أي عجز في ايراداتها. حيث أنّ سهولة الحصول على القروض قد دفع وأغرى الدول الى زيادة إنفاقها العام والتوسع فيه. كذلك فإن وجود فائض في ايرادات الدولة غير مخصص لغرض معين قد دفع وشجع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام، وهذا الوضع يؤدي في كثير من الأحيان الى اجبار الدول على عدم تخفيض نفقاتها العامة لما قد يؤدي ذلك الى تذمر الأفراد واحتجاجهم في حالة تقليص الإنفاق العام.

(ج). **الأسباب الادارية:** لقد فرض تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة، وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها، وبالتالي زيادة النفقات العامة. [3]

(ح). **الأسباب العسكرية:** وأخيرا الأسباب العسكرية، والتي لا تقل أهمية عن الأسباب المقدمة إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحالي نظرا لتوسع بؤر التوتر والصراعات الدولية. وتتضمن النفقات العسكرية بصفة عامة النفقات الموجهة إلى رواتب وأجور العاملين من عسكريين، وإلى قيمة الآلات والمعدات ونفقات الصيانة سواء في فترة الحرب أم في فترة السلم، كذلك تشمل معاشات المحاربين القدامى وتعويضات ضحايا الحرب، فضلا عما تدفعه الدولة سدادا للديون الخارجية والداخلية التي ترتبت بذمتها نتيجة الحرب.[4]

---

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 96.

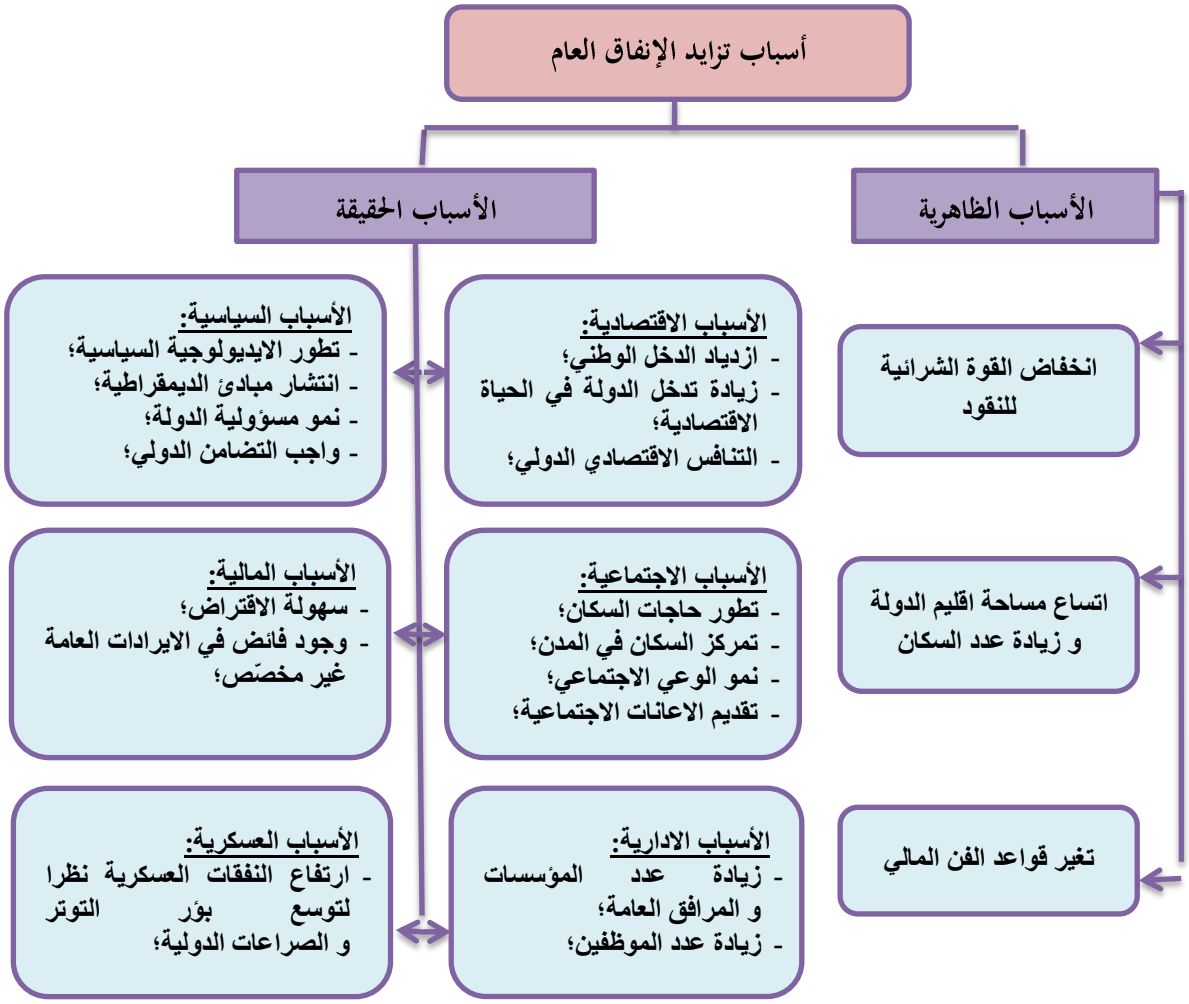
[2] أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] طاهر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[4] كمال عبد حامد آل زيارة، **تطور النفقات العامة و هيكلتها في العراق**، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العراق، العدد (15)، 2014، ص 13.

وفي الأخير يمكن تلخيص أسباب تزايد الإنفاق العام من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): أسباب تزايد الإنفاق العام



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق

المطلب الثاني: قواعد وحدود الإنفاق العام

باعتبار الإنفاق العام سياسة من السياسات الاقتصادية الكلية والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأغراض الاقتصادية، فإنّ إقراره يكون بعد التقييد بجملة من القواعد والمعايير ومراعاة لعدد من المحددات، وذلك تجنبا لأية آثار سلبية ممكنة نتيجة الإقرار العشوائي واللامدروس لهذه الإنفاق.

أولا: قواعد الإنفاق العام

للإنفاق العام قواعد يجب مراعاتها، ويطلق على هذه القواعد دستور النفقة العامة و هي كالتالي:

1. قاعدة المنفعة القصوى:

يقصد بهذه القاعدة هو أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة لكل من يشمله الإنفاق العام. فقاعدة المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وعليه فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة يعني أنّ هذا الإنفاق لا مبرر له . ومما يدعم تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة هو أن لا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي[1].

2. قاعدة الاقتصاد:

تعني هذه القاعدة استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، لذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف لأنّ في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة ومثال ذلك هو استخدام عدد كبير من الموظفين استخداما يزيد عن الحدّ اللازم، التأثيث الفاخر للمباني الحكومية وكذلك استئجار وشراء سيارات فاخرة...، أضف إلى ذلك أنّ الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها. ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة ما يستحق فعلا مع الابتعاد عن الشح، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما وبالقدر اللازم فقط لتحقيق المنافع الجماعية العامة.

3. قاعدة الترخيص:

تعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلاّ بحصول الإذن من الجهة المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الميزانيات العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف.[2]

4. قاعدة العدالة في توزيع الإنفاق:

يقتضي تحقيق ضابط المنفعة والذي هو القاعدة الأولى من قواعد الإنفاق العام أن يكون هناك عدالة في توزيع المنفعة العامة، وهو لا يتحقق إلا بعد الأخذ بقاعدة التوزيع العادل للإنفاق العام. وهذا يعني عدم اقتصار المنفعة العامة على طبقة أو فئة معينة ذات نفوذ بالدولة أو منح طبقة معينة قدرا من الإنفاق يفوق ما يخصص لمناطق أخرى أو الاهتمام بالعاصمة وإهمال المدن الأخرى، ويجد مبدأ عدالة توزيع المنافع أساسه في فكرتين: تتمثل الأولى في أنّ أجهزة الدولة وجدت لمصلحة المجتمع و ليس لمصلحة فرد أو فئة معينة، أما الفكرة الثانية فتتمثل في أنّه طالما أنّ الإنفاق العام يتحمله القادرين منهم تطبيقا لقاعدة التضامن الاجتماعي (دفع الضريبة) فإنّ النفع العام المتولد من الإنفاق العام يجب أن يعم الأفراد كافة .

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2000، ص 51.

[2] عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، الجزء الأول، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ،الطبعة(1)، 2009، ص ص43-46، بتصرف.

ثانيا: حدود الإنفاق العام

إنّ تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في دولة ما و في زمن ما يكون مرتبطا بمجموعة من العوامل، حيث لا تبقى هذه الأخيرة ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة فهي تختلف من اقتصاد دولة الى أخرى. وهناك اعتقاد يقول أنّه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال [5%-25%] إلا أنّ مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية.[1] وعلى أية حال يمكن حصر أهم هذه العوامل فيما يلي:

1. العوامل المذهبية المؤثرة في النظم الاقتصادية:

تعتبر العوامل المذهبية من العوامل التي لها دور كبير في تحديد مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فبتغيير الفلسفة الاقتصادية للدولة يتغير حجم الإنفاق وهذا تبعا لمدى تدخل الدولة و دورها و يمكن تحليل هذا وفق ما يلي:[2]

- ففي ظل **المذهبية الفردية**، حيث الفلسفة قائمة على ترك الأفراد أحرار في إقامة و تنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم باعتبار هذا المسلك هو الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي، يقتصر دور الدولة على القيام بمهام الدولة " الحارسة" (الدفاع والعدالة). وفي إطار هذا كان حجم النفقات العامة بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية.
- أما في ظل **المذهبية التدخلية** في إطار النظام الرأسمالي أي الدولة المتدخلة، فإنّ دور النفقات العامة يزداد أهمية عن ذي قبل. فبالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية فإنها تقوم بوظائف اقتصادية تتمثل في محاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على تنمية الاقتصاد الوطني وغير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف الفوارق بين الطبقات، وواضح أنه في كنف المذهبية التدخلية أن يزداد حجم النفقات العامة من جهة وأن يزداد تنوعها من جهة أخرى.
- وأخيرا في ظل **المذهبية الجماعية** أو الدولة المنتجة، حيث الفلسفة الشائعة هي تملك الدولة لأدوات الإنتاج و توليها القيام بكافة أوجه النشاط الإنتاجي بالإضافة إلى القيام بالوظائف التقليدية، فإنّ دور النفقات العامة تزداد أهميتها إلى أقصى حد، وذلك لأنّ قيام الدولة الجماعية (الدولة المنتجة) بعمليات الإنتاج و التوزيع وتوفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية هو ما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة بشكل كبير.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006، ص ص 86-87.

2. العوامل الاقتصادية و أثرها على حجم الإنفاق العام:

بالإمكان إبراز هذا الأثر من زاوية:[1] أثر مستوى النشاط الاقتصادي، إذ يعبر هذا الأخير عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة أو بمعنى آخر درجة الاستقرار الاقتصادي أي بشكل مبسط يعبر عن اقتصاد في حالة ركود أو في حالة تضخم. وبالإمكان إدراك العلاقة بين حجم الإنفاق العام و حالة النشاط الاقتصادي من خلال صور العلاقة بين النفقات العامة و الطلب الفعلي، فباعتبار النفقات العامة ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي المتعلق بطلب الدولة، فإنه في حالة الركود الذي تتمثل ببساطة في انخفاض مستوى الطلب الفعلي الكلي مقارنة بالمعروض من السلع والخدمات يتطلب الوضع رفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ويقضي على البطالة، وهذا يكون من خلال زيادة حجم النفقات العامة، و بالطبع يكون العكس في حالة التضخم و هذا بخفض الإنفاق العام الى القدر المطلوب.

3. العوامل المالية (حدود النفقات العامة من ناحية الطاقة المالية للدخل الوطني):

يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية هذه النفقات، حيث أنه هناك حدود تحد من مقدرة الدولة من ناحية الطاقة المالية الوطنية و هذه الحدود تعرف" بالمقدرة المالية للدخل الوطني"، وهذه الأخيرة تتحدد بمقدرتين أساسيتين:[2]

(أ). **المقدرة التكليفية:** وهي تقيس المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة وواجبة الدفع، بحيث كلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية ومن ثم المقدرة أو الطاقة المالية للدولة.

(ب). **المقدرة الإقراضية:** تعني مقدرة الدخل الوطني على إشباع حاجات الإقراض العام، وهذه المقدرة تتوقف بصفة عامة على عاملين رئيسيين هما: حجم الادخار الفردي ومدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جذب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سنداتها الحكومية.

المطلب الثالث: الاجراءات الاصلاحية والضبطية للإنفاق العام

واجهت معظم دول العالم في منتصف وأواخر الثمانينات من القرن الماضي أزمات ومشكلات اقتصادية ومالية عديدة، تمثلت في انخفاض الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة وظهور حالات عجز في موازنات الدول، وكنتيجة لذلك أخذت الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وكذا الخبراء الاقتصاديون يطالبون الحكومات بإتباع سياسات عقلانية تدعوا إلى اعادة توجيه الإنفاق العام وترشيده...و من خلال هذا المطلب سنوضح ذلك وفق ما يلي:

[1] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-113، بتصرف.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 94-95.

أولا: الاجراءات الاصلاحية الموجهة من قبل صندوق النقد الدولي

يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الإنفاق العام وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، ومن هنا فانّ الاتجاهات المحبذة من قبله تعمل على ثلاثة محاور:[1]

1. تخفيض الإنفاق العام:

وهذا من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص و هذا اعتبارا لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي.

2. إعادة توجيه الإنفاق العام:

وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التالية التي تشجع نمو الإنتاجية و يتعلق هذا التوجيه بـ:

- ✓ تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: وهذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية، ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا تلك التي تنافسها.
- ✓ الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات: وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها، لأنّ عدم كفاية الإنفاق على عمليات التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل: التعليم و الصحة ...الخ.
- ✓ الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العمومي من جهة وترشيد سياسة التوظيف من جهة ثانية.
- ✓ البحث عن كفاءة الإنفاق العام: وهذا بالبحث عن أفضل البدائل الذي يستخدم فيه الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف.
- ✓ العمل على تقليص الاستهلاك الحكومي: وهذا بخفض أشكال الاستهلاك الحكومي الأقل إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الادخار الوطني، والحدّ من اللجوء إلى زيادة الضرائب.

3. تخطيط و ضبط الموازنة العامة:

ذلك أنّ تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة و وضع الميزانية و تنفيذها ورقابتها.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 192-195، بتصرف.

- **تخطيط المالية العامة:** ويتضمن هذا التخطيط صياغة برنامج استثماري مقسم إلى مراحل وتقدير احتياجات الإنفاق الجاري وتقييم الحجم المتاح من الإيرادات واحتياجات الاقتراض لفترة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.
- **الميزانية السنوية:** بعد صياغة برنامج الاستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام الخطة متوسطة المدى، حيث ينبغي أن تكون الخطط و الميزانيات الهادفة إلى تشجيع كفاءة اتخاذ القرار تعتمد مفاضلات واضحة و صريحة بين الوكالات، البرامج والمشاريع، كما يجب أن تخضع الميزانية لقيود حازمة.
- **تدعيم أنظمة ضبط الميزانية والإنفاق:** وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة العمليات المالية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

ثانيا: ترشيد الإنفاق العام

يشير مصطلح ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإنّ ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن للإنفاق.[1]

وإنّ تطبيق هذا الأسلوب يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، كما يجنب الدولة مخاطر المديونية الخارجية وآثارها والتي أصبحت من السمات الغالبة على اقتصاديات معظم البلدان النامية.

1. عناصر ترشيد الإنفاق العام:

تتطلب هذه العملية توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها ما يلي:[2]

- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق؛
- أنّ توجه النفقة العامة لإشباع الحاجة العامة أي نحو تحقيق المنفعة العامة؛

[1] حميدة مختار إكزيز نسرين، **ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر2007–2017)**، مجلة الابداع، جامعة البليدة–الجزائر–، المجلد(08)، العدد(01)، ديسمبر 2018، ص 114.

[2] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص ص 90-91، بتصرف.

- إتباع مبدأ الأولوية، والذي يعني اختيار المشاريع التي عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها؛
- التحديد الدقيق لمقدار النفقة العامة والتوقيت السليم لها، فبالإضافة إلى أنّ مقدار النفقة العامة يجب أن يكون معياريا كما يجب أن يتم في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير، وذلك من أجل تحصيل الأثر المطلوب من الإنفاق العام في حينه، وإلاّ فإنّ ذلك يعد مخالفا لمبدأ الرشادة.
- توافر المعلومات المالية أي المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة وقابلة للاستعمال مما يسمح بالتأكد من توقع اتجاهات حركة الإيرادات والنفقات مستقبلا.

2. متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية الترشيد لابد من توفر جملة من الدعائم والمتطلبات و التي نذكر منها:[1]

- ✓ ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم: إذ أن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدًا لعملية ترشيد الإنفاق العام.
- ✓ ضرورة توافر الارادة السياسية القوية للدولة.
- ✓ ضرورة كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إذ أنّ غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق العامة والعمليات الادارية يعيق من نجاح عملية الترشيد.
- ✓ التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة: ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام.
- ✓ توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته ويمكنها من تقييم كل عملية.
- ✓ الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص: وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية.

[1] شعبان فرج، المرجع السابق، ص ص 92-93، بتصرف.

خلاصة الفصل الأول

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل أنّ الإ نفاق العام قد مر عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدّة مراحل تحدد فيها مفهومه، حجمه وأهميته حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها، وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة كالدولة الحارسة في ظل الفكر الكلاسيكي، الدولة المتدخلة في ظل الفكر الكينزي، بالإضافة الى الدولة المنتجة في الفكر الاشتراكي، والدولة المتدخلة ضمن حدود في الفكر الاسلامي وكذلك الدعوة الى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق خلال الفكر المعاصر والتي خلالها كشفت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية عن حاجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنه أهمية الإنفاق العام كوسيلة وأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

والإنفاق العام بصفة عامة، هو يعبر عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال إحداثه لآثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الاقتصاد ، وهو ما جعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أهدافها، أدواتها، قواعدها وحدودها وكذلك أثارها.....

فدراسة الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية هي ذات أهمية وذلك في كونه يحقق أغراضا معينة، وبالتالي يمكن استخدامه كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية مرجوة. إذ متى عرف الأثر الذي يحققه إنفاق معين في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق – على نحو واع– وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية. ولعله من بين الأهداف التي تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيقها أو بالأحرى الآثار التي تسعي إلى تحقيقها هي أن تؤثر في الطّلب الكلي وبكافة مجملاته وهذا باعتبار أنّ اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي يحدث نتيجة التقلبات المفاجئة في الطّلب الكلي وذلك في إطار الدورة الاقتصادية، وعليه فما المقصود بالطّلب الكلي؟ وماهي محدّداته؟ فيما تتمثل مكوناته؟

الفصـل الثانـي:

أساسيات عن الطّلب الكلـي

تمهيد

يعتبر عدم استقرار الطّلب الكلي المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي الانخفاض غير المرغوب فيه الى حصول ارتفاع كبير في معدلات البطالة، في حين تؤدي الزيادة غير المرغوبة فيه الى حصول ارتفاع كبير في معدلات التضخم.

وعليه فالطّلب الكلي تقع على عاتقه مسؤولية تقويم الأداء الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي المتضمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من جهة وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج وكذا استقرار في ميزان المدفوعات.

و ضمن هذا المنظور سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية الطّلب الكلي.**
- ✓ **المبحث الثاني: مكونات الطّلب الكلي**
- ✓ **المبحث الثالث: الاستقرار الاقتصادي وسياسات إدارة الطّلب الكلي**

المبحث الأول: ماهية الطّلب الكلي

لقد نال" الطّلب الكلي " على يد كينز أهمية كبيرة وهذا باعتباره مفتاح دراسة النشاط الاقتصادي، وأداة رئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي والذي على أساسه يتم رسم السياسات الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول أن نستعرض مفهوم الطّلب الكلي وأهم المصطلحات الاقتصادية المتعلقة به، وكذلك اعطاء لمحة لتطور مفهومه عبر أبرز المدارس الاقتصادية بالإضافة الى التطرق الى محدداته.

المطلب الأول: مفهوم الطّلب الكلي

للإحاطة الجيدة بجوانب مفهوم مصطلح "الطّلب الكلّي– Aggregate Demand" سنتطرق في هذا المطلب الى عدة نقاط، من تعريف لهذا المصطلح، وكذا تقديم تعاريف لأهم المصطلحات الاقتصادية المتعلقة به.

أولا: تعريف الطّلب الكلي:

يتم تعريف الطلب الكلي (**AD**) على أنه " مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون، المؤسسات الانتاجية، الحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة)".[1] ومنه يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية: [2]

$$\boldsymbol{AD = C + I + G + (X - M)}$$

حيث يلاحظ أنّ الطلب الكلي يقسم (يتكون) الى أربعة مجموعات رئيسية هي:

- طلب القطاع العائلي " **C**" أي الإنفاق الاستهلاكي الخاص–الأسر–.
- طلب قطاع الأعمال " **I**" أي إجمالي الإنفاق الاستثماري الخاص.
- طلب القطاع الحكومي " **G**" أي الإنفاق العام (المتغير الرئيسي لدراستنا).
- صافي الطّلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية ($\boldsymbol{X - M}$) أو بعبارة أخرى صافي الصادرات (Net Exports) ، حيث **X** هي مجموع صادرات البلد المعني (الطّلب الخارجي على المنتوج المحلي الاجمالي) في حين **M** هي إجمالي واردات ذلك البلد من الخارج (الطّلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية).

وعلى هذا فالطّلب الكلي يعكس مجموع الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة في الاقتصاد،[3] بحيث يقاس بواسطة مجموع الإنفاق الكلي من قبل المجتمع على السلع والخدمات.

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة (2)، 2001، ص75.

[2] حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة (3)، 2005، ص 143.

[3] بول.آ.ساموبلسون ووبليام.د.نورد هاوس، ترجمة: هاشم عبد الله، **الاقتصاد**، ترجمة الطبعة 15، دار الأهلية، الأردن، الطبعة(2)،2006، ص427.

والطّلب الكلي يعرف من هذه الزاوية بأنّه "مجموع الانفاق الذي ينوي المجتمع تحمله لشراء السلع والخدمات"، أو بعبارة أخرى هو يمثل "إجمالي الإنفاق المخطط للوحدات الاقتصادية على السلع والخدمات النهائية خلال سنة"[1].

بحيث إذا كان مجموع الإنفاق (الفعلي) على شراء السلع والخدمات هو أكبر من (المخطط) فإنه يدل على ارتفاع الطّلب الكلي، وعلى العكس من ذلك إذا قرر المجتمع إنفاق أقل على الانتاج المتاح ، فإنّ ذلك يدل على انخفاض الطّلب الكلي.[2]

وفي الأخير وما يمكن استخلاصه ،كذا **الجدير بتذكيره**، أنّه في ظل دورة الدّخل الكلّي في الاقتصاد نجد أنّ قيمة الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات النهائية ستولد دخولا تتمثل في عوائد عوامل الإنتاج، وستقوم القطاعات الأربعة في الاقتصاد باستخدام هذه الدخول في الإنفاق على الناتج من السلع والخدمات لينشئ بذلك الطّلب الكلي وهكذا ...،بمعنى:[3]

قيمة إجمالي النّاتج المحلي= الدّخل الكلي= الإنفاق الكلي= الطّلب الكلي

ثانيا: أبرز المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالطّلب الكلي

مما ذكر أنفا، فقد اتضح لنا أنّ مصطلح الطّلب الكلي ومفهومه هو مرتبط بعدّة مصطلحات اقتصادية وجب علينا أن نوضح مفاهيمها كل على حدا في ظل حقلي الاقتصاد الكلي والمحاسبة الوطنية، وعليه نوجز أهمها فيما يلي:

1. النّاتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product):

هو مقياس يعكس ثروة البلد الإضافية المنتجة في سنة ما وبشكل أدق هو يعبر عن "قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون السنة"[4] وبعبارة أخرى كذلك يمكن تعريفه أنّه هو" النّاتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما، خلال فترة عادة ما تكون سنة".[5]

---

[1] عبد الله الطاهر وآخرون، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (1)، 2002، ص 275.

[2] حسن خلف راضي، **العلاقة بين مكونات الطلب الكلي وتوزيع الدخل في العراق للمدة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد-العراق-، 2016/2015، ص 11.

[3] أوجست سوانينبيرج، ترجمة: خالد العامري، **الاقتصاد الكلي بوضوح**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة (1)، 2008، ص 105.

[4] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[5] عبد القادر محمد رضوان، **مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (1)، 1990، ص 42.

2. النّاتج الوطني الاجمالي (Gross National Product) :

يعرف على أنّه "قيمة الناتج الكلي من السلع و الخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة".[1] وبعبارة أخرى يمكن تعريفه على أنّه " الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية سواء المتواجدة داخل الوطن أي داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها"[2].

وبالتالي يكون لدينا:

- **إجمالي النّاتج الوطني (GNP) = إجمالي النّاتج المحلي(GDP) + صافي عوائد عوامل الانتاج**

حيث: **صافي عوائد صافي عوامل الانتاج**= عوائد عوامل الإنتاج الوطنية المتواجدة في الخارج- عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المتواجدة بالداخل. ومنه بشكل مفصل يصبح:

- **إجمالي النّاتج الوطني (GNP) = إجمالي النّاتج المحلي(GDP) + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية المتواجدة في الخارج- عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المتواجدة بالداخل**

3. الدّخل الوطني (National Incom):

يعرف الدّخل الوطني لاقتصاد ما على أنّه " مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع مقابل مساهمتهم في عملية الانتاج خلال فترة زمنية معينة عادة سنة"[3] أو بعبارة أخرى هو "مجموع الدخول المدفوعة أو الموزعة على عوامل الإنتاج" [4]، أي مجموع عوائد عناصر الانتاج المساهمة في الانتاج (الأجور والمرتبات، الريع، الفوائد والأرباح).

4. الإنفاق الوطني (National Expenditure) :

يعكس الإنفاق الوطني الطلب الكلي في الاقتصاد، فالإنفاق الكلي يعرف على أنه الطّلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد. وبشكل مفصل يشمل الإنفاق الوطني " الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار المحلي الإجمالي ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات وصافي الصادرات"[5]، حيث يقصد بالإنفاق على الاستهلاك نفقات القطاع العائلي على العناصر الاستهلاكية،

---

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (1)، 2004، ص 91.

[2] عبد القادر محمد رضوان، مرجع سابق، ص 42.

[3] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، المرجع سابق، ص 93.

[4] عبد القادر محمد رضوان، المرجع السابق، ص 55.

[5] فؤاد السيد المليجي، **المحاسبة القومية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الطبعة (1)، 2002، ص ص 18-19.

والاستثمار المحلي الإجمالي يقصد به الإنفاق على الإنشاءات ذات الطبيعة الرأسمالية مثل المباني و الآلات والمعدات والأدوات، أما مشتريات الحكومة فهي تكون لأغراض الدفاع الوطني وإنشاء وصيانة الطرق وأداء الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وبالنسبة لصافي الصادرات فقد سبق توضيحها.

وفي الأخير تجدر الاشارة الى أنّ المؤشرات المذكورة، يمكن التعبير عن قيمها سواءا بالقيم الاسمية (طبقا للأسعار الجارية) أو بالقيم الحقيقة* المناسبة عادة في التحليل الاقتصادي (طبقا للأسعار الثابتة).

المطلب الثاني: الطّلب الكلي في النظريات الاقتصادية

عرف مفهوم الطّلب الكلي في الفكر الاقتصادي تطورا متماشي مع تطور المدارس الفكرية الاقتصادية بين دور رئيسي للطّلب الكلي في تحليل النشاط الاقتصادي تارة ودور ثانوي تارة أخرى على حساب العرض الكلي، فكل مدرسة ،كيف عالجت قضيتي الطّلب والعرض الكليين، ومن خلال هذا المطلب سنحاول أ ن نعطي لمحة مختصرة عن أبرز الاستنتاجات المتعلقة بأهمية ودور الطّلب الكلي لدى أهم المدارس.

أولا: الطّلب الكلي في النظرية الكلاسيكية

تتمثل النظرية الكلاسيكية في أسلوب التحليل الاقتصادي الذي ساد إنكلترا والولايات المتحدة منذ ظهور أفكار أدم سميث وديفيد ريكاردو حتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وقد تميزت هذه الفترة بالتطور الاقتصادي الكبير الذي اتخذ شكل الثورة الصناعية. حيث ترافقت هذه الثورة بنمو الرأسمالية الصناعية نتيجة ظهور منافسة قوية وكذلك مع انحسار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وباعتبار أنّ التفكير يأتي منسجما مع الواقع الذي نعيش فيه، كان لا بد للكلاسيكيين أن تأتي أفكارهم منسجمة مع مبدأ الحرية الاقتصادية للفرد الذي يشكل الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والذي برأيهم لا تعارض بين مصلحته والمصلحة العامة.

ومن أهم المبادئ التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية هي قانون "ساي" للأسواق **"كل عرض يخلق طلب مساوي له"**، أي أنّ أي توسع في العرض يعني بالنسبة لأنصار هذه النظرية توسعا تلقائيا في الطّلب، وأنّ للسوق الاقتصادية نزعة تلقائية تجاه التوازن عند مستوى التشغيل الكامل تكفل إعادة السوق إلى وضع التوازن حتى في حال حدوث بعض الاختلالات فيه.[1]

* للانتقال من القيم الحقيقية إلى القيم الاسمية نستخدم الأرقام القياسية للأسعار، وذلك بقسمة القيم الاسمية على الرقم القياسي للأسعار.

[1] هدى صافي رجب، **الطلب الكلي والركود الاقتصادي (دراسة في الاقتصاد السوري)**، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة دمشق– سوريا–، 2005/2004، ص 06.

كما أنّ التغيرات في كمية النقود ستسبب تغيرا في الطّلب الكلي، حيث أنّ جهاز الثمن هو الذي يتحكم بالعرض ويكفل التعادل بين العرض والطلب عند مستوى ثابت من كمية النقود، بمعنى آخر أنّ تغيرات الأثمان هي التي تحكم عمل الأسواق ويقتصر دور الحكومة عندئذ على تحقيق استقرار كمية النقود من خلال سيطرتها على عرض النقود بما يعرف باسم السياسة النقدية. ومن ثم فإننا يمكن أن نخلص إلى أنهم اعتمدوا على عرض النقود في تحليلهم للطّلب الكلي والذي اعتبروه تابعا لكمية النقود المتداولة.

ثانيا: الطّلب الكلي في النظرية الكينزية

إن نشأة النظام النظري الكينزي وما تبعه من تنفيذ للسياسات الاقتصادية القائمة على أساسه، إنما كان لمواجهة احتياجات ذلك الوقت والتي تتلخص في مواجهة الكساد العظيم الذي أصاب العالم خلال الثلاثينات من القرن العشرين. [1] فقد كانت الخصائص التي ميزت تلك الأزمة الاقتصادية هي تراجع النشاط الاقتصادي وهبوط مستوى الدخل والتشغيل، انخفاض في الأجور وبطالة واسعة، انخفاض في أسعار الفائدة وفقر عام، والتي كلها عوامل أثبتت فشل النظرية الكلاسيكية والأسس التي قامت عليها باعتبار أنها لم تستطع إيجاد تفسير مناسب للبطالة الواسعة والكساد الكبير من جهة و تقديم حلول من جهة أخرى.

وهكذا جاء الاقتصادي الإنكليزي كينز بنظريته العامة، والتي أحدثت ثورة فكرية في أوساط معاصريه من الاقتصاديين عندما استعرض النظرية التقليدية وقام بنقد ودحض أهم الأفكار التي قامت عليها، فقد هاجم بشدة مبدأ الحرية الاقتصادية وأكّد على فشل آلية السوق في تحقيق التوازن، مقدما الحجج على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. إذ أكّد على عدم صحة فرضية التوازن الاقتصادي التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل، وأشار إلى أنّ التوازن بين العرض والطلب الكليين غالبا ما يحدث عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل، وأنّ اختلال هذا التوازن يحدث نتيجة التقلبات في الطّلب الكلي أو في أحد مكوناته (بالأخص التقلبات في الاستثمار)، وليس نتيجة التقلبات في المعروض من النقود.[2]

وبعبارة أخرى هو أكّد على أنّ مشكلة الكساد كانت بسبب النقص الشديد في الطلب الفعال[3] وعليه ركز في تحليله عليه، فبالنسبة لكينز فإنّ **الطلب الفعال*** **(Effective Demand)** أي ما يعرف حاليا بالطّلب الكلي، في المدى القصير هو المحدد الرئيسي لمستوى الانتاج، التشغيل والدّخل الوطني.[4]

---

[1] لورانس كلاين، ترجمة سمير كريم، **اقتصاديات العرض والطلب "تطبيقات معاصرة"**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، بدون طبعة، 1987، ص 12.

[2] هدى صافي رجب، مرجع سابق، ص 08.

[3] Kamran Dadkhah, **The Evolution of Macroeconomic Theory and Policy**, Springer, Germany, 1st edition, 2009, p 217.

* للمزيد من التفاصيل حول هذا المبدأ اطلع على: جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث "كلمة"، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة(1)، 2010، ص ص 81-90، بتصرف.

[4] Olivier Blanchard, **Macroeconomics**, Pearson Education, United States of America, 7th edition, 2017, p 518.

حيث يفسر "كينز" مفهوم الطّلب الفعال بأنه "ليس الرغبة فقط في الحصول على السلع والخدمات بل هو تلك الرغبة في الحصول على السلع والخدمات والمصحوبة في نفس الوقت بالقوة الشرائية، حيث يكون مصدر هذه القوة الشرائية هو الدخل أي أنّ الطّلب الفعال هو الطّلب الذي سيتحول فعلا إلى إنفاق فعلي".[1]

أو بعبارة أخرى **الطّلب الفعال** هو "الطّلب الكلي للسلع الاستهلاكية وسلع الاستثمار الذي يسعى المنتجون لإشباعه بتشغيلهم لحجم معين من العمالة، بما يكفل لهم تحقيق أقصى ربح ممكن".[2] فالمنتجون – قبل البدء بعملية الإنتاج – هم يقومون بسلسلة من التوقعات تتعلق بربحية أحجام الإنتاج والتشغيل المختلفة المتوقعة، حيث يقابل كل حجم من أحجام الإنتاج والتشغيل المختلفة المتوقعة حجم معين من الإيرادات المتوقعة، ومع تعدد هذه الأحجام المتوقعة تصبح المسألة إذا محلا للمفاضلة بين هذه الأحجام الممكنة أو المتوقعة في سبيل اختيار ذلك الحجم من الإنتاج والتشغيل الذي يحقق أكبر ربح ممكن، ثم يقومون بتوجيه إنتاجهم لإشباع ذلك الحجم دون غيره من الأحجام السابقة.

ولما كان ذلك الحجم من الطّلب الكلي (الذي يحقق أكبر ربح ممكن) هو الذي يحرك عجلات الإنتاج، و بالتالي تكون له الفعالية والصلاحية في تحديد مستوى التشغيل، فإنّ هذا الحجم من الطّلب أي الطّلب الفعال والمتمثل في القدرة الشرائية الفعلية هو الذي يؤثر في شؤون العملية الإنتاجية ومجريات النشاط الاقتصادي.

وعليه بالنسبة " لكينز" أصبح حل المشاكل الاقتصادية يكمن في إدارة وتوجيه الطّلب الكلي وليس العرض الكلي، فالطّلب الكلي الفعال هو مفتاح دراسة النشاط الاقتصادي وهو مرتكز النموذج الكينزي في معالجة مشكلة البطالة. وهنا نشير إلى:[3] أهمية تدخل الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال ادارتها للطّلب الكلي بما يضمن حسن سير العملية الاقتصادية وتجنب التقلبات.

وفي الأخير، يمكن **تلخيص** مضمون نموذج تحليل الطّلب الكلي الفعال الذي يعتبر الركيزة الأساسية للنظرية الكينزية من خلال المخطط التوضيحي التالي والذي يوضح أنّ حجم الدخل الوطني يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطّلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما:[4]

---

[1] محمد عبد المؤمن، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الوادي، 2008/2007، ص 61.

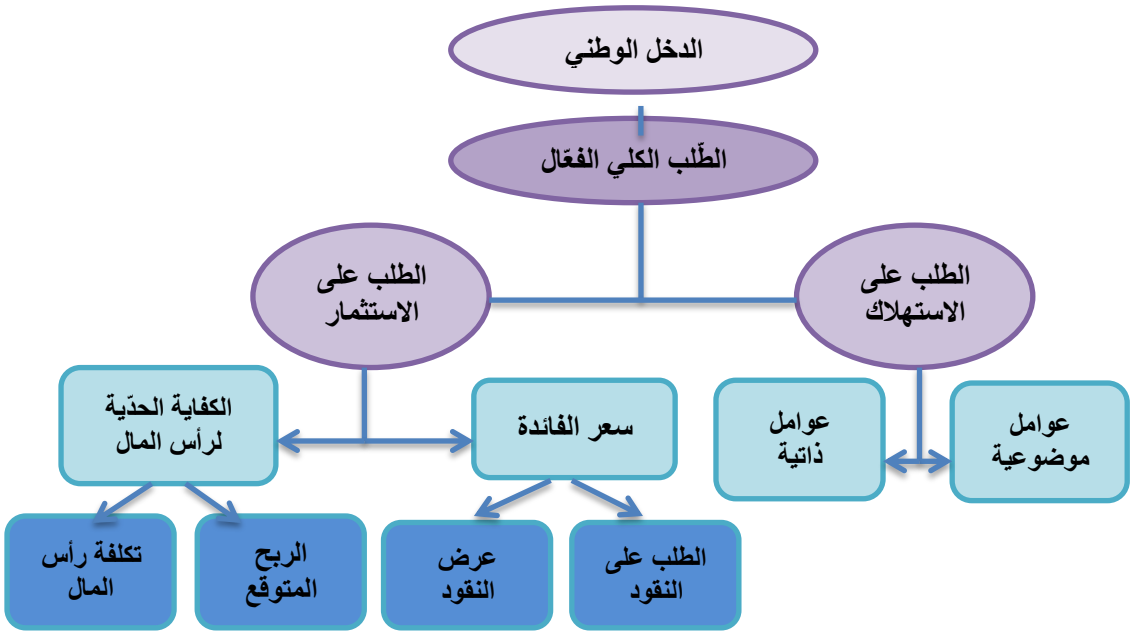
[2] هدى صافي رجب، مرجع سابق، ص 11.

[3] Kamran Dadkhah, op.cit, p 32.

[4] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (3)، 2008، ص35.

- الطّلب على السلع الاستهلاكية والذي يتوقف على مجموعة من العوامل منها:* العوامل الموضوعية (كيفية توزيع الدخل، التوقعات الخاصة بالأسعار، الثروة....) والعوامل الذاتية (عوامل شخصية).
- الطّلب على السلع الاستثمارية الذي يتوقف بدوره على الكفاية الحدّية لرأس المال (معدل العائد الصافي المتوقع من استثمار ما) وسعر الفائدة.

الشكل رقم (2-1): مخطط توضيحي لنموذج كينز المبسط



المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص36.

ثالثا: الطّلب الكلي في النّظريات المعاصرة

لقد تعددت المدارس الاقتصادية التي تناولت المشاكل الاقتصادية وقامت بتحليلها بأساليب مختلفة منذ ظهور النظرية الكينزية وحتى الوقت الحالي، إلاّ أننا سنقتصر على أهم مدرستين وهما المدرسة النقدية ومدرسة الكينزيين الجدد وهذا نظرا لانتشار أفكارهما واتساع تأثيرهما ومناصريهما** .

* سيتم التفصيل في هذه العوامل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

** مع التذكير أنّ هناك عدد آخر من المدارس الفكرية في مجال الاقتصاد، ولكن هذه المدارس كانت محدودة من حيث عدد الاقتصاديين المؤيدين لها وكذا من حيث انتشار أفكارها واتساع تأثيرها مثل مدرسة اقتصاديات جانب العرض، المدرسة النمساوية والمدرسة الراديكالية والتي هي في المجمل مدارس فكرية منبثقة من مدرسة الكلاسيكيين الجدد....للمزيد اطلع على كتاب مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص317 -321.

1. المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو):

واجهت الأفكار الكينزية في أواخر الستينات وخلال السبعينات تحديات كبيرة تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا (الركود التضخمي)، والذي في ظله عجز الفكر الكينزي عن تفسير الظاهرة وكذا سياساته في معالجتها. وعندها ظهر التحدي الكبير من المدرسة النقدية بقيادة الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" الذي طور النظرية الكلاسيكية وأعاد الحياة اليها من خلال دراساته.[1]

فقد أشار فريدمان في دراساته أنّ المعروض من النقود يقوم بدور حاسم في التقلبات الاقتصادية وخاصة في الأجل القصير، كما أنه أرجع أزمة الثلاثينات الى التناقضات النقدية التي أحدثتها الحكومات بسياساتها السيئة وليس الى تقلبات الطلب (كينز).[2]

ويؤكد **النقديون** على دور النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والأسعار، فالتغيرات في عرض النقد في نظرهم لها آثار واسعة على الإنفاق من خلال كل من الاستثمار والاستهلاك، فالزيادة في عرض النقد بالنسبة للنقديين، تدفع منحنى الطّلب الكلي إلى الأعلى من خلال الزيادة في الإنفاق من قبل رجال الأعمال وقطاع العائلات، وبالتالي ترفع المستوى التوازني للناتج الحقيقي.[3] في حين أنّ الكينزيين افترضوا بأنّ السياسة النقدية تؤثر على الطّلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة، ونشير إلى أنّه بالرغم من الانتقادات الموجهة من قبل المدرسة النقدية للفكر الكينزي فيما تعلق بتحليلات الإنفاق-الدخل والسياسات المطلوبة إلا أنها تقبلت الاطار الأساسي للتحليل بما فيه الدور الذي يلعبه الطّلب الكلي في تحديد الانتاج والتشغيل ومستوى الأسعار في الأجل القصير.

وبشكل عام فالنقديون يربطون بين التغيرات في نمو عرض النقد وبين تقلبات الدورة الاقتصادية، حيث يشيرون أنّ الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد سريعا يتبعها التضخم، وأنّ الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد بطيئا يتبعها فترة ركود اقتصادي.

2. مدرسة الكينزيين الجدد(النيوكينزيين):

عادت الكينزية للظهور مجددا مع بداية الثمانينات، نتيجة ظهور تناقض كبير في فرضيات مدرسة النقدية، حيث أنّ الناتج الوطني بدأ بالنمو بمعدل كبير منذ أواخر السبعينات في حين أنّ كمية المعروض من النقود كانت تنمو بمعدلات بطيئة لا تواكب معدلات النمو في الإنتاج وفي حين كانت سرعة التداول مرتفعة.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 291.

[2] هدى صافي رجب، مرجع سابق، ص 09.

[3] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 292.

مما استدعى ذلك عودة التيار الكينزي* تحت مسمى الكينزيون الجدد الذين معهم عاد الاهتمام مجددا بجانب الطّلب الكلي والتركيز عليه لإيجاد حلول مناسبة للاقتصاد وهذا باعتبار أنّ الادارة النشطة للطّلب ضرورية، فمع نماذج أفضل وإحصاءات أدق يمكن للسياسات الاقتصادية أن تكون أكثر نجاحا في المستقبل.

وهكذا فإنّ النظريات الاقتصادية سواء من جانب العرض أو جانب الطّلب، كانت تحتل الساحة حسب المتغيرات في السوق فمرة ينتصر أنصار الكلاسيكية ومرة أنصار الكينزية، إلا أنّ انتصار أنصار الكلاسيكية لا يخفي الأهمية الكبيرة للطّلب الكلي، لأنها كانت تقوم على دراسة تأثير التغير في كمية النقود على الطّلب الكلي، في حين أنّ الكينزية كانت تؤكد على أنّ تغير حجم الطّلب هو الذي يؤدي إلى ظهور الاختلالات. أي أنّ النظريتين اتفقتا على أن التغير في الطّلب الكلي يؤثر على النشاط الاقتصادي ككل ولكن كان لكل منهما تفسيرهما المختلف لهذا التغير في الطّلب.

المطلب الثالث: محدّدات الطّلب الكلي

حتى يتم استيعاب وتوضيح العوامل المحدّدة والمؤثرة في الطّلب الكلي بشكل جيد، لابد من التطرق والتعرف أولا على منحنى الطّلب الكلي وهذا باعتبار أنّ العوامل المؤثرة في الطّلب الكلي ماهي إلاّ العوامل المؤثرة في انتقال منحناه، اضافة الى أنّه سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لفكرة المضاعف التي لها علاقة بمحدّدات الطّلب الكلي (مكوناته)، وعليه سيتخذ هذا المطلب المضمون التالي:

أولا: منحنى الطّلب الكلي وخصائصه

يعتبر منحنى الطّلب الكلي أداة مهمة وجب الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي الكلي، وعليه سنحاول التعرف على المقصود به وكذا التعرف على أهم خصائصه وفق ما يلي:

1. تعريف منحنى الطّلب الكلي (*The Aggregate Demand Curve*)

يشير منحنى الطّلب الكلي الى "العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية السلع والخدمات المطلوبة"[1] كما هو موضح في الشكل، وبعبارة أخرى هو "يوضح كمية السلع والخدمات التي يرغب الأعوان في شرائها عند مختلف قيم المستوى العام للأسعار "[2]، فهو يعكس وجود العلاقة العكسية بين الأسعار والناتج (الدخل)الحقيقي. فكل نقطة من منحنى الطّلب الكلي** (التوليفات الممكنة من الأسعار والدخل) تعد نقطة توازن أين يتحقق عندها التوازن في كل من سوقي السلع والخدمات والسوق النقدي.

---

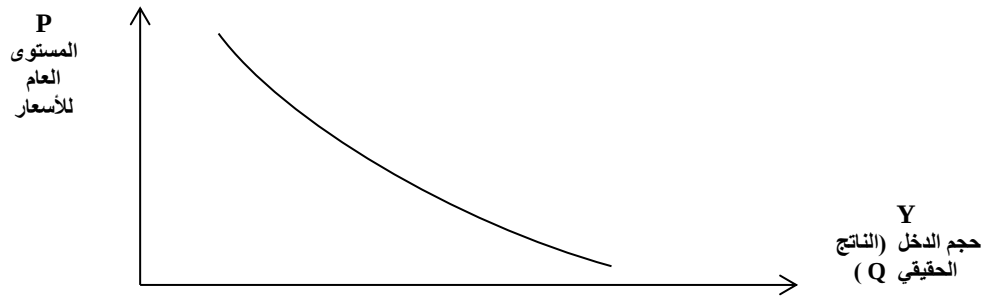
* تم ذكر هذا التيار بنوع من الإسهاب في المبحث الأول من الفصل الأول...للمزيد اطلع على مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص271-279.

[1] N. Gregory Mankiw, **Macroeconomics,** Worth Publishers, USA, 9 th edition, 2016, p 294.

[2] Ibid, p 293.

** سيتم توضيح كيفية اشتقاق منحنى الطلب الكلي في الفصل الثالث من الدراسة.

الشكل رقم (2-2): منحنى الطّلب الكلي



المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة (1)، 2004، ص 288.

2. خصائص منحنى الطّلب الكلي: يمكن تلخيص خصائصه فيما يلي:

- ✓ منحنى الطّلب الكلي يوضح العلاقة بين المستوى العام للأسعار(متوسط مرجح لأسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد) والدّخل الكلي (الناتج الحقيقي).
- ✓ منحنى الطّلب الكلي ينحدر الى الأسفل(Downward Sloping) كنتيجة مباشرة لتأثر الأرصدة الحقيقية للأعوان بتغيرات الأسعار، فزيادة الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى (عرض النقود، السياسة المالية،...) يعني انخفاض قدرة الوحدات الاقتصادية على طلب السلع والخدمات عما سبق (القوة الشرائية)، مما يعنى تراجع الكمية الممكن شراؤها وهذا يفسر الميل السالب لمنحنى الطّلب الكلي. [1]
- ✓ التغير في المستوى العام للأسعار سيعمل على التحرك على نفس منحنى الطّلب الكلي ولكن من نقطة الى نقطة أخرى، أما انتقال المنحنى لليمين أو لليسار فيكون بسبب تغير أحد العوامل المحددة للطّلب الكلي (عوامل خارجية وسياسية) ، بمعنى قد ينتقل إما الى اليمين مما يؤدي الى زيادة الطلب أو الى اليسار الأمر الذي يعني انخفاض مستوى الطّلب الكلي.[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة في الطّلب الكلي

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على الطّلب الكلي أو بعبارة أخرى على منحناه وهذا بنقله إما لليمين مما يؤدي إلى زيادته أو لليسار الأمر الذي يعني انخفاض مستوى الطّلب الكلي، وهنا نشير الى أنّ العوامل المؤثرة في الطّلب الكلي ما هي إلاّ العوامل المؤثرة ضمنيا في مكوناته (العناصر الأربعة سالفة الذكر*)، إلاّ أنّه وبشكل عام يفرق الاقتصاديون بين نوعين من العوامل المؤثرة أو المتغيرات باعتبارها الأبرز:

[1] حسام داوود، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

[2] خالد الوزني وأحمد الرفاعي، **مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (2)، 2004، ص 106.

* سيتم التفصيل في محددات مكونات الطلب الكلي كل على حدا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

1. العوامل أو المتغيرات السياسية (Policy Variables):

من بين المفاتيح الرئيسية المعتمدة في الاقتصاد الكلي هو أنّ الحكومة يمكن أن يكون لها تأثير في تحسين الأداء الاقتصادي في بعض الحالات وهذا من خلال تأثيرها القوي في الطّلب الكلي،[1] وعليه هنا نجد "المتغيرات السياسية" وهي تلك الطريقة الرئيسية التي يمكن للحكومة من خلالها التأثير على الطّلب الكلي من خلال السياسات الاقتصادية وبالضبط السياسة المالية والسياسة النقدية.

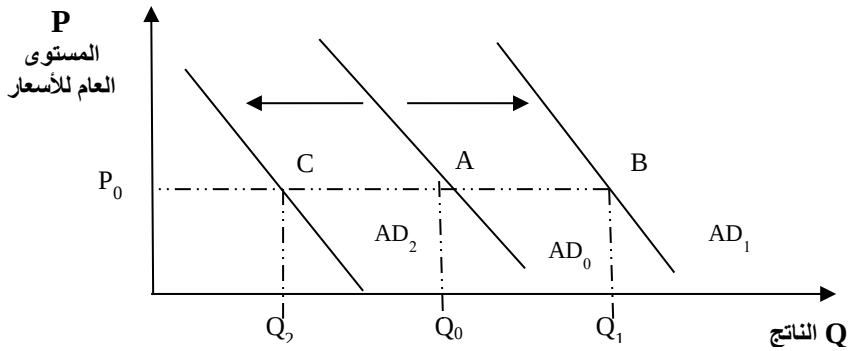
وفيما يلي سنناقش تأثيرها على إجمالي الطلب مناقشة **وجيزة**، مع ترك مناقشة مستفيضة للمفاهيم النظرية المتعلقة بها في المبحث الثالث من هذا الفصل:

(أ). السياسة المالية (Fiscal Policy):

يقصد بالسياسة المالية تلك السياسة التي تنفذها الحكومة من خلال الوزارة المالية، والتي تمثل مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة نشاطها الاقتصادي وتوجيهه قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.[2] وتتمثل أدوات هذه السياسة في السياسات المتعلقة بالإنفاق العام والايرادات العامة، ونشير هنا أنّ أبرز الأدوات المالية تأثيرا في الطلب الكلي هي بالأخص الإنفاق العام والضرائب.

وبشكل عام في الممارسات العملية، تستجيب الحكومات غالبا للكساد (أين يكون الطّلب الكلي أقل من العرض الكلي) من خلال زيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب أو كليهما (سياسة مالية توسعية) وهذا قصد انعاش وتحفيز الطلب الكلي. وغالبا ما يستجيبون للتضخم (أين يكون الطّلب الكلي أكبر من العرض الكلي) عن طريق خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب أو كليهما (سياسة مالية انكماشية) قصد تخفيض الطّلب الكلي.[3] وفي سبيل توضيح آلية تأثير السياسة المالية باتجاهيها التوسعي والانكماشي على الطّلب الكلي نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-3): الأثر المترتب عن السياسة المالية التوسعية والانكماشية على الطّلب الكلي



المصدر: حسام داوود وآخرون، مرجع سابق، ص 146.

[1] Paul Krugman & Robin Wells, **Macroeconomics,** Worth Publishers, USA, 4th edition, 2015, p 357.

[2] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة (1)،2012، ص 301.

[3] Paul Krugman & Robin Wells, op.cit, p 357.

يؤدي تطبيق السياسة المالية التوسعية الى انتقال منحنى الطلب من AD_0 إلى اليمين AD_1، حيث عند نفس المستوى العام للأسعار P_0 فإن مستوى التوازن الناتج و الدخل يكون أكبر وهذا موضح بواسطة النقطة $B(Q_1, P_0)$. ويحدث العكس في حالة تطبيق السياسة المالية الانكماشية (انتقال منAD_0الىAD_2).

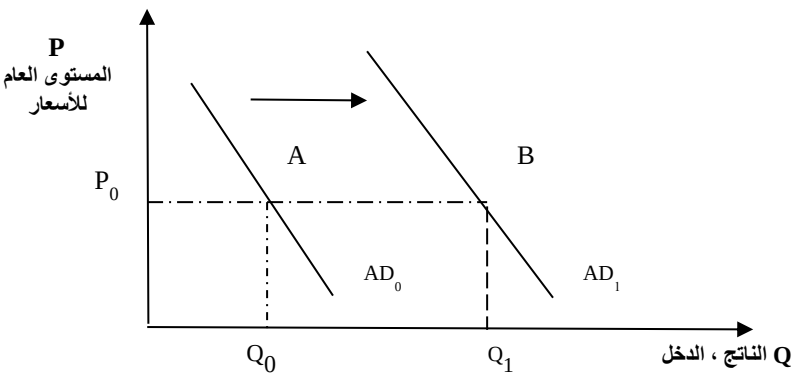
(ب). السياسة النقدية (Monetary Policy)

هي تلك السياسة المتخذة والمنفذة من قبل البنك المركزي أو السلطة النقدية كمصطلح مرادف ، والتي يتم توجيهها بهدف إحداث تغييرات في كمية النقود المتاحة في الاقتصاد من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1] حيث يكون ذلك من خلال ادخال تغييرات على كل من نسبة الاحتياطي الالزامي المفروض على البنوك ومعدلات الخصم (تعتبر من أبرز المتغيرات النقدية تأثيرا في الطّلب الكلي)، بالإضافة الى الدخول في عمليات السوق المفتوحة التي تشمل الأوراق المالية الحكومية.

وبالنسبة للسياسة النقدية فتكون توسعية عندما يقوم البنك المركزي بزيادة حجم النقود المعروضة في المجتمع والعكس يكون في الحالة الانكماشية، حيث اذا افترضنا مثلا أنّ البنك المركزي قام بزيادة حجم النقود المعروضة في المجتمع، فإنّ ذلك يعني أنه عند كل مستوى من مستويات الأسعار رصيد حقيقي أعلى من النقود، وفي السوق النقدي فإنّ أسعار الفائدة تنخفض وذلك لاستمالة الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية وهذا الانخفاض سوف يستميل بدوره الطّلب الكلي .

وبالتالي يرفع توازن الدخل والانفاق وهذا ما هو موضح في الشكل رقم (2-4)، بأنّ الزيادة في الرصيد النقدي تنقل منحنى الطّلب الكلي من الوضع AD_0 الى أعلى اتجاه اليمين AD_1، وعند نفس المستوى العام للأسعار P_0 فإنّ مستوى التوازن الناتج والدخل يكون أكبر، والعكس يكون طبعا في الحالة الانكماشية للسياسة النقدية.

الشكل رقم (2-4): الأثر التوسعي للسياسة النقدية(زيادة حجم النقود المعروضة) على الطّلب الكلي



المصدر: حسام داوود وآخرون، مرجع سابق، ص 147.

[1] أوجست سوانينبيرج، ترجمة: خالد العامري، مرجع سبق ذكره، ص314.

2. العوامل أو المتغيرات الخارجية (External Shocks/Variables):

هذا النوع من المتغيرات يأتي في سياق متغيرات تخرج عن سيطرة السياسة الاقتصادية الكلية للدولة أي خارج عن سيطرة الحكومة، ويمكن حصر **أهمها** فيما يلي:

(أ). التوقعات (The Expectations):

يرتكز جزئيا كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري المخطط على توقعات الأفراد بشأن المستقبل، فالمستهلكون في إنفاقهم لا يعتمدون فقط على الدخل الذي يكون بحوزتهم الآن ولكن أيضا على الدخل الذي يتوقعون الحصول عليه في المستقبل(التوقع بخصوص الدخل المتاح و معدل التضخم)، وكذلك بالنسبة للشركات فإنفاقها الاستثماري المخطط تبنيه ليس فقط على الظروف الحالية ولكن أيضا على المبيعات التي يتوقعون تحقيقها في المستقبل.[1] ونتيجة لذلك، يمكن **للتغيرات في التوقعات** دفع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري المخطط للأعلى أو للأسفل، حيث إذا أصبح المستهلكون والشركات أكثر تفاؤلاً يرتفع الإنفاق الكلي (الطّلب الكلي)، أما إذا أصبحوا أكثر تشاؤما فإن إجمالي الإنفاق يتراجع.

(ب). التغيرات في الثروة (Changes in Wealth):

إنّ ارتفاع المستوى العام للأسعار يقلل من القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للأصول المالية المتراكمة للأفراد، وعلى وجه الخصوص تقل القيمة الحقيقية للأصول ذات القيم النقدية الثابتة مثل حسابات الادخار أو السندات بسبب تآكل القوة الشرائية لهذه الأصول، وعليه فإن هذا يجعل المستهلكون أكثر فقرا –بعبارة حقيقية – مما يدفعهم الى التقليل من إنفاقهم و بالتالي يقّل الطّلب على السلع والخدمات المحلية ومنه الطّلب الكلي.[2] وطبعا يكون العكس في حالة ما إذا انخفض المستوى العام للأسعار والذي يعني ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول والنقود، والذي بدوره يدفع ويشجع الأفراد على المزيد من الإنفاق ومنه تزداد كمية السلع والخدمات المطلوبة.[3]

(ت). العوامل المتعلقة بالاقتصاد العالمي:

فكرة هذه العوامل وتأثيرها على الطّلب الكلي هي منبثقة من أثر التجارة الخارجية وبالضبط أثرها على صافي الصادرات، فبشكل عام أي زيادة في صافي الصادرات ستزيد من الطّلب الكلي ومنه ينتقل منحناه لليمين والعكس يكون في حالة انخفاضه.[4]

---

[1] Paul Krugman & Robin Wells, op.cit, p 355.
[2] A. Nimenibo & W.A. Samuel, **The Emperical Determinants of Aggregate Demand and its Effect on the Nigerian Populace**, Global Journal of Management and Business Research, USA, Volume 17, 2017,p 17.
[3] N. Gregory Mankiw, **Principles of Macroeconomics,** Cengage Learning, USA,6th edition, 2012, p 413.
[4] O'Sullivan & others, **Microeconomics: Principles, applications and Tools**, Pearson Education, USA, 8th edition, 2014, p133. http://wpscms.pearsoncmg.com/wps/media/objects/15075/15436873/sg/sg_ch09_macro.pdf

وصافي الصادرات كمحدد للطّلب الكلي و مكون له، هو الآخر يؤثر فيه عاملين رئيسيين هما:

- **الدخول الأجنبية (The Foreign Incomes):**

حيث الطّلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية يكون مرتبط بالدخول الأجنبية، فارتفاع الدّخل الأجنبي يزيد من صافي صادرات البلد ومنه الطّلب الكلي، وطبعا العكس يكون في حالة انخفاضه. وعلى سبيل المثال فقد عانى العديد من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة في آسيا من الركود في عامي 1997 و 1998، إذ أدى انخفاض الدّخول الحقيقية لهم إلى انخفاض الصادرات الأمريكية ومنه انخفاض في إجمالي الطّلب.[1]

- **سعر الصرف (The Exchange Rate):**

سعر الصرف كذلك يؤثر في صافي الصادرات، حيث أنّه يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة المحلية بالنسبة للخارج مما يقلل من الصادرات، وتكون في المقابل أسعار السلع الأجنبية أقل ثمنا بالنسبة للداخل مما يزيد من الواردات وبالتالي ينخفض صافي الصادرات ومنه ينخفض الطّلب الكلي (والعكس يكون في حالة انخفاض سعر العملة المحلية للدولة).[2]

وفي الأخير يمكن القول بشكل عام، أنّ جميع العوامل التي تؤثر في مكونات الطّلب الكلي ستؤدي الى التأثير في الطّلب الكلي وانتقال منحناه في النهاية. هذا وسيتم تناول العوامل المؤثرة في كل من الاستهلاك C ، الاستثمار I، صافي الصادرات NX في المبحث القادم، وعلينا الاشارة هنا أنّ جميع العوامل التي تؤدي الى زيادة الاستهلاك مثلا ستؤدي في المحصلة الى زيادة الطّلب الكلي وبالتالي انتقال منحناه الى اليمين والعكس صحيح، وينطبق ذات الأمر كذلك على العوامل المؤثرة على باقي مكونات الطّلب الكلي.

ثالثا: المضاعف والطّلب الكلي

في ظل تعرفنا على العوامل المحدّدة للطّلب الكلي وإشارتنا الى أنّ جميع العوامل التي تؤثر في مكونات الطّلب الكلي (الاستهلاك C، الاستثمار I، الإنفاق العام G وصافي الصادرات NX) ستؤدي ضمنيا الى التأثير في الطّلب الكلي في النهاية، هنا تنشأ " فكرة المضاعف ".

حيث يؤدي أي تغيير في أي عنصر من عناصر الطّلب الكلي إلى تغيير(انتقال) منحنى الطّلب الكلي، فبشكل عام ينحرف منحنى إجمالي الطّلب بأكثر من المبلغ الذي يتغير به المكون في البداية.[3]

---

[1] Libby Rittenberg & Tim Tregarthen, **Macroeconomics Principles**, v1, USA, without edition, 2012, p 284**.** 12/04/2019**;** **https://2012books.lardbucket.org/pdfs/macroeconomics-principles-v1.0.pdf**

[2] Libby Rittenberg & Tim Tregarthen, op.cit, pp 284-285.

[3] Ibid, p285.

فعلى سبيل المثال: لنفترض أنّ صافي الصادرات يزداد بسبب زيادة الدخول الأجنبية، وعليه مع ارتفاع الطّلب الخارجي على المنتوجات المصنعة محلياً ، ستقوم شركات البلد بتوظيف عمال إضافيين أو ربما تزيد من متوسط عدد ساعات عمل موظفيها.

ومنه في كلتا الحالتين، سترتفع الدخول وسوف تؤدي الدخول المرتفعة إلى زيادة في الاستهلاك. ومع الأخذ في الاعتبار الزيادات الأخرى في مكونات الطّلب الكلي ، سيتحول منحنى إجمالي الطّلب بأكثر من التحول الأولي الناجم عن الزيادة الأولية في صافي الصادرات.

وعليه **المضاعف** (**Multiplier**)هو عبارة عن " نسبة التحول الكلي في إجمالي الطّلب إلى التحول الأولي في إجمالي الطّلب –الإنفاق الأولي سيولد إنفاق اضافي–".[1] أو بعبارة أخرى هو " نسبة التغير في كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوب عند أي مستوى للسعر الى التغيير الأولي في أي مكون من مكونات الطّلب الكلي".[2] حيث:

$$\text{المضاعف} = \frac{\Delta \text{ في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}}{\Delta \text{ الأولي في أحد مكونات الطلب الكلي}}$$

وإنّ معرفة قيمة المضاعف مهمة لسببين:

- يخبرنا مقدار الصدمات (التغيرات في مكونات الطّلب الكلي) التي تضاعف الطّلب الكلي.
- قصد تصميم سياسات اقتصادية تؤثر في الطّلب الكلي بفعالية ، نحتاج إلى معرفة قيمة المضاعف وهذا لتحديد الجرعة المناسبة للسياسة.

المبحث الثاني: مكونات الطّلب الكلي

اتضح لنا مما سبق أنّ الطّلب الكلي يتكون من أربعة عناصر رئيسية ممثلة تباعا في كل من الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي للأسر)، الاستثمار (الإنفاق الاستثماري الخاص)، الإنفاق العام(الحكومي) وصافي الطّلب الخارجي(صافي الصادرات) الممثل في الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، وكذلك أنّ محدّدات الطّلب الكلي ما هي في الواقع إلاّ محدّدات عناصره ضمنيا. وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بهذه العناصر –باستثناء الإنفاق العام باعتبار أنّه تم التطرق له في الفصل السابق على حدا– إضافة إلى محدداتها وفق ما يلي:

[1] O'Sullivan & others, op.cit, p 133.
[2] Libby Rittenberg & Tim Tregarthen, op.cit, p 285.

المطلب الأول: الاستهلاك

يحتل الاستهلاك (The Consumption) أهمية كبيرة في نظرية الدّخل، فهو غالبا ما يشكل النسبة الأكبر من الطّلب الكلي، حيث يمثل في كثير من الدول حوالي ثلثين من الدّخل الوطني وعليه فإنّ التغيرات في هذا المكون سيكون لها آثار هامة على مستوى النشاط الاقتصادي في اطار فلسفة اقتصاد الطّلب.

وفي سبيل التحليل الجيد لهذا المكون والممثل في "الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي للأسر) " سيتخذ المطلب المضمون التالي:

أولا: مفهوم الاستهلاك

يقصد بالاستهلاك بشكل عام "ذلك الجزء من الدّخل الذي يخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة التي تحقق المنفعة[1] وتشبع الحاجات والرغبات الانسانية اشباعا مباشرا[2] ". وعلى ذلك فكل عملية شراء يقصد بها الرغبة في اشباع الحاجات تعتبر عملية استهلاكية، وعليه هي تختلف عن عمليات الشراء من أجل إعادة البيع لتحقيق الربح (العمليات التجارية)، أو عمليات شراء المواد الأولية والنصف مصنعة من أجل تغيير خواصها أو إتمام تصنيعها.

وبعبارة أخرى هو يعبر عن " إنفاق الأسر على السلع والخدمات الاستهلاكية سواءا كانت سلع معمرة كالسيارات، الأجهزة المنزلية وغيرها أو السلع غير المعمرة كالطعام والملابس أو كذلك الخدمات –غير الملموسة – من خدمات الرعاية الصحية، التأمين وغيرها".[3]

وبشكل عام يشكل الإنفاق الاستهلاكي النسبة الأكبر من مكونات الطّلب الكلي حيث تتراوح نسبته مابين 60-70% من اجمالي الناتج الوطني للدول في السنوات الأخيرة[4]، وعلى ذلك يلعب الاستهلاك دورا رئيسيا في نظرية الدّخل والمضاعف بحيث أنّ أي تغير في مستوى هذا الإنفاق سيؤدي إلى احداث آثار محسوسة على مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانيا: نظريات الاستهلاك

يعتبر الاقتصادي الانكليزي "جون مينارد كينز" أول من اعتنى بالاستهلاك وعلاقته بالدّخل بشكل منظم* وجدّي، ففي تحليله اعتبر دالة الاستهلاك العامل الأساسي في تحديد حجم الدّخل الوطني لأنها تشكل

---

[1] محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة (2)، 1998، ص 97.

[2] محمد عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3] N. Gregory Mankiw, **Principles of Macroeconomics,** op.cit, p 201

[4] أشرف أحمد العدلي، **الاقتصاد الكلي: النظرية–التطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة، مصر، الطبعة (1)، 2006، ص 103.

* لأنه كان هناك اقتصاديين من قبله قد درسوا العلاقة الوطيدة بين الإنفاق الاستهلاكي للعائلات والدخل بشكل جزئي والذي أهمهم الاقتصادي الألماني " Ernst Engel" (1857) عند دراسته الاستهلاك الغذائي للعائلات.

حجر الأساس في نظرية المضاعف، إلاّ أنّ تحليله لا يعتبر الأخير فقد توالت من بعده عدّة دراسات عرفت بنظريات الاستهلاك والتي اختلفت نتائجها نظرا لاختلاف منطلقاتها. وفيما يلي سنحاول إعطاء لمحة مختصرة لمضمون أهم هذه النظريات وفق ما يلي:

1. نظرية الدّخل المطلق لكينز (*The Absolute Income Theory*):

لقد افترض الاقتصادي "كينز" في كتابه النظرية العامة للنقود، العمالة وسعر الفائدة سنة 1936 أنّ: " الدّخل الجاري المتاح هو أهم محدّد للاستهلاك"[1] أو بعبارة أخرى لقرار الاستهلاك العائلي".

وبناءا على ذلك تم صياغة دالة الاستهلاك (Consumption Function) الكينزية قصيرة الأجل على النحو التالي:[2] $C = C_0 + c\,y_d$ ، حيث أنّ:

C: الاستهلاك.

$\mathbf{C_0}$: الاستهلاك المستقل، هذا الجزء من الاستهلاك يتحدد بعوامل أخرى غير الدّخل المتاح (حجم الثروة، سعر الفائدة، العادات والتقاليد..) .

c: الميل الحدّي للاستهلاك (يعبر عن النسبة التغير في الإنفاق الاستهلاكي الناتجة عن التغير في الدّخل المتاح بوحدة واحدة).

$\mathbf{y_d}$: الدّخل المتاح (هو الدّخل الوطني مخصوما منه كل من الضرائب مضافا إليه مختلف الاعانات).

وبشكل عام، يمكن تلخيص مضمون نظرية الدّخل المطلق لكينز في النقاط التالية:

- تتوقف تغيرات الاستهلاك في المدى القصير على تغيرات الدّخل الجاري، وهذا باعتبار أنّ باقي العوامل المؤثرة في الاستهلاك (العوامل الذاتية والموضوعية*) تكون ثابتة تقريبا في المدى القصير، ومنه تكون دالة الاستهلاك ثابتة ومستقرة على الأقل في المدى القصير،[3] وأنّ العلاقة بين الاستهلاك والدّخل علاقة طردية.
- الميل الحدّي للاستهلاك تكون قيمته تتراوح بين الواحد والصفر، وهذا حسب القانون السيكولوجي (النفسي) لكينز والذي مفاده " أنّ البشر ميالون-كقاعدة عامة وفي المتوسط- لزيادة استهلاكهم كلّما زاد دخلهم ولكن ليس بنفس مقدار زيادة دخولهم".[4]

---

[1] David Romer, **Advanced Macroeconomics**, McGraw-Hill, USA, without edition, 1996, p312.

[2] رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، مصر، بدون طبعة، 2013، ص 152.

* العوامل الذاتية (العادات والتقاليد) والعوامل الموضوعية (حجم الثروة، التوقعات، معدلات الفائدة، السياسة المالية والنقدية ..)

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (5)، 2005، ص 150.

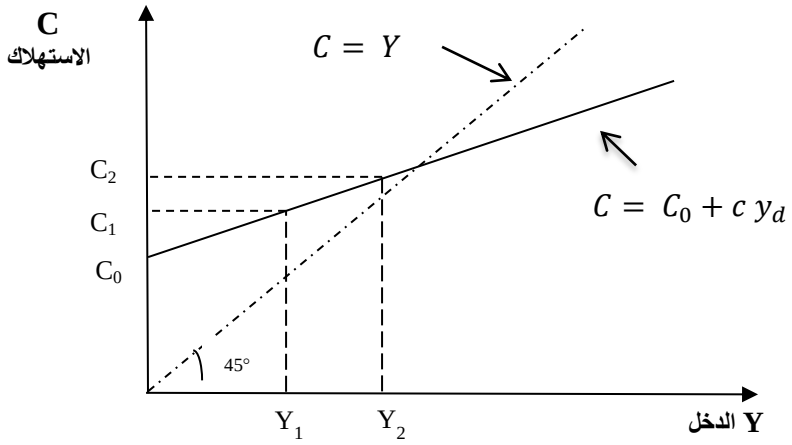
[4] جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس، مرجع سبق ذكره، ص 147.

- افترض كينز أنّ الميل المتوسط للاستهلاك "APC"[**] (نسبة الاستهلاك الى الدّخل المتاح) يتناقص مع كل زيادة في الدّخل المتاح وأنّه يكون أكبر من الميل الحدّي للاستهلاك "MPC ".[1]

وتجدر الاشارة الى أنّ دالة الاستهلاك الكينزية على هذا النحو عرفت فيما بعد بفرضية الدّخل المطلق، حيث أنّ استهلاك العائلة وفقا لهذه الدالة يتحدد بدخلها المتاح في الفترة الجارية مجردا من أي مقارنة بمستويات الدخل اللاحقة أو السابقة.

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك الكينزية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): دالة كينز الاستهلاكية



Source : Bernard Bernier & Yves Simon, **Manuel Initiation à la Macroéconomie,** Dunod, France, 9eme édition, 2007, p105

يوضح الشكل رقم (2-5) دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير، حيث تشير هذه الدالة إلى أنّ زيادة الدخل تدفع الأفراد إلى زيادة استهلاكهم ولكن بنسبة أقّل من الزيادة في الدّخل ويشير انحدار الخط الواصل بين أي نقطة على دالة الاستهلاك ونقطة الأصل إلى الميل المتوسط للاستهلاك عند تلك النقطة، كما يعبر انحدار دالة الاستهلاك عن الميل الحدّي للاستهلاك.

2. نظرية الدّخل النسبي لجيمس ديزنبري (*The Relative Income Hypothesis*):

تعتمد هذه النظرية التي قدمها " ديزنبري– J.Duesenbry " عام 1949 على افتراضين أساسيين هما:

- **الافتراض الأول**: يتناول اهتمام الأفراد بمستوى الاستهلاك النسبي أي نسبة الى استهلاك الآخرين (أثر المحاكاة) [2] ، بمعنى أنّ الأسرة تقوم بتقليد الأسر الأخرى المجاورة لها. فإذا كان دخل الأسرة منخفضا عن متوسط دخل أسر الأخرى المحيطة بها فإنها سوف تخصص نسبة كبيرة من دخلها

[**] $APC = C/y_d$, $MPC = \Delta C/\Delta y_d$

[1] رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، مرجع سابق، ص 153.

[2] ضياء مجيد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، بدون طبعة، 2007، ص181.

للاستهلاك وذلك تماشيا مع معدل الاستهلاك السائد حولها، ويترتب عن ذلك أن الميل المتوسط لاستهلاكها سيكون مرتفعا والعكس عندما تحقق الأسرة مستوى دخل أعلى من متوسط دخل الأسر المحيطة بها.[1]

وهذا يعني أنّ الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يكون متناقصا مع تزايد الدّخل ومتزايدا مع تناقص الدّخل، مما يتفق مع تفسير السلوك الاستهلاكي لكينز في الأجل القصير إلاّ أنّ ديزنبري أضاف أنّ التوزيع النسبي للدّخل يبقى ثابتا في الأجل الطويل ومن ثم فإنّ APC يكون ثابتا في الأجل الطويل.

- **الافتراض الثاني**: يشير الى أنّ المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بالدّخل المطلق الجاري أو الدّخل النسبي، بل يتأثر أيضا بمستوى الاستهلاك المتحقق في الفترات السابقة.

وعليه تتلخص نظرية الدّخل النسبي في أنّ الاستهلاك (C) هو دالة تابعة للدّخل الجاري (y_c) ولأعلى دخل سابق(y_{pp}) أي: $C = f(y_c, y_{pp})$

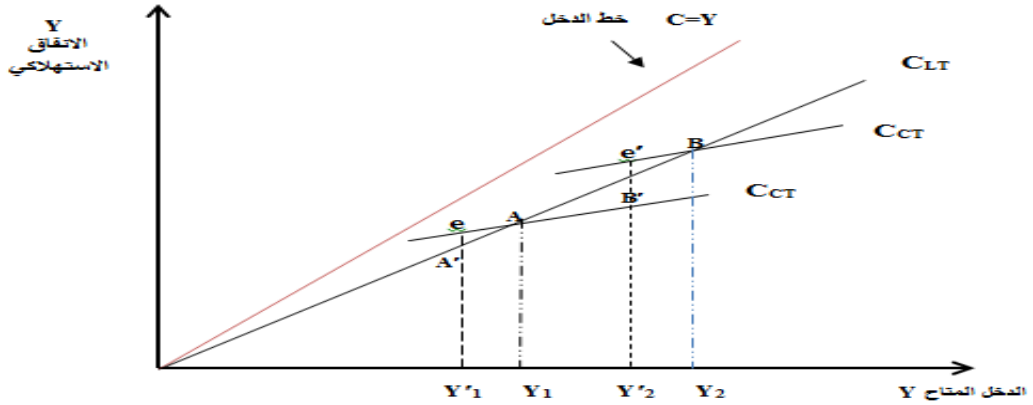
وقد استخرج ديزنبري العلاقة التالية:[2]

$$\frac{C}{y_c} = a + b\left(\frac{y_c}{y_{pp}}\right)$$

وتبين هذه العلاقة أنّ الميل المتوسط للاستهلاك APC ينخفض كلما ارتفعت نسبة الدّخل الجاري الى أعلى دخل سابق، وأنّ الميل الحدّي للاستهلاك MPC سيكون أقل من (a) وتعتمد على هيكل توزيع الدّخل الوطني.

وبيانيا يمكن تمثيل دالتي الاستهلاك الطويلة وقصيرة الأجل وفقا لفرضية الدّخل النسبي كما يلي:

الشكل رقم (2-6): دالة الاستهلاك لديزنبري



المصدر: رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 152.

في الشكل أعلاه، تمثل الدالة الاستهلاك C_{LT} في الأجل الطويل، فطالما أنّ الدخل ينمو باستمرار فإنّ الاستهلاك سوف يظل متناسبا مع الدخل الجاري وهو دائما أعلى دخل. أما الدوال C_{CT1}, C_{CT2}، فهي دوال استهلاك قصيرة الأجل، فعلى دالة الاستهلاك C_{CT1} إذا انخفض النخل من Y_1 إلى Y'_1 فإن الاستهلاك لن ينخفض بنفس النسبة إلى A'_1 ولكن سيتحرك المستهلك إلى النقطة e ومن ثم فالتحرك قصير الأجل سيكون على الدالةC_{CT1} وليس C_{LT} وكذلك إذا كان المستهلك يستهلك على النقطة B فإذا انخفض الدخل إلى Y'_2فإن المستهلك لن يتحرك في الأجل القصير على المسار BB′ ولكن سوف يتحرك على المسار B e′ الممثل لدالة الاستهلاك قصيرة الأجل C_{CT2} .

3. نظرية عادات الاستهلاك لبراون (*Habit Persistence Hypothesis*)

تعتبر نظرية العادات التي جاء بها" توماس براون– Thomas Brown" عام 1952 تكملة لنظرية الدّخل النسبي لديزنبري، إذ اقترح براون أفعال عادات الاستهلاك كمتغير في دالة الاستهلاك، بحيث تؤثر هذه العادات على مستوى الاستهلاك الجاري. بحيث يؤكّد براون أنّ تأثير العادات الاستهلاكية على مستوى الدّخل مستمر ومتصل، ولا ينحصر في الحالات التي ينخفض فيها مستوى الاستهلاك عن استهلاك القمة.[1]

وطبقا لفرضية العادات الاستهلاكية فإنّ الاستهلاك الجاري هو دالة في الدّخل الجاري والاستهلاك في السابق .وقد اقترح براون الصيغة التالية لهذه العلاقة:

$$C_t = \alpha + \beta\, y_t + \beta_1\, C_{t-1}$$

حيث أنّ: C_{t-1} يمثل الاستهلاك المتباطئ أي استهلاك الفترة الزمنية السابقة. وتعكس β_1 آثار عادات الاستهلاك السابقة على الاستهلاك الحالي، و يمثل β الميل الحدّي للاستهلاك في الأجل القصير.

4. نظرية الدّخل الدائم لملتون فريدمان (*The Permanent Income Hypothesis*):

في كتاب نشر عام 1957 بعنوان " نظرية دالة الاستهلاك" اقترح فريدمان نظرية الدّخل الدائم لتفسير سلوك المستهلك[2] ، والتي تنص على " أنّ الاستهلاك لا يتحدد وفقا للدّخل الجاري فقط وإنما كذلك وفقا للتوقعات المستقبلية–طويلة الأجل– للأفراد حول دخولهم أي ما يسمى بالدخل الدائم"[3] .

وهذا بمعنى أنّ الاستهلاك الحالي في ظل فرضية الدخل الدائم يعتمد على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل. وبشكل عام، يمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم في نظام يتكون من المعادلات التالية:

$$Y_C = Y_P + Y_T \ldots\ldots\ldots\ldots..(1)$$
$$C_C = C_P + C_T \ldots\ldots\ldots\ldots.....(2)$$

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] N. GREGORY MANKIW, **Macroeconomics**, op.cit, 493

[3] D.Rudiger & S. Fischer, **Macroeconomics,** McGraw Hill Education , USA, 6thedithion, 2005, p 307.

$$C_P = K \cdot Y_P \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$
$$C_c = K \cdot (Y_C - Y_T) + C_T \ldots(4)$$

تشير **المعادلة (1)**، الى أنّ الدّخل الجاري – الحالي- (current income) ذو الرمز(Y_C) هو عبارة عن مجموع الدخل الدائم(permanent income) ذوالرمز(Y_P) والدخل الانتقالي-العابر-(transitory income) ذو الرمز(Y_T)، بحيث الدّخل الدائم هو عبارة عن المتوسط المرجح للقيم السابقة والحالية للدخل بينما الدخل الانتقالي(غير المتوقع أو يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي لا يمكن المحافظة عليه[1]) فهو يعكس الفرق بين الدّخل الحالي والدّخل الدائم.[2]

أما **المعادلة (2)**، فهي تبين أنّ الاستهلاك الجاري (current consumption) ذو الرمز (C_C) هو عبارة عن مجموع الاستهلاك الدائم ذو الرمز (C_P) والاستهلاك الانتقالي ذو الرمز (C_T). بحيث الاستهلاك الدائم هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدّخل الدائم بينما الاستهلاك الانتقالي فإنه يفسر باعتباره استهلاك غير متوقع.

وبالنسبة **للمعادلة (3)** ،فهي تشير الى علاقة طويلة الأجل والتي مفادها أنّ الاستهلاك الدائم(C_P) هو عبارة عن النسبة K من الدخل الدائم (Y_P)، بحيث (K)* هي نسبة ثابتة تمثل الميل المتوسط والحدّي للاستهلاك في نفس الوقت في المدى الطويل.[3] و**المعادلة الأخيرة**، تبين أنّ الاستهلاك الجاري ما هو إلا جزء من الفرق بين الدخل الجاري والدخل الانتقالي مضافا اليه احتمال حدوث استهلاك مؤقت.[4]

ويمكن توضيح دالة الاستهلاك وفق هذه النظرية من خلال الشكل أدناه، والتي اعتبرت النقطة D تمثل السلوك الاستهلاكي الحقيقي للمستهلك، وينشأ مستوى الدخل Y_{P1} والذي يعبر عن الدخل المتوسط المتوقع والذي يتركب من خلال Y_0 و Y_1، وفي الحالة العكسية عند ارتفاع مستوى الدخل الحالي الى Y_2 فإن الدخل الدائم لا يرتفع إلا للمستوى Y_{P2} ، أما الاستهلاك فيرتفع إلى المستوى C_2، وإحصائيا فإنه يتم أخذ النقطة E كنقطة من دالة الاستهلاك، وفي الحقيقة وفي كل مرة فإن النقطة F تعكس النقطة الحقيقية في دالة الاستهلاك والتي تمثل السلوك الاستهلاكي للفرد.

[1] Bernard Bernier & Yves Simon , op.cit, p 115.

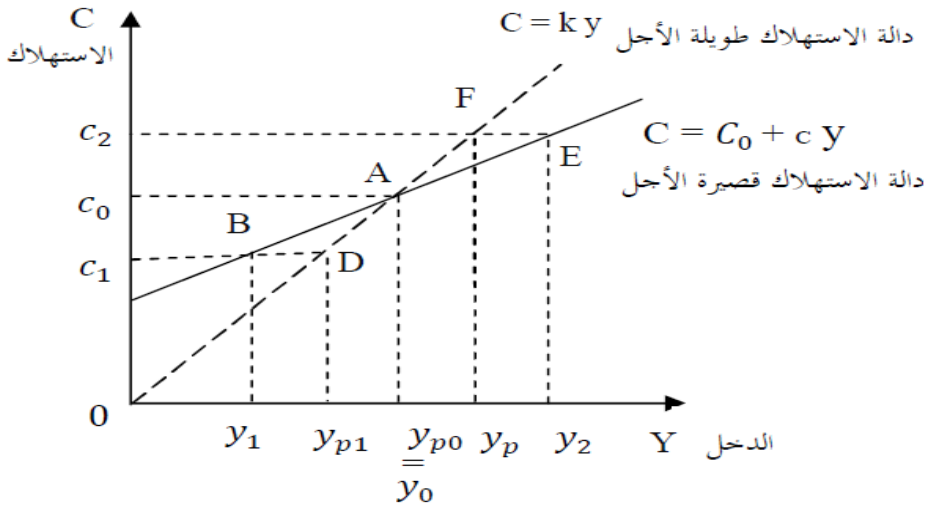
[2] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 155.

* حسب فريدمان فالمعامل K يتأثر بعدة متغيرات أهمها: معدل الفائدة، نسبة الثروة المادية الى الثروة الكلية العمر، الذوق والعادات...الخ.

[3] رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، مرجع سبق ذكره، ص170.

[4] أسماء مخاليف وطارق خاطر، تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1-الجزائر-، المجلد(7)، العدد(4)، ديسمبر 2017، ص118.

الشكل رقم (2-7): دالة الاستهلاك وفق نظرية الدّخل المطلق لفريدمان



المصدر: أسماء مخاليف وطارق خاطر، المرجع السابق، ص 118.

5. نظرية دورة الحياة (*The Life Circle Hypothesis*):

ظهرت هذه النظرية في بادئ الأمر في سلسلة من المقالات في فترة الخمسينات لتأخذ الصيغة النهائية عام 1963 عل يد كل من "موديغلياني و أندو"*، وهي تقوم على أنّ الفرد (الأسرة) يحاول المحافظة على نمط استهلاكي مستقر نسبيا على مدار مراحل الحياة المختلفة، بينما دخل الفرد لا يأخذ نسقا مستقرا بل يأخذ نمطا متقلبا على مدار الحياة (مرحلة التعلم ، مرحلة العمل،....مرحلة التقاعد والشيخوخة).[1]

وتستند هذه النظرية على فرضية أنّ المستهلك يعيش عدد من السنوات **T** ويملك ثروة أولية **W** ويحصل على دخل خلال فترة **R** ، وأنه يبحث عن مستوى استهلاك يحافظ عليه طول حياته، وعليه فإنّ المستهلك سيوزع موارده الاجمالية ليكون الاستهلاك خلال كل سنة كما يلي:[2]

أي أنّ دالة الاستهلاك لهذا المستهلك تكتب: $C = \frac{1}{T} W + \frac{R}{T} Y$

حيث: W: الثروة الأولية، R: عدد سنوات العمل لكسب الدخل، Y: الدخل المتأتي من العمل.

وعليه فإذا كان كل شخص يخطط استهلاكه بهذه الطريقة، فإن دالة الاستهلاك الكلي للاقتصاد تأخذ الشكل التالي: $C = \alpha W + \beta Y$

حيث: α تمثل الميل الحدّي للاستهلاك من الثروة المتراكمة، β تمثل الميل الحدّي للاستهلاك من الدخل.

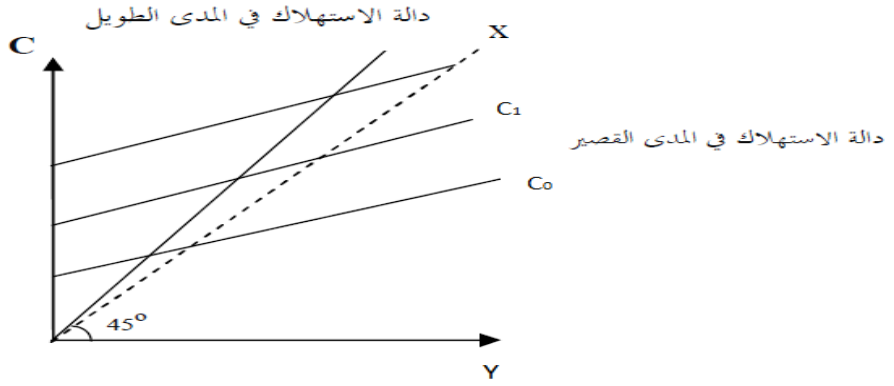
* Albert ANDO & Franko MODIGLIANI, **The Life Cycle " Hypothesis of saving** :Aggregate Implications & Tests, American Economic Review, USA, Vol. 53, No. 1, March 1963, p p 55-84.

[1] رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] أسماء مخاليف وطارق خاطر، مرجع سابق، ص 118.

وترى هذه النظرية أنه في المدى القصير تكون الثروة ثابتة، وبالتالي فإنّ دالة الاستهلاك لنظرية دورة الحياة تكون مماثلة لدالة الاستهلاك الكينزية، أما في المدى الطويل وبارتفاع الثروة فإنّ دالة الاستهلاك تنتقل نحو الأعلى والميل المتوسط للاستهلاك لا ينخفض بارتفاع الدخل. ويمكن الاستعانة بالشكل أدناه لتوضيح نظرية دورة الحياة "لموديغلياني و أندو" كالتالي:

الشكل رقم (2- 8): دالة الاستهلاك "لموديغلياني و أندو"



المصدر: أسماء مخاليف وطارق خاطر، المرجع السابق، ص 118

على امتداد الخط 0X فانّ نسبة الاستهلاك إلى دخل العمل تبقى ثابتة، فإذا كانت هذه النسبة ثابتة عند نمو Y طيلة الفترة الزمنية فإنّ الخط 0X سيمتد من نقطة الأصل وتبقى هذه النسبة ثابتة بثبات W/Y أي ثبات نسبة الثروة الى دخل العمل.

وفي الأخير كخلاصة، فإنّ كل النظريات بمرور الزمن حاولت تقديم تفسير لطبيعة العلاقة بين الاستهلاك والدخل باعتبار هذا الأخير محدد رئيسي للاستهلاك وهذا بحسب طريقة توزيعه، انطلاقا من نظرية الدّخل المطلق لكينز والتي نصت على أنّ الاستهلاك دالة تابعة للدّخل الجاري، فنظرية الدّخل النسبي لديزنبري والتي مفادها أنّ الاستهلاك دالة تابعة للدّخل الجاري نسبة الى أعلى دخل سابق، ثم نظرية عادات الاستهلاك لبراون والذي اعتبر أنّ الاستهلاك هو دالة في الدّخل الجاري والاستهلاك في السابق، ومن ثم نظرية الدّخل الدائم لفريدمان والتي تنص بأنّ الاستهلاك دالة للدّخل الدائم وأخيرا نظرية دورة الحياة لموديغلياني وأندو التي تنص بأنّ المستهلك يرغب في توزيع تدفقات دخله وممتلكاته (ثروته) بشكل يمكنه من المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك خلال حياته كلها.

ثالثا: محدّدات الاستهلاك

لعب الدّخل دورا هاما في نظريات الاستهلاك بحيث اعتُبر المحدّد الرئيسي للاستهلاك، إلاّ أنّه مع ذلك توجد محدّدات أو عوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك والتي نذكَر منها ما يلي:

1. الثروة (*The Wealth*):

تعرف الثروة بأنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، بحيث يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد الى زيادة ميلهم للإنفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، مما يؤدي الى زيادة قدرتهم على الإنفاق الاستهلاكي.[1]

2. المستوى العام للأسعار (*The General Level of Prices*):

يعتبر المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية من أهم العوامل غير الدّخلية المؤثرة على حجم الإنفاق الاستهلاكي، بحيث يتأثر الاستهلاك بمستوى الأسعار السائد، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار الى اضعاف القوة الشرائية للفرد ومنه تقل معدلات الاستهلاك والعكس صحيح.[2]

3. سعر الفائدة (*Interest Rate*):

إنّ معدل الفائدة هو الثمن الذي يدفع للأفراد مقابل التضحية بالاستهلاك الحالي أو بعبارة أخرى هو عبارة عن المكافآت التي تعطى للأفراد من أجل الاقتصاد والادخار،[3] وهذا يعني أنّ الزيادة في أسعار الفائدة ستشجع على الادخار مقابل الاستهلاك وهذا باعتبار أنّ الادخار ما هو إلاّ الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك، ومنه أي تغير في سعر الفائدة لصالح الادخار سيؤدي الى انفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات وبالتالي يقل الاستهلاك.

4. التوقعات (*Expectations*):

يتأثر حجم الإنفاق الجاري على السلع الاستهلاكية بعامل التوقعات المتعلقة بحجم الدخل ومستوى الأسعار في المستقبل، بحيث يكون المستهلكون أكثر استعدادا لإنفاق الأموال عندما يكونون متفائلين بشأن المستقبل.[4] فإذا توقعت الأسر زيادة في الأسعار فإنّ الإنفاق الاستهلاكي سيزداد بينما يؤدي حدوث انخفاض في الأسعار الى تأجيل الشراء، كما أنّ توقع الأسر زيادة الأجور والمرتبات قد تؤدي الى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي الجاري.[5]

5. الآثار الديمغرافية (*Demographic effects*):

مما لا شك فيه أنّ الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الاقبال على الاستهلاك، بيد أنّ البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعداه الى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي

---

[1] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[4] Libby Rittenberg & Tim Tregarthen, op.cit, p 530.

[5] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

والثقافي وغيرها.[1] بحيث أنّ التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي لهم يخلق أنماط استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار، فمثلا يزداد حجم الاستهلاك في المجتمعات الشابة ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح على السلع والخدمات المتميزة بالحداثة والتطور التكنولوجي والانفتاح.

إضافة الى هذه العوامل هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية والتي منها: أذواق المستهلكين التي قد تؤثر ايجابا أو سلبا على الاستهلاك حسب طبيعة هذا التغير والذي يتأثر بعوامل عدة (العمر، المستوى الثقافي والاجتماعي، رسائل الاعلان والدعاية) وكذلك الآثار المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الحكومية من سياسات ضريبية وإنفاقية حسب اتجاهها من توسعية أو انكماشية.

المطلب الثاني: الاستثمار

تحدثنا فيما سبق عن أول مكون من مكونات الطّلب الكلي والمتمثل في الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي للعائلات) والذي اتضح لنا أنه يستحوذ على النسبة الأكبر من الطّلب، ليأتي الدور هذه المرة للحديث عن المكون الرئيسي الثاني الذي لا يقل أهمية عن الآخر ألا وهو الاستثمار.

ذلك أنّ العديد من الدراسات أثبتت أنّ أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية هو التغيرات في الاستثمار، وبشكل عام يشكل الاستثمار ما نسبته (15-20%)[2] من GDP لأغلب الدول. ومن خلال هذا المطلب سنحاول أن نستعرض **أهم** النقاط المتعلقة به من مفهومه، أهميته، أنواعه وكذلك محدّداته.

أولا: مفهوم الاستثمار وأهميته

الاستثمار كمكون من مكونات الطّلب الكلي، يقصد به الإنفاق الذي يتم من قبل قطاع رجال الأعمال أي القطاع الخاص، ذلك القطاع الذي يتخذ كافة القرارات الاستثمارية في المجتمع. ولذلك يدعى في ظل التحليل الاقتصادي الكلي بالإنفاق الاستثماري الخاص أو الاستثمار الخاص وفيما يلي سنوضح مفهومه ضمن هذا الحقل وكذا أهميته.

1. مفهوم الاستثمار:

في اطار التحليل الاقتصادي الكلي، يقصد بالاستثمار (Investment) تلك العملية التي يتم بموجبها " اقتناء (شراء) أو إنشاء(انتاج) السلع الرأسمالية والمتضمنة: المباني السكنية وغير السكنية، المعدات والتجهيزات والبرمجيات المستخدمة في الانتاج، إضافة الى الاضافات في المخزون".[3]

[1] خالد الوزني وأحمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص83.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص62.

[3] Andrew B. Abel & others, **Macroeconomics**, Pearson Education, USA, 7th edition, 2011, p120.

أو بعبارة أخرى هو يمثل" تيار من الإنفاق على **الجديد*** من السلع الرأسمالية الثابتة وكذلك الاضافات للمخزون (السلع النهائية، المواد الأولية والوسيطية) خلال فترة زمنية معينة".[1]

ويقصد بالاستثمار أيضا " تلك الأموال المخصصة لإنتاج البضائع التي تستخدم في إنتاج بضائع أخرى كالسلع الرأسمالية، وأيضا الأموال المخصصة لزيادة المخزون".[2] أي أنّ الاستثمار يمثل الإنتاج الذي لا يستهلك مباشرة مثل السلع الرأسمالية (الآلات، التجهيزات والبرمجيات والمباني السكنية وغير السكنية) وهذا عكس الإنفاق الاستهلاكي أين تكون السلع نهائية.

ويتضح من خلال التعاريف أنّ الإنفاق الاستثماري يتضمن الأقسام التالية:

- اقتناء الآلات، المعدات والتجهيزات، البرمجيات، المباني والانشاءات المستخدمة في عملية الانتاج.
- جميع الانشاءات الإسكانية سواءا كانت هذه الأبنية للمصانع والشركات أو للإقامة الدائمة.
- التغير في المخزون (Change in Stock) والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من سلع نهائية ومواد أولية ووسيطية.

ومن المفيد أنّ نشير هنا، أنّ شراء الأسهم والسندات لا يعتبر جزءا من الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي – التحليل الاقتصادي الكلي– وإنما هو جزء من الاستثمار المالي (Financial Investment)، ففي الاقتصاد الكلي يتركز مفهوم الاستثمار في السلع الرأسمالية وليس في الاستثمار المالي[3]. والمنطق في ذلك يكمن أنّ هذا النوع من الاستثمار يدر عائدا على الشخص الذي قام بعملية الاستثمار فقط وليس على المجتمع، وعليه لن تكون هناك إضافة **جديدة** بالنسبة للاقتصاد الوطني.

إضافة الى هذا، يجدر التنويه أنّه في إطار **المحاسبة الوطنية** فإنّ التراكم الخام (الاجمالي) لرؤوس الأموال الثابتة (Accumulation Brute de Fonds Fixes- (ABFF - يعكس حجم الاستثمارات على المستوى الكلي[4] (القطاع العام مع الخاص)، وفي هذا الصدد يتم التمييز بين:[5] رؤوس الأموال الثابتة المنتجة وهي التي تساهم في العملية الانتاجية سواءا بشكل مباشر كالتجهيزات والآلات أو بشكل غير مباشر كالمباني والانشاءات وكذا وسائل النقل المساهمة في نقل المنتوجات) ورؤوس الأموال الثابتة غير المنتجة كالشقق أي الإنشاءات الإسكانية.

---

* ننوه أنّه لا تعتبر عملية بيع وشراء الأصول الرأسمالية القديمة استثمارا، بحيث لابد **أن ينتج** عن عملية الاستثمار **خلق أصول رأسمالية جديدة**.

[1] محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[3] Daron Acemoglu & others, **Macroeconomics**, Pearson Education, England, 2nd edition, 2016, p 126.

[4] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص62.

[5] Mourad Labidi, **Comptabilité nationale**, coédition office des publications universitaires entreprise Algérienne de presse, Alger-Algérie-, Edition N°330-08/82, 1982, p83.

2. أهمية الاستثمار: يلعب الإنفاق الاستثماري دورا مهما في النشاط الاقتصادي لعدّة أسباب والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- يؤدي الاستثمار دورا مزدوجا ومهما في النشاط الاقتصادي، فهو يؤثر على كل من جانبي الطّلب والعرض الكليين، بحيث: [1] يؤثر في المخرجات على المدى القصير من خلال تأثيره على مجمل الطّلب وهذا باعتباره أحد المكونات الرئيسية والمتقلبة له، ويؤثر على نمو المخرجات (زيادة الناتج الوطني) في المدى الطويل من خلال تأثيره على تكوين الرساميل وامكانيات الانتاج .
- أنّ الاستثمار يلعب دورا حاسما في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية، كونه يقود ويساهم في تكوين رأس المال ومنه توسيع الطاقات الانتاجية بما يسمح في الأخير بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.
- يتميز الإنفاق الاستثماري عن الاستهلاكي أنّ هذا الأخير يميل إلى الاستقرار بحيث لا تطرأ عليه تقلبات كبيرة من سنة لأخرى بينما الاستثمار فيميل إلى التذبذب والتقلب من سنة لأخرى،[2] وعليه يعتبر الاستثمار متغير حساس ومتقلب يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي.
- أنّ معظم الدورات الاقتصادية يمكن إرجاعها إلى التذبذب في الاستثمار، وهذا نظرا للعلاقة المتينة بين حجم وطبيعة الاستثمارات الحالية ومستوى النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل.

ثانيا: أنواع الاستثمار

توجد مداخل متعددة لتصنيف الاستثمار، ويمكن التمييز بين المداخل التالية لتصنيف الاستثمار:

1. وفقا للغرض منه: وينقسم الاستثمار وفقا لهذا التصنيف الى:[3]

(أ). **الاستثمار الصافي (*Net Investment*):** يمثل الإضافة الصافية الى رصيد الاستثمارات في المجتمع، ويتم القيام بهذا النوع من الاستثمارات إذا كان الرصيد المتاح من الاستثمارات لا يكفي لإنتاج حجم الناتج المخطط أو المرغوب فيه.

(ب). **الاستثمار الاحلالي (*Investment Substitution*):** ويتمثل في الاستثمارات التي تضمن الحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة، فخلال العمليات الانتاجية يتم استهلاك جانب من رأس المال ولذلك فإن الاستثمار الاحلالي يتم بغرض تعويض الهالك من رأس المال خلال العمليات الانتاجية أو بغرض تعويض المتقادم من رأس المال بسبب ظهور آلات جديدة.

---

[1] بول.آ.ساموبلسون ووبليام.د.نورد هاوس، ترجمة: هاشم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص466.

[2] محمد عبد المومن ، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2001، ص ص 75-76.

2. وفقا لمدة بقائه: ينقسم الاستثمار وفقا لهذا التصنيف الى:

(أ). **الاستثمار الثابت** (***Fixed Investment***): يتمثل في الاستثمارات التي يزيد عمرها الانتاجي عن سنة، والمتضمن الاستثمار في المعدّات، الآلات، البرمجيات والمباني السكنية وغير السكنية.[1]

(ب). **الاستثمار في المخزون** (***Inventory Investment***): كذلك يدعى بالاستثمار المتداول والذي يتمثل في الزيادة في رصيد المخزون من السلع النهائية أو المواد الأولية والوسيطية من فترة زمنية لأخرى.

3. وفقا لأثره على الناتج الوطني: وفقا لهذا التصنيف ينقسم الاستثمار الى:[2]

(أ). **الاستثمار الانتاجي** (***Productive Investment***): هذا النوع من الاستثمار يساهم في عمليات الإنتاج بشكل مباشر، إذ يحتوي على التجهيزات والآلات، المواد الخام، السلع النصف مصنوعة، المباني ويكون الهدف منه الإنتاج من أجل البيع وتحقيق الربح.

(ب). **الاستثمار الاجتماعي** (***Social Investment***): يساهم بشكل غير مباشر في عمليات الإنتاج، بحيث يحتوي على الطرق والجسور، الموانئ والمطارات، الخزانات والسدود، المستشفيات والمدارس، أي ما يسمى بالتجهيزات العامة أو البنية التحتية والهدف منه إنتاج خدمات غير سوقية تقدم مجانا أو بسعر أقل من تكلفتها.

4. وفقا لمدى اعتماده أو تأثُره بالدخل: ينقسم الاستثمار الى: [3]

(أ). **الاستثمار التلقائي** (***Autonomous Investment***): هو عبارة عن ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتم تدبيره وتحديده باعتبارات مستقلة عن الدخل أي لا يتأثر بالدخل، بحيث يتأثر بعوامل أخرى (سعر الفائدة، التوقعات،..).

(ب). **الاستثمار المحفز** (***Induced Investment***): هو ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتأثر بالدخل والذي يتغير بتغيره، بحيث تكون العلاقة طردية بينهما.

ثالثا: محدّدات الاستثمار

الاستثمار عنصر حساس للكثير من العوامل ولذلك كان الاستثمار كثير التقلب وغير مستقر، وتفسير هذه التقلبات والتغيرات يعد أمرا بالغ الأهمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أنّه لو أمكن تفسير هذه التقلبات فإننا نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في تفسير التغيرات في الدّخل الوطني.

[1] Stephen D. Williamson, **Macroeconomics**, Pearson Education, USA, 6th edition, 2018, p p 67-68.

[2] عبد الكريم البشير، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 185، بتصرف.

وهنا يثار التساؤل حول مسببات التقلبات في الإنفاق الاستثماري أو العوامل المؤثرة في حجمه؟ وكإجابة فإنّ هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة لهذه التقلبات نذكر منها ما يلي:

1. **سعر الفائدة** (***Interest Rate***): حسب التحليل الكينزي يتحدد حجم الاستثمار وفق عاملين **رئيسيين** هما سعر الفائدة و الكفاية الحدّية لرأس المال،[1] بحيث يتخذ قرار الاستثمار حسبه من خلال المقارنة بينهما إذ يكون الاستثمار مربحا إذا كانت الكفاية الحدّية لرأس المال(معدّل العائد الداخلي على الاستثمار) أكبر من سعر الفائدة و العكس صحيح.[2]

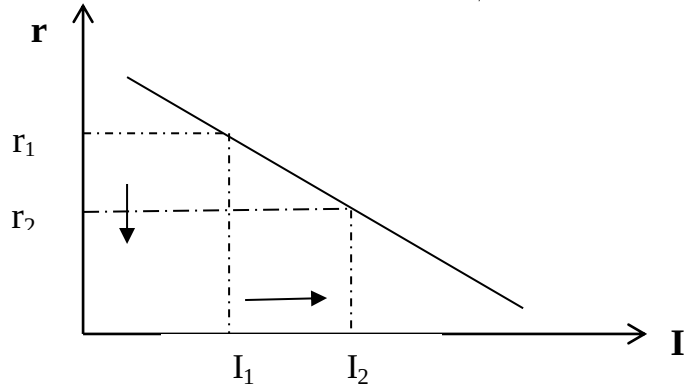
ففيما يخص **سعر الفائدة** فهو يمثل السعر الذي يدفع مقابل الحصول على القروض اللازمة للاستثمار وبشكل عام هو يعبر عن تكلفة الاستثمار[*]. حيث أنّ العلاقة بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة هي علاقة عكسية، أي بمعنى أنّ انخفاض هذا السعر يحفز قطاع الأعمال على المزيد من الاستثمار وارتفاعه يؤثر على حجم الإنفاق الاستثماري بالسلب نظرا لارتفاع تكلفة القرض.[3]

وعليه مستوى الاستثمار (**I**) يكون دالة متناقصة مع سعر الفائدة (r): $I = f(r)$

ونشير هنا الى أنّ سعر الفائدة المشار له في العلاقة هو سعر الفائدة الجاري أو السائد في السوق أي سعر الفائدة الحقيقي والذي هو عبارة عن " الفرق بين سعر الفائدة الاسمي (i)[**] ومعدّل التضخم".[4]

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار من خلال الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (2-9): منحنى الطلب الاستثماري



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة (1)، 2005، ص 88.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سابق، ص 90.

[*] نظرا **لصعوبة حصر** تكلفة السلع الرأسمالية المتنوعة التي تتميز بأنها تستخدم لفترة طويلة من الزمن، يرجع الاقتصاديون الى **سعر الفائدة** ليعبر عن تكلفة الاستثمار وذلك بافتراض أن المستثمر يقوم باقتراض الأموال اللازمة لشراء السلع الرأسمالية ويدفع عليها فائدة للبنوك.

[3] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[**] السعر الاسمي للفائدة (i) : يعبر عن السعر المعلن عنه في البنوك .

[4] هوشيار معروف، مرجع سابق، ص91.

مع افتراض باقي العوامل الأخرى المؤثرة في الاستثمار ثابتة (التوقعات، الدخل، التقدم التقني...)، يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ حجم الاستثمار يتغير عكسيا مع سعر الفائدة بحيث عند انخفاض سعر الفائدة من r_1 الى r_2 أدى ذلك الى ارتفاع في حجم الاستثمارات من I_1 الى I_2 وهذا وفق علاقة عكسية (ميل المنحنى سالب).

2. الكفاية الحدّية لرأس المال (*Marginal Efficiency of Capital*):

وكما ذكر أنفا، فإنه الى جانب سعر الفائدة كمحدد رئيسي للاستثمار –وفق التحليل الكينزي– نجد العامل الرئيسي الثاني ممثلا في الكفاية الحدّية (الانتاجية) لرأس المال أو الكفاية الحدّية للاستثمار، والذي عرفه كينز بأنّه "سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة الغلات (مجموع الايرادات) الصافية المتوقعة من خلال الحياة الانتاجية للأصل الرأسمالي مساوية لتكلفة الأصل الرأسمالي"[1].

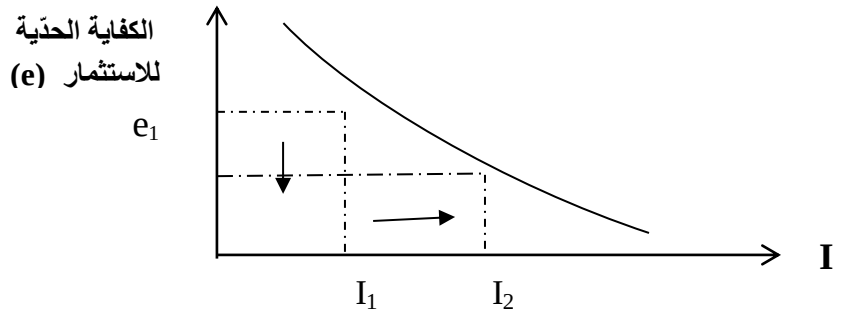
ويتطلب حساب الكفاية الحدّية لرأسمال تقدير تكلفة الأصل الرأسمالي، حساب الايرادات الدورية (السنوية) المتوقعة وتكاليف التشغيل الدورية المتوقعة من هذا الأصل خلال حياته الانتاجية. حيث بطرح تكاليف التشغيل من الايرادات الدورية المتوقعة يتم الحصول على الايرادات الصافية المتوقعة **(R)**، ويتم خصم الايرادات الصافية المتوقعة بسعر خصم معين يتم على أساسه تحقيق التساوي بين القيمة الحالية للغلات الصافية المتوقعة وتكلفة الأصل الرأسمالي. وذلك يكون وفقا للمعادلة التالية:[2]

$$P_K = \frac{R_1}{(1+e)^1} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \cdots\cdots + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

حيث تعبر **(P_K)** عن تكلفة الأصل الرأسمالي، **(R)** الايرادات الصافية المتوقعة، **(n)** العمر الانتاجي للأصل الرأسمالي، **(e)** سعر الخصم أو الكفاية الحدّية لرأس المال (يتخذ شكل معدل أي نسبة مئوية).

ويمكن توضيح منحنى الكفاءة الحدّية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-10): منحنى الكفاءة الحدّية لرأس المال



المصدر: السيد محمد السريتي، المرجع السابق، ص 85.

[1] السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2008، ص83.

[2] عمر صخري، مرجع سابق، ص175.

بافتراض باقي العوامل المؤثرة في الاستثمار ثابتة، يلاحظ من خلال الشكل (2-10) أنّ منحنى الكفاءة الحدّية للاستثمار سالب الميل، حيث يوضح العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدّية للاستثمار وحجم الاستثمار. وترجع سالبية منحنى الكفاية الحدّية للاستثمار* الى عاملين:[1]

- أنّ زيادة حجم الاستثمار يؤدي الى زيادة حجم الانتاج ومن ثم زيادة حجم المبيعات والمعروض من السلع، مما يؤدي الى انخفاض سعر بيع الوحدة وبالتالي انخفاض حجم الايراد الكلي مما يسبب في انخفاض الكفاءة الحدّية للاستثمار.
- أنّ زيادة حجم الاستثمار تؤدي الى زيادة حجم الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على خدمات عوامل الانتاج مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها وزيادة تكاليف الانتاج الأمر الذي يعني انخفاض الايراد الكلي ومما يسبب انخفاض الكفاءة الحدّية للاستثمار.

3. التوقعات (*Expectations*):

تعتمد قرارات رجال الأعمال الاستثمارية على توقعاتهم بالنسبة للأرباح الممكن تحقيقيها في المستقبل. فإذا شعرت قطاعات الأعمال بأنّ مستقبل الأوضاع الاقتصادية في أوروبا مثلا سيكون راكدا فسوف تمتنع عن الاستثمار هناك، والعكس إذا رأت امكانية لانتعاش اقتصادي حاد في المستقبل القريب أين ستبدأ بالتخطيط في توسيع منشآتها ومن ثم يزداد الإنفاق الاستثماري.[2]

4. حجم الطلب ونموه (*Level & Growth of Demand*):

إن ارتفاع **الدخل** وزيادة عدد السكان عوامل تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات ونموه، مما يشجع المستثمرين على شراء الآلات والمعدات وبناء مصانع جديدة لتلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد وعليه يتزايد الإنفاق الاستثماري.

5. الحوافز(*Incentives*):

نعني بها التسهيلات المختلفة التي تمنحها الدولة للمستثمرين (تحسين مناخ الاستثمار)، حيث تشمل هذه الحوافز:[3] تسهيلات اقراضية بمعدلات فائدة منخفضة وذات مدة استحقاق طويلة، تقديم دراسات جدوى للمشاريع الانتاجية المختلفة بأسعار رمزية، والقضاء على البيروقراطية (العراقيل الادارية والتماطل) في انجاز المعاملات الاستثمارية وسهولة تخليص البضائع المستوردة عبر الموانئ...والتي في مجملها ستؤدي الى زيادة الاستثمارات.

---

* الكفاية الحدّية (الانتاجية) لرأسمال تتحدد وتتأثر بعوامل فنية كالتطور التكنولوجي إضافة الى عوامل اخرى كالتوقعات، نمو الطلب...الخ

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص 86.

[2] بول.آ.ساموبلسون ووبليام.د.نورد هاوس، ترجمة: هاشم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص469.

[3] خالد الوزني وأحمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

6. التطور التقني أو التكنولوجي (*Technological development*):

يلعب التطور التكنولوجي دورا هاما في تقدم المشروعات الصناعية وغيرها فهو يساعدها على زيادة كفاءتها الانتاجية. بحيث يؤدي الى تخفيض تكاليف الاستثمار، ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج ليؤدي الى دفع الكفاءة الحدية للاستثمار للارتفاع وتحفيز الاستثمارات وبالتالي زيادة الطلب على الاستثمار.[1]

7. الضرائب (*Taxes*):

تلعب السياسة الضريبية دورا هاما في تنشيط أو تثبيط الاستثمار، بحيث أنه عند تخفيف العبء الضريبي من خلال تقليل الضريبة على الدخل أو العقارات أو منح اعفاءات ضريبية لمدة معينة أو اعفاءات جمروكية كلها ستؤدي الى تشجيع الاستثمار والعكس صحيح. وعلى سبيل المثال فإنّ كثيرا من رؤوس الأموال الأمريكية والأوروبية انتقلت الى دول شرق آسيا في الألفية الثالثة بحثا عن الاستثمارات نظرا لانخفاض الضرائب فيها وكذلك رخص اليد العاملة.[2]

وإضافة الى العوامل السابقة، توجد كذلك عوامل أخرى تؤثر في حجم الاستثمارات منها: مدى توافر النقد الأجنبي والذي تنشأ الحاجة إليه عند سداد الواردات من السلع الرأسمالية، معدل التضخم والذي يؤثر سلبا على الربحية المتوقعة في حالة ارتفاعه، سياسة الانفاق العام، مدى الاستقرار السياسي والتشريعات المتعلقة بالمجال الاستثماري التي تعبر في مجملها عن مناخ الاستثمار.

المطلب الثالث: صافي الصادرات

في وقتنا الحالي لا يمكن لأي دولة أن تقوم بنشاطها الاقتصادي بمعزل عن بقية الدول الأخرى، بحيث توجد علاقات ومبادلات اقتصادية تتم بين مختلف الدول سواء تعلق الأمر بانتقال السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال أو انتقال اليد العاملة. وعليه هنا تنشأ فكرة المكون الرابع والأخير للطّلب الكلي والممثل في "صافي الصادرات – Net Exports " أو كما يدعى كذلك "بصافي الطّلب الخارجي".

فبشكل عام هو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير والاستيراد ويمثل بالضبط الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

وبناءا على هذا تكون معادلة الطّلب الكلي الاجمالية كالتالي:

$$\mathbf{AD = C + I + G + (X - M)}$$

[1] حسن خلف راضي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

وما يلاحظ عن المعادلة أنّه تم إضافة الصادرات (X) الى الطّلب الكلي واستبعاد الواردات (M)، وهذا يعود لكون الصادرات تمثل الطّلب الأجنبي أو الخارجي على المنتوج المحلي الاجمالي ومن ثم هي تخص الطّلب الكلي بينما الواردات تمثل الطّلب المحلي على الناتج الأجنبي الاجمالي ومنه لا تمثل الطّلب على الناتج المحلي وعلى ذلك يتم استبعادها. [1]

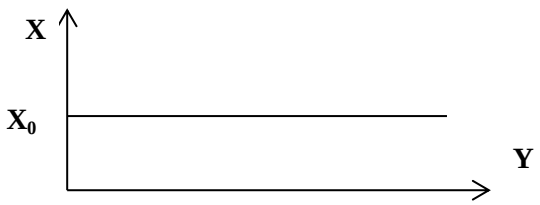
ومن المفيد هنا التنويه أنّ "صافي الصادرات" يعرفَ كذلك "بالميزان التجاري"، بحيث إذا تجاوزت الصادرات الواردات يقال أنّ الدولة لديها فائض تجاري بينما إذا كانت الصادرات أقّل من الواردات، يقال أنّ الدولة تعاني من عجز تجاري.[2] وقصد التحليل الجيد لهذا المكون والممثل في صافي الصادرات $(X - M)$ سيتخذ هذا المطلب المضمون التالي:

أولا: الصادرات

إن "الصادرات – Exports " هي عبارة عن " القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة محلياً والتي يقوم بطلبها وشرائها أشخاص أو جهات من العالم الخارجي".[3] أي تمثل بعبارة أخرى ما ينفقه الأجانب – سواءا كانوا قطاع عائلي أو حكومي أو رجال أعمال– على شراء السلع والخدمات المحلية المختلفة، ومثل هذا الإنفاق يولد دخلا [*] داخل الدولة ولكنه ليس جزءا من الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري للمقيمين داخل الدولة. بالإضافة إلى ما سبق فهي تمثل طلبا خارجيا على السلع والخدمات المحلية وبذلك فهي لا تتأثر بالدّخل المحلي وإنما تتأثر بدخول الدول الخارجية، نسبة الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية، سعر الصرف ... والخ، والتي في مجملها عوامل تتحدد بعوامل خارجية.

لذا عادة يتم افتراض أنّ الصادرات X متغير خارجي مستقل عن الدّخل في الداخل وبالتالي تأخذ دالة الصادرات الصيغة التالية: $\mathbf{X = X_0}$ والموضحة في الشكل، بحيث X_0 تمثل مستوى معين من الصادرات.

الشكل رقم (2-11): دالة الصادرات



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص130

[1] أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] Olivier Blanchard & David R. Johnson, **Macroeconomics**, Pearson Education, USA, 6th edition, 2013, p 68.

[3] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[*] وبالتالي هي تمثل نوعا من أنواع الحقن في الاقتصاد المحلي وذلك من خلال تعزيزها للدخل الوطني.

ثانيا: الواردات

بالنسبة " للواردات– Imports"، فهي تمثل" القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد المحلي والتي يقوم بشرائها وطلبها أشخاص أو جهات محلية "[1]، و بالتالي هي تمثل نوعا من أنواع التسرب (أي خروج جزء من الدخل نحو الخارج، ومنه لا تولّد دخول)، وهذه السلع والخدمات يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني.

وبعبارة أخرى الواردات تعبر عن " إنفاق بواسطة المقيمين داخل الدولة – سواءا كانوا قطاع عائلي أو الأعمال أو حكومي – على سلع وخدمات منتجة في الخارج".[2] وهنا نشير وننوه الى أنّ الواردات هي بالفعل جزء من الإنفاق الاستهلاكي(القطاع العائلي) والإنفاق الاستثماري (قطاع الأعمال) وكذلك الإنفاق الحكومي وبالتالي تتداخل الواردات مع المكونات الثلاثة للطّلب الكلي، ولذلك يتم استبعادها عند حساب الإنفاق الكلي (الطّلب الكلي) وذلك بطرحها من الصادرات.[3]

وبما أنّ الطّلب على الواردات يكون من داخل الوطن فإنّ مستواها يتأثر بالدّخل الوطني وهذا عكس الصادرات، كما يتأثر بسعر الصرف، الأسعار النسبية للسلع المستوردة، مستوى الاحتياط الأجنبي...والخ.

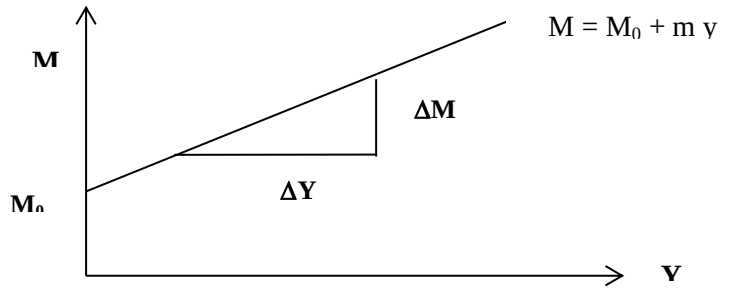
وللتبسيط نفترض أنّ الواردات دالة للدّخل الوطني وأنّ العلاقة بينهما خطية، إضافة الى افتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة، تأخذ دالة الواردات الصيغة التالية[4] والموضحة في الشكل أدناه:

$$M = f(Y) \Rightarrow M = M_0 + m\,y$$

M: قيمة الواردات الكلية، M_0: قيمة الواردات المستقلة عن الدخل (لا تتأثر بتغيرات الدخل).

m: الميل الحدّي للواردات، ويمثل مقدار التّغير في الواردات إذا تغير الدّخل بوحدة واحدة.

الشكل رقم (2-12): دالة الواردات



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص132.

[1] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] محمود حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، بدون طبعة، 2017، ص 31.

[3] Daron Acemoglu & others, op.cit, p127.

[4] البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 146

ثالثا: محدّدات صافي الصادرات

مثلما ذكرنا سابقا فإنّ صافي الصادرات هو الفرق في القيمة بين الصادرات والواردات، وعليه فإنّ محدّدات هذا الصافي ضمنيا ما هي إلاّ محدّدات كل من الصادرات والواردات.

1. محدّدات الصادرات (Determinants of Exports): يمكن حصر أهم هذه المحدّدات فيما يلي:

(أ). **الدّخل الوطني الأجنبي (Foreing National Incom)**: تكون العلاقة طردية مع حجم الواردات، بحيث كلما انخفض الدّخل الوطني الأجنبي انخفضت واردات البلد الأجنبي (أي بالنسبة لنا الصادرات).[1]

(ب). **النّاتج المحلّي الإجمالي (Gross Domestic Product)**: نعلم أنّ الفائض من النّاتج المحلي يوجه نحو التصدير، وعليه كلّما انخفض النّاتج المحلي الإجمالي انخفضت الصادرات والعكس صحيح.

(ت). **سعر صرف العملة المحلية بالعملة الأجنبية (Exchange Rate)**: كلّما انخفض سعر الصرف ارتفعت الصادرات نظرا لانخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية، وقصد تشجيع الصادرات تنتهج عادة السلطات سياسة تخفيض سعر الصرف.

(ث). **الأسعار النسبية (Relative Prices)**: كلّما انخفضت أسعار السلع المحلية أقل مقارنة بأسعار السلع الأجنبية ارتفعت الصادرات، وبالتالي فإنّ ارتفاع مستوى السعر يقلل من صافي الصادرات وانخفاضه يزيد من صافي الصادرات.[2]

إضافة الى هذه العوامل نجد هناك عوامل أخرى تؤثر في الصادرات منها: مدى جودة المنتوجات المحلية وقدرتها على التنافسية، الطّلب العالمي واتجاهاته، وكذلك طبيعة السياسات التجارية المطبقة من قبل الدول الأجنبية(التعريفات الجمروكية، نظام الحصص..) والسياسات الحكومية المحلية المشجعة للتصدير(الاعانات).

2. محدّدات الواردات (Determinants of Imports): يتمثل أبرزها فيما يلي:

(أ). **الدّخل الوطني (National Incom)**: يرتبط الطّلب المحلي على المستوردات بعلاقة طردية مع الدّخل الوطني، لأنّ الزيادة في الدّخل تؤدي الى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ومن ثم زيادة الطّلب على السلع والخدمات المحلية وكذلك الأجنبية سواءا كانت سلعا استهلاكية أو استثمارية.

(ب). **النّاتج المحلي الاجمالي(GDP)**: إنّ العلاقة بين الناتج والكمية المستوردة هي علاقة عكسية، حيث أنّ توافر الإنتاج المحلي بكميات قادرة على تغطية الطّلب المحلي يغني عن اللجوء الى السوق العالمية.

---

[1] فرد أم الخير ومصار منصف، **تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة تطبيقية على الجزائر(1970–2014)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة–الجزائر–، المجلد(14)، العدد(29)، أفريل 2016، ص 41.

[2] Libby Rittenberg & Tim Tregarthen, op.cit, p613.

(ت). سعر الصرف(ER): العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي* والواردات هي علاقة عكسية، بحيث زيادة سعر الصرف تعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مما يدفع المستهلكين الى زيادة الطّلب على السلع المحلية وبذلك ينخفض حجم الواردات. [1]

(ث). الأسعار النسبية (RP): كلّما كانت أسعار السلع الأجنبية أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية ارتفعت الواردات والعكس صحيح.

(ج). مستوى احتياطي الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Reserve): كلّما ارتفع مستوى احتياطي الصرف الأجنبي للدولة كلّما زادت قدرتها على الاستيراد من حيث السداد. [2]

إضافة الى ما سبق هناك عوامل أخرى تؤثر في حجم الواردات منها: السياسات التجارية المنتهجة من قبل الدول من خلال التعريفات الجمروكية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد، بحيث إذا كانت السياسة التجارية تقييدية فهذا يؤدي الى انخفاض حجم الواردات[3]، أذواق المستهلكين المحليين بالميول للسلع الأجنبية، معدّل التضخم، وكذلك طبيعة العلاقات الدّولية.

وبشكل عام يمكن القول أنّ أبرز محدّدات صافي الصادرات تتمثل في الدّخل المحلي والأجنبي، الناتج المحلي الاجمالي، الأسعار النسبية، سعر الصرف، طبيعة السياسات التجارية المحلية والأجنبية اضافة الى طبيعة العلاقات الدولية.

وفي الأخير ما يمكن استخلاصه هو أنّ كل عنصر من عناصر الطّلب الكلي يلعب دورا متفاوتا في التأثير على مستوى الطّلب الكلي ولكن بالأخص الاستثمار، هذا الأخير الذي يعتبر أكثر عناصر الطّلب تقلبا وتأثيرا في النشاط الاقتصادي نظرا لدوره المزدوج في الاقتصاد، إلى جانبه نجد كذلك عنصر أساسي آخر ألا وهو الاستهلاك، والذي يستحوذ على النسبة الأكبر من الطّلب الكلي ومن ثم فالسعي على زيادته من شأنه أن يساهم في تحفيز وتنشيط الطّلب الكلي الذي يعني انتعاش الاقتصاد، ومن ثم فإنّ محدّداتهما هي أكثر العوامل تأثيرا في الطّلب الكلي.

---

* يعبر **سعر الصرف الحقيقي** عن القدرة الحقيقية لمبلغ من العملة المحلية على اقتناء كميات من السلع والخدمات الأجنبية.

[1] بوقرورة صالح ومراد خروبي، **محددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة1-الجزائر-، المجلد (06)، العدد (02)، ديسمبر 2016، ص 297.

[2] فرد أم الخير ومصار منصف، مرجع سابق، ص42.

[3] عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر-م.ع.السعودية-، العدد(32)، 2007، ص6.

المبحث الثالث: الاستقرار الاقتصادي وسياسات إدارة الطّلب الكلي

لقد جعل كينز من الطّلب الكلي العامل الرئيسي الذي يجب على الاقتصادي دراسته وتحليله للتعرف على واقع الاقتصاد، بحيث نال على يده أهمية كبيرة ليس فقط كوسيلة تحليل وفهم، بل كوسيلة لرسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة مشكلات الاقتصاد وتحقيق تقدمه أيضا.

ووفقا له إذا أمكن إدارة الطّلب الكلي على نحو صحيح فإنّه يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بما فيه من تحقيق للتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي. **ومن هنا لابد لنا،** أن نحاول تقديم لمحة مختصرة عن مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي وشرح أهم معالمه، ومن ثم توضيح أهم سياسات إدارة الطّلب الكفيلة بتحقيقه مع إبراز المحددات العملية لاستراتيجية إدارة الطّلب الكلي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي

لقد اكتسب مجال الاستقرار الاقتصادي الكلي أهمية كبرى على المستوى الدولي وهذا في ضوء تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية التي عرفها العالم منذ القرن العشرين، بحيث سعت العديد من الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية إلى تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي واعتماد بعض المؤشرات لتقييم مدى سلامة أدائها الاقتصادي وتحديد مواطن القوة والضعف، واتخاذ التدابير اللازمة لتحصين اقتصادياتها من الصدمات. وعليه تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب التطرق لأبرز المفاهيم المتعلقة به وفق ما يلي:

أولا: تعريف الاستقرار الاقتصادي الكلي

لقد أثار مصطلح "الاستقرار الاقتصادي – Economic Stability"جدلا بين المفكرين الاقتصاديين وهذا من خلال تعدد المفاهيم المتعلقة به بخصوص نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه. ففي البداية كان يقصد به " تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار"[1]، وبعد تعرض موازين مدفوعات معظم دول العالم إلى اختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى، نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب وكذا بعد أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية علاقة الدولار بالذهب خلال فترة السبعينات، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية أي "استقرار ميزان المدفوعات" وليصبح بالتالي مفهومه يشمل "بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد، استقرار ميزان المدفوعات".[2]

---

[1] مسعود ميهوب وبركان يوسف، **محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش للفترة (1990-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة–الجزائر–، المجلد (10)، العدد (16)، ديسمبر2016، ص14.

[2] معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2006)**، أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 –الجزائر–، 2008/2007، ص 139.

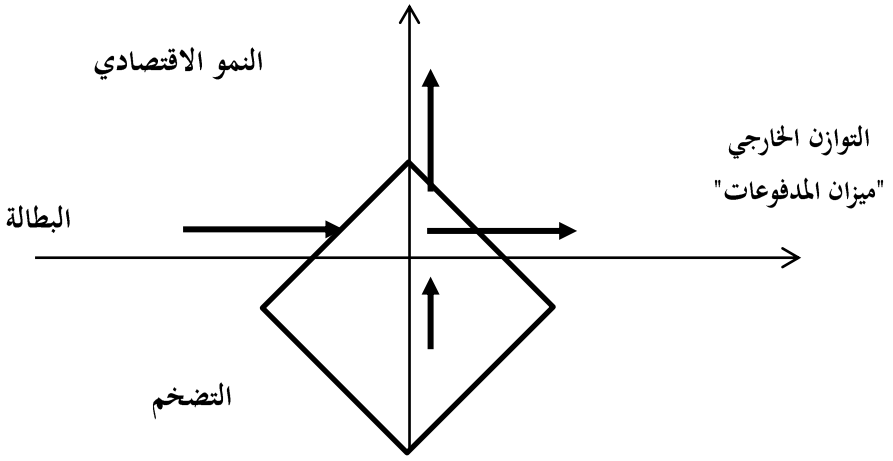
ويتم الاشارة هنا إلى أنّ استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة ولذلك اتّسع مفهوم الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل.[1] وبهذا تم إضافة هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي موجب ضمن مفهوم " الاستقرار الاقتصادي الكلي- Macroeconomic Stability ".

ومما سبق يمكن القول **بشكل عام** أنّ الاستقرار الاقتصادي الكلي يعبر عن الوضعية التي تحقق فيها الدولة استقرارا في المستوى العام للأسعار من جهة والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مقبول في الناتج وكذا استقرار في ميزان المدفوعات.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

الاستقرار الاقتصادي الكلي بالمعنى المذكور أنفا هو يعبر عن منظومة متعددة العناصر، متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة والتي تشكل في مجملها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتي يترجمها المربع السحري لكالدور الموضح من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-13): منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي ضمن المربع السحري لكالدور



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص34.

وفيما يلي سنحاول اعطاء لمحة مختصرة عن مفهوم كل مؤشر (هدف) على حدا:

1. هدف تحقيق النمو الاقتصادي:

إنّ تحليل "النمو الاقتصادي-Economic Growth "يعني دراسة نمو وتطور النشاط الإنتاجي[2] ومنه النشاط الاقتصادي، وعليه لتقدير هذا النشاط ومعرفة أدائه الجيد أو السيئ نلجأ إلى أحسن مُجَمَّع بالنسبة للاقتصاديين ألا وهو النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

[1] مسعود ميهوب وبركان يوسف، مرجع السابق، ص 15.

[2] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص26.

هذا الأخير الذي يعتبر المتغير الرئيسي المعتمد عليه لتتبع النمو الاقتصادي في الدول، وهذا طبعا الى جانب متغير آخر يعرف "بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي"* – *real GDP per capita* " . بحيث يتم استخدام "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"** قصد فصل التغييرات في كمية السلع والخدمات عن أثر ارتفاع مستوى الأسعار، بينما "متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي" يتم استخدامه بغرض عزل تأثير النمو السكاني،[1] وهذا حتى يعكس النمو الاقتصادي هدف تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

وبشكل عام يعبر النمو الاقتصادي عن " الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي والذي يصاحبه زيادة في متوسط نصيب الفرد منه، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة". ويمكننا التعبير عن "معدل النمو الاقتصادي–Economic Growth Rate " لدولة ما خلال سنة ما من خلال العلاقة التالية:

$$EGR_t = \frac{GDP_t^r - GDP_{t-1}^r}{GDP_{t-1}^r}$$

حيث أنّ: EGR_t: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي لسنة t. GDP_t^r: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السنة t.

GDP_{t-1}^r: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السنة t-1.

وتلعب كذلك مكونات الطّلب الكلي في جميع الاقتصاديات دورا أساسيا في تحديد معدل النمو الاقتصادي حيث أنّ القاعدة الأساسية في الاقتصاد الكلي هي ضرورة تساوي الاستخدامات مع الموارد وفق المعادلة التالية:[2]

$$Y + M = C + I + G + X \Rightarrow Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث : Y : الناتج ، C: الاستهلاك العائلي (الإنفاق الاستهلاكي)، G : الإنفاق العام– الحكومي– I : الاستثمار الخاص (الإنفاق الاستثماري الخاص) ،X: الصادرات، M: الواردات.

وانطلاقا من هذه المعادلة يمكننا حساب مساهمة كل متغير في نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث أنّ الإنفاق الاستهلاكي عادة ما يلعب دورا رئيسيا في تشكيل معدّل النمو بحيث يشكل في غالب الأحيان أكثر من 50% من معدل النمو، كما أنّ الاستهلاك الحكومي يؤثر بشكل دوري على معدل النمو خاصة في حالة الركود، بالإضافة الى أنّ الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يزيد من دور التجارة الخارجية في تشكيل معدّل النمو الاقتصادي.

* متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يتم من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على عدد السكان.

** سيتم الاعتماد على هذا المؤشر(الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) كمقياس للنمو الاقتصادي بالجزائر في الفصل الأخير من الدراسة.

[1] Paul Krugman & Robin Wells, op.cit, p246.

[2] مسعودي مليكة، **سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي و العرض الكلي: دراسة مقارنة بين الجزائر و فرنسا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف–الجزائر–، 2013/2012، ص14.

2. هدف تحقيق التشغيل الكامل:

تسعى الحكومات في اطار سياساتها الاقتصادية الكلية الوصول إلى مستويات مرتفعة من التشغيل بغية الاقتراب من مستوى "التشغيل الكامل- Full Employment" تحت مسمى محاربة البطالة من خلال توفير فرص العمل لكل شخص راغب وقادر على العمل، فارتفاع معدّل البطالة فيه خسارة كبيرة للاقتصاد وهذا باعتباره طاقة عاطلة ناهيك عن آثارها الاجتماعية والنفسية والسياسية.

واصطلاح التشغيل الكامل يعني ببساطة أنّ كل شخص قادر وراغب ويبحث عن العمل يجب أن يلتحق بالعمل، وإلاّ فإنّ التشغيل يكون غير كامل وتنتج بطالة. ويمكن التعبير عن التشغيل الكامل أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية، بمعنى أن لا تظل بعض الموارد معطلة، الأمر الذي يؤدي الى القصور عن تحقيق الناتج الممكن في ظل الموارد والامكانيات المتاحة.[1]

وبشكل عام يعرف معدل البطالة (TC) كنسبة بين عدد العمال العاطلين (STR) إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة(PA) أي أنّ:[2]

$$TC = \frac{STR}{PA}$$

بحيث إذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أنّ سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أنّ سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تُملأ بسهولة.

3. هدف التحكم في التضخم:

يتضمن هذا الهدف تحقيق "الاستقرار في المستوى العام للأسعار-Stability of the general price level " والذي يعبر عنه عادة بالتحكم في "التضخم– Inflation" والعمل على محاربته باعتباره ظاهرة غير مرغوب بها، إذ هو يعبر عن تلك " الحالة التي يتحقق فيها الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات"، والذي يؤدي الى انخفاض في القوة الشرائية إضافة إلى إحداثه لاختلالات في توزيع الدخول، الاستثمارات، الاستهلاك والادخار وكذا على التجارة الخارجية. ومن ثم نظرا لهذه الآثار السلبية تسعى الحكومات إلى محاولة التحكم فيه والتخفيف من معدلاته باتباعها في المجمل سياسات اقتصادية انكماشية.

ويقاس التضخم بما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار والتي هي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، بحيث وإنْ تعددت أشكالها*فإنّه يتم الاعتماد غالبا على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في حساب معدّل التضخم باعتباره أكثر المقاييس التي تعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود.

---

[1] مسعودي مليكة، المرجع السابق، ص15.

[2] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص31.

*نجد: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك(أسعار التجزئة)، الرقم القياسي لأسعار الجملة، المكمش الضمني لإجمالي الناتج المحلي.

وعليه يتم حساب معدل التضخم بالعلاقة التالية:

$$\dot{p}_t = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}} x100$$

حيث أنّ: $\dot{P}$: معدل التضخم في السنة t . IP_t: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في السنة t .

$IPt\text{-}1$ لرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في السنة t-1 .

4. هدف تحقيق التوازن الخارجي:

والذي يتمثل في هدف تحقيق توازن "ميزان المدفوعات–Balance of Payments "[*]، بحيث يعكس وضع هذا الأخير موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات. فلو ظهر عجز في ميزان المدفوعات يكون معناه أنّ مجموع المدفوعات أكبر من مجموع المتحصلات الخارجية،[1] وعليه قد تضطر الدولة الى تسديد هذا العجز وتغطيته إمّا عن طريق الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية فيؤثر بالتالي على قيمة العملة وسعر صرفها، أو إما عن طريق الاستدانة الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات وأعباء على الاقتصاد الوطني ومن ثم يصبح أسيرا للضغوط ويدخل في دوامة عدم القدرة على تحقيق التوازن الخارجي.

وللقيام بالتحليلات الاقتصادية المتعلقة بميزان المدفوعات، يتم الاستعانة ببعض المؤشرات والتي نجد من أهمها:[2] نسبة الفائض أو العجز في الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الدين الخارجي الى الصادرات أو الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الاحتياطات الدولية الى الواردات كمؤشر لكفاية الاحتياطات، نسبة الاحتياطي الأجنبي الى الديون،...وغيرها

وعلى صعيد الوضع الخارجي، يتطلب تحقيق الاستقرار فيه العمل على:[3]

- ✓ تحقيق نمو مطرد في الصادرات وتنويع مستمر في الهياكل التصديرية السلعية والخدمية.
- ✓ دراسة جانب الواردات ومن ثم تحقيق فائض / عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية لا يتجاوز نسبة 4 %[**] من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تنظيم المعاملات الرأسمالية بشكل يكفل جذب المزيد من انتقالات رؤوس الأموال المعززة للاستقرار الاقتصادي ومن أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

---

[*] **ميزان المدفوعات** هو عبارة عن سجل محاسبي منظم، تلخص فيه كافة المعاملات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، حيث تشمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال المختلفة.

[1] مسعودي مليكة، مرجع سابق، ص 17.

[2] أحمد طلفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005، ص ص57-58، بتصرف.

[3] هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، جانفي 2012، ص10.

[**] هذه النسبة هي مقترحة في إطار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي لدول مجموعة العشرين (منتدى يضم مجموعة الدول الصناعي المتقدمة...)

المطلب الثاني: سياسات إدارة الطّلب الكلي

وفقا "لكينز" إذا أمكن إدارة الطّلب الكلي على نحو صحيح فإنّه يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا باعتبار أنّ التقلبات في الطّلب الكلي هي التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي. فانخفاض الطّلب الكلي يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة، في حين ارتفاعه يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وعلى ذلك تتمثل المهمة الأساسية لصانعي السياسات الاقتصادية في العمل على تحقيق الاستقرار في مستوى الطّلب الكلي وهذا بتطبيق سياسات اقتصادية كلية تندرج تحت عنوان "إدارة الطلب" والمتمثلة أساسا في:[1]

- **السياسة المالية** وبأبرز أدواتها (الإنفاق العام وفرض الضرائب).
- **السياسة النقدية.**
- **السياسة التجارية**

أولا: السياسة المالية

من الناحية التاريخية مصطلح السياسة المالية مشتق من الكلمة الفرنسية –FISC– و تعني بيت المال أو الخزانة.[2] وفي الاستخدام الحديث فإنّ لها معنى أوسع و مختلف، يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي وهذا باستخدام مجموعة أدوات.

1. تعريف السياسة المالية (The fiscal policy):

بشكل عام تعرف السياسة المالية بأنّها تلك « السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات».[3]

ومن خلال هذا التعريف يتضح أنها بشكل عام هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير والقرارات التي تتخذها وتقوم بها الحكومة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مستخدمة في ذلك أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي و الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

---

[1] لورانس كلاين، ترجمة سمير كريم، **اقتصاديات العرض والطلب "تطبيقات معاصرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] محمد حلمي الطوالبي، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص06.

2. أدوات السياسة المالية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من أدوات السياسة المالية، والتي هي بحد ذاتها سياسات بواسطتها تستطيع الدولة التأثير في النشاط الاقتصادي:

(أ). سياسة الإنفاق العام:[*]

بشكل عام السياسة الإنفاقية أو سياسة الإنفاق الحكومي تتمثل في "مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها وتقوم بها الحكومة في مجال الإنفاق العام خلال فترة معينة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي".

(ب). السياسة الضريبية (الضرائب):

تعبر السياسة الضريبية عن "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتوائم مع أهداف المجتمع".[1]

كما تعرف أيضا على أنها "مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي، قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية".[2]

وبصفة عامة يمكن القول أنّ السياسة الضريبية تتمثل في تلك التدابير والإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الحكومة في مجال الضرائب بكافة أنواعها وأشكالها بغية تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة.

(ت). السياسة الائتمانية (سياسة القروض العامة):

لهذه السياسة جانبان، جانب يهتم بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وإدارة خدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده، وجانب آخر يهتم بسياسة منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها لهذه القروض ومتابعة استردادها.

حيث تتميز السياسة الائتمانية بأنها سياسة تتحول إلى صورة من صور الإيراد العام وصورة من صور الإنفاق العام، فحصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها هي مصدر من مصادر الإيرادات العامة وسداد أصل هذه القروض وفوائدها هي صورة من صور الإنفاق العام، كذلك بالنسبة لمنح القروض والسلفيات من قبل الدولة لفئات المجتمع هي صورة من صور الإنفاق العام واستردادها مع الفوائد يمثل مصدر من مصادر الإيراد العام.[3]

---

[*] لقد تم تناول هذه السياسة بالتفصيل في الفصل الأول باعتبارها أبرز متغير لدراستنا.

[1] المرسي السيد حجاز، **النظم الضريبية** ، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 1997، ص 07.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003، ص 61.

[3] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق،ص ص61-62، بتصرف.

ثانيا: السياسة النقدية

لا تستطيع السياسة المالية لوحدها معالجة الاختلالات الاقتصادية بإدارتها للطّلب الكلي، إذ لابد من تنسيق وتعاون مع باقي السياسات الاقتصادية والتي في مقدمتها نجد السياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تتعدد أدواتها بين كمية ونوعية ، ويتم استخدامها قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1. تعريف السياسة النقدية (The Monetary Policy)

تمثل السياسة النقدية تلك "السياسة التي تُحْدث تغييرات في عرض النقود أو في أسعار الفائدة بما يسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والمتخذة من قبلَ السلطة النقدية أي البنك المركزي".[1]

أو بعبارة أخرى وبشكل عام يمكن تعريفها على أنّها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية معينة".[2]

من خلال التعريفين السابقين، يتضح لنا أنّ الاهتمام الأساسي للسياسة النقدية يرتكز على تحديد المعروض النقدي وإدارته – بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي– من خلال السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي وهذا باستخدام أدوات نقدية يأتي في مقدمتها سعر الفائدة (سعر الخصم).

2. أدوات السياسة النقدية:

تستخدم البنوك المركزية عددا من الأدوات النقدية كأسلحة لها لتمكنها من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وكذا لإدارة المعروض النقدي للدولة وفقا للأهداف المطلوب تحقيقها. ويتم تصنيف هذه الأدوات عادة الى صنفين نوجزها فيما يلي:

(أ). **الأدوات الكمية (غير مباشرة)**: وتتمثل في:[3]

- **سياسة السوق المفتوحة**: تقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي كبائع لسندات حكومية أو مالية في إطار سياسة نقدية انكماشية لامتصاص فائض النقد في السوق، أو مشتري لتلك السندات لضخ النقد في إطار سياسة نقدية توسعية.
- **سياسة سعر إعادة الخصم** : يعبر سعر إعادة الخصم عن **سعر الفائدة** الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، ففي إطار السياسة التوسعية يتم تخفيض سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاقتراض

[1] Jagdish Handa, **Monetary Economics,** routledge, USA, 2nd edition, 2009, p 30.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي**، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17، بتصرف.

فتزيد الأموال المتاحة في السوق، بينما يتم في إطار السياسة النقدية الانكماشية الرفع من سعر إعادة الخصم مما يخفض من الاقتراض ليتقلص حجم النقد في الاقتصاد.

- **معدّل الاحتياطي النقدي القانوني**: تنصب التشريعات الحديثة على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي، إذ تمثل نسبة معينة من الودائع لديها. وتحت هذا الأساس وفي حالة سياسة نقدية توسعية يتم تخفيض هذه النسبة ليزيد حجم النقد في السوق والعكس صحيح في حالة سياسة انكماشية.

(ب). الأدوات النوعية (المباشرة): تتمثل فيما يلي:[1]

- **تنظيم القروض الاستهلاكية**: هي أن يقوم البنك المركزي بفرض حدّ أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة؛
- **السقوف التمويلية**: تعمل هذه السقوف على الحد من التوسع في التمويل الاجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية.
- **تخصيص الائتمان أو التمويل**: يستطيع البنك المركزي ضمان تخصيص الائتمان في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية والنمو من خلال الخطة التي ترسمها الدولة.
- **الإقناع الأدبي**: هي أداة يحاول البنك المركزي من خلالها إقناع البنوك التجارية باتباعها لسياسة معينة دون حاجة الى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية.

ثالثا: السياسة التجارية

إلى جانب السياسة المالية والنقدية كسياسات لإدارة الطّلب الكلي، نجد كذلك " السياسة التجارية– Trade Policy" والتي لا تقل أهمية عنهما، باعتبارها سياسة تسعى الدولة من خلالها الى تأطير تجارتها الخارجية بما يتلاءم مع أهدافها، فتارة بين توجه تقييدي وتارة تحريري وفي الأخير بما يسمح بتحقيق نوع من التوازن الخارجي بالتأثير من خلال أدواتها المتنوعة في جانبي الصادرات والواردات.

1. تعريف السياسة التجارية:

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الخارجية المتبعة، يمكن تعريف السياسة التجارية بأنّها "أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية، لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي، ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".[2]

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130، بتصرف.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص319.

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أنّ السياسة التجارية تنطوي على مجموعة من الأساليب التي تلجأ إليها الدولة قصد تأطير تجارتها الخارجية بما يحقق أهدافها الاقتصادية المتنوعة: من تعظيم للعوائد الناتجة من التعامل مع الخارج، وتحقيق التوازن الخارجي المتمثل في توازن ميزان المدفوعات إضافة الى أهداف أخرى متمثلة في حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وكذا حماية الصناعات الناشئة وتشجيع الاستثمارات.

2. أدوات السياسة التجارية:

تطبق الدولة في سبيل تأطير تجارتها الخارجية مجموعة من الوسائل والتي يمكن تصنيفها وفق ما يلي:

(أ). **الوسائل السعرية:** تؤثر هذه الوسائل في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات، و فيما يلي شرح موجز لها:[1]

- **الرقابة على الصرف الأجنبي:** والذي يعني احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه وبالتالي وضع قيود تنظم التعامل بالنقد الأجنبي.
- **إعانات التصدير:** هي كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني بغرض تحسين وضعه التنافسي سواءا في السوق المحلية أو في الأسواق الدولية.
- **الرسوم الجمركية:** هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع العابرة للحدود الوطنية، سواء كانت واردات أو صادرات*، ونميز في هذا الصدد بين الرسوم المالية والتي الغرض منها الحصول على مورد مالي للخزينة العمومية، والرسوم الحمائية الرامية إلى حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية .
- **نظام الإغراق:** وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل.

(ب). **الوسائل الكمية:** وتتمثل في:

- **نظام الحصص:** وهو ذلك النظام الذي يتحدد بمقتضاه كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها، وبالتالي تحدد الدولة مع بداية كل سنة مالية الكمية الكلية المسموح باستيرادها أو تصديرها ثم يتم توزيع نسب الاستيراد والتصدير بين الدول.[2]

---

[1] دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة–الجزائر–،2013/2012، ص ص145-146.

* تعتبر الرسوم الجمركية على الواردات من أشهر تلك الرسوم ،على الرغم من أن بعض الدول المصدرة للسلع الزراعية و المواد الخام تقوم بفرض ضرائب على الصادرات ،وتستخدم هذه الضرائب في توليد إيرادات أو تخفيض حجم الصادرات لرفع السعر العالمي للمواد الأولية.

[2] ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- **تراخيص الاستيراد:** ومعناه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، فحامل الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة.
- **نظام حظر الاستيراد:** وهو من القيود الكمية المباشرة على الواردات ويكون مصاحب لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد، حيث تعد قوائم محددة يمنع فيها استيراد بعض السلع نهائيا.

(ت). الوسائل والأساليب التنظيمية: وهي التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق بداخله المبادلات الدولية، ويمكن إيجازها في:

- **المعاهدات والاتفاقات التجارية:** بين الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، من أجل تنظيم كافة العلاقات التجارية وما تثيرها من مشكلات مثل المعاملة الضريبية للسلع المتدفقة من البلدين.
- **اتفاق الدفع:** هو اتفاق بين الدولتين عن كيفية تسوية المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية.
- **التكتلات الاقتصادية:** هي وحدات يراد بها توسيع نطاق التجارة في منطقة معينة من خلال إزالة كافة القيود الجمركية التي تعرقل انتقال رؤوس الأموال، العمالة، والمنتوجات بين الدول الأعضاء، إلى جانب تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بين هذه الدول لتصبح في النهاية كتلة واحدة.

وبشكل عام حسب الهدف المراد تحقيقه، تقوم الدولة باستخدام هذه الأدوات وتوجيهها إما لتقييد التجارة الخارجية بهدف حماية الصناعات الناشئة وكذا المنتوج الوطني، تقليل الواردات لتحسين وضعية الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات، الحماية من الإغراق، زيادة إيرادات الدولة من فرضها للرسوم الجمروكية...إلخ، وإما لتحريرها قصد منع الاحتكارات وتشجيع التنافس الدولي مما يؤدي إلى انتعاش حركة التجارة الدولية، أو بهدف تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ومن ثمة تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من السياسة الحمائية.

المطلب الثالث: المحدّدات العملية لاستراتيجية إدارة الطّلب الكلي

إنّ التعارض بين الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية يُصَّعب من مهام صانعي هذه السياسات، فمثلا الاجراءات المالية المتخذة ضمن السياسة المالية التوسعيةَ –من رفع للإنفاق العام أو تخفيض للضرائب– والتي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتدعيم مستوى الاستخدام أي التشغيل، يمكن أن تؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومنه الاقتصاد يصبح أسير للضغوط التضخمية، وعليه يكون هناك تعارض للأهداف.

وهنا يمكن أن نتساءل حول " الأسباب التي أدّت الى فشل صانعي السياسات الاقتصادية في وضع سياسة متناسقة يعتمد عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وهذا في ضوء ما يعرف عن إدارة الطّلب الكلي؟"

ومما هو جدير على التعرف عليه هو أنّ علمية إدارة الطّلب الكلي وكذا المحافظة على المستوى المناسب من الطّلب الكلي تعتبر مهمة شديدة التعقيد، فعلى الرغم مثلا من أنّ السياسة المالية تعد وسيلة فعالة في معالجة الكساد، فإنّ احتمال هيمنتها الكاملة على قوى الدورة الاقتصادية يضعف إلى حدّ كبير نتيجة للعوامل أو المحدّدات التالية:

أولا: الأخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية

يعتبر "التوقيت–Timing "من أبرز المشاكل التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية فيما يخص الدور والأثر الذي يلعبه من ناحية تأثيره على مدى فعالية هذه السياسات وآثارها على الاقتصاد الوطني.

إذ أنّ صانعي السياسات الاقتصادية يجدون صعوبة في اختيار الوقت المناسب لتنفيذ الاجراءات وذلك في إطار معلومات غير كافية، فالمقدرة على التنبؤ بحدوث الكساد أو زيادة حدّة التضخم محدودة للغاية، وعلى ذلك فإنّ الظروف الاقتصادية التي تستدعي تغيير السياسات الاقتصادية ربما تكون قائمة أو تزداد سوءا قبل التعرف عليها، وهو ما يسمى بفترة الإدراك وهي الفترة اللازمة لكي تدرك الحكومة حالة الاقتصاد، ومن ثم حاجته الى اتباع سياسة معينة.[1]

وحتى بعد التعرف على ضرورة تغيير السياسة، فهناك فترة زمنية قبل أن يبدأ سريان التغيير، إذ تتدخل السلطة التشريعية من أجل اقرار ذلك – المناقشة، التعديل، التصويت، المصادقة– ومنه تنفيذ القرار قد يستغرق وقتا، أو حتى بعد حدوث التغيير فإنّ تأثيره الرئيسي لن يأتي في الحال. فإذا كان الإنفاق العام مثلا سوف يزداد، فإنّ هناك وقتا مطلوبا لاستلام العروض المقدمة من طرف الحكومة وإبرام الصفقات، أما إذا كان التخفيض الضريبي فعلى الرغم من أنّه سيحفز الاقتصاد على نحو أكثر سرعة فإنّ تأثيره الجانبي لن يدرك إلا بمرور الوقت.[2]

وهذه الفترة هي ما تسمى بفترة التطبيق وهي الفترة ما بين إدراك الحكومة لمدى حاجة الاقتصاد لاتباع سياسة معينة وبين البدء في تطبيق هذه السياسة، كما أنّ هناك فترة التأثير وهي الفترة اللازمة لكي يكون للسياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) تأثيرا ملموسا، إذ تتسم هذه الفترات بالطول حيث تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات. فمثلا السياسة المالية المتبعة من أجل معالجة أحوال الكساد لا تظهر نتائج إلاّ بعد أن يبدأ الاقتصاد في التعافي تلقائياً خلال الدورة الاقتصادية، ومن الملاحظ أنّ هناك صعوبة في تقدير الفترة التي يمكن من خلالها مشاهدة آثار ملموسة للسياسة المالية.

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، الطبعة(1)، 2010، ص ص98 –99.

[2] إلياس يحياوي، **الضريبة على الأجور كآلية للوصول الى الهيكل الأمثل للطلب الكلي: حالة الجزائر خلال الفترة 1970–2014**، أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف–الجزائر–،2016/2015، ص 66.

وباختصار فإنّه يصعب تماما أن يتم التنسيق بين سياسات إدارة الطّلب الكلي والظروف الاقتصادية وهذا نتيجة للعوامل التي لا يمكن تجنبها والمتولدة أصلا عن تنفيذ السياسات وآثارها.

ثانيا: التأثيرات الثانوية عن تنفيذ السياسات الاقتصادية

قد ينجر عن تنفيذ سياسات اقتصادية معينة آثار ثانوية تُضْعفُ من قوة نتائجها بشكل عام، فمثلا إذا أخذنا السياسة المالية و افترضنا أنّ صانعي السياسة المالية يرغَبون في التوسع في الإنفاق العام لتحفيز الطّلب، وكان الإنفاق العام (الحكومي) ممولا عن طريق الاقتراض، فإنّ الطّلب على القروض المتاحة سوف يتزايد ومن ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الاستثمار الخاص (أثر المزاحمة*)، الأمر الذي يؤدي الى تقليل الأثر التوسعي للإنفاق العام.[1]

أما إذا رفعت الضرائب بهدف تمويل الإنفاق الإضافي، فإنّ هذه الوسيلة سوف تضعف الإنفاق الخاص ذلك أنّ معدلات الضرائب الاضافية سوف تُخَفض من الدّخل المتاح للأفراد ومن ثم ينخفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي.

وحتى الآثار الثانوية قد تضعف من قوة نتائج السياسة المالية التقييدية، فإذا افترضنا مثلا أنّ الحكومة خفّضت إنفاقها وزادت الضرائب قصد معالجة التضخم أو بهدف تحقيق فائض في الموازنة، سيؤدي هذا الى انخفاض الطّلب الحكومي على القروض المتاحة ومن ثم ينشأ ويتولد ضغط تنازلي على أسعار الفائدة والذي يؤدي بدوره الى تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص (الإنفاق الاستثماري).

ثالثا: نظرية الاختيار العام والسياسات الاقتصادية:

قد تتّخذ الحكومات قرارات خاطئة أو تُنفّذ أفكاراً بشكلٍ غير ملائم مما ينجر عنها سياسات اقتصادية حكومية خاطئة، بحيث تحدث أكثر اخفاقات الحكومة سواءا لما يكون تدخلها يؤدي الى اهدار هائل للمال العام أو عندما تقوم الحكومات بإعادة توزيع الدخل بين المواطنين بطريقة غير عادلة. وإنّ مثل هذه الموضوعات والقضايا قد تناولتها نظرية تدعى بنظرية "الاختيار العام– Public Choice"، هذه النظرية التي تعود بداياتها الى عام 1959 بعد صدور كتاب (The calculus of consent) لكل من "بيوكانن وغوردن– Buchanan & Gordon" عن القيود والتوازنات التي تفرضها الحكومة.[2]

---

* سيتم تناول أثر المزاحمة بإسهاب في الفصل القادم.

[1] يحياوي إلياس، المرجع السابق، ص 67.

[2] عماد عبد اللطيف سالم، **نظرية الاختيار العام واقتصاديات السياسة في العراق**، المجلة الالكترونية "الحوار المتمدن"، العدد 4982، 2015/11/11 ، تاريخ الاطلاع: 2019/05/26، نقلا عن : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=492188&r=0

وبشكل عام ترى هذه النظرية:[1] أنّ الأفراد يتشابهون في سلوكهم عند دخولهم أسواق السلع والخدمات مع سلوكهم عند دخولهم إلى الأسواق السياسية، ففي السوق الأولى يعمل الفرد المستهلك على تحقيق أكبر منفعة ممكنة من اقتنائه السلعة أو الخدمة أي تحقيق رغباته الذاتية المحضة. في حين أنّ الأفراد وحينما يستخدمون بدورهم كناخبين أو سياسيين أو اداريين فإنّ هدفهم الأساسي هو تحقيق مصالحهم الخاصة ويحاولون زيادة منفعتهم الذاتية إلى أقصى حد ممكن حتى وإنْ إدَّعوا أنّهم يعملون من أجل المجتمع.

وقد بينت نظرية الاختيار العام دور وأهمية الميزانية العامة بالنسبة للمرشحين، حيث يمكن استخدامها كأداة من أجل ارضاء الناخبين من خلال تطبيق برامج توفر لهم أقصى منفعة ممكنة (إحداث عجز موازني مقصود)، أو عن طريق تخفيض الضرائب لتخفيض العبء الضريبي عن كاهل دافعيها (الناخبين) حتى وإن كان ذلك في غير صالح الاقتصاد الوطني.[2] وبالنسبة لهم تحديد الميزانية يتضمن عملية سياسية وليست سوقية، فتنفيذ السياسة المالية يتم من خلال عملية تشريعية لصنع القرار، والسياسيون يهتمون عادة بتأثير السياسة المالية على مستقبلهم الانتخابي، مما يجعل اختيارات السياسة المالية تتأثر بالاعتبارات السياسية، أي أنّ السياسيين يختارون سياساتهم الاقتصادية مدفوعين برغبتهم في اعادة انتخابهم.

وبشكل عام، فإنّ السياسيين لا يبالون كثيرا بالآثار التي يمكن أن تسببها سياسات اقتصادية غير رشيدة على الاقتصاد مستقبلا مادامت هذه السياسات تلقى قبولا من الناخبين، لذلك يعمل السياسيون على تسخير كافة أدوات السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق برامجهم السياسية وإقناع الناخب من خلال تسييس السياسة المالية بزيادة النفقات العامة مثلا للقضاء على البطالة ولا يهم إذا كان تمويل هذه الزيادة في النفقات عن طريق زيادة الدين العام أو تسييس السياسة النقدية وتمويل هذا العجز عن طريق تنفيذ الإصدار النقدي أو ما شابه إذا كان ذلك ممكنا.

وفي الأخير يتضح لنا أنّ **عملية إدارة الطّلب الكلي** باستخدام السياسة المالية بأداتيها الإنفاق العام والضرائب أوحتى السياسة النقدية تعتبر مهمة شديدة التعقيد، بحيث نتيجة لعوامل فإنه قد تضعف فعالية هذه السياسات في إدارة الطّلب ومنها : عامل الفجوات الزمنية–التوقيت–، مدى دقة المعلومات وكفايتها، ضف إلى ذلك الآثار الثانوية المنجرة عن تنفيذ السياسات والتي تُضْعفُ من قوة نتائجها بشكل عام والتي من بينها أثر المزاحمة، والضغوط التضخمية التي قد تنجر عن السياسَات التوسعية في ظل ضعف الجهاز الانتاجي، إلى جانب قضية تداخل الأغراض السياسية مع الاقتصادية وما ينجر عنها من قرارت وسياسات اقتصادية حكومية خاطئة وغير ملائمة للواقع الاقتصادي –تسييس السياسة المالية النقدية–.

---

[1] عبد الرحمان الكبيسي، **الاختيار العام والسياسة المالية**، مقالة الكترونية ضمن "شبكة الاقتصاديين العراقيين"، 2017/04/16، ص 01، تاريخ الاطلاع: 2019/05/28 ، نقلا عن: http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/16

[2] المرجع أعلاه، ص ص02-03، بتصرف.

خلاصة الفصل الثاني

اتضح لنا من خلال هذا الفصل أنّ الطّلب الكلي وكمصطلح اقتصادي هو يعكس مجموع الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة في الاقتصاد ، بحيث أنّ إنفاق هذه القطاعات هو ما يشكل مكوناته من إنفاق استهلاكي للأسر، إنفاق استثماري خاص، إنفاق عام وكذلك صافي الطّلب الخارجي.

كما توصلنا من خلال هذا الفصل، الى أنّ الطّلب الكلي هو العامل الرئيسي الذي يجب على الاقتصادي دراسته وتحليله للتعرف على واقع الاقتصاد، بحيث أعطى التحليل الاقتصادي الكلي ومن خلال النظرية العامة لكينز والاسهامات النظرية اللاحقة أهمية كبيرة للطّلب الكلي ليس فقط كوسيلة تحليل وفهم، بل كوسيلة لرسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة مشكلات الاقتصاد وتحقيق تقدمه.

وهذا باعتبار أنّ التقلبات في الطّلب الكلي هي المسؤولة عن عدم الاستقرار الاقتصادي، فتقلباته هي في الأصل ناجمة عن تقلبات مكوناته والمتمثلة تباعا في الاستهلاك، الإنفاق العام، صافي الطّلب الخارجي وبالأخص الاستثمار، هذا الأخير الذي يعتبر أكثر مكونات الطّلب الكلي حساسيةً وتقلباً وتأثيراً في النشاط الاقتصادي.

وعليه وبشكل عام إذا أمكن إدارة الطّلب الكلي على نحو صحيح فإنّه يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (المتضمن تحقيق: الاستقرار في المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات، التشغيل الكامل للموارد المتاحة مع تحقيق كذلك معدل نمو حقيقي موجب للناتج المحلي الاجمالي)، وبذلك تتمثل المهمة الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية في العمل على: تحقيق الاستقرار في مستواه.

ولعل أكثر سياسة اقتصادية كلية تأتي في المقدمة هي: السياسة المالية بأداتها الرئيسية "الإنفاق العام"، هذا الأخير الذي يتفق معظم الاقتصاديين على أهمية دوره في إنعاش الاقتصاد من خلال قدرته على التأثير في مستوى الطّلب الكلي وعلى مجملاته (مكوناته). وعليه كيف يساهم الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي؟ أو بعبارة أخرى فيما يتمثل أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي؟ وعلى مكوناته؟ وهل دائما يكون أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي ومكوناته إيجابيا؟ أم هناك آثار غير مرغوبة يسببها؟ كل هذه الأسئلة سنحاول الاجابة عنها في الفصل القادم.

الفصـل الثالث:

الإنفاق العام كسياسة اقتصادية لإدارة الطّلب الكلي

-آثاره المرغوبة وغير المرغوبة-

الفصل الثالث: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية لإدارة الطّلب الكلي
-آثاره المرغوبة وغير المرغوبة-

تمهيد

مثلما تم الاشارة إليه في الفصلين السابقين، فقد اتضح بعد أزمة الكساد العظيم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا باستخدامها للإنفاق العام -كوسيلة أساسية لهذا التدخل-، على أساس أنّ اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي يحدث نتيجة التقلبات المفاجئة في الطّلب الكلي بمكوناته وذلك في إطار الدورة الاقتصادية، حيث أنّه في حالة انخفاض الطّلب الكلي تحدث البطالة، أما في حالة حدوث فائض فيه فإنّ هذا الأمر يؤدي إلى حدوث التضخم. وعلى ذلك تتمثل المهمة الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية في العمل على تحقيق الاستقرار في مستوى الطّلب الكلي.

وفي هذا الشأن، فالدولة ومن خلال إنفاقها العام هي الكفيلة بتحقيق ذلك الاستقرار ألا وهو الاستقرار في مستوى الطّلب الكلي بما يضمن في الأخير تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا طبعا لما يشكله الإنفاق العام من حافز إضافي على زيادة الإنتاج بحكم أنّه أحد مكونات الطّلب الكلي، إلا أنّه ومن جانب آخر وتحت ظروف معينة قد ينجر عن هذه السياسة آثار غير مرغوبة وجب معرفتها وأخذ الحيطة منها.

وفي هذا الفصل سوف نستعرض عدّة نقاط تثير هذا الموضوع وفق ما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: آلية عمل سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي؛**
- ✓ **المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي؛**
- ✓ **المبحث الثالث: تحليل الأثر غير المرغوب للإنفاق العام على الطّلب الكلي – فائض الطّلب والتضخم-**

المبحث الأول: آلية عمل سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي

خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، لم يكن ينظر للسياسة المالية بوجه عام وسياسة الإنفاق العام بوجه خاص في شكلها التوسعي إلاّ أنّها مجرد سياسة مسببة:[1] لعجز الميزانية وتراكم الدين العام، ومصدرا للتضخم ولاختلال ميزان المدفوعات–آثار غير مرغوبة*–. وذلك يرجع بالأساس إلى اقتصار الدراسات على دراسة آثار طرق تمويل تلك الزيادة في الإنفاق العام، سواء عن طريق الضرائب أو القروض أو الإصدار النقدي والتي كانت سلبية في غالب التجارب الواقعية، دون النظر إلى إيجابيات ذلك التوسع على النشاط الاقتصادي والذي قد يتجاوز تلك السلبيات.

والنظرية الكينزية تعتبر من أهم النظريات المدّعمة على وجه الخصوص لسياسة الإنفاق العام باعتبارها سياسة تعمل على تحفيز الطّلب الكلي وتنشيطه في حالات الركود والانكماش، أي سياسة من خلالها يمكن التحكم والتأثير في مستوى الطّلب الكلي وفق المستوى المرغوب والمحقق للاستقرار الاقتصادي.

وهذا كله بحكم أنّ الإنفاق العام هو أحد مكونات الطّلب الكلي–باعتبار الدولة عون اقتصادي هام في النشاط الاقتصادي– وبالتالي يمكن من خلاله التأثير في حجم الطّلب الكلي ومن ثم حجم الناتج ومنه مستوى النشاط الاقتصادي.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول توضيح آلية عمل سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي، ولكن بعد التوضيح أولا كيفية اشتقاق منحنى الطّلب الكلي انطلاقا من نموذج(**IS-LM**)، لنختم المبحث بالتطرق لمحدّدات فعالية سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي.

المطلب الأول: نموذج (IS-LM) والطّلب الكلي

يعتبر نموذج " IS-LM " الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث، حيث عرض لأول مرة في سنة 1937 من طرف الاقتصادي "جون هيكس – John Hicks "، ليتابع هذا العمل الاقتصادي " ألفن هانسن– Alvin Hansen " سنة 1953 [2] في خضم الدفاع عن آراء ومبادئ "كينز" وتلخيصها، وبذلك سمي هذا النموذج بـ "هيكس–هانسن".

---

[1] Richard Hemming and others, The effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity–a review of the literature-, International Monetary Fund , working paper N° 208 ,December 2002, p 03
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wp02208.pdf

* سيتم تحليل هذه الآثار غير المرغوبة لسياسة الإنفاق العام (وهذا لما تكون توسعية)في قادم المباحث من هذا الفصل.

[2] Hiermeyer Martin, A More Detailed IS-LM Story, Munich Personal RePEc Archive paper, August 2017, p02.

هذا النموذج الذي يقوم على أسلوب تحليل التوازن الكلي بالاعتماد على كل من النموذج الكلاسيكي(سوق السلع والخدمات) والنموذج الكينزي(سوق النقود) للتوصل إلى التوازن العام أي التوازن الكلي. وبشكل عام يهدف من خلاله إلى:[1]

- تحديد كلا من الدّخل وسعر الفائدة الذين يضمنان التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود.
- تحليل أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدّخل وسعر الفائدة التوازني.

ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على هذا النموذج الذي على أساسه يتم اشتقاق منحنى الطّلب الكلي الذي هو موضوع دراستنا، إضافة إلى أهميته كأداة لدراسة وتحليل أثر سياسة الإنفاق العام على التوازن العام ومنه الدّخل.

أولا: نموذج التوازن الكلي (IS-LM)

لتوضيح نموذج التوازن الكلي، لابد من تتبع ثلاث مراحل ألا وهي التوضيح في المرحلة الأولى التوازن في سوق السلع والخدمات وكيفية اشتقاق منحنى (**IS**)، أما المرحلة الثانية فتوضيح التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى (**LM**)، في حين المرحلة الأخيرة يتم الجمع بينهما للحصول على التوازن العام–الشامل-

1. التوازن في سوق السلع والخدمات ومنحنى (IS):

يتجلى شرط التوازن في سوق السلع والخدمات بأن يتساوى عرض الإدخار مع الطّلب على الاستثمار، ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدّخل والاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة، فإنّه حتى يستمر التوازن في هذا السوق لابد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين هما الدّخل الذي يحدّد حجم الإدخار وسعر الفائدة الذي يحدّد حجم الاستثمار.[2]

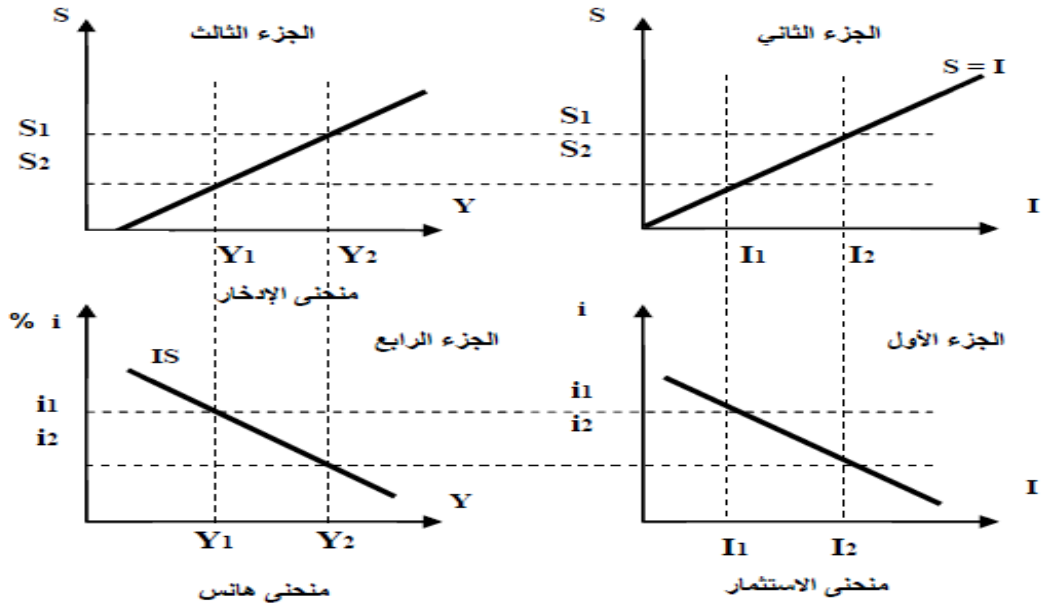
وفي هذا الصدد يعبر عن هذا التوازن بمنحنى (**IS**) حيث (**I**) تشير إلى الاستثمار و(**S**) إلى الادخار، وهذا المنحنى يبين التوليفات الممكنة من سعر الفائدة والدّخل التي عندها يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار.

[1] طيبي حمزة، طيبي حمزة، **محاضرات في تحليل الاقتصاد الكلي**، جامعة المسيلة–الجزائر–،2107/2016، ص114.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص87.

ويمكن توضيح العلاقة بين الدّخل وسعر الفائدة وكيفية اشتقاق منحنى(IS) من خلال الشكل:

الشكل رقم (3-1): اشتقاق منحنى (IS) اعتمادا على سوق السلع والخدمات



المصدر: طيبي حمزة، مرجع سابق، ص116

ويلاحظ من الشكل أنّ منحنى (IS) –في الجزء الرابع– هو ذو ميل سالب مشيرا بذلك للعلاقة العكسية بين الدّخل وسعر الفائدة وهذا نتيجة للفرضية التي مفادها أنّ الاستثمار يرتبط عكسيا بسعر الفائدة، حيث كلّما انخفض سعر الفائدة فإنّ الاستثمار يزداد ومنه دخل التوازن سوف يزداد والعكس صحيح.

2. التوازن في سوق النقود ومنحنى (LM):

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى عرض النقود مع الطّلب عليها أو بعبارة أخرى عندما يتعادل الطّلب على الأرصدة النقدية الحقيقية مع عرض الأرصدة النقدية الحقيقية(M/P) ، حيث أنّ الطلب على النقود (M_d) يكون لأحد الدوافع التالية استنادا لكينز: [1]

- الطلب على النقود بدافع المبادلات، وهي دالة متزايدة للدّخل: $M_{dt} = L(Y)$
- الطلب على النقود بدافع الاحتياط يكون دالة متزايدة كذلك للدّخل: $M_{dp} = L(Y)$
- الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون دالة متناقصة لسعر الفائدة: $M_{dr} = L(i)$

وبذلك تصبح دالة الطّلب على النقود الاجمالية كما يلي: $M_d = L(Y, i)$ ، وبعبارة دقيقة دالة الطّلب الاجمالية على الأرصدة النقدية الحقيقية تكون كما يلي: $\frac{M_d}{P} = L(Y, i)$.

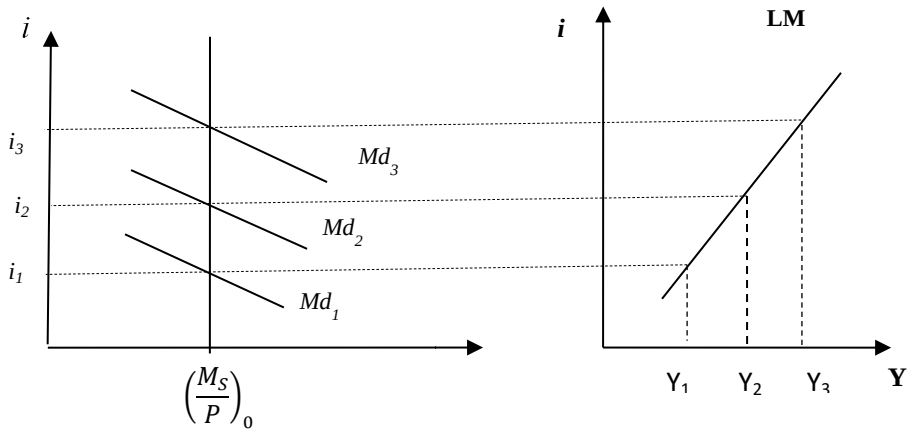
[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص239، بتصرف.

وأما عرض النقود وباعتباره أحد المتغيرات المتحكم بها من قبل السلطات النقدية فإنّه يفترض بأنه متغير خارجي لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة ليأخذ قيمة ثابتة ويكون عرض النقود الحقيقي هو $\frac{M_S}{}$.

ويحدث **التوازن في سوق النقد** عندما: $M_d = M_S = L(Y,i)$ ، بحيث تشير هذه المعادلة إلى أنّه في حالة ثبات كمية النقود المعروضة، فإنّ هناك علاقة محدّدة بين مستوى الدّخل الحقيقي وسعر الفائدة تعبر عن شرط التوازن في سوق النقد، يطلق على هذه العلاقة باسم **منحنى (LM)** حيث (L) يمثل الطّلب على النقود و(M) عرض النقود.[1]

ويمكن توضيح كيفية اشتقاق هذا المنحنى من خلال الشكل أدناه ذو الرقم (3-2)، بحيث في ظل عرض من النقود ثابت حيث يتزايد الطّلب على النقود بسبب مستويات أعلى للدّخل، فإنّ التوازن بين عرض النقود والطّلب عليها يحدث عند i_1 عندما يكون الدّخل Y_1 و i_2 عندما يكون الدخل Y_2 وi_3 عندما يكون الدخل Y_3 ، وتطلق على التوليفات من Y, i المتسقة مع التوازن في أسواق النقود بـمنحنى (LM).[2]

الشكل رقم (3-2): اشتقاق منحنى (LM) اعتمادا على توازن سوق النقد



المصدر: يوجين ديوليو، المرجع السابق، ص146.

ويلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنّ منحنى (LM) هو ذو ميل موجب دال للعلاقة الطردية بين الدّخل وسعر الفائدة.

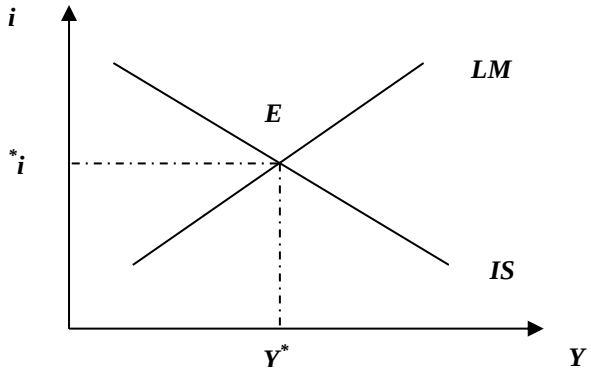
[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] يوجين ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل ورضوان عبد العزيز، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الدولية للنشر، مصر، الطبعة(3)، 1984، ص 145.

3. نموذج التوازن الكلي (IS-LM):

والمقصود بالتوازن الكلي (التوازن العام) هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت أي آني،[1] ولما كانت كل النقاط على منحنى *IS* هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات، وكذلك كل النقاط على منحنى *LM* هي نقاط تعبر عن أوضاع توازنية في سوق النقود، فهنا يتعين علينا اختيار النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معاً ويكون ذلك بجمع المنحنيين معاً في شكل واحد، كما يوضحه الشكل حيث تمثل نقطة تقاطع المنحنيين – النقطة *E* – نقطة التوازن العام أي التوازن في سوق النقود وسوق السلع والخدمات معا.

الشكل رقم (3-3): التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد -نموذج(IS-LM)-



المصدر: تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة (2)، 2009، ص276

وهذا التوازن يمكن التأثير عليه بطريقة أو بأخرى وذلك بتغير أحد المتغيرات المؤثرة في المنحنيين والتي تمثل في جميع الأحوال أحد أدوات السياستين المالية أو النقدية، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى الناتجة عن طبيعة الاقتصاد والعلاقات الدولية والتي أبرزها نجد المستوى العام للأسعار وكذا سعر الصرف الذي سيتم التطرق له في المبحث القادم.

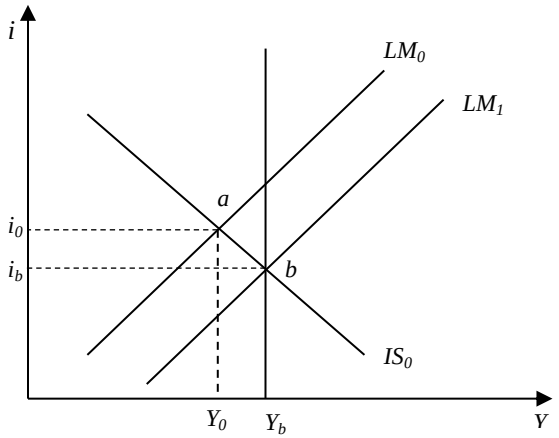
4. نموذج التوازن العام (IS-LM) في المدى القصير والطويل:

لقد صُمِّمَ نموذج (IS-LM) لشرح أداء الاقتصاد في المدى القصير حيث يكون المستوى العام للأسعار ثابتا، وكَما نعلم من التحليل فإنّ تغير المستوى العام للأسعار له تأثير على التوازن العام. وبالتالي يمكن لنا استخدام هذا النموذج لشرح أداء الاقتصاد في المدى البعيد بحيث يتعدَّل السعر لكي يصل مستوى الإنتاج إلى الإنتاج الممكن.

[1] البشير عبد الكريم، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص204.

والشكل أدناه يوضح ذلك، بحيث أنّ توازن المدى القصير هو a، لكن هذه الوضعية لا تدوم في المدى الطويل حيث تكون الأسعار مرنة ويكون الإنتاج الفعلي مساو للإنتاج الممكن وبما أن الطلب الكلي أقل من العرض الكلي فإنّ الأسعار تبدأ في الانخفاض ويترتب على ذلك انتقال منحنى LM إلى اليمين نتيجة ارتفاع الأرصدة النقدية الحقيقية إلى غاية بلوغ نقطة توازن المدى الطويل b التي يكون عندها الطلب الكلي يساوي إنتاج التشغيل الكامل.

الشكل رقم (3-4): نموذج التوازن العام (IS-LM) في المدى القصير والطويل



المصدر: البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص214.

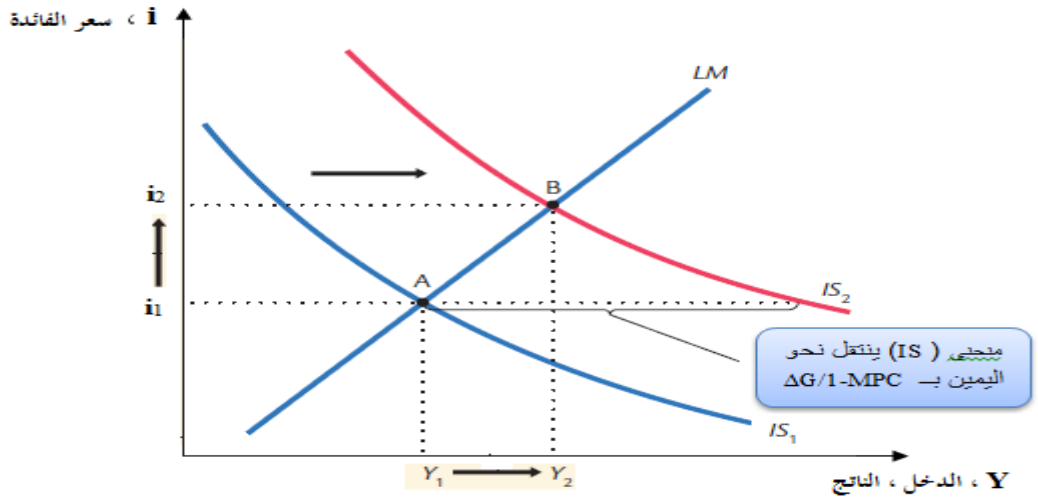
ثانيا: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على نموذج التوازن العام (IS-LM)

يساعد نموذج التوازن العام (IS-LM) صانعي السياسات الاقتصادية في التنبؤ وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن العام، وبالضبط على المتغيرات التوازنية من دخل وسعر فائدة، ونحن من خلال هذا الفرع سنحاول التركيز على أثر سياسة الإنفاق العام على التوازن العام باتباع التحليل التالي:

1. تحليل أثر تطبيق سياسة إنفاق عام توسعية على نموذج التوازن العام:

إنّ الزيادة في الإنفاق العام بالمقدار (ΔG) يؤدي عن طريق آلية المضاعف إلى زيادة حجم النّاتج والدّخل وهذا يعني انزياح منحنى (IS) نحو اليمين مثلما يوضحه الشكل رقم (3-5)، وبالتالي انتقال توزان الاقتصاد على المدى القصير من النقطة A إلى النقطة B، وارتفاع سعر الفائدة من i_1 إلى i_2، وهذا راجع إلى أنّه بسبب ارتفاع الدخل من Y_1 إلى Y_2 فإنه وكما تنص عليه نظرية تفضيل السيولة فإنّ زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة .

الشكل رقم (3-5): أثر الزيادة في الإنفاق العام على نموذج (IS-LM)



Source: N. Gregory Mankiw, Macroeconomics ,op.cit, p333

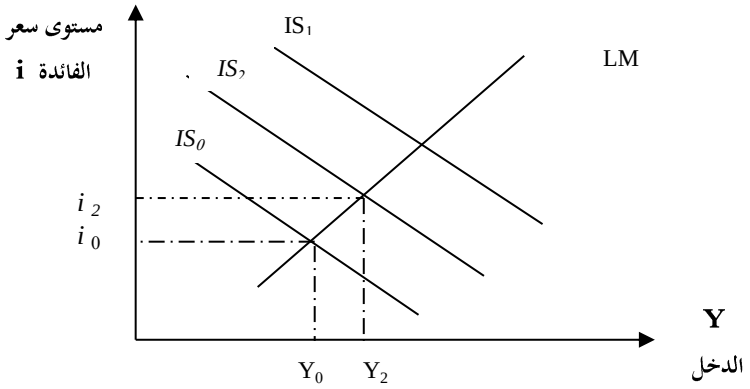
2. تحليل أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية الممولة عن طريق الضرائب على التوازن العام:

إنّ التحليل السابق أخذ بعين الاعتبار الزيادة في الإنفاق العام فقط، لكنه أهمل وتجاهل حقيقة مفادها أنّ الإنفاق العام –مشتريات حكومية– يجب أن يكون له مصدر تمويلي، إما عن طريق الضرائب أو الاقتراض، وعليه من خلال هذا الفرع سنحاول مناقشة أثر التمويل عن طريق الضرائب على التوازن العام.

وفي هذا الصدد، إذا مولت الزيادة في الإنفاق العام عن طريق تغيير الهيكل الضريبي وهذا بزيادة معدّلات الضريبة، فإنّ الدّخل يزيد في الفترة القصيرة، بينما على المدى المتوسط والطويل إما يكون ثابتا أو متناقصا.[1] فمن خلال الشكل رقم (3-6)، نلاحظ أنّه مع الزيادة في الإنفاق العام فإنّ المنحنى IS_0 ينتقل إلى IS_1، وإذا مول العجز عن طريق زيادة متساوية من الضرائب، فإنّ المنحنى IS_0 ينتقل من IS_1 إلى IS_2 ، حيث تعمل الضرائب على تخفيض الدّخل المتاح للأسر عند سعر الفائدة السائد، وهنا ينخفض الطّلب على النقد بدافع المعاملات مقابل زيادة الطّلب على السندات لخفض الأفراد حيازتهم من الأموال مما يرفع أسعار السندات ليدفع أسعار الفائدة نحو الانخفاض، ونتيجة لذلك فإنّ المستوى التوازني الجديد للدّخل يكون Y_2 حيث لا ينقص الاستهلاك بما يعادل المقدار الكامل للزيادة الضريبية، ومع ذلك فإنّ الدّخل يزداد بمقدار أقل من الزيادة في الإنفاق العام.

[1] مايكل أبدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، 2010، ص285.

الشكل رقم (3-6): أثر المشتريات الحكومية الممولة عن طريق الضرائب على نموذج (IS-LM)



المصدر: مايكل أبدجمان، مرجع سابق، ص285.

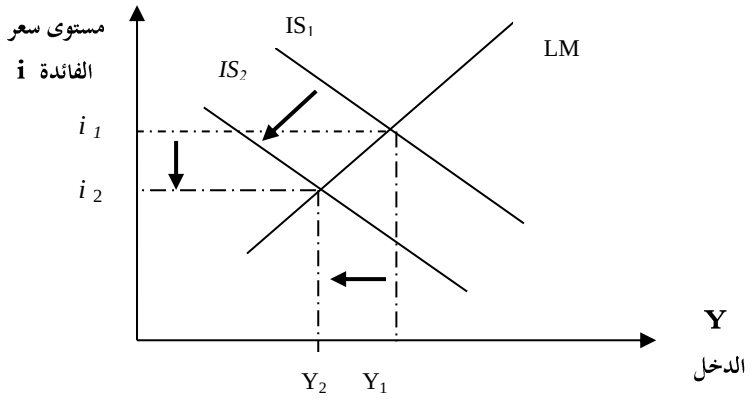
ونشير أنّه عندما يزداد الدّخل تتولد إيرادات ضريبية إضافية وينشأ بذلك فائض في الموازنة، وبفرض أنّ الإنفاق العام ثابت، فإنّ الحكومة يكون لديها خياران إما تحتجز الفائض أو تسدد الديون الحكومية. بحيث إذا احتجزت الفائض فإنّ المعروض النقدي ينخفض وينقل المنحنى LM إلى اليسار، ومنه الثروة والاستهلاك يتناقصان وينتقل المنحنىIS إلى اليسار، وكلا الانتقاليين يخفض المستوى التوازي للدخل، وهذه الانتقالات تستمر حتى يصل الدخل إلى مستواه التوازني طويل الأجل وهوY_0.

أما إذا سددت الحكومة الدين فإنّ الثروة وبالتالي الاستهلاك ينخفضان وينتقل IS إلى اليسار، ومع الانخفاض في الثروة أيضا ينخفض الطّلب على النقود وينتقل منحنى LM إلى اليمين، ومن المفترض أن يسيطر الانتقال في منحنى IS وينخفض الدّخل حتى يصل مستواه التوازني الطويل الأجل.

3. تحليل أثر تطبيق سياسة إنفاق عام انكماشية على نموذج التوازن العام:

أما في حالة اتباع سياسة انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق العام فإنّ منحنى IS ينتقل إلى اليسار من IS_1 إلى IS_2 وبالتالي انخفاض مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 والذي ينجم عنه انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات، وهذا ما يؤدي إلى وجود عجز طلب في السوق النقدية وبالتالي انخفاض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 والذي ينتج عنه ارتفاع الاستثمار، والشكل رقم (3-7) يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-7): أثر التخفيض في الإنفاق العام على نموذج (IS-LM)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ماسبق

ثالثا: اشتقاق منحنى الطّلب الكلي اعتمادا على نموذج (IS-LM)

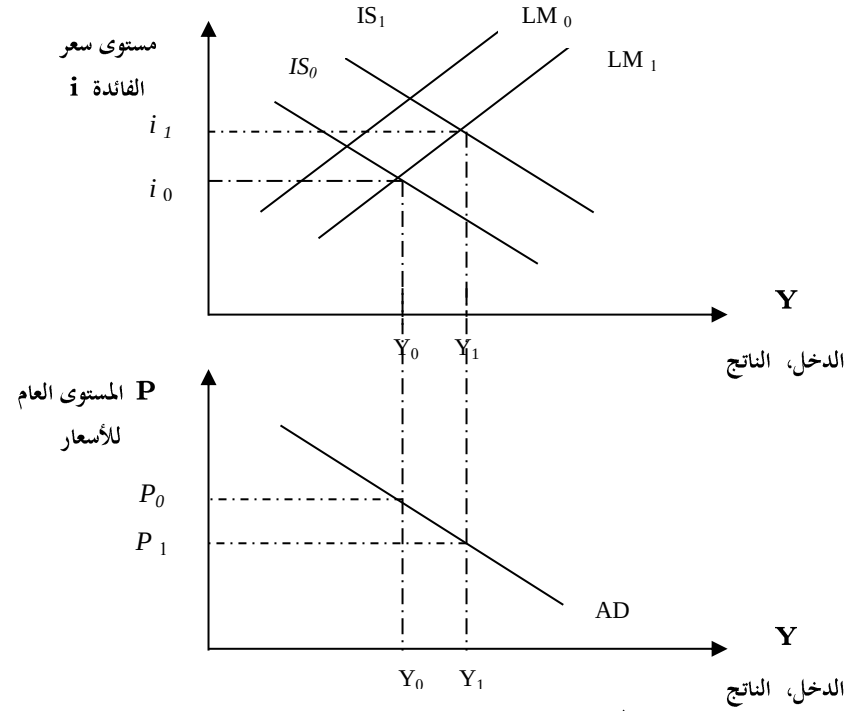
نحاول من خلال هذا الفرع توضيح كيفية اشتقاق منحنى الطّلب الكلي الذي هو موضوع دراستنا، هذا الأخير الذي يعتبر أداة مهمة من أجل التحليل الاقتصادي الكلي ودراسة أثر السياسة الاقتصادية الكلية عليه إلى جانب الشق الثاني المتمثل في العرض الكلي، ليشكلا بذلك معا نموذجا للتحليل الاقتصادي الكلي(نموذج التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي) يعرف بنموذج الطّلب–العرض الكليين والذي يسمح لنا بتحديد كل من النّاتج والدّخل التوازنيين.

و**تركيزا** على متغير دراستنا والمتمثل في **الطّلب الكلي**، فإنّ هذا الأخير يتم اشتقاقه انطلاقا من النماذج والعلاقات التجريبية السابقة وبالضبط نموذج (IS-LM). بحيث إذا رجعنا إلى نموذج (IS-LM) فإنّ المستوى العام الأسعار (P) يعد من أحد محدّدات منحنى LM، حيث لوحظ أنّ ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي لانتقال منحنى LM بالكامل إلى جهة اليسار مما يعني انخفاض حجم الناتج الحقيقي أو الدّخل الحقيقي(Y)، ويحدث العكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار.[1]

ومعنى ما سبق هو أنّه توجد علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج الحقيقي، وأنّ تلك التوليفة من(P) و (Y) تحقق التوازن في كل من السوق النقدي وسوق الإنتاج ، وعلى ذلك يمكن لنا اشتقاق منحنى الطّلب الكلى من نموذج (IS - LM) كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص287.

الشكل رقم (3-8): اشتقاق منحنى الطّلب الكلي اعتمادا على نموذج (IS-LM) بيانيا



المصدر: يوجين ديوليو، مرجع سبق ذكره، ص219

من الشكل أعلاه، حيث تنخفض الأسعار من P_0 إلى P_1 تتحقق انتقالات في منحيي التوازن النقدي والسلعي من IS_0, LM_0 إلى IS_1, LM_1 وتتحقق زيادة في مستوى الدّخل الحقيقي من Y_0 إلى Y_1 وعليه فمستوى الأسعارP_0 يتسق مع مستوى الدّخل الحقيقي Y_0، بينما مستوى أسعار أقل أي P_1 يتسق مع مستوى الدّخل الحقيقي الأعلى Y_1 ، وباستمرار تغيير مستوى الأسعار نستطيع اشتقاق منحنى الطّلب الكلى الموضح في الشكل. وعليه نجد أنّ **منحنى الطلب الكلي** "AD" سالب الميل دلالة على وجود العلاقة العكسية بين الأسعار والناتج (الدّخل)الحقيقي، فكل نقطة من المنحنى (التوليفات الممكنة من الأسعار والدّخل) تعد نقطة توازن أين يتحقق عندها التوازن في كل من سوقي السلع والخدمات والسوق النقدي.

ويتأثر منحنى الطّلب الكلي* بالتغييرات في كل من منحنى IS ومنحنى LM، حيث نجد أنّ منحنى الطّلب الكلي سينتقل بالكامل إلى جهة اليمين في حالة انتقال كل منهما إلى جهة اليمين والعكس صحيح. فالزيادات في مكونات الطّلب–الإنفاق– الكلي من استثمار وإنفاق عام وصافي الصادرات وكذا المعروض النقدي ستنقل منحنى الطّلب الكلي إلى اليمين بينما تؤدي التخفيضات إلى نقله لليسار.

* سبق وأن وضحنا بالتفصيل محدّدات الطّلب الكلي وكيفية تأثيرها على انتقال منحنى الطّلب الكلي في الفصل الثاني من الدراسة، ص ص69-72.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وإدارة الطّلب الكلي

تعتبر التغيرات في حجم الطّلب الكلي السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني ومستوى البطالة، وذلك انطلاقا من مبدأ "الطّلب يخلق العرض". وبالتالي فإنّ عدم استقرار الطّلب الكلي يعتبر المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي الانخفاض غير المرغوب فيه إلى ارتفاع معدلات البطالة، في حين تؤدي الزيادة غير المرغوبة فيه إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم.[1]

وبالتالي فإنّ المهمة الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية تتمثل في العمل على تحقيق الاستقرار في مستوى الطّلب الكلي، **ولكن من أين أو كيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟**

ولذلك اقترح "كينز" تدّخل الدولة عن طريق سياستها المالية بالعمل على **توجيه الإنفاق العام** وهذا بحكم أنّه يمثل **أحد مكونات الطّلب الكلي**، وأنّه حسب "كينز" هو يمثل **المصدر الأخير لخلق الطّلب**، وبالتالي توجيهه – الزيادة أو التخفيض فيه- **يساهم في إدارة مستوى الطّلب الكلي** بما يسمح في الأخير بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وبشكل عام تكمن آلية عمل سياسة الإنفاق العام في كيفية التحكم وتوجيه الإنفاق العام من أجل معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية في الاقتصاد الوطني أو ما يمكن أن يطلق عليها بحالات الاختلال في الاقتصاد الوطني من ركود وتضخم وهذا كنتيجة للاختلالات التي تحدث بين بين الطّلب والعرض الكليين.

وعليه فيما يلي سنقوم بتوضيح آلية عمل سياسة الإنفاق العام في التأثير على الطّلب الكلي بما يسمح بتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي-معالجة الاختلالات الاقتصادية-.

أولا: التوسع في الإنفاق العام قصد معالجة الفجوة الانكماشية

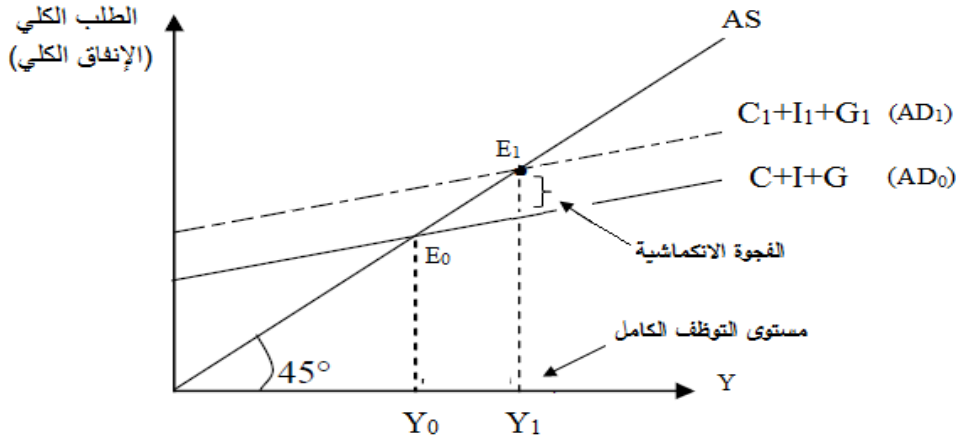
توضح "الفجوة الانكماشية- Deflationary Gap" بأنّه عند مستوى التوظف الكامل لا يتوفر طلب كافي لاستيعاب كل ما أنتج، وبذلك يصبح هناك فائض في العرض الكلي عن الطّلب الكلي.[2] وبمعنى آخر تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطّلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل، ليسود الاقتصاد بذلك حالة من التباطؤ والركود التي تقلل من عدد فرص العمل ومنه زيادة البطالة.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2] طيبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص88.

وعليه في مثل هذه الحالة ومن أجل غلق الفجوة الانكماشية، يتم **استخدام سياسة إنفاق عام توسعية** (Expansionary Policy) من قبل الدولة **قصد تنشيط وتحفيز الطّلب الكلي** بمكوناته (بالأخص الطّلب الاستهلاكي للأسر والطّلب الاستثماري–الطّلب الفعال–)، بحيث زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه تؤدي إلى زيادة الطّلب الكلي في الاقتصاد، الأمر الذي سيدفع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطّلب، وزيادة الإنتاج تعني زيادة التوظيف الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة على دخول الأفراد من ناحية والحدّ من البطالة من ناحية أخرى، وبذلك تندفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام وتعالج الفجوة الانكماشية.[1]

ويمكن الاستعانة بالشكل أدناه لتوضيح دور الإنفاق العام في تنشيط الطّلب الكلي بما يسمح بعلاج الفجوة الانكماشية.

الشكل رقم (3-9): سياسة الإنفاق العام التوسعية لتنشيط الطلب الكلي قصد معالجة الفجوة الانكماشية



المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص256.

يوضح الشكل أعلاه أنّ مستوى الدخل التوازني الذي يحقق مستوى التوظف الكامل هو عند النقطة(E_1) ذو مستوى دخل(Y_1)،بحيث أنّ الفرق بين الطّلب الكلي(AD_0) والعرض الكلي(AS) عند النقطة(E_1) هو ما يمثل الفجوة الانكماشية. ولغلق هذه الفجوة فإنّ هذا يتطلب اتباع سياسة إنفاق عام توسعية وهذا بزيادة الإنفاق العام الجاري والتحويلي وكذا الاستثماري الذي يعمل على رفع وزيادة الطّلب الكلي بانتقال منحناه من AD_0 إلى AD_1 وزيادة الدّخل إلى مستوى توازني جديد مع تحقيق للتوظف الكامل.

[1] خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

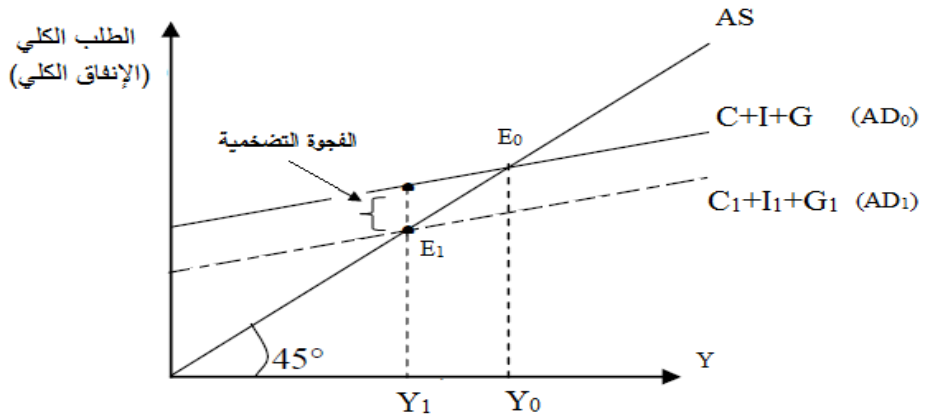
ثانيا: التخفيض في الإنفاق العام قصد معالجة الفجوة التضخمية

تعني "الفجوة التضخمية – Inflationary Gap" وجود فائض في الطّلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل للموارد، أو بعبارة أخرى هي تعني إذا كان الإنفاق الكلي من الناتج يميل إلى أن يكون أكبر من قيمة هذا الناتج.[1]

أي أنّ الفجوة التضخمية تعبر عن أنّ هناك حجم طلب على السلع والخدمات يزيد عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وفي هذا الحالة –حالة التضخم– يتم اتباع **سياسة انكماشية** (Contractionary Policy) في جانب الإنفاق العام **قصد تثبيط وتخفيض مستوى الطّلب الكلي** للمستوى الذي يتساوى مع العرض الكلي، فتخفيض مستوى الإنفاق العام (بالأخص الجاري والتحويلي) يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحدّ من الطّلب الكلي ومنه يخفّض من مستوى الأسعار.

الشكل رقم (3-10): سياسة الإنفاق العام الانكماشية لتثبيط الطلب الكلي قصد معالجة الفجوة التضخمية



المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص257.

ويتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أنّ المستوى التوازني للدّخل هو عند النقطة (E_0)، غير أنّ مستوى الدّخل أو الناتج عند التوظف الكامل يتحقق عند النقطة (E_1)، بحيث عند هذه النقطة يفوق الطّلب الكلي العرض الكلي وتظهر بذلك الفجوة التضخمية. ولعلاج هذه الفجوة يتم تخفيض الإنفاق العام الذي يترتب عنه انتقال منحى الطّلب الكلي للأسفل من AD_0 إلى AD_1 ، مما يعني انخفاض في مستوى الطّلب الكلي.

[1] طيبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص89.

المطلب الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي

أكّد كينز في تحليله على أنّ الإنفاق العام يعتبر أحد أهم عناصر الطّلب الكلي التي من شأنها تحفيز الطّلب الكلي بما يسمح بالتأثير إيجابا على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة وهذا انطلاقا مما يسمى بـ"آلية مضاعف الإنفاق العام"، حيث أنه كلّما زادت قيمة المضاعف كلّما دل ذلك على ارتفاع أكبر في الطّلب الكلي ومنه حجم الناتج والعمالة. بشرط أن يكون هنالك في المقابل مرونة وكفاءة في الجهاز الإنتاجي تسمح بالإستجابة السريعة والفورية للزيادة في الطّلب الكلي وهذا حتى لا تنشأ الضغوط التضخمية الناجمة عن فائض الطّلب الكلي عن العرض الكلي مما يحدّ من الأثر الإيجابي للتوسع في الإنفاق العام.

ومن ثم فإنّ **فعالية** سياسة الإنفاق العام هي **مرتبطة** بشكل وثيق **بالمضاعف** ومتوقفة على **مدى فعاليته**، وعلى هذا الأساس: فيما يتمثل مضاعف الإنفاق العام؟ وكيف يكون أثره على الطّلب الكلي؟ وعلى ماذا تتوقف فعاليته؟

أولا: مفهوم مضاعف الإنفاق العام

بداية، مبدأ المضاعف يقوم على أساس العلاقة الموجودة بين مختلف مكونات الطّلب الكلي والعرض الكلي، والذي يعرف بأنّه ذلك " التغير في النّاتج المحلي الاجمالي الحقيقي نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي"[1] ،أو بعبارة أخرى يقصد به في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدّخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق،[2] سواءا كان هذا الإنفاق استهلاكي، استثماري، حكومي (عام) أو من بقية العالم.

ومن هذا المنطلق فإنّ مضاعف الإنفاق العام هو يشير إلى ذلك التغير في الناتج أو الدخل الوطني والناتج عن التغير في الإنفاق العام، وقصد التحليل الجيد لمضاعف الإنفاق العام سنستعين بالمعادلات التالية ضمن ما يعرف في التحليل الاقتصادي الكلي بمتطابقة الطّلب- العرض أو الدّخل- الإنفاق :[3]

فكما نعلم فإنّ الطّلب الكلي(AD) (ضمن اقتصاد مفتوح وبوجود كافة القطاعات) يتكون من الإنفاق الاستهلاكي (C)، الإنفاق الاستثماري (I)، الإنفاق الحكومي أو العام (G)، وصافي المعاملات مع الخارج (X-M) وبذلك تصبح دالة الطّلب الكلي كما يلي:

---

[1] Libby Rittenberg & Tim Tregarthen, op.cit, p 285

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص165-166.

$$AD = C + I + \boldsymbol{G} + (X - M)$$

وعند التوازن أي توازن سوق السلع والخدمات يكون الطّلب الكلي(AD) مساويا للإنتاج الكلي (AS) (شرط التوازن)، أي أنّ: $AS = AD = C + I + \boldsymbol{G} + (X - M)$

ونعلم أنّ الإنتاج الكلي أو العرض الكلي ما هو إلا الدّخل الكلي الذي نرمز إليه بالرمز Y . وعليه يكون إذن لدينا: $AS = AD = Y = C + I + \boldsymbol{G} + (X - M) \dots\dots (1)$

$$\begin{cases} C = C_0 + c\, y_d \\ y_d = Y - Tx_0 - t\, Y + TR_0 \\ \mathrm{Tx} = Tx_0 + t\, Y \\ \mathrm{TR} = TR_0 \\ \mathrm{I} = \mathrm{I}_0 \\ \boldsymbol{G} = \boldsymbol{G_0} \\ X = X_0 \\ \mathrm{M} = \mathrm{M}_0 + \mathrm{m\,Y} \end{cases}$$

حيث: y_d: الدخل المتاح ، C_0:الاستهلاك المستقل، c: الميل الحدي للاستهلاك، I_0:الاستثمار المستقل، t : معدل الضريبة ، Tx_0 : الضرائب المستقلة، X: الصادرات ، X_0: الصادرات المستقلة، M: الواردات، M_0: الواردات المستقلة، m:الميل الحدي للاستيراد، TR_0: التحويلات المستقلة ، G_0: الإنفاق العام (الحكومي) المستقل.

وبتعويض المعادلات السلوكية المتعلقة بكل قطاع في المعادلة رقم (1)، نتحصل على:

$$Y = c_0 + c\, y_d + \mathrm{I}_0 + \boldsymbol{G_0} + (X_0 - \mathrm{M}_0 - \mathrm{m\,Y})$$

$$Y = c_0 + c(Y - Tx_0 - t\, Y + TR_0) + \mathrm{I}_0 + \boldsymbol{G_0} + X_0 - \mathrm{M}_0 - \mathrm{m\,Y}$$

$$Y(1 - c + c\, t + m) = c_0 - c\, Tx_0 + cTR_0 + \mathrm{I}_0 + G_0 + X_0 - \mathrm{M}_0$$

$$\boldsymbol{Y} = \frac{c_0 + \mathrm{I}_0 + \boldsymbol{G_0} - c\, Tx_0 + cTR_0 + X_0 - \mathrm{M}_0}{(1 - c + c\, t + m)}$$

وعليه من خلال عبارة دخل التوازن يمكن استخراج عبارة مضاعف الانفاق العام، حيث يقصد بمضاعف الإنفاق الحكومي $\mathbf{K_G}$ اقتصاديا مقدار التغير في دخل التوازن إذا تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة:

$$\Delta Y = \frac{\Delta G}{1 - c + ct + m} \quad \Rightarrow \boldsymbol{K_G} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - c + c\, t + m)}$$

بمعنى إذا تغير الإنفاق العام بوحدة واحدة يتغير دخل التوازن بـ $\frac{1}{(1-c+c\,t+m)}$، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف، معناه أنّ الزيادة في الإنتاج والدّخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف.

وعبر الأفق الزمني يمكن التمييز بين عدّة أنواع للمضاعف، إلاّ أنّ الأبرز في التحليل يتمثل في نوعين رئيسيين لمضاعف الإنفاق العام، وهما:[1]

1. **مضاعف الأثر (The impact multiplier)**: ويقيس نسبة التغير في الناتج إلى التغير في الإنفاق العام في الوقت الذي يحدث فيه الدافع إلى الإنفاق الحكومي. وهو يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{Impact Multiplier} = \frac{\Delta Y_0}{\Delta G_0}$$

2. **المضاعف التراكمي (The cumulative multiplier)**: يستخدم هذا النوع من أجل تقييم أثر السياسة المالية ومنها الإنفاقية على الأفق البعيد أو الطويل المدى ولذلك يعرف بالمضاعف طويل المدى، وهو يقيس التغيير التراكمي في الناتج لكل وحدة من الإنفاق الحكومي الإضافي، من وقت الدفع بالإنفاق الحكومي إلى الأفق المراد، وهو يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{Cumulative Multiplier (T)} = \frac{\sum_{t=0}^{T} Y_t}{\sum_{t=0}^{T} G\ t}$$

ثانيا: مضاعف الإنفاق العام والطّلب الكلي

كان قد تبين لنا سابقا في الفصل الثاني من دراستنا، أنّ محدّدات الطّلب الكلي هي ضمنيا متمثلة في مكوناته الأربعة من طلب استهلاكي، استثماري، حكومي وكذا صافي المعاملات الخارجية، بحيث يؤدي أي تغيير فيها يؤدي إلى التأثير في مستوى الطّلب الكلي في النهاية، ومن هنا نشأت "فكرة المضاعف".

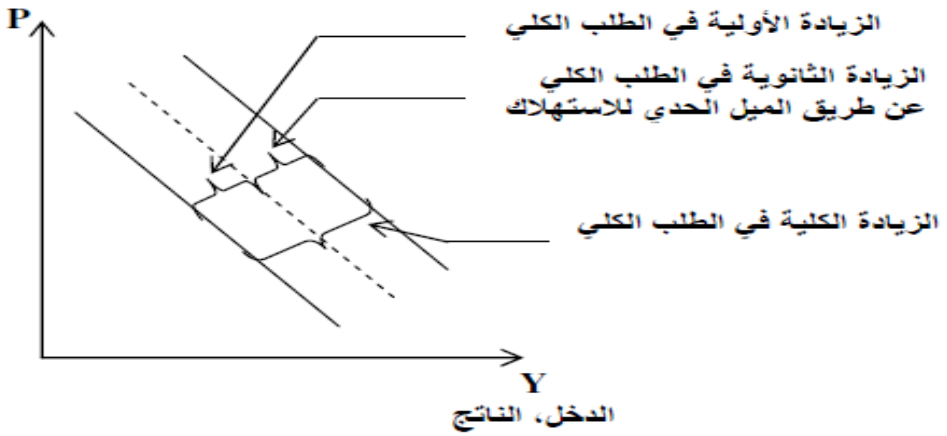
وبطبيعة الحال حتى يتحقق أثر مضاعف الإنفاق العام والآنف الذكر، أي تتحقق الزيادة في كل من الناتج والدّخل وكذا العمالة، فإنّ أثر الزيادة في الإنفاق العام يمر أولا تأثيره على الطّلب الكلي بتحفيزه وتنشيطه بما يسمح في نهاية المطاف بتحقيق الزيادة في الناتج ومن ثم الدّخول والعمالة.

ونشير هنا أنّ أساس عملية المضاعف هو الإنفاق الاستهلاكي بحيث يكون الوسيط في الربط بين التغير في الطّلب الكلي والناتج، فحسب "كينز" فإنّ الميل الحدّي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير في حجم المضاعف والمشير إلى نسبة الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن الزيادة في الدّخل، بحيث ارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع قيمة المضاعف أي زيادة الطّلب الكلي ومن ثم الناتج.

وبشكل عام فإنّ منحنى الطّلب الكلي ينحرف بأكثر من المبلغ الذي يتغير به الإنفاق العام في البداية، ويمكن توضيح أثر المضاعف على الطّلب الكلي من خلال الشكل التالي:

[1] Ethan Ilzetzki & others, **How Big are Fiscal Multipliers?**, IMF working paper, IMF, March 2011, p10.

الشكل رقم (3–11): أثر مضاعف الإنفاق العام على الطّلب الكلي



المصدر: كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص145.

ثالثا: محدّدات مضاعف الإنفاق العام

كما سبق توضيحه، تتم كتابة مضاعف الإنفاق العام (الحكومي) في ظل اقتصاد مفتوح وفق الصيغة التالية:

$$K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{(1-c+c\,t+m)}$$

ومن خلال المعادلة أعلاه يتضح لنا جليا أنّ قيمة وفعالية مضاعف الإنفاق العام ومنه فعالية سياسة الإنفاق العام عموما تتوقف على مجموعة من العوامل يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. الميل الحدّي للاستهلاك (The Marginal Propensity to Consume):

يعتبر من أبرز العوامل المؤثرة في قيمة المضاعف، بحيث له دور بارز في تحفيز الطّلب الكلي ودفعه للارتفاع بما يسمح في الأخير بزيادة الناتج والدّخل، إذ زيادته تؤدي إلى زيادة قيمة المضاعف وهذا بمعنى أنّ المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدّي للاستهلاك* بينما عكسيا بالميل الحدّي للادخار.

2. معدّل الضريبة (The Tax Rate):

كلما ارتفعت المعدّلات الضريبية كلما نقصت قيمة المضاعف(علاقة عكسية)، وهذا يكون من خلال أثرها السلبي على الدّخل المتاح للأسر الذي يتناقص بفعل الاقتطاع الضريبي والذي يدفع إلى تناقص طلبها (أي يتناقص الطّلب أو الإنفاق الاستهلاكي الذي هو أساس عملية المضاعف) ومن ثم الطّلب الكلي.

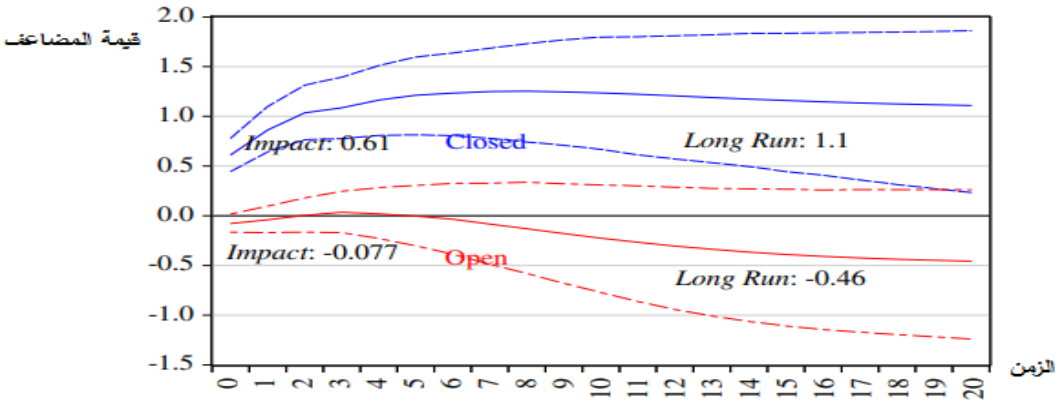
* ومن هنا نستنتج أنّ كافة العوامل المؤثرة في الميل الحدّي للاستهلاك أو الاستهلاك بشكل عام هي عوامل في حدّ ذاتها تحد من فعالية المضاعف بشكل آخر.

3. درجة تفتح الاقتصاد للتجارة الخارجية أو الانفتاح للتجارة (Openness to Trade):

بداية يعتبر اقتصاد متفتح كل اقتصاد تتجاوز فيه نسبة التجارة الخارجية(مجموع الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الاجمالي 60%،[1] وفي هذا الصدد كلما زادت درجة تفتح الاقتصاد كلما زادت نسبة الطّلب الكلي التي يتم تلبيتها عن طريق الواردات والتي تعتبر تسربا من دورة الدّخل أي خروج جزء من الدّخل عن دائرة الطلب الكلي (أي يرتبط المضاعف عكسيا بالميل الحدّي للاستيراد)،وهو ما من شأنه أن يحدّ من قيمة المضاعف وبالتالي فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية التي تسعى إلى زيادة الناتج المحلي والطلب عليه.

وضمن هذا الإطار وفي دراسة شملت 44 دولة منها 28 دولة ذات اقتصاد مفتوح و16 دولة ذات اقتصاد مغلق، أشارت النتائج وفق الشكل الموضح أدناه أنّ الدول ذات الاقتصاد المغلق قدّر مضاعف الأثر لها بـ 0.6 وعلى المدى الطويل (مضاعف تراكمي) قدّر بـ 1.1، بينما الدول ذات الاقتصاد المفتوح فكانت النتائج سالبة بحيث قدّر مضاعف الأثر بـ 0.077- وعلى المدى الطويل بـ 0.46-.[2]

الشكل رقم (3-12): أثر المضاعف في ظل الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح



Source : Ethan Ilzetzki & others**, How big (small?) are fiscal multipliers? ,**Op.cit, p250.

4. نظام سعر الصرف المتبع (The Exchange Rate System):

يؤثر نظام سعر الصرف المتبع بدرجة كبيرة على حجم المضاعف[3] ومن ثم على فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية*، إذ أنّه وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت فإنّ قيمة مضاعف الإنفاق العام ترتفع مقارنة بنظام سعر الصرف المرن، وذلك يرجع بالأساس إلى أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن فإنّ تغيرات قيمة العملة

[1] Ethan Ilzetzki & others**,** How big are fiscal multipliers?, **IMF** working paper**, op.cit**, p21.
[2] Ethan Ilzetzki & others**, How big (small?) are fiscal multipliers?,** Journal of Monetary Economics, Elsevier, USA, Volume 60, Issue 2, March 2013, p 248.
[3] Ibid, p 240.
* سيتم توضيح بنوع من التفصيل أثر نظام سعر الصرف المتبع على فعالية سياسة الإنفاق العام ضمن اطار نموذج مندل–فليمينغ في المبحث القادم.

نحو الأعلى تحدّ من الطّلب على الصادرات مما ينعكس سلبا على الطّلب الكلي ومن ثم حجم الناتج والدّخل، وفي المقابل تزيد من حجم الواردات مما يؤثر في الأخير على التوازن الخارجي.

5. التباطؤ في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق:

إنّ التباطؤ في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق وتنفيذه يؤثر في المضاعف، بحيث يتجلى التباطؤ في الإنفاق في الفترة الزمنية الفاصلة بين مقبوضات الفرد المستهلك لدخله ومدفوعاته وهذا ما يؤدي إلى تأخر أثر المضاعف. ونفس الشيء ينطبق على برامج وخطط الإنفاق التي تقرها دولة ما لتحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، إذ أنه هناك فترات تأخير زمني متعددة تتخلل عملية المضاعف، ابتداء من إقرار هذه الخطط والبرامج ثم المصادقة عليها في البرلمان إضافة إلى الفترة اللازمة لإعداد خطة تنفيذ البرامج ، وهذا ما يؤدي إلى الحد من قيمة المضاعف والتأثير فيه على المدى القصير.[1]

وخلاصة لما سبق فإنّ سياسة الإنفاق العام تعمل على إدارة الطّلب الكلي من خلال العمل على التأثير في مستواه إما بتنشيطه-زيادته- أو تثبيطه-تخفيضه- وفقا لطبيعة الاختلال بين الطّلب والعرض الكليين في الاقتصاد، ويكون هذا ضمنيا من خلال العمل على التأثير في مكوناته وبالأخص الطّلب الاستهلاكي-الإنفاق الاستهلاكي للأسر- بالزيادة أو النقصان فيه سواءا على شكل أجور ورواتب(الإنفاق العام الجاري) أو من خلال المنح ودعم أسعار السلع والخدمات (الإنفاق العام التحويلي)، إلى جانب التأثير في الطّلب الاستثماري كمكون-الإنفاق الاستثماري - وهذا إما بإقامة مشاريع استثمارية عمومية مباشرة أو من خلال تقديم تحفيزات للقطاع البنكي من أجل تخفيض سعر الفائدة أو تقديم معدّلات ضرائب تحفيزية للقطاع الخاص للاستثمار وهو ما يصطلح عليه" بالإنفاق الجبائي "كشكل من أشكال الإنفاق العام غير المباشر.

وبهذا ووفقا للتحليل الكينزي فإنّ تأثير سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ينعكس على الإنتاج، وهذا ما سيؤثر على الناتج المحلي الاجمالي (معدّل النمو الاقتصادي) ومن ثم على الاستخدام(معدّل البطالة) وهذا وفقا لآلية المضاعف، هذا الأخير الذي ترتبط فعالية سياسة الإنفاق العام به وتتوقف على مدى فعاليته.

وفي خطوة قادمة سنحاول توضيح وتحليل آثار سياسة الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي كل على حدا واستنتاج أهم الآثار الإيجابية المرغوبة وكذا غير المرغوبة عنه.

[1] كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 148.

المبحث الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي

باعتبار الطّلب الكلي هو مفتاح دراسة النشاط الاقتصادي وأداة لتقويم الأداء الاقتصادي، تسعى الحكومات وفي اطار سياساتها الاقتصادية التأثير فيه من خلال التأثير في مكوناته من استهلاك-عائلي- ، استثمار-خاص- وصافي الصادرات بما يحقق في الأخير استقرار اقتصادي كلي-آثار مرغوبة-.

وفي هذا المقام تحاول الحكومة ومن خلال سياسة الإنفاق العام التأثير في مكونات الطّلب الكلي من خلال إنفاقها الجاري والاستثماري وكذا إنفاقها التحويلي (الإعانات بكافة أنواعها*)، هذا الأخير الذي يلعب دورا رئيسيا في التأثير على مجملات الطّلب الكلي.

ومن خلال هذا المطلب سنحاول تقديم تحليل لأثر الإنفاق العام على مجملات-مكونات- الطّلب الكلي كل على حدا.

المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الاستهلاك

مثلما تم الاشارة إليه في الفصل السابق فإنّ الاستهلاك –الانفاق الاستهلاكي للأسر- يشكّل النسبة الأكبر من الطّلب الكلي، وبذلك هو يلعب دورا رئيسيا في نظرية الدّخل وكذا المضاعف، بحيث أنّ أي تغيير في مستواه سيؤدي إلى إحداث آثار محسوسة على مستوى النشاط الاقتصادي. ولذلك تسعى الحكومات من خلال سياستها الإنفاقية التأثير فيه قصد التأثير في مستوى الطّلب الكلي بشكل عام.

والأمر المتعارف عليه هو أنّ الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدّخل الذي لا يدّخر أي ذلك الجزء الذي ينفق ويخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة والتي تحقق درجات متفاوتة من الإشباع.

وفي هذا السياق ونظرا لتفاوت توزيع الدخول فإنّ هناك احتمال وجود فئة غير قادرة على الحصول على الحدّ الأدنى اللازم للمعيشة مما يؤثر على الطّلب الفعال، ومن هنا **تأتي الحاجة** لتدخل الحكومة بإنقاذ الموقف إما عن طريق زيادة إنفاقها الجاري (الأجور والمعاشات) والتحويلي(المنح) أو إنفاقها الاستثماري والتي في مجملها ستسمح بزيادة القدرة الشرائية، ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي للأسر بما يساهم في الأخير في تحفيز الطّلب الكلي.

وبشكل عام، يتوقف أثر الإنفاق العام على الاستهلاك على طبيعة النفقة أي الغرض الذي تخصص له، فلكل جانب من جوانب النفقة أثر يمارسه في اتجاه معين، وعليه سيتخذ تحليلنا المضمون التالي:

* لقد تم التطرق لهذا النوع من الإنفاق (تعريفه، و أنواعه) في الفصل الأول من هذه الدراسة وبالضبط ص ص 18- 19.

أولا: تحليل الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك

لقد أثبتت العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للدورات الاقتصادية أنّ تناقص الميل الحدّي للاستهلاك هو السبب الرئيسي للتقلبات الظرفية التي تحدث في الاقتصاد، بحيث أنّ إبقاء الاستهلاك في حالة تزايد هو عنصر ضروري لإبقاء الاقتصاد في نسق متطور تتزايد فيه الطاقة الانتاجية.[1]

ومن هنا فإنّ تدخل الحكومة عن طريق إنفاقها العام هو ضروري قصد إبقاء الاستهلاك في حالة تزايد، بحيث يكون تدخلها مباشرا إما عن طريق زيادة إنفاقها الجاري (الأجور ومعاشات المتقاعدين) أو إنفاقها التحويلي* المتمثل في الإعانات بمختلف أنواعها، وسيتم تحليل هذا الأمر وفق ما يلي:

1. التدّخل عن طريق الإنفاق العام على الأجور والرواتب:

بداية تعرف الأجور والرواتب " بالمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة بأنّها ثمنا للخدمات التي يقدمونها"[2]، وفي هذا الصدد فالدولة تراعي أسس معينة عند تحديد هذه المرتبات من مراعاة لطبيعة العمل والأخذ بالمؤهل العلمي والفني...الخ. ويظهر التأثير المباشر للإنفاق العام على الإنفاق الاستهلاكي للأسر من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور ورواتب لعمالها وموظفيها والذين يخصصون الجزء الأكبر منه للاستهلاك، وبالتالي فإنّ اقرار زيادات في الأجور والرواتب من قبل الحكومة يقابلها غالبا زيادات في الطّلب الاستهلاكي ومنه مستوى الإنفاق الاستهلاكي، والعكس صحيح في حالة تخفيضها.

وإلى جانب التدّخل عن طريق الإنفاق العام على الأجور والرواتب نجد كذلك التدّخل عن طريق الإنفاق العام على المدفوعات التقاعدية، بحيث اقرار زيادات في جانبها يساهم في التأثير على القدرة الشرائية ومنه يساهم في زيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر.

2. التدّخل عن طريق الإنفاق العام التحويلي–الإعانات والمنح–:

من المعروف أنّ المستهلك في ظل سعيه على الحصول على أقصى إشباع ممكن هناك العديد من العوامل التي تعتبر قيودا عليه في هذا المجال، والتي من أهمها الدّخل المتاح وأسعار السلع والخدمات المختلفة. ومن المتصور أنّ الحكومة عندما تقرر تقديم إعانة دعم سواءا كانت في صورة دعم عيني (دعم الأسعار) أو دعم نقدي ما هي إلا عاملا من هذه العوامل المؤثرة على مستوى الاستهلاك.[3]

---

[1] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص165.

* هناك العديد من المصطلحات التي تشير الى الإنفاق التحويلي منها النفقات الناقلة، المدفوعات التحويلية وكذلك الإعانات بمختلف أنواعها.

[2] محمد طاقة و هدى العزواي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 300.

(أ). الاعانات في صورة دعم سعري – دعم عيني-:

يكون هذا من خلال قيام الحكومة بمنح إعانات اقتصادية لمنتجي بعض السلع الاستهلاكية بغرض تمكينهم من تخفيض أسعار منتجاتهم.[1] وتهدف هذه الإعانة بشكل آخر الى تحقيق استقرار في الأسعار عن طريق إبقاء أسعار بعض السلع الاستهلاكية الأساسية منخفضة وتمكين المستهلكين من الحصول عليها في النهاية بهذه الأثمان المنخفضة، ممّا يعني زيادة الاستهلاك من السلع المدعومة وبالتالي زيادة الاستهلاك الكلي. وتمنح هذه الإعانة في أحد مراحل الإنتاج، إما في مرحلة إنتاج السلعة النهائية (الاستهلاكية) وإما في مرحلة إنتاج السلع الأساسية التي تستخدم كمدخلات في إنتاج السلعة النهائية ومثال ذلك هو إعانات الاستغلال لمنتجي السلع النهائية بقصد تمكينهم من بيعها للمستهلكين بأقل ثمن من التكلفة.[2]

(ب). الإعانات في صورة دعم نقدي:

المقصود بهذا العنصر هو النفقات التحويلية الاجتماعية والتي تشير الى تلك المبالغ النقدية الممنوحة من قبل الحكومة الى فئات معينة من المجتمع (محدودة الدخل) قصد تدعيم وتعزيز القدرة الشرائية لها بما يسمح بتحسن المستوى المعيشي لها أو تحقيق التوازن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، و هي تتخذ عدّة صيغ منها إعانات العجز والمرض، والرعاية الاجتماعية للفقراء وكذلك اعانات البطالة...إلخ.

كما تعرف كذلك هذه الإعانات "بالمدفوعات التحويلية الحكومية-Government transfer payments" والتي أصبحت في العقود القليلة الماضية وسيلة جدّ مهمة في يد الحكومة والتي تستخدما قصد التأثير في عدة متغيرات أبرزها الاستهلاك أي الإنفاق الاستهلاكي العائلي، بحيث تؤثر التغييرات في مستوى المدفوعات التحويلية الحكومية على "الدّخل المتاح- The disposable income" والذي يمثل إجمالي الدّخل المتاح للأسر لإنفاقه، والمساوي:[3] لإجمالي الدّخل الذي تتلقاه من الأجور وأرباح الأسهم، الفوائد والإيجار مخصوما منه الضرائب بكافة أنواعها ومضافا له المدفوعات التحويلية الحكومية، أو بعبارة أخرى هو الدّخل الوطني مخصوما منه كل من الضرائب مضافا إليه الاعانات.

وبذلك فالمدفوعات التحويلية الحكومية ما هي إلا جزء من معادلة الدّخل المتاح للأسر، وبالتالي التغيير فيها يؤدي الى تغيير في الدّخل المتاح ومن ثم التغيير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الرابع " الاقتصاد المالي"**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة (1)،2001، ص ص154-155.

[3] Paul Krugman & Robin Wells, op.cit, p388.

فمثلا:[1] يؤدي ارتفاع المدفوعات التحويلية الحكومية الى زيادة الدّخل المتاح، وارتفاع الدّخل المتاح يؤدي الى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم إجمالي الطّلب، والعكس صحيح في حالة انخفاضه.

وبشكل عام تؤدي زيادة الإنفاق العام التحويلي (سواءا العيني أو النقدي) إلى تحقيق أثر المضاعف بسبب ارتفاع الميل الحدّي للاستهلاك بالنسبة للطبقات محدودة الدّخل التي مسها الإنفاق، كما أنّ الزيادة في هذا النوع من الإنفاق تجنب المنافسة بين القطاعين العام والخاص التي تظهر في حالة قيام القطاع العام بمشاريع استثمارية معينة (أثر المزاحة)، إلاّ أنّ العيب الأساسي لهذا الأسلوب يتمثل في:* صعوبة الرجوع عنه في حالة تجاوز مرحلة الركود وبالتالي فإنّها تفقد خاصية المرونة.

ثانيا: تحليل الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك

إنّ هدف سياسة الإنفاق العام هو تشجيع الاستهلاك وتحفيزه، والإنفاق العام بالإضافة الى قدرته في التأثير على الاستهلاك بشكل مباشر من خلال الإنفاق العام على الأجور والرواتب وكذا الإنفاق العام التحويلي ، نجد أنّ بإمكانه التأثير بطريقة غير مباشرة على الاستهلاك وهذا من خلال تأثيره على الاستثمار(الخاص) ومن ثم تأثير هذا الأخير على الاستهلاك. وقصد توضيح هذا الأثر سنستعين بعدّة معادلات.

سنحاول أولا استخراج معادلة الاستهلاك الرئيسية انطلاقا من معادلة الدّخل الكلي البسيطة والتي تكون على الشكل التالي: $Y= C+I$..... (1)

وإذا أضفنا مقدار التغير لأطراف المعادلة (1)، وبفرض أنّ هذا التزايد حصل نتيجة زيادة الإنفاق العام من خلال أثر المضاعف تصبح المعادلة على الشكل التالي: $\Delta C = \Delta Y - \Delta I$ .....(2)

وسياسة الإنفاق العام تسبب الزيادة في الاستثمار بطريقتين:[2]

- الطريقة المباشرة: حيث أنّ زيادة الإنفاق العام تشجع الاستثمار المستقل " $Aut\Delta I$" أي التجديد في المعدّات والآلات وذلك بقصد الاستفادة القصوى من إمكانيات الربح.
- الطريقة غير المباشرة: " $Ind\Delta I$" الاستثمار المحرض أي الذي تولده زيادة الدّخل الناتجة عن زيادة الإنفاق العام.

[1] Libby Rittenberg & Tim Tregarthen, op.cit, p501.

* هذا العيب أو الأثر قد تحدث عنه كل من Peacock and Wiseman في نظريتهما المتعلقة بتفسير "ظاهرة تزايد الإنفاق العام" تحت تسمية "أثر الازاحة"، وقد تم شرح هذه الفكرة سابقا في الفصل الأول من الدراسة وبالضبط ص43.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص175.

وعند عزل هذين المتغيرين عن بعضهما نحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta C = (\Delta Y - Ind\Delta I) - Aut\Delta I \text{.....(3)}$$

1. تأثير الاستثمار المحرض على الاستهلاك:

إنّ الزيادة المحرضة للاستثمار تحددها النزعة الحدّية للاستثمار والتي نرمز لها بـ α، وبالتالي يمكننا كتابة المعادلة على الشكل التالي: [1]

$$Ind\Delta I = \alpha \cdot \Delta Y \text{.....(4)}$$

$$\Delta Y - Ind\Delta I = \Delta Y(1-\alpha) \text{.....(5)}$$

سنقوم الآن بدراسة الصيغة "$\Delta Y(1-\alpha)$ "والتي تقتضي منا البحث عن كيف أنّ التغير في الدّخل ينتج تبعا في الإنفاق العام وفي هذه الحالة الناتج هنا يتأثر بعنصرين هما:

- العنصر "R" والذي هو تأثير الاستخدام على الدّخل والذي يحدث كنتيجة عن سياسة الإنفاق العام من خلال تشغيل العوامل غير المستعملة أولا ومن زيادة رأس المال في حالة الاستعمال الأقصى للعوامل الموجودة يمكننا التعبير عن هذا العنصر بالصيغة التالية: $R(1-\alpha)$.....(6)

ويمكننا القول أنّ سياسة الإنفاق العام تكون إيجابية على الاستهلاك إذا كانت قيمة α أصغر من الواحد.

- أما العنصر الثاني فهو تأثير مستوى الأسعار " T "، حيث أنّ التحليل السابق كان بفرض ثبات مستوى الأسعار، ولكن هذا المستوى في الحقيقة ليس ثابتا وهو يتغير تبعا لتغير قيمة الاستهلاك الناتج عن تغير الإنفاق العام وعندما تتغير الأسعار فسوف يتغير مستوى الدّخل الحقيقي، حيث أنّ ارتفاع مستوى الأسعار يعني انخفاض الدّخل الحقيقي ويمكن التعبير عن هذا العنصر من خلال الصيغة التالية:

$$T(1-\alpha) \text{ .....(7)}$$

إنّ تأثير هذا العنصر له تأثير معاكس للعنصر السابق، فعندما تكون القيمة (1- α) موجبة فإنّ التأثير التوسعي لسياسة الإنفاق العام تكون موجبة عندما يكون "R" أكبر من "T"، وعندما تكون قيمة (1- α) سالبة فإن القيمة المطلقة الأكبر لـ "R" تعني أنّ الاستثمار سوف يكون أكبر من طاقة الادخار، مما سوف يُحدث تضخما نقديا، وإذا مزجنا العنصرين السابقين فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$R(1-\alpha) - T(1-\alpha) = (R-T)(1-\alpha) \text{ .....(8)}$$

[1] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص176.

2. تأثير الاستثمار المستقل على الاستهلاك:

يحدث الاستثمار المستقل إما عن طريق ارتفاع الإنتاجية الحدّية لرأس المال، فارتفاع الأسعار له علاقة طردية بالإنتاجية الحدّية لرأس المال وهذا يدفع المستثمر لزيادة استثماره، غير أنّ السلطات تواجه هذا الارتفاع عن طريق رفع سعر الفائدة وعندئذ لا يمكن أن نلاحظ زيادة كبيرة في الاستثمار ويمكن أن يؤثر ارتفاع الأسعار على المستوى التكنولوجي فيُحسنه مما يبعث على تشكيل استثمارات مستقلة، حيث أنّه كلما صغرت القيمة "AutΔI " بقدر ما يكون تأثير السياسة المالية على الاستهلاك كبيرا، وإذا أدرجنا التأثير المباشر والتأثير غير المباشر في معادلة واحدة فإننا نحصل على الصيغة التالية:[1]

$$\Delta C = (\Delta Y - Ind\Delta I) - Aut\Delta I \text{.....(9)}$$

نقوم بتعويض المعادلة (8) في المعادلة (9) وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار المعادلة (5) فنحصل على:

$$\Delta C = (R-T)(1-\alpha) - Aut\Delta I \text{.....(10)}$$

والسؤال الذي يطرح في هذا المقام هل يمكن لسياسة الإنفاق العام أن تزيد من الطاقة الإنفاقية الاستهلاكية؟ والجواب يكون كالتالي:

- عندما تكون قيمة (R-T) موجبة أي عندما تؤدي زيادة الإنفاق العام الى زيادة الدّخل الحقيقي أكثر مما تسبب في نقص هذا الدخل، وتكبر هذه القيمة الموجبة عندما:
  - تكون قيمة (1-α) موجبة أي عندما لا يستولي الاستثمار على كافة قيمة الدّخل.
  - توفر الشروط التي تنقص من قيمة الاستثمار المستقل أي الذي ينتج مباشرة عن زيادة الانفاق الاستثماري العام، فنقصه يشكل عنصرا ايجابيا يتيح الزيادة المنتظرة من التأثير غير المباشر على الاستهلاك الناتج عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام.

وفي الأخير نخلص إلى أنّ أثر النفقات العامة على الاستهلاك يتوقف على بنيان هذه النفقات والغرض منها، إذ يمكن للحكومة أن تؤثر على الاستهلاك أي الإنفاق الاستهلاكي للأسر بتعديل حجم الاعانات الاجتماعية والاقتصادية (دعم الأسعار) الممنوحة، وتعديل حجم إنفاقها الجاري من خلال تعديل حجم الأجور والمرتبات بالنسبة للعمال الموظفين في قطاعها أو من خلال تعديل حجم الإنفاق العام الاستثماري.

[1] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص177

المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص

يتم إرجاع معظم الدورات الاقتصادية المتمثلة في تقلبات معدّلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ما بين فترات الركود (الانكماش) والتوسع(الانتعاش)، إلى تذبذب وتقلبات الاستثمار،[1] وهذا نظرا للعلاقة المتينة بين حجم وطبيعة الاستثمارات الحالية ومستوى وحجم النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل.

إذ لا يمكن إنكار حقيقة أنّ الاستثمار يلعب دورا حاسما في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا لكونه يقود ويساهم في عملية تكوين رأس المال ومنه توسيع الطاقات الانتاجية بما يسمح في المدى المتوسط والطويل بزيادة الناتج ومنه تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي سبيل تحقيق هذا المسعى، تتدخل الحكومة عن طريق إنفاقها العام كسياسة انعاش وتحفيز للطّلب الكلي بمكوناته من استثمار بما يسمح في النهاية بتحقيق النمو. إلا أنّ هذا التدخل تشوبه بعض الآثار غير المرغوبة والمتمثلة أساسا في أثر المزاحمة أي مزاحمة الإنفاق العام للاستثمار الخاص وما ينجر عنها.

ومن خلال هذا المطلب سنحاول أولا إعطاء تحليل للأثر الإيجابي المرغوب للإنفاق العام بمختلف أنواعه على الاستثمار ثم بعد ذلك نقدم شرح لفكرة أثر المزاحمة باعتباره أثرا غير مرغوب فيه.

أولا: تحليل الأثر الايجابي المرغوب للإنفاق العام على الاستثمار الخاص

إنّ الإنفاق العام وبمختلف أنواعه من جاري وتحويلي واستثماري له آثار إيجابية على الاستثمار أي الاستثمار الخاص من خلال العمل على تحفيزه وانعاشه، إلاّ أن هذا الأثر الإيجابي وبشكل عام يتوقف على عدّت اعتبارات يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني أو بعبارة أخرى مدى مرونة الجهاز الانتاجي؛
- درجة النمو الاقتصادي؛
- الميل الحدّي لاستهلاك غالبية السكان؛

بالنسبة لعامل **الكفاءة الإنتاجية**، ففي حالة زيادته والمتمثلة في زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإنّ زيادة الإنفاق العام سيكون له أثر ايجابي على معدلات الاستثمار الوطنية الخاصة والعامة، حيث يكون هناك حافز لزيادة الاستثمار الخاص، كما يمكن أن يكون عاملا لسد الفجوة في الاستثمارات الكلية عن طريق زيادة الإنفاق العام الاستثماري.

---

[1] أوجست سوانيابيرج، ترجمة :خالد العامري، مرجع سبق ذكره، ص267.

[2] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 166.

وبالنسبة لعامل **درجة النمو الاقتصادي**، فالمقصود به هنا هو طبيعة الدورة الاقتصادية أو بعبارة أخرى هو مدى حدّة حالة الركود، فكما هو معلوم فإنّ تدخل الحكومة عن طريق الإنفاق العام (سياسة توسعية- Expansionary Policy) يكون سلاحا فعالا لمعالجة مشكلة الكساد والركود، أين تشهد تراجع في معدلات النمو الاقتصادية وارتفاع في معدلات البطالة بالإضافة الى تراجع في حجم الاستثمارات الخاصة.

ومما هو جدير بالذكر هنا، هو أنّه بصفة عامة في أي نظام اقتصادي يحدث انكماش بانخفاض الاستثمار ويحدث توسع بزيادته. فقد يكون تراكم رأس المال هو العلامة الأولى على انخفاض الطّلب الكلي كما يمكنه أن يشير الى حدوث انكماش اقتصادي، وعلى العكس من ذلك قد يكون انخفاض حجم المخزون علامة على زيادة الطّلب الكلي. [1]

ومن ثم فإنه نظرا لتعدد وسائل تدخل الدولة في التأثير على حجم الاستثمار فإنّه من الواجب التنسيق بين هذه الوسائل والتوفيق بينها وبين درجة حدّة وخطورة الركود:[2]

- ففي حالة الركود الخفيف يجب أن يتجه الاهتمام إلى المخزون، الذي يزيد بعد فترات الرواج أين يشهد تراكمه-زيادة حجمه- إلى عدم وجود طلبات كافية في معظم فروع النشاط الاقتصادي، وهنا تتدخل الدولة عن طريق إنفاقها الاستثماري من خلال القيام باستثمارات عامة ذات كثافة رأسمالية منخفضة.
- وفي حالات الركود الحاد، عندما ينخفض حجم الاستثمارات وبالضبط الاستثمار في الرأس المال الثابت في حين توجد فرص استثمارية، يجب على الدولة تحسين ربحية الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات الأخرى والقيام باستثمارات عامة طويلة الأجل ذات كثافة رأسمالية مرتفعة.
- أما إذا كان الركود عاما عندما لا توجد فرص استثمارية في فروع كثيرة من النشاط الاقتصادي، ففي هذه الحالة لا يؤدي تشجيع الاستثمار الخاص إلى أية نتيجة، ولهذا يجب على الدولة القيام بمجهود استثماري شامل يؤدي إلى تنمية اقتصادية واسعة وكذا تنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

وفيما يخص عامل **الميل الحدّي للاستهلاك**، فقد سبق وأشرنا إلى أهميته باعتباره عنصر جد مهم في إنعاش وتحفيز الطّلب الكلي وكذا في آلية عمل المضاعف ومدى فعاليتها، بحيث زيادته تؤدي الى زيادة

[1] أوجست سوانيابيرج، ترجمة :خالد العامري، مرجع سابق، ص270.
[2] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 166، بتصرف.

الطّلب الكلي وكذا الاستثمار. وبشكل عام يمكن للدولة استخدام الإنفاق العام كسلاح لزيادة الميل الحدّي للاستهلاك ومن ثم تحفيز الاستثمار من خلال زيادة الإنفاق العام التحويلي النقدي (إعانات نقدية) الذي يؤدي الى زيادة الدّخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الطلب الاستهلاكي* مما يشجع المستثمرين على شراء الآلات والمعدات وكذا بناء مصانع جديدة لتلبية الطّلب المتزايد، وعليه يتزايد حجم الاستثمار. أو كسلاح لزيادة متوسط الدخول الفردية الذي يسمح بزيادة المقدرة الادخارية لدى الأفراد مما يزيد من معدل الادخار الوطني الذي يعتبر منبع الاستثمارات.

إضافة للإنفاق العام التحويلي النقدي كسلاح، يمكن للدولة ومن خلال الانفاق العام التحويلي العيني (دعم الأسعار) كذلك أن تساهم بشكل آخر في زيادة حجم الاستثمار من خلال أنّ الدعم الموجه للسلع الاستهلاكية يؤدي الى انخفاض تكاليف شرائها مما يعزز من المقدرة الادخارية للفرد و المجتمع. أي بشكل عام[1] يترتب عن منح الإعانات توجيه جزء من الدّخل للاستثمار كان يستهلك في حالة غياب الإعانة.

ثانيا: تحليل أثر المزاحمة كأثر غير مرغوب للإنفاق العام على الاستثمار الخاص

شهدت الأدبيات الاقتصادية في ظل المرحلة الكينزية ظهور ما يصطلح عليه بـ " **أثر المزاحمة – *Crowding Out Effect*"**، والذي يشير عموما إلى الآثار الاقتصادية غير المرغوبة والناجمة عن الإجراءات المالية التوسعية، بحيث إذا فشلت سياسة الإنفاق العام التوسعية الممولة إما عن طريق الضرائب أو القروض العامة في تحفيز النشاط الاقتصادي، يقال أنّ القطاع الخاص قد تمت **مزاحمته** من قبل القطاع العام.[2]

أي أنّ أثر المزاحمة يعبر عن عملية إبعاد أو إزاحة الإنفاق العام للإنفاق الاستثماري الخاص عندما يتم تبني السياسة المالية التوسعية والمرتكزة أساسا على التوسع في الإنفاق العام من خلال تأثير هذا الأخير على سعر الفائدة وتأثيرها هي الأخرى على الاستثمار الخاص سلبا.

وهذه العملية تفترض أنّ الإنفاق العام الممول عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام وأنّ هذه الزيادة في الإنفاق العام سيكون لها حافز فقط إذا تم تمويله عن طريق خلق النقود.[3]

---

* **حجم الطلب الاستهلاكي ونموه**، الناتج عن زيادة الدخل يعتبر من أبرز محددات الاستثمار وقد تم شرح هذه الفكرة سابقا في الفصل الثاني.

[1] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] K.CARLSON and R. SPENCER, **Crowding Out and Its Cities,** Federal Reserve Bank of ST. LOUIS, December 1975, p02.

[3] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص167.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أنّ الافتراض الخاص بأثر المزاحمة لا يتحقق إلاّ في ظل مجموعة محددة من الظروف الاقتصادية، والتي تشمل:[1]

- ✓ التوظيف الكامل لجميع الموارد الحقيقية والمالية المتاحة؛
- ✓ أن يكون الإنفاق العام الاستثماري الجديد غير قادر على المساهمة في توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد؛
- ✓ أن تكون هناك مرونة عالية للاستثمار الخاص لتغيرات سعر الفائدة، بحيث تبني الحكومة سياسة إنفاق عام توسعية يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص؛

ويمكن التمييز بين **عدّة درجات للإزاحة** ما بين جزئية، تامة أو عدم حدوثها على الاطلاق، وهذا يتوقف بطبيعة الأمر على وضع التشغيل، وفاعلية كل من السياسة المالية والنقدية، وعلى درجة مرونة المتغيرات الكلية، وفيما يلي شرح لهذه الدرجات :[2]

- **المزاحمة الجزئية** :وذلك بسبب انخفاض في الاستثمار أقل من الزيادة في الإنفاق العام، فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الحقيقي مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود، مما يرافقه ارتفاع في سعر الفائدة الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستثمار.
- **المزاحمة التامة** : إذا كان الانخفاض في الاستثمار يساوي الزيادة في الإنفاق العام، وبالتالي أي تغير بسيط في الطلب على النقود يجب أن يؤدي إلى تغير كبير في أسعار الفائدة ومؤديا بذلك إلى تغيير كبير في الاستثمار.

وبالتالي هذا الأثر ألا وهو أثر المزاحمة هو بمثابة أثر سلبي وغير مرغوب فيه عن سياسة الإنفاق العام التوسعية، فهذا الأثر هو يضعف من فعالية السياسة المالية بأداتها المميزة الإنفاق العام من التأثير على الطلب الناتج والدّخل الكليين، وهذا بتقليص حجم الإنفاق الاستثماري -الاستثمار الخاص- وحتى الإنفاق الاستهلاكي للأسر نظرا للتناسب العكسي بينهم وبين سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الطّلب الكلي الذي هو مفتاح النشاط الاقتصادي. وفيما يلي سنقوم بتقديم عدّة مفاهيم متعلقة بهذا الأثر **ستدّعم** دراستنا.

---

[1] إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، **هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد جامعة القاهرة-مصر-، نوفمبر 2012، ص 21، بتصرف.

[2] عطاالله بن مسعود وبوثلجة عبدالناصر، **أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي-الجزائر-، المجلد (07)، العدد (02)، ديسمبر 2014، ص26.

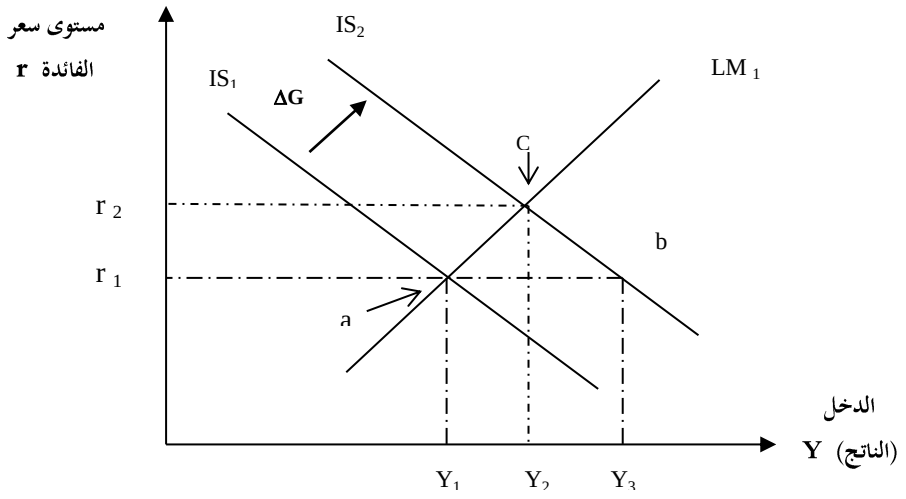
1. تحليل أثر المزاحمة من خلال نموذج (IS-LM):

يمكننا تحليل أثر المزاحمة من خلال منحنيات (IS-LM) ومثلما هو موضح في الشكل أدناه، نلاحظ أنّه عند اتباع السياسة المالية التوسعية المرتكزة على التوسع في حجم الإنفاق العام بمقدار ΔG ، سيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS_1 إلىIS_2 بمقدار مسافة بين a-b في سوق السلع والخدمات، والذي يؤدي إلى انتقال مستوى الدخل التوازني من Y_1إلى Y_3، أي زيادة الدخل عند نفس المستوى من سعر الفائدة r_1.

ولكن في الجهة المقابلة وبافتراض أنّ المعروض النقدي ثابت، يحدث اختلال في سوق النقود نتيجة للإجراء المالي التوسعي الذي يدفع إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات ومنه يرتفع سعر الفائدة إلى مستوى r_2 لتنتقل بذلك نقطة التوازن الى c والمصاحبة لمستوى دخل توازني منخفض إلى Y_2 (مقدار أقل من مقدار الزيادة الأولى)، ولينعكس هذا الأمر **سلبيا**[*] على الاستثمار الخاص بتقلص حجمه نظرا لعلاقته العكسية بسعر الفائدة، ويتحقق بذلك "أثر المزاحمة".[1]

و وفقا لهذا النموذج، فإنّ حجم أثر المزاحمة يتمثل في الفرق بين Y_3 و Y_2 . والمزاحمة هنا هي **جزئية** نظرا لأنّ مقدار انخفاض الدخل (Y_2) أقل من مقدار الزيادة الأولى في الدخل (Y_3) الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG).

الشكل رقم (3-13): سياسة الإنفاق العام التوسعية وأثر المزاحمة



Source :A.P. Balcerzak & E. Rogalska**,** op.cit, p 82.

[*] وهذا يعني أنّ سياسة الإنفاق العام تكون **فعالة** عندما **تنخفض** حساسية الاستثمار لسعر الفائدة، بحيث ينخفض أثر المزاحمة.

[1] A.P. Balcerzak & E. Rogalska**, CROWDING OUT AND CROWDING IN WITHIN KEYNESIAN FRAMEWORK. DO WE NEED ANY NEW EMPIRICAL RESEARCH CONCERNING THEM ?,** Economics & Sociology, Vol(07), N°(02),2014, p82.

2. المزاحمة في الأجلين القصير والطويل:

بعدما تعرفنا على مفهوم أثر المزاحمة، سنقوم بتقديم تحليل له في الأجل القصير وكذا الطويل وفق ما يلي:

(أ). **أثر المزاحمة في الأجل القصير**: يمكننا التمييز بين نوعين من المزاحمة في الأجل القصير هما:[1]

- **أثر المزاحمة في الأجل القصير المرتبط بالتشغيل الكامل**: إنّ زيادة الإنفاق العام في حالة التشغيل الكامل ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في إطار تضخمي وأنّ أي تدخل من طرف الدولة يعد تدخلا غير رشيد لأنّ تدخلها لابد أن يكون في إطار التشغيل الناقص.
- **أثر المزاحمة عن طريق الأسعار أو معدلات الفائدة**: في حالة ثبات المعروض النقدي فإنّ القطاعين الخاص والعام يعدان في موقع تنافس على الأموال القابلة للإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذه الوضعية تؤدي إلى فقدان تنافسية السلع الوطنية، ويتعدى أثر المزاحمة من الاستقرار الداخلي إلى الاستقرار الخارجي حيث أنّ الزيادة في الإنفاق العام تشجع على ظهور العجز في الميزان التجاري الذي يدفع الضغوط التضخمية ويخفض القوة الشرائية.

(ب). **أثر المزاحمة في الأجل المتوسط**: يرتبط أثر المزاحمة في الأجل المتوسط بالعجز في التجارة الخارجية، [*]فإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنفاق العام يؤدي بصورة سريعة إلى انخفاض شروط التبادل الدولي لأنّ العرض المحلي لا يجاري الطلب الجديد خاصة في الدول النامية، فالآثار الايجابية للإنفاق العام يمكن أن تعوض بآثار سلبية تتمثل في زيادة الواردات وانخفاض قيمة العملة مع كل الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع الضغوط التضخمية.[2]

(ت). **أثر المزاحمة في الأجل الطويل**: لقد أشار "Gltis" في سنة 1983، الى أنّ زيادة الدور الاقتصادي للدولة عن طريق التوسع في الإنفاق العام، له آثار سلبية على المقدرة الإنتاجية والتصديرية للدولة، بحكم أنّ اليد العاملة في القطاع العام غير فعالة وكذا الطابع الداخلي للنشاط الحكومي الذي يهمل الطاقة الكامنة التصديرية للاقتصاد.

---

[1] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[*] هذا الأثر يعرف **بأثر المزاحمة الدولية** والتي سنتحدث عنها في المطلب القادم.

[2] عطاالله بن مسعود وبوثلجة عبدالناصر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ثالثا: تحليل أثر حساسية الاستثمار الخاص لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق العام

مما ذُكر أنفا، اتضح لنا أنه حتى تكون سياسة الإنفاق العام فعالة لابد من أن تنخفض حساسية الاستثمار لسعر الفائدة ، باعتبار أنّ أثر المزاحمة يتوقف على مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة. وعليه سنحاول تقديم تحليل لحساسية الإنفاق الاستثماري الخاص– الاستثمار الخاص– على سعر الفائدة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق العام.

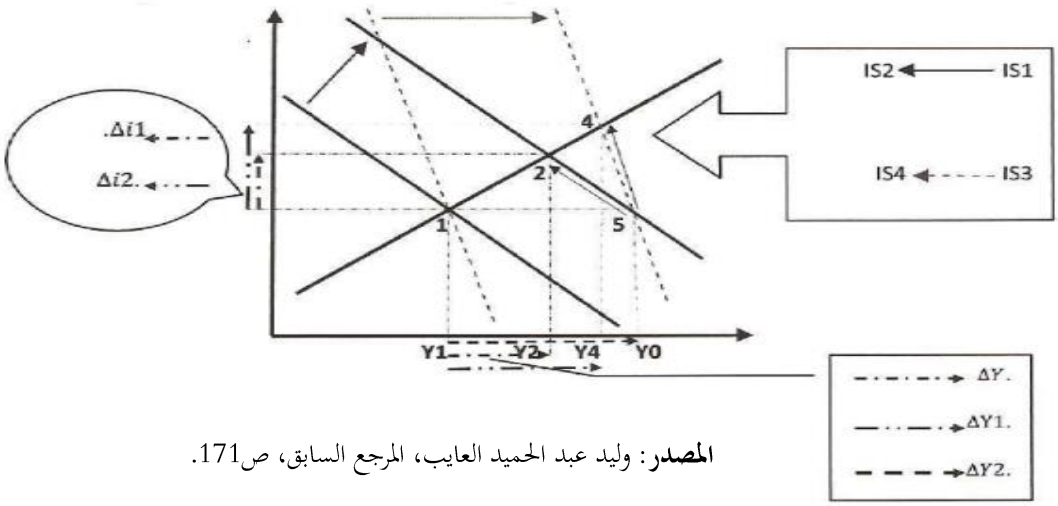
يعتبر الاستثمار العنصر الوحيد من مكونات الطّلب الكلي الذي يكون دالة في سعر الفائدة مثلما تم توضيحه في الفصل السابق، بحيث يمكن أن نرمز بالرمز "e" لحساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة أو حساسية الطّلب الكلي بالنسبة لسعر الفائدة أو استجابة الطّلب الكلي لسعر الفائدة ويكون بذلك:[1]

$$e = \frac{\Delta I}{\Delta i} = \frac{\Delta AD}{\Delta i} < 0$$

ويمكن تفسير تأثير قيمة "e" على فعالية الإنفاق العام أنّه في حالة كانت قيمة "e" مرتفعة فإنّ تغير مرتفع في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير كبير في الاستثمار في الاتجاه العكسي، فانخفاض سعر الفائدة يصاحبه زيادة كبيرة في الدخل من خلال أثر المضاعف وبالتالي فإنّ قيمة كبيرة لـ"e" تؤدي الى انخفاض ميل المنحنى IS.

ولتحليل تأثير حساسية الطّلب الكلي بالنسبة لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق العام نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): أثر حساسية الاستثمار لسعر الفائدة على فعالية سياسة الإنفاق العام



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، المرجع السابق، ص171.

[1] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 170.

من خلال الشكل رقم (3-14)، نلاحظ أنّ ميل منحنى IS_1 أقل مقارنة مع ميل منحنى IS_3 عند سعر فائدة i_1 وذلك لأنّ منحنى IS_1 مرسوم في ظل قيمة أعلى للمعلمة e، فإذا زاد الإنفاق العام بمقدار ΔG سينتقل منحنى IS إلى اليمين وفق آلية المضاعف وهذا الانتقال يسمى الأثر الكامل للمضاعف في ظل مستوى سعر فائدة ثابت، والمسافة الأفقية لانتقال منحنى من IS_1 إلى IS_2 تعادل المسافة الأفقية لانتقال المنحني من IS_3 إلى IS_4 كل ما هنالك أنّ ميل منحنى IS_3 أكبر من ميل منحنىIS_1، وعندما يزيد الإنفاق العام يزيد الدخل من Y_1 إلى Y_0 بمقدار ΔY، والممثل بالانتقال من النقطة 1 إلى النقطة 5، وعندما يزيد الدخل يزيد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ومع افتراض ثبات العرض النقدي سينشأ هناك طلب نقدي زائد عند النقطة 5.

ولإشباع هذه الزيادة في الطّلب النقدي يقوم الجمهور ببيع ما لديه من سندات مما يرفع سعر الفائدة فينخفض الطلب على النقود ويعود الاستقرار إلى السوق النقدي ومن ثم ننتقل من النقطة 5 إلى نقطة أعلى منها. وهنا نميز بين حالتين:

– حالة المنحنيين IS_1 وIS_2 (حساسية الاستثمار كبيرة لسعر الفائدة) ينتقل التوازن من النقطة 5 إلى النقطة 2 حيث يرتفع سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 وينخفض الدخل من Y_0 إلى Y_2 وهنا نميز أثر مزاحمة كبير؛

– حالة المنحنيين IS_3 و IS_4 (حساسية الاستثمار ضعيفة لسعر الفائدة) ينتقل الاقتصاد من النقطة 5 إلى النقطة 4 حيث يكون ارتفاع سعر الفائدة من i_1 إلى i_4 وهنا نميز أثر مزاحمة صغير؛

وبالتالي فإنّ النتيجة التي نخلص إليها من خلال تحليلنا السابق أنّه في حالة وجود حساسية استثمار كبيرة لسعر الفائدة فإنّ أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة صغيرة في الدّخل حيث يكون أثر المزاحمة كبير، أما في حالة حساسية استثمار صغيرة لسعر الفائدة فإنّ الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدّخل حيث يكون أثر المزاحمة صغير نسبيا، ومن ثم تكون سياسة الإنفاق العام فعالة. وبالتالي كلما زادت حساسية الاستثمار لسعر الفائدة كلما انخفض ميل منحنى IS ومن ثم تنخفض فعالية سياسة الإنفاق العام والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى.

المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على صافي الصادرات

لقد عالجت العديد من الدراسات موضوع الكيفية المثلى لتدخل الدولة عن طريق سياسة الانفاق العام لمعالجة اختلالات الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات –تحقيق التوازن الخارجي-، حيث يظهر تأثير النفقات العامة على الميزان التجاري-صافي الصادرات- بطرفيه الصادرات والواردات ، والدولة في إطار سياستها تسعى لتوجيه نفقاتها قصد تحقيق زيادة في الصادرات والتقليل من الواردات ، لكن هذا الهدف يواجه عدة صعوبات وعراقيل بسبب تأثيرات عوامل داخلية وخارجية متعددة.

ومن هذا المنطلق سوف نتعرض إلى أهم الآثار المحتملة لسياسة الإنفاق العام سواءا المرغوبة أو غير المرغوبة والناتجة عن ظروف معينة على صافي الصادرات.

أولا: تحليل دور الإنفاق العام في تحسين صافي الصادرات

تعمل الدولة ومن خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام على تشجيع صادراتها الوطنية، وذلك من خلال ما تخصصه الحكومة ضمن الميزانية العامة من اعتمادات مختلفة يمكن إجمالها في بندين مهمين هما:

1. إعانات التجارة الخارجية:

تسعى إعانات التجارة الخارجية والمتمثلة في إعانات لتشجيع الصادرات أو لتشجيع استيراد سلعة تتمتع بأهمية خاصة كمدخل إنتاج أو كسلعة استهلاكية ضرورية بصفة عامة إلى تحسين وضع الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات ومن ثم بالنسبة للنشاط الاقتصادي في مجموعه.

ويتم ذلك أساسا عن طريق **إعانات التصدير** التي تهدف الى زيادة الصادرات (زيادة صافي الصادرات)، وتحقق هذه الإعانات هذا الغرض عبر عدة طرق ممثلة في الحالات التالية:[1]

- الحالة التي تمنح فيها الإعانة لمقابلة بعض الآثار الخاصة لبعض نواحي النظام الضريبي، كما إذا كان سعر الضرائب غير المباشرة من الارتفاع لدرجة تجعل الأثمان في الداخل غير قادرة على التنافس مع أثمان السوق الخارجي، هنا تمنح إعانة التصدير لكي تمكن المصدرين من بيع السلع في الخارج بثمن أقل.

[1] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص ص 162-164، بتصرف.

- الحالة التي تمنح فيها الإعانة لمقابلة آثار سعر الصرف يتضمن تقديرا عاليا لقيمة العملة الوطنية[*]، أي يمثل سعر أعلى من السعر الذي يتحدد في غياب الرقابة على الصرف. في هذه الحالة تكون إعانة التصدير بديلا لتخفيض سعر الصرف أي لتخفيض قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية.
- في حالة الكساد تعتبر إعانات التصدير جزءا هاما من السياسة الإنفاقية التوسعية الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق رفع مستوى النشاط الاقتصادي، إذ الإعانة تشجع على الإنتاج للتصدير.[**]
- يترتب على إعانات التصدير نقل بعض الموارد الإنتاجية التي كان من الممكن أن تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات تستعمل في الداخل إلى إنتاج سلع وخدمات تخصص للسوق الخارجي.

2. الإنفاق الجبائي:

هذه الأداة هي أداة غير مباشرة لسياسة الإنفاق العام وقد تم شرحها سابقا[***]، بحيث تمنح الحكومة مساعدات مالية في شكل اجراءات جبائية (إما إعفاء الضريبي كلي أو تخفيض معدلات الضريبة) عوض تقديمها عن طريق نفقات عامة مباشرة، وتكمن الفكرة الرئيسية من هذه الأداة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج ومن ثم تشجيع الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير.

وإنّ نجاح سياسة الإنفاق الجبائي تعتمد على توفر بعض العوامل سواء كانت مرتبطة بالإجراءات التحفيزية أو عوامل خارجية أخرى -المناخ الاستثماري -لذا فإنّ المشرع الضريبي ملزم بالقيام بدراسة معمقة لكافة الظروف والأوضاع السائدة قبل منح التحفيزات، من أجل إعطاء فعالية لهذه السياسة.[1]

كما يمكن كذلك أن يساهم **الإنفاق العام الاستثماري** (آلات وتجهيزات ومنشآت قاعدية..) بشكل غير مباشر في زيادة معدّل التصدير من خلال تحفيزه للاستثمار والإنتاج وبالتالي دفع عجلة التصدير.

---

[*] overvaluation ويقصد به تدخل الدولة لرفع سعر العملة الوطنية، بحيث يصبح أعلى من السعر الذي يتحدد لها في حالة غياب الرقابة على الصرف. ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات الجارية يكون سعر العملة الوطنية أكبر من الطلب عليها، فإذا ترك الأمر دون تدخل أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، وإذا ما رفعت الدولة سعر الصرف تصبح الأثمان في الداخل أعلى من نظيراتها في الخارج الأمر الذي يعوق التصدير ويشجع على الاستيراد، في هذه الحالة **تلجأ الدولة إلى إعانات التصدير** لتعويض أثر ارتفاع سعر الصرف.

[**] إلا أنّ فعالية هذا الإجراء تتوقف على رد فعل البلدان الأخرى، إذ قيام هذه البلدان بمنح إعانات تصدير لمنتجاتها بخفض من أثمانها يقلل من قدرة المنتجات الوطنية على التنافس في السوق العالمي (في حالة إذا ما ردت البلدان الأخرى باتخاذ إجراءات تجارية).

[***] استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي لأول مرة من طرف البروفيسور "Stanley Sorrey -1967 " في USA.

[1] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص184.

ثانيا: تحليل الآثار غير المرغوبة المترتبة عن سياسة الإنفاق العام

ذكرنا أنفا، أنّ الدولة في إطار سياستها تسعى لتوجيه نفقاتها قصد تحقيق زيادة في الصادرات والتقليل من الواردات أي تحسين صافي الصادرات، إلاّ أنّ هذا الهدف تحقيقه يواجهه عدة صعوبات وعراقيل بسبب تأثيرات عوامل داخلية وخارجية متعددة مما ينجر عن ذلك آثار غير مرغوبة **محتملة**، نحصرها فيما يلي:

1. أثر المزاحمة الدولية كأثر سلبي مترتب عن سياسة الإنفاق العام التوسعية:

كنا قد أشرنا سابقا إلى أنّ " أثر المزاحمة" في الأجل المتوسط قد يتعدى أثره من الاستقرار الداخلي إلى الاستقرار الخارجي بإحداثه لعجز في الميزان التجاري. فإذا كان الاقتصاد مفتوحا بدرجة كبيرة فإنّ أثر المزاحمة يؤثر على الصادرات بحيث أنّ ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن التوسع والزيادة في الإنفاق العام يغري رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في البنوك المحلية،[1] وبالتالي فإنّ سعر صرف العملة الوطنية ينتعش(في ظل نظام سعر صرف مرن) وتصبح الأسعار المحلية أقل تنافسية للأسعار الأجنبية ليترتب عن ذلك انخفاض في الصادرات وزيادة في الواردات وليتشكل في الأخير عجز في الميزان التجاري ومنه الحساب الجاري .

ومن أجل تجنب هذا الأثر ينصح عادة باستخدام سياسة نقدية توسعية ترافق السياسة المالية التوسعية وهذا بزيادة المعروض النقدي الذي يمنع في هذه الحالة ارتفاع أسعار الفائدة ويزيل بذلك إمكانية حدوث أثر المزاحمة.

2. الإنفاق العام وفرضية العجز التوأم:

تعد ظاهرة "العجز التوأم-Twin deficit" من المواضيع الهامة في الاقتصاد الكلي والتي تفترض أنّ عجز الموازنة العامة الناتج عن **التوسع** في الإنفاق العام **يؤدي** إلى عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وقد تحققت هذه الظاهرة ولقت رواجا في الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في كل من الموازنة العامة وحسابه الجاري.

وقد تعددت وجهات النظر التي حاولت تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، إلاّ أنّه يمكن حصرها في وجهتي نظر رئيسيتين هما:

[1] البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " السياسات الاقتصادية في الجزائر، واقع وآفاق"، جامعة تلمسان-الجزائر-، ديسمبر2004، ص06.

(أ). فرضية التكافؤ الريكاردي (The Ricardian Equivalence):

تَقّر هذه الفرضية عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، وتفسير ذلك أنّ اتساع عجَز الموازنة العامة نتيجة لتقليص الضرائب هو ذو أثر مؤقت لابد من أن تتلاشى آثاره برجوع الضرائب إلى مستوياتها الأصلية. [1]

وتوضح فرضية ريكارد للتكافؤ أنّ انخفاض المدخرات الحكومية سيترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة ،ذلك لأنّ الأفراد يتوقعون بصورة رشيدة، أنه مع انخفاض المدخرات الحكومية فإنّ أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلا مع عجز الموازنة، وأنّ عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات جانبا لمجابهة الزيادة المتوقعة في الضرائب، بمعنى أنّ انخفاض الضرائب ليس إلاّ عملية مؤقتة لا يتعدى كونه تأجيلا لدفع الضرائب التي خفضت حاليا ليعاد دفعها في فترة زمنية لاحقة، وبالتالي فإنّ حجم الادخار المحلي لن يتغير نتيجة للخفض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص، وبذلك يتضح من التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم عن الانخفاض الأولي في الضرائب وعجز الحساب الجاري. [2]

(ب). المنهج الكينزي:

أما المنهج الكينزي فيرى أنّ هناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، [3] وهذا ما يسمى بـ"**عجز التوأم أو المزدوج**"، ويمكن تفسير حدوث هذا وفق ثلاث آليات رئيسية هي:

- ✓ يزيد عجز الموازنة العامة (التوسع في الإنفاق العام أو خفض الضرائب) من الطّلب الكلي والإنتاج ويرفع الدّخل المحلي، وتؤدي هذه الزيادة في الدّخل إلى ارتفاع الطّلب على المستوردات الذي يؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري و منه يتسبب بالعجز في الحساب الجاري. [4]

---

[1] ماهر عمر علي وعبدالجبار بديع عبدالعزيز، **تحليل وقياس العجز المزدوج في الاقتصادات النفطية دراسة حالة العراق للمدة (1988–2016)**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، العراق، المجلد (09)، العدد (01)، مارس 2019، ص 259.

[2] قاسم محمد جديتاوي ومحمد سليمان طراونة، **العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة (1980–2010)**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد(1)، 2015، ص 02.

[3] ماهر عمر علي وعبدالجبار بديع عبدالعزيز، مرجع سابق، ص 258.

[4] تمار أيمن، اختبار سببية yamamoto- toda بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1990-2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي–الجزائر–، المجلد (05)، العدد (01)، جوان2018، ص 255.

- ✓ هذا التحليل هو الأكثر قوة، وهو التحليل النيوكنزي لـ (Mundell-Fleming) وتفسير ذلك:[1] أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق العام، وبارتفاع مستوى الإنفاق العام سينخفض مستوى الادخار الحكومي، وبانخفاض مستوى الادخار الحكومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وبارتفاع معدلات الفائدة (في ظل نظام سعر صرف مرن) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح المستوردات أكثر إغراءا للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من المستوردات، وستصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب وأغلى تكلفة مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لزيادة المستوردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز في الميزان التجاري. وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيسي في تغيرات رصيد الحساب الجاري، فإنّ عجز الحساب الجاري سوف يتزايد، وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب التجاري ويترافق معه.
- ✓ أنّ سياسة الإنفاق العام التوسعية تؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات ودخول رأس المال الأمر الذي يؤدي إلى فائض في الطلب على العملة الوطنية وكنتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة، لكن في ظل نظام سعر صرف ثابت يجب على السلطات النقدية شراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة الوطنية هذا ما يزيد من عرض العملة الوطنية وتراجع سعر الفائدة إلى قيمتها الأولية، ارتفاع الدخل في هذا المستوى يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري بسبب زيادة الواردات كما أن ارتفاع الدخل أيضا يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص وبالتالي فإن العجز التوأم نسبي لأنّ ارتفاع الدخل الناتج عن سياسة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص.[2]

ثالثا: فعالية سياسة الإنفاق العام في إطار نموذج "Mundell-Fleming" لاقتصاد مفتوح

تم صياغة نموذج "مندل–فلمنج/ Mundell–Fleming" في أوائل الستينات من القرن الماضي من قبل الاقتصاديين Robert Mundell & Marcus Fleming، وهو امتداد للنموذج الكينزي الشهير لتوازن الاقتصاد الكلي: نموذج IS-LM الذي اقترحه كل من Richard Hicks & Alvin Hansen في عام 1937.[3]

[1] قاسم محمد جديتاوي ومحمد سليمان طراونة، المرجع السابق، ص02.

[2] وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص202.

[3] Delali Accolley**, Le modèle de Mundell–Fleming dans un régime de Taux de change fixe : théorie et application au Togo**, Revue Economique et Monétaire, DAKAR –Sénégal-, Edition Spéciale « Zone monétaire» N°6.7.8, DECEMBRE 2011 , p79.

ويقوم هذا النموذج على فرضية أساسية أنه:[1] نموذج لاقتصاد صغير مفتوح مع حرية تداول رؤوس الأموال، أي أنه يمكن للاقتصاد الإقراض والإقتراض بقدر ما يريد من الأسواق المالية العالمية، ونتيجة لذلك يتم تحديد سعر الفائدة للاقتصاد من خلال سعر الفائدة العالمي.

وباعتبار هذا النموذج هو امتداد لنموذج IS-LM ضمن اقتصاد مفتوح، فقد أدمجا كل من مندل وفلمنج في النموذج منحنى جديدا يطلق عليه BP يعكس توازن ميزان المدفوعات، وعليه فإنّ النموذج الكامل يصبح هو النموذج IS-LM-BP وهو النموذج الذي يحقق التوازن الحقيقي، النقدي والخارجي.[2]

ومن الطبيعي أنّه في ظل انفتاح اقتصاديات الدول فإنّ سياستها الاقتصادية ستتأثر بمعنى تتأثر فعاليتها، إذ تفقد هذه السياسات جزءا من أثرها في الاقتصاديات المفتوحة إذا ما قارناها بالاقتصاديات المغلقة، فعلى سبيل المثال الواردات–الميل الحدّي للاستيراد– يؤثر سلبا على قيمة المضاعف.

وفي هذا الصدد، حسب "Mundell-Fleming" فإنّ فعالية السياسات الاقتصادية الكلية (نقدية ومالية) في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي تتوقف بشكل عام على عاملين أساسيين هما: نظام سعر الصرف ودرجة تنقل رؤوس الأموال الدولية.[3] ويمكن تلخيص وتوضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في ظل اقتصاد مفتوح

حركة رؤوس الأموال / نظام سعر الصرف	حركة غير تامّة لرؤوس الأموال	حركة تامّة–قوية– لرؤوس الأموال
نظام سعر صرف ثابت	سياسة نقدية غير فعالة	سياسة نقدية غير فعالة
	سياسة مالية غير فعالة –ضعيفة الفعالية–	سياسة مالية جد فعالة
نظام سعر صرف مرن	سياسة نقدية جد فعالة	سياسة نقدية جد فعالة
	سياسة مالية فعالة	سياسة مالية غير فعالة

Source : William MAROIS, Ibid, p274.

وبحكم تركيزنا في دراستنا على سياسة الإنفاق العام والتي تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1) أنّها في ظل اقتصاد مفتوح تكون **أكثر فعالية** في ظل نظام سعر صرف مرن مع حركة رؤوس أموال غير تامّة وكذا في ظل نظام سعر صرف ثابت مع حركة رؤوس أموال تامة. وعلى إثر هذا سنحاول تقديم تحليل لهذا الأمر وفق ما يلي:

[1] N. Gregory Mankiw, **Macroeconomics,** op.cit, p 368.

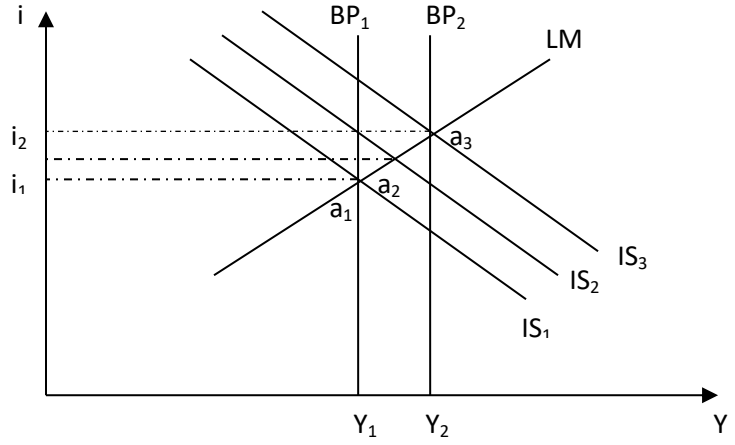
[2] البشير عبد الكريم، **مدخل للاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[3] William MAROIS, **Théorie du déséquilibre et politique économique en économie ouvert**, L'Actualité Économique, Revue d'analyse économique, Vol. 62, n° 2, juin 1986, p274.

1. فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن مع حركة رؤوس أموال غير تامّة:

يمكن تحليل وتوضيح فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن مع حركة رؤوس أموال غير تامّة–ضعيفة– بالاستعانة بالشكل أدناه، حيث أن التوازن الابتدائي كان عند النقطة a_1 وكانت عندها كل الأسواق متوازنة (السوق الحقيقي، النقدي والخارجي). إنّ زيادة الإنفاق العام بهدف الإنعاش الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة المحلي (النقطة a_2) ونتيجة لذلك، تزداد الواردات ويحدث عجز في الميزان التجاري ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات ويترتب على ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية (زيادة سعر الصرف) التي تشجع على التصدير ويكبح الواردات. إن ارتفاع الصادرات يؤدي إلى انتقال منحنى BP و IS إلى اليمين ويتحقق التوازن النهائي عند النقطة a_3، حيث يزداد الدخل وسعر الفائدة في آن واحد. فلو قارننا الاقتصاد المفتوح (a_3) مع الاقتصاد المغلق (a_2) نجد أنّ سياسة الإنفاق العام ومنه المالية أكثر فعالية في حالة الانفتاح الاقتصادي عنه في حالة الانغلاق.[1]

الشكل رقم(3-15):فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام صرف مرن مع حركة غير تامة لرؤوس الأموال



المصدر: المرجع السابق، ص 221

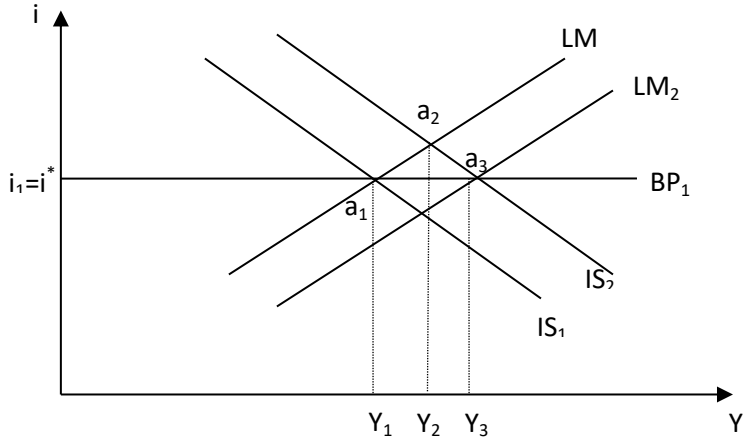
2. تحليل فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت مع حركة رؤوس أموال تامّة:

يكون التوسع المالي في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال عالي الفعالية بالمقارنة مع التوسع النقدي. فمع عرض النقود ثابت، يحرك التوسع المالي منحنى (IS) لأعلى ولليمين، جاعلا كلا من سعر الفائدة ومستوى الإنتاج يرتفعان. وأسعار الفائدة العالية تشجع على تدفق رؤوس الأموال من

[1] البشير عبد الكريم، **مدخل للاقتصاد الكلي** مرجع سابق، ص221.

الخارج ومنه يتحسن الصرف، وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت يجب على البنك المركزي أن يوسع في عرض النقود وبالتالي يرتفع الدخل أكثر.[1] والشكل أدناه يدّعم تحليلنا في ظل هذه الحالة.

الشكل رقم(3-16): فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام صرف ثابت مع حركة رؤوس أموال تامة



المصدر: البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص222.

من خلال الشكل رقم (3-16)، نشير أنّ التوازن الابتدائي كان عند النقطة a_1 ، بحيث أنّ زيادة الإنفاق العام بهدف الإنعاش الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الدخل وسعر الفائدة المحلي (النقطة a_2) ونتيجة لذلك تزداد الواردات ويحدث عجز في الميزان التجاري وفي المقابل يزداد تدفق رأس المال من الخارج ويؤدي إلى ارتفاع فائض ميزان رأس المال، حيث يسود هذا الأخير على عجز الميزان التجاري ومن ثم يحدث فائض في ميزان المدفوعات ويترتب على ذلك ارتفاع قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف) وبما أننا في نظام ثابت لسعر الصرف فإنّ السلطات النقدية تتدخل في سوق العملة بإصدار نقود جديدة للمحافظة على قيمة العملة. ليترتب على ذلك انتقال منحنى LM إلى اليمين ومنه انخفاض سعر الفائدة والعودة إلى مستواه الأصلي وهو سعر الفائدة العالمي السائد. ويتحقق التوازن النهائي عند النقطة a_3، حيث يزداد الدخل ويبقى سعر الفائدة محافظا على مستواه العالمي في نفس الوقت.

ونشير في الأخير إلى أنّ هدف "تحسين صافي الصادرات" لا يتم تحقيقه فقط بالاعتماد على سياسة الإنفاق العام، وإنّما هو تنسيق بين عدّة سياسات اقتصادية منها النقدية كسياسة مرافقة لسياسة الإنفاق العام التوسعية –للتخفيف من أثر المزاحمة – وكذلك السياسة التجارية والتي تسعى الدولة من خلالها عادة الى تقييد الواردات والتقليل من الميل الحدّي للاستيراد الذي يضعف من فعالية المضاعف، وهذا يكون

[1] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 312.

باستخدامها لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد و كذا الرسوم الجمروكية، إلى جانب سياسة سعر الصرف التي اتضح لنا أنّها تلعب دورا هاما – في ظل اقتصاد مفتوح– في تحديد فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وكخلاصة قول، نلخص أهم النتائج السابقة لآثار سياسة الإنفاق العام وبالأخص التوسعية على مكونات الطّلب الكلي من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (3-2): آثار سياسة الإنفاق العام التوسعية على مكونات الطّلب الكلي والناتج

الآثار على / نوع السياسة	الإنفاق الاستهلاكي للأسر–الاستهلاك– C	الاستثمار الخاص I	صافي الصادرات NX	الناتج أو الدخل
التوسع أو زيادة الإنفاق العام	+	– (أثر المزاحمة)	– (أثر المزاحمة الدولية)	+

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق

المبحث الثالث: تحليل الأثر غير المرغوب للإنفاق العام على الطّلب الكلي – فائض الطّلب والتضخم–

إنّ التوسع في الإنفاق العام كأسلوب وسياسة لعلاج الركود وكذا تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين، له العديد من الآثار على الاقتصاد الوطني، إلاّ أنّ أهم أثر أثار الجدل حول مدى خطورته وسلبيته، هو أثره الكبير على المستوى العام للأسعار وهذا بإمكانية ظهور ما تسمى بالضغوط التضخمية وما لها من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة اقتصاديا، اجتماعيا وأخلاقيا أيضا.

فالمقاربة الكينزية الداعمة لهذا الأسلوب تؤكد على أنّ الإنفاق العام يعتبر أحد أهم عناصر الطّلب الكلي التي من شأنها تحفيز الطّلب الكلي بما يسمح بالتأثير إيجابيا على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة وهذا انطلاقا من قانون "الطّلب يخلق العرض"، إلاّ أنّ هذه المقاربة تقوم على افتراض أساسي وهو **مدى الاستجابة السريعة** للآلة الإنتاجية المحلية، **للطّلب الإضافي** على السلع والخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق العام ومدى توفر اقتصاد البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية والخدمات المرتبطة بها، بحيث أنّ هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأنّ ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع وفق ظاهرة ديناميكية للأسعار.

وعليه فإنّ الإشكالية المطروحة في **سياسة التوسع في الإنفاق العام هي مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطّلب الإضافي على السلع والخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق العام؟**

ومن خلال هذا المبحث سنحاول تحليل هذه الاشكالية من خلال التطرق أولا إلى طبيعة الأثر غير المرغوب-السلبي- لسياسة الإنفاق العام التوسعية على الطّلب الكلي والمتمثل أساسا في الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب المحلي، ومن ثم إبراز أهم آليات أو قنوات انتقال الفجوة التضخمية من الإنفاق العام، لنختم المبحث بسرد أهم الدراسات التجريبية المتناولة للعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم و المطبقة في بيئات اقتصادية مختلفة.

المطلب الأول: الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب كأثر غير مرغوب

كنا قد تطرقنا سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل الى مناقشة وجيزة عن " الفجوة التضخمية- Inflationary gap " ضمن آلية عمل سياسة الإنفاق العام من أجل إدارة الطّلب الكلي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، وعليه من خلال هذا المطلب ستكون المناقشة مستفيضة نوعا ما. وهذا من خلال التطرق الى مفهومها وتفسيرها، وكذا كيفية قياسها بالإضافة الى التطرق الى مجمل آثارها وبالضبط الاقتصادية وهذا باعتبارها مشكلة وظاهرة اقتصادية غير محببة —التضخم- تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

أولا: مفهوم الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب

بداية، أيا ما كانت المفاهيم العامة التي تقترن بلفظ التضخم من تضخم التكاليف، تضخم العملة، تضخم الأسعار، تضخم الدخل والتضخم السكاني، فالأمر الذي يعنينا في هذا المقام هو أنه ما يقصد بالتضخم زيادة غير طبيعية في الأسعار، أي ذلك الارتفاع المفرط والمستمر في الأسعار.

فارتفاع الأسعار بشكل عام قد ينشأ لعدة أسباب منها زيادة الطّلب الكلي على العرض الكلي الثابت أو نقص العرض الكلي عن الطّلب الكلي الثابت، أو زيادة الطّلب بقدر يفوق زيادة العرض أو نقص العرض بحجم يزيد عن حجم نقص الطّلب.[1] وعليه نكون أمام تعاريف ونظريات متعددة للتضخم "فهناك تضخم الطّلب أو زيادة الطّلب وتضخم العرض أو زيادة التكلفة".

وما **يهمنا في تحليلنا** هو ذلك التضخم أو الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب المحلي، بحيث يكون يمثل ذلك "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما، والناجم عن فائض الطّلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"[2].

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، مصر، بدون طبعة، 2002، ص35.

[2] حربي محمد مرسي عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل، الأردن، الطبعة (1)، 2006، ص 155.

أي في هذه الحالة التضخم هو ارتفاع الأسعار **نتيجة** إفراط الطّلب على السلع والخدمات، سواء كان الطّلب ناتجا عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الحكومي (العام)، وذلك استجابة لظاهرة ديناميكية الأسعار.

وفي هذا السياق، نجد بشكل عام نظريتين رئيسيتين قد تناولتا تفسير التضخم من جانب الطّلب أي أنّ حدوثه يكون ناجما عن زيادة أحد مكونات الطّلب الكلي مقابل قصور العرض الكلي، وبإيجاز هما:

1. التحليل الكينزي لتضخم الطّلب (جذب الطّلب – Demand Pull Inflation):

طبقا للتحليل الكينزي، فقد تم تفسير التضخم من خلال العلاقة بين الطّلب الكلي والعرض الكلي، بحيث اعتبر أنّ التضخم هو على أساس تضخم الطّلب أي أنّ سبب حدوثه هو الزيادة في حجم الطّلب الكلي تجاه العرض الكلي، وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي(الطّلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1] ففي إطار تحليله يتحدد المستوى التوازني للدّخل الوطني الحقيقي بتفاعل كل من الطّلب والعرض الكليين، وذلك للوصول إلى ما يعرف "بالطّلب الكلي الفعال". ومع افتراض ثبات العرض الكلي (في الفترة القصيرة)، فإنّ حدوث تغير في الطّلب الكلي الناتج عن أي تغير في مكونات الإنفاق الكلي مثل زيادة الإنفاق العام أو زيادة الإنفاق الخاص، وليس بالضرورة زيادة كمية النقود سوف يترتب عليه فائض في الطّلب الكلي، هذا الفائض بدوره يؤدي إلى تغيرات في الإنتاج والمستوى العام للأسعار، وذلك تبعا لحالة التشغيل في الاقتصاد الوطني وكذا مرونة العرض الكلي.[2]

وعليه طبقا للتحليل الكينزي **فإنّ وجود فائض في الطّلب** يمكن أن ينتهي **بإحدى الاحتمالين**، نعرض كل منهما باختصار على النحو التالي:

(أ). **الاحتمال الأول (الحالة العامة):** أي حالة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى التشغيل الكامل، أين تكون هناك موارد إنتاجية عاطلة لم تستغل بعد، فإنّ زيادة الإنفاق الكلي (الطّلب الكلي) عن العرض الكلي سوف تؤدي إلى زيادة في حجم العرض الكلي في البداية، بحيث يتمخض عن زيادة الطّلب الفعال زيادة حركة المبيعات في الأسواق وزيادة أرباح المنتجين مما يشجعهم على زيادة تشغيل مواردهم العاطلة، ومن ثم لا يتوقع أن يترتب على الزيادة في الطّلب الكلي زيادة يعتد بها في الأسعار ما دام الإنتاج يتزايد بنفس نسبة زيادة كمية النقود.[3]

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 2006، ص 394.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 276.

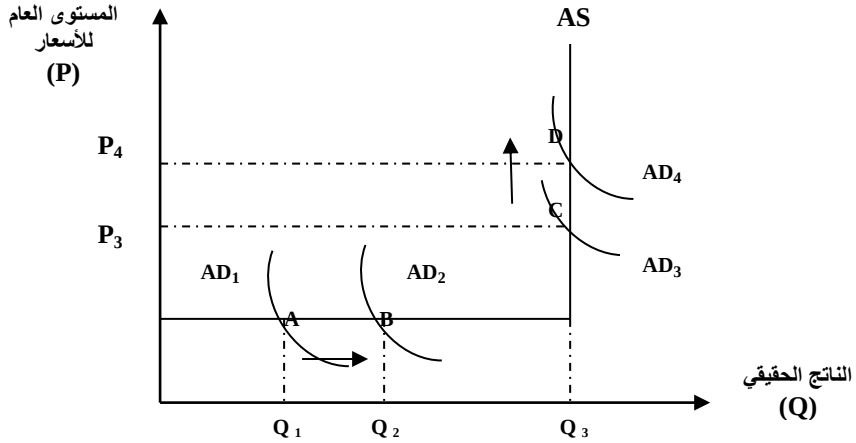
[3] نفس المرجع أعلاه، ص277.

ومع ذلك فإنّه ما أن تسير عجلة التوظف للأمام فانّه **من المتوقع** أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، فأي زيادة في الطّلب الكلي سيترتب عليها تشغيل الموارد العاطلة وزيادة العرض الكلي ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الطّلب الكلي، وبذلك يترتب على زيادة الطّلب الكلي في هذه الحالة أثرين هما:[1] زيادة في الناتج الكلي وزيادة في الأسعار. فالزيادة في الناتج الكلي تمتص جزءا من الزيادة في الطّلب الكلي، في حين ينعكس الجزء الباقي من الزيادة في الطّلب الكلي في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبذلك تكون الزيادة في الطّلب الكلي زيادة تضخمية غير كاملة (يطلق عليه كينز التضخم الجزئي).

(ب). الاحتمال الثاني (الحالة الاستثنائية): أما في هذه الحالة، أي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل الكامل (الفرض الكلاسيكي) أين تكون كافة الموارد والأجهزة الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى طاقاتها، فإنّ زيادة الطّلب الكلي تؤدي إلى وجود فائض في الطّلب ينعكس كلية في هذه الحالة على شكل ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (تضخم). وعلى هذا النحو فالتضخم من وجهة نظر كينز، هو زيادة حجم الطّلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار.[2]

ويمكن توضيح التحليل الكينزي للتضخم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-17): تفسير كينز لتضخم الطلب



المصدر: رمضان مقلد وأسامة الفيل، مرجع سبق ذكره، ص318.

وقد فرق كينز في تحليله للتضخم بين مرحلتين على حسب ظروف التوظف في الاقتصاد(احتمالين)، ووفقا للشكل البياني أعلاه، نجد:

[1] أحمد محمد مندور وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الاسكندرية، مصر، بدون طبعة،2004، ص 295.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص92.

- تمثل المسافة (AB) حالة الاحتمال الأول، بحيث يرى كينز في المرحلة الأولى أنّ منحنى العرض الكلي في الأجل القصير يمكن أن يكون لانهائي المرونة (خط مستقيم موازي للمحور الأفقي) دلالة على إمكانية زيادة الناتج دون رفع الأسعار طالما توجد طاقات عاطلة في الاقتصاد، فأي زيادة في الطلب الكلي من (AD_1) إلى (AD_2) ستؤدي إلى زيادة في حجم الناتج الحقيقي من (Q_1) إلى (Q_2) دون تغير في المستوى العام للأسعار (P_1) –زيادة طلب كلي غير تضخمية–.
- تمثل المسافة (CD) حالة الاحتمال الثاني أو مرحلة التشغيل الكامل(العرض الكلي عديم المرونة)، بحيث عند وصول المشروعات إلى الاستخدام الكامل للطاقات الانتاجية ستؤدي أية زيادة في الطلب الكلي (من AD_3 إلى AD_4) إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة من (P_3) إلى (P_4) دون تغيير في الناتج الحقيقي (Q_3).

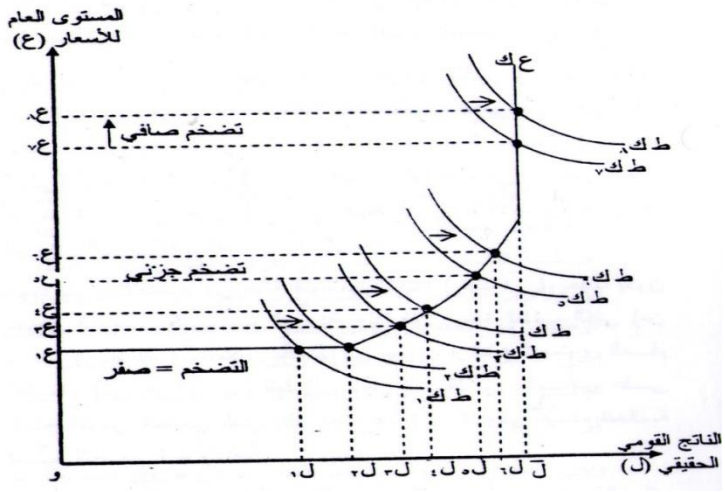
2. التحليل الحديث لتضخم الطّلب (صدمة الطّلب–Demand Shock):

يظهر التحليل الحديث–الكينزيون الجدد– لتضخم الطّلب أنّ صدمات الطّلب الكلي هي التي تسبب التضخم، بحيث يقصد بصدمات الطّلب الزيادة التلقائية في أحد (أو بعض أو كل) مكونات الطّلب الكلي[1] والتي تؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية تؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى حدوث زيادة في الأجور وتكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض العرض الكلي.[2]

ووفقاً لهذا التحليل يتوقف معدّل ارتفاع الأسعار على مدى مرونة العرض الكلي في المجتمع، فإذا كان الاقتصاد لا يفترض أنّه يعمل دائما عند مستوى التشغيل الكامل فإنّ هناك عدة حالات أو احتمالات لتأثير الفائض–الزيادة– في الطّلب الكلي على المستوى العام للأسعار، كما يبينه الشكل التالي:

[1] رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، مرجع سابق، ص318.
[2] أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 296.

الشكل رقم (3-18): التحليل الحديث للتضخم -صدمات الطّلب-



المصدر: رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، مرجع سابق، ص321.

ومن خلال الشكل أعلاه نجد أنّ منحنى العرض الكلي (ع ك) يتدرج في الانحدار من الأسفل إلى الأعلى، بحيث يمكن التمييز بين ثلاث مناطق وفقا لمستوى النشاط الاقتصادي:

- في المدى (ول2) حيث يكون منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة نظرا لوجود طاقات إنتاجية معطلة (الاقتصاد بعيد جدّا عن مستوى التشغيل الكامل). تنعكس زيادة الطلب الكلي من (ط ك1) إلى (ط ك2) بأكملها في زيادة الناتج الوطني الحقيقي (من ل1 إلى ل2) فقد دون ارتفاع المستوى العام للأسعار (معدّل التضخم =0).
- في المدى (ل2 $\bar{ل}$) حيث يكون منحنى العرض الكلي موجب الميل (الحالة الأكثر واقعية)، تنعكس زيادة الطلب الكلي جزئيا في زيادة الناتج الحقيقي وجزئيا في ارتفاع المستوى العام للأسعار (تضخم جزئي)، ولكن في المدى (ل2 ل4) يكون الارتفاع في الأسعار أقل من نظيره في المدى (ل4 $\bar{ل}$) .
- عند ($\bar{ل}$) يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل حيث يكون منحنى العرض الكلي عديم المرونة، فإنّ زيادة الطلب الكلي (من ط ك7 إلى ط ك8) ستنعكس بأكملها في صورة ارتفاع المستوى العام للأسعار (من ع7 إلى ع8) فقط (أي بنفس النسبة) دون التأثير على الناتج الوطني الحقيقي الذي يظل ثابتا عند ($\bar{ل}$) وفي هذه الحالة يصبح التضخم نقديا صافيا.

ومما هو جدير بالذكر في الأخير، فإنّ أغلب حالات التضخم التي تحدث في البلدان النامية هي تضخم بفعل جذب الطّلب، وبالنسبة للاختناقات الإنتاجية التي تتعرض لها المنشآت الإنتاجية في البلدان النامية، فهي تحدث بسبب العوامل المرتبطة بندرة عوامل الإنتاج لديها (وخاصة رأس المال والمستوى التكنولوجي

والمستوى المهاري). حيث أنّ ذلك يقود إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار وأنّ أسبابه واضحة حيث ترتبط بالاختلالات الهيكلية لاقتصاديات هذه البلدان، ولذلك غالبا ما يعبر عن هذا النوع من التضخم بالتضخم الهيكلي.[1]

ثانيا: معيار فائض الطّلب كمقياس للفجوة التضخمية

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في تفسير التضخم، ذلك أنّ معدل التضخم يقاس بالفرق بين قيمة الإنفاق الكلي على مكونات الطّلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات) وبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث:[2]

الفجوة التضخمية = قيمة الطّلب الكلي (الإنفاق الكلي) – قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وبشكل تفصيلي يتم قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) خلال سنة معينة كالتالي:

$$D_X = (C + I + G + NX) - Y_i$$

حيث: $\mathbf{D_X}$: إجمالي فائض الطلب، **C**: الاستهلاك الخاص ، **I** : الاستثمار. **G**: الإنفاق العام

NX: صافي الصادرات(الصادرات–الواردات)، $\mathbf{Y_i}$:الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

وتكملة لهذا المعيار، يتم حساب نسبة الفجوة التضخمية وفق الصيغة التالية:*

$$\text{نسبة الفجوة التضخمية} = \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times \mathbf{100}$$

حيث تقيس هذه النسبة مدى الضغط الذي تشكله زيادة الطّلب الكلي على الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، فالقيمة الموجبة لهذه النسبة تعكس زيادة معدّل التضخم في المجتمع.

ثالثا: الآثار المترتبة عن التضخم

يترتب عن التضخم عدد من الآثار السلبية منها ما هي آثار اقتصادية وأخرى اجتماعية، وسنكتفي في دراستنا بعرض أهم الآثار الاقتصادية بإيجاز على النحو التالي:

[1] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة (2)، 1999، ص 201.

[2] رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، مرجع سبق ذكره، ص 306.

* سيتم الاعتماد على هذه الصيغة في التحليل المتعلق بالاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى مساهمة الإنفاق العام في إحداث فائض الطّلب.

1. التضخم يؤدي إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة: تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار وما ينتج عنها من تخفيض في القوة الشرائية أو قيمة النقود إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة، إذ يترتب على ذلك فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم وكأداة للادخار، ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد **للاستهلاك** وينخفض بالتالي ميلهم **للادخار** فطالما القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور يوما بعد يوم فإنّ الأفراد يبادرون إلى الانتفاع بما لديهم منها بشراء ما يلزمهم قبل أن تنهار قيمتها.[1]

2. أثر التضخم على هيكل الإنتاج: فالتضخم و ما يترتب عليه من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. ليترتب عن ذلك أنّ بعض القطاعات الصناعية الإنتاجية سوف تعاني من عجز الطاقة الإنتاجية تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي.[2]

3. أثر التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم سلبيا على الاستثمار من خلال ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والوسيطة التي يمثل الإنفاق عليها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للمشروعات الجديدة، بحيث يؤثر سلبيا على رغبة وقدرة الكثير من رجال الأعمال لتنفيذ مشروعات استثمارية جديدة أو عمل توسعات في الطاقة الإنتاجية القائمة فعلا، ومن جانب آخر سيحدث ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشائها، والتي ترتفع فيها مدخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات، وهذا في النهاية سيؤدي إلى عرقلة عمليات التنمية والنمو الاقتصادية.[3]

4. أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤثر التضخم سلبيا على ميزان المدفوعات و هذا بإحداث عجز فيه، فمن جهة زيادة أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية تقلل من إمكانية منافستها للسلع الأجنبية في الأسواق العالمية، فتتدهور بذلك كمية الصادرات، ومن جهة أخرى يدفع إلى زيادة ميل الأفراد للاستهلاك والذي سيؤدي إلى زيادة الواردات واستنزاف احتياطي الدولة من العملات الأجنبية مما يؤدي في الأخير إلى اختلاله وعجزه.

---

[1] نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، الطبعة (2)، 1984، ص337.

[2] مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2002، ص 82-83.

[3] حربي محمد مرسي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 164.

المطلب الثاني: العوامل المحدثة للفجوة التضخمية

التوسع في الإنفاق العام كأسلوب وسياسة لدعم وتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي، يتفق الجميع على أنه يكون مسببا للتضخم تحت ظروف خاصة، هذه الظروف يتم حصرها في عاملين رئيسيين "التشغيل الكامل- Full employment" و"مرونة الجهاز الإنتاجي-Elasticity of Productive Apparatus ".

إلا أنه إضافة الى هاذين العاملين الرئيسيين نجد عوامل أو قنوات أخرى تساهم بشكل آخر وغير مباشر في دفع سياسة الإنفاق العام التوسعية الى إحداث الفجوة التضخمية، والتي من خلال هذا المطلب سنحاول التعرض لها من خلال دورها في التأثير على المستوى العام للأسعار.

أولا: العوامل الرئيسية

كنا قد أشرنا أنفا، إلى أنّ أبرز عاملين محددين لنوعية أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار وبالتالي إحداثه للتضخم أو لا، هما مدى وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل وكذا مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذين العاملين بالضبط قد أشار إليهما كينز في تحليله الاقتصادي المتعلق بالتضخم[*].

فالزيادة في الإنفاق العام لا يترتب عليها دائما ارتفاع في المستوى العام للأسعار، إلاّ إذا كانت البيئة الاقتصادية المطبق فيها تتميز بوجود اختناقات أو ضعف في الجهاز الإنتاجي(حالة الدول النامية) أو إذا كان ليس هناك طاقات انتاجية عاطلة.

وعليه إذ كان الجهاز الإنتاجي جامد، فإنّ زيادة نفقات الدولة في هذه الحالة ستمثل طلبا متزايدا على السلع والخدمات إلى جانب طلب القطاع الخاص المتزايد نتيجة توزيع الدولة لدخول (الإعانات والأجور)، مما يدفع بمستوى الطلب الكلي إلى الارتفاع ومنه مستوى الأسعار نحو الزيادة مشكلة بذلك فجوة تضخمية. وحتى إذا كانت النفقات العامة ذات طبيعة منتجة فإنّ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة تحقيق التشغيل الكامل أو وجود نقاط اختناق سينعكس ذلك في ارتفاع الأسعار، ذلك أنّ حالة التشغيل الكامل تعني استخدام عناصر الإنتاج بالكامل، وأنّ النفقات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وعلى عناصر الإنتاج مما يرفع من أسعارها ويزيد من الكلفة وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار فيما بعد، ونفس الشيء يحدث لو أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تكون نتيجة وجود اختناق أو نقص في الفن والكفاءة و التي تتميز بها خاصة الدول النامية.

[*] قد تم الحديث عنهما في نظريات تضخم الطلب وفق التحليل الكينزي و التحليل الحديث ص ص155-158.

وأما إذا كان العرض مرنا فإنه سيكون هناك استجابة للزيادة في الطلب، بحيث أنّ زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بزيادة كل من الاستثمار والاستهلاك مما يمكن من تحقيق استغلال أفضل للموارد وزيادة في الإنتاج ومن ثم استقرار في المستوى العام للأسعار، وهذه الحالة تحدث خاصة لدى الدول الرأسمالية المتقدمة.

ثانيا: عامل نوعية الإنفاق العام

إنّ زيادة بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها من ناحية وضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى قد يؤدي إلى زيادة الموجات التضخمية[1]، والمقصود هنا هو تلك النفقات غير المنتجة التي لا تحقق إيراد بعد صرفها أو بعبارة أدق لا تزيد من الإنتاج، والمتمثلة في النفقات الجارية أو التسييرية مثل: الأجور والرواتب، مدفوعات الفوائد والإعانات الاجتماعية، بالإضافة إلى النفقات الحربية أو العسكرية .

بحيث تكون هذه النفقات من قبيل الإنفاق غير المنتج الذي لا يزيد من العرض الكلي ولكن يدفع إلى زيادة الطّلب الكلي مما يُنشأ الفجوة التضخمية، وهذا يكون من خلال خلقه لتيار نقدي وإنفاق يفوق كثيرا المتاح من السلع والخدمات المنتجة محليا، الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع ومن ثم زيادة الموجات التضخمية. وفي ذات السياق ننوه أنّ هذا التيار النقدي قد يؤدي حتى إلى زيادة الطّلب على الواردات لتلبية تلك الزيادة في الطّلب الكلي الناتج عن زيادة حجم الإنفاق العام، والذي من شأنه أن ينشأ في الأخير ما يعرف بالتضخم المستورد* ذلك التضخم الذي ينشأ نتيجة لتأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية (تقلبات سعر الصرف).

وحتى بالنسبة للإنفاق المنتج والمتمثل في الإنفاق العام الاستثماري (الرأسمالي) فإنه قد يولد أحيانا وتحت ظروف خاصة الضغوط التضخمية، وهذا يحدث بالأخص في الدول النامية والمتخلفة التي في غمار عملية التنمية قد تَولَد مجموعة من الاختلالات التي تخلق القوى التضخمية، وخاصة في المراحل الأولى من عمليات التنمية. فالمراحل الأولى للتنمية، تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكة مواصلات ومرافق المياه والكهرباء وغيرها من المشروعات التي يتولد عنها دخول نقدية كبيرة تُحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها.

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص63.

* تقاس **نسبة التضخم المستورد** في دولة ما من خلال المعادلة التالية: $\frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدّل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$ ، وللمزيد اطلع على رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، مرجع سبق ذكره، ص303.

فكما هو معلوم فإنّ مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة من ناحية، ومن ناحية أخرى هي تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أنّ للاستثمار طبيعة مزدوجة فعلى حين يخلق الاستثمار طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولا تؤدي إلى زيادة في الطّلب تنصرف إلى كافة أنواع السلع و الخدمات.[1]

ويشير الاقتصاديون إلى أنّ الاختلال بين التيار السلعي والتيار الإنفاقي (العرض والطّلب الكليين) ينشأ من خلال ما يعرف بفترة التفريخ*، حيث تزداد حدّة هذا الاختلال كلما طالت فترة التفريخ كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية الثقيلة.

ثالثا: عامل طريقة تمويل الإنفاق العام

إنّ تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار يتوقف بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم بها تمويله، فالزيادة المضطردة في النفقات العامة أدت إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة غير الإيرادات العادية كالضرائب لتغطية هذه الزيادة، بحيث لجأت معظم الدول إلى التوسع في إصدار القروض العامة، وإلى مصدر آخر يطلق عليه "بالملاذ الأخير" لأنّ الحكومة تتردد كثيرا قبل أن تتخذ قرارا بشأنه والمتمثل في "الإصدار النقدي الجديد" المعروف بالتمويل بالتضخم، وهذا لأنه قد يتولد عنه زيادة كبيرة في المعروض النقدي تدفع إلى زيادة الطّلب الذي يفوق الزيادة في الإنتاج مما يولد ضغوط تضخمية قد تصل إلى حد انهيار العملة الوطنية.

وكقاعدة عامة، إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام (الضرائب والقروض العامة)، فإنّ المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل- وقد لا يتأثر على الإطلاق- من الإنفاق العام الإضافي، أما إذا تم تمويله عن طريق خلق قوة شرائية جديدة (الإصدار النقدي الجديد)، فإنّ الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة إذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية، أو كان يعاني من اختناقات معينة- نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي- تجعله عاجزا عن الاستجابة للطلب المتزايد الناتج عن الإنفاق العام الإضافي مما ينشأ عن ذلك فجوة تضخمية تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[2]

---

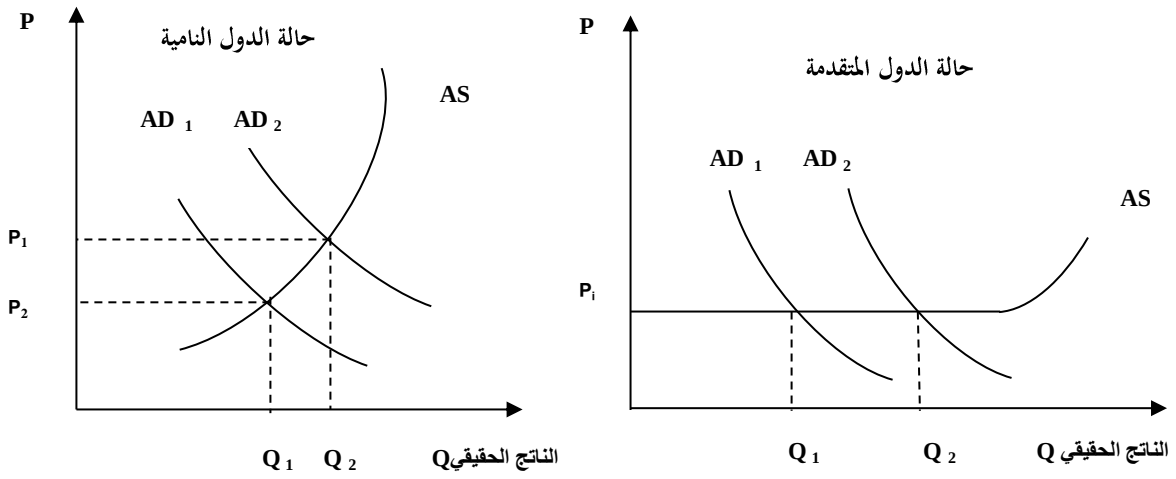
[1] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة (1)، 2002، ص 313.

* الفترة المنقضية بين بداية تنفيذ المشروعات الاستثمارية الخاصة بالتنمية و بين بدء ظهور إنتاج هذه المشروعات في الأسواق.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 1999، ص93.

ويمكن توضيح أثر التمويل بالتضخم على المستوى العام للأسعار في كل من الدول المتقدمة والنامية باستخدام نموذج العرض الكلي-الطّلب الكلي من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم (3-19): تأثير التمويل التضخمي على المستوى العام للأسعار في الدول المتقدمة والنامية



المصدر: المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص273.

لو حللنا ظروف الدول المتقدمة لوجدنا أنه توجد بها عادة القاعدة الصناعية، وتتوفر على الكفاءات و المهارات الإدارية، كما توجد بها الإمكانيات الرأسمالية للتوسع الإنتاجي بمعنى أنه إذا ما واجهت الدولة أزمة من أزمات الركود والانكماش فيكون في هذه الحالة استخدام التمويل بالتضخم بصورة مؤقتة علاجا ملائما، كما أنه لا يؤدي إلى زيادة هامة في المستوى العام للأسعار حيث ترتفع درجة مرونة عوامل الإنتاج.

فإذا افترضنا جدلا وجود درجة لانهائية من مرونة عرض، فإنّ منحنى العرض للناتج الوطني يأخذ في هذه الحالة شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي مثلما هو موضح في الشكل رقم (3-19)، ويعني ذلك أن التمويل التضخمي لن يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار و إنما سيؤدي فقط إلى زيادة الناتج الوطني الحقيقي من المستوى **ك1** إلى المستوى **ك2** بينما يظل مستوى الأسعار ثابتا عند **س1**.

بينما لا تتوفر مثل هذه الظروف الاقتصادية في الدول المتخلفة، حيث تكون مرونة عرض الإنتاج الوطني منخفضة بسبب الافتقار إلى التجهيزات التي يتم استيرادها عادة ونقص المهارات التنظيمية وعدم توافر الكفاءات العمالية الماهرة اللازمة لأي توسع اقتصادي وأخيرا الافتقار إلى الصرف الأجنبي اللازم للتوسعات الرأسمالية السريعة. من أجل ذلك يكون منحنى العرض في تلك الدول يقترب من الخط الرأسي كما يوضحه الشكل، والذي يوضح أنّ استخدام التمويل بالتضخم لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم الناتج الوطني (أي حوالي ك1ك2) بينما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار وذلك لضآلة مرونة العرض.

وفي الأخير وبشكل عام يتحدد أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار على ضوء حجم الإنفاق العام ونوعيته وكذلك الطريقة التي تم تمويله بها دون نسيان طبيعة البيئة الاقتصادية المطبق فيها وكذا الوضع الاقتصادي العام. بحيث يؤثر الإنفاق العام على الأسعار بشكل متفاوت تماشيا مع التفاوت في مستوى النشاط الاقتصادي العام، فمثلا يكون أثر الزيادة في الإنفاق العام على الأسعار كبيرا في حالة الازدهار الاقتصادي مقارنة بأثره في حالة الركود.

المطلب الثالث: دراسات تطبيقية حول العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم

الحجم الأمثل للإنفاق العام وآثاره كسياسة اقتصادية هو أحد المواضيع الأكثر جاذبية في دراسات السياسات الاقتصادية الكلية، وهذا نظرا لدوره وآثاره المتفاوتة على الاقتصاد. بحيث قُدّمت عدة دراسات تطبيقية حول ذلك والتي من بينها دراسات حول آثاره على التضخم وعلاقته به خلال َفترات زمنية مختلفة وكذا دول مختلفة، وهذا باستخدام مختلف تقنيات ونماذج الاقتصاد القياسي، إلا أنّ المثير للجدل والانتباه هو أنّ النتائج التجريبية للدراسات كانت مختلفة من دولة إلى أخرى، مختلفة من ناحية اتجاه العلاقة السببية والآثار قصيرة الأجل مقابل الطويلة.

وعليه تكملة للإطار النظري الخاص بموضوع هذا المبحث، سنحاول فيما يلي سرد أهم الدراسات التطبيقية التي لها علاقة بموضوع هذا المبحث والمتناولة لـ"الأثر أو العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم".

أولا: الدراسات التطبيقية الأجنبية

سنحاول فيما يلي سرد بإيجاز أهم النتائج التطبيقية المتعلقة بالدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العديد من الدول من نامية، ناشئة وكذا متقدمة.

1. **دراسة أجنبية بعنوان "أثر الإنفاق العام على التضخم في اقتصاديات آسيا الناشئة "الهند، فيتنام وأندونسيا" للفترة (1970-2010)" :**[1] درست هذه الورقة الموضوع أعلاه في اقتصاديات آسيا الناشئة (الهند، فيتنام وأندونسيا)، وقد تم الاعتماد على نموذج بمتغيرين هما معدل التضخم والإنفاق العام مأخوذ كنسبة من GDP ومعتمدين على الخطوات المنهجية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"، تم التوصل إلى النتائج التالية:

[1] Tai Dang Nguyen, **Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: India, Vietnam, and Indonesia,** the Singapore economic review, February 2014, pp 09-22.

- ✓ متغيرات الدراسة كانت متكاملة من الدرجة الأولى بالنسبة للدول الثلاث، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك أظهر وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات في الدول الثلاث وعليه تم التوجه نحو تقدير نموذج VECM.
- ✓ أشارت نتائج تقدير نموذج "VECM "، أنّ الإنفاق العام له أثر طردي معنوي على التضخم في كل من المدى الطويل والقصير بالنسبة للهند وإندونيسيا، بينما في الفيتنام يكون فقط في المدى الطويل.
- ✓ الإنفاق العام يفسر ما نسبته 20% (الهند)،05 % (فيتنام)، 17% (إندونيسيا) من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم والباقي تفسره عوامل غير مدرجة في النموذج.

وخلصت الدراسة، أنّ للإنفاق العام تأثير مهم على التضخم في كل من المدى القصير والطويل في البلدان الثلاث وأنّ النتائج تدّعم النظرة الكينزية في تحليلها للتضخم باعتبار أنّ إحدى آليات وقنوات تأثير الإنفاق العام في التضخم يكون من خلال أثره على جانبي الطّلب والعرض الكليين.

2. دراسة أجنبية بعنوان "العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الدول المتوسطية":[1]

درست هذه الورقة الموضوع أعلاه خلال الفترة 1970-2009 في الدول الأوروبية المتوسطية (اسبانيا، البرتغال، فرنسا، ايطاليا، اليونان، قبرص، مالطا)، مستخدمة في ذلك متغيرين هما معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك) والإنفاق العام (مأخوذ كنسبة من GDP).

وباتباع خطوات التحليل القياسي كانت أهم النتائج كما يلي:

- ✓ الإنفاق العام متكامل من الدرجة الأولى بالنسبة لخمسة دول(قبرص، فرنسا، اليونان، البرتغال، اسبانيا) ومتكامل عند الدرجة صفر بالنسبة لإيطاليا ومالطا، بينما معدّل التضخم كان متكامل من الدرجة الثانية عند كافة الدول باستثناء مالطا. واختبار جوهانسن أظهر وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات في البرتغال فقط.
- ✓ وبالنسبة لاختبار السببية فقد أظهر نتائج متباينة، حيث أظهر وجود تدفق ثنائي الاتجاه بين المتغيرات عند ايطاليا(المستوى 1%، في المدى القصير)، تدفق أحادي الاتجاه من التضخم نحو الإنفاق العام عند البرتغال (في المدى الطويل) وكذا فرنسا (في المدى القصير والمستوى1%)، بينما تدفق أحادي الاتجاه من الإنفاق العام نحو التضخم في المدى القصير لكل قبرص (المستوى10%)، مالطا (المستوى1%) واسبانيا (المستوى 5%)، في حين لا توجد أية علاقة سببية بين المتغيرين في اليونان.

[1] Francesco, Roberto, Gian, The **nexus between puplic expenditure & inflation in the Mediterranean countries**, Cosimo magzzino, Italy, 2011 p p 09-15.

في الأخير خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل واضح على أن اتجاه التأثير يكون دائما من الإنفاق العام إلى التضخم و العكس صحيح كذلك. حيث أنّ ما قيل وافترض في النظريات الاقتصادية ليس مطابق على دول البحر الأبيض المتوسط.

3. دراسة عربية بعنوان "تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)":[1]

سعت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاه سلوك العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق خلال فترة الدراسة، واعتمادا على تقنيات الاقتصاد القياسي ونموذج انحدار خطي متعدد المتغيرات (التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، الإنفاق العام، متغير الزمن والمتغيرين الوهمين الحرب والحصار) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ أنّ متغيرات النموذج قد فسرت 97.7 %من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار.
- ✓ أنّ زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بـ 1.83 وحدة، مع وجود أثر موجب لعاملي الزمن والحصار على المستوى العام للأسعار.

وقد فسرت الدراسة أنّ أثر الإنفاق العام قد انصب على الأسعار بسبب محدودية حجم الإنتاج لضعف مرونة الطاقة الانتاجية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الطّلب والعرض الكليين، ولغياب الدور الفاعل للتجارة الخارجية بسبب الحصار وهذا بوصفها عامل مهم في سد الفجوة، اتجهت الأسعار الى الارتفاع.

ثانيا: الدراسات التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري

بالنسبة للاقتصاد الجزائري كحالة تطبيقية، نجد هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم وهذا بانتهاج نماذج قياسية مختلفة وفترات زمنية مختلفة، ويمكن حصر أبرزها:

1. دراسة بعنوان "تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)":[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم (معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الجزائر خلال الفترة أعلاه، مستخدمة في سبيل ذلك تقنيات الاقتصاد القياسي .

[1] عامر عمران كاظم، **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)**، مجلة جامعة كربلاء، العراق، المجلد (3)، العدد(11)، أوت 2005، ص ص245 -263.

[2] نورالدين بوالكور، **تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل(1970-2015)**، مجلة الدراسات الكمية، جامعة الوادي– الجزائر– المجلد (2)، العدد (2)، 2016، ص ص 43-59.

وبإدراج اللوغاريتم في النموذج تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ متغيري الدراسة متكاملين من الدرجة الأولى واختبار التكامل المشترك لجوهانسن أظهر وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين؛
- ✓ تم التوجه نحو نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، وعند تقديره اتضح أنّ زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بـ 0.015%.
- ✓ أوضح اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي نحو إلى المستوى العام للأسعار، مما يدل بأنّ زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة بهذا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والتضخم(الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، وأنّ هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى المستوى العام للأسعار ، مما يدل على أنّ زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر.

2. دراسة بعنوان " أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر للفترة 1980-2012 ":[1]

سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر، وتم الاعتماد على نموذج يضم ثلاث متغيرات هي: معدّل التضخم (ممثلا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك)، معدل عرض النقود بالمفهوم الواسع ،كذا معدل الإنفاق العام. وباستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي تم التوصل للنتائج التالية:

- ✓ جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وباستخدام اختبار التكامل المشترك لأنجل–غرانجر، اتضح وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم النقدي (بين كافة متغيرات النموذج).
- ✓ تم التوجه نحو نموذج (ECM) ، وعند تقديره اتضح أنّه عند زيادة الإنفاق العام بـ 1% يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم بـ 6.53%، وأنّه عند زيادة عرض النقود بـ 1% يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم بـ 3.05%، وبالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ (معنوي) فيوضح أنه في كل فترة (سنة) يتم تعديل ما يقترب عن 42 % من اختلالات توازن معدل التضخم في المدى الطويل.
- ✓ معامل التحديد المعدّل قد أخذ نسبة 39% بمعنى أنّ المتغيرات المستقلة(الإنفاق وعرض النقود) تتحكم بنسبة 39% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم والباقي تفسره عوامل غير مدرجة في النموذج.

وعليه أظهرت الدراسة وجود تأثير واضح للإنفاق العام على التضخم النقدي بالجزائر وأن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (الإنفاق العام، عرض النقود والتضخم)

[1] سنوسي علي وبن البارا محمد، **أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر للفترة 1980-2012**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار–الجزائر–، المجلد (15)، العدد (37)، جوان 2016،ص ص402-423.

3. دراسة بعنوان " تحليل قياسي لأثر نَوعَيّ الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي "VAR " :[1]

نشير في البداية أنّ هذه الدراسة هي دراسة قد قمنا بها مؤخرا تناولت موضوع هذا المطلب، بحيث سعينا من خلالها إلى إلقاء الضوء على **دور نوعية الإنفاق العام** من إنفاق عام جاري(ميزانية التسيير) واستثماري(ميزانية التجهيز) في التأثير على التضخم بالاقتصاد الجزائري ووفق أي اتجاه، باعتبار أنّ "النوعية" اقتصاديا هي عامل جد مهم في تحديد اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم والذي وجب معرفته.

وقد تم استخدام النموذج القياسي"VAR "، هذا الأخير الذي يسمح لنا بتوضيح دور وأهمية الصدمات التي تحدث في متغيري الإنفاق العام في تفسير تقلبات معدل التضخم بالجزائر.

نموذج دراَستنا تضمن 3 متغيرات ألا وهي: معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك، الإنفاق العام الجاري مأخوذا كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام الاستثماري مأخوذا كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وبإتباع الخطوات المنهجية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، تم التوصل للنتائج التالية:

- ✓ أظهرت اختبارات الاستقرارية (ADF & PP) أنّ جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.
- ✓ اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أظهر عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة وعليه تم التوجه نحو تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي(1) VAR.
- ✓ عند تقدير نموذج (1) VAR، اتضح لنا أنّ زيادة الإنفاق العام الاستثماري المتأخر بسنة بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ 1.40%، وزيادة الإنفاق العام الجاري المتأخر بسنة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 0.73% وهذه النتائج كلها هي عند مستوى المعنوية 10%.
- ✓ الإنفاق العام بنوعيه قد فسر التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة بنسبة 6% ، والتي هي نسبة **تبدو أكثر واقعية** باعتبار وجود عوامل أخرى أكثر أهمية وتأثيرا في التضخم بالجزائر، غير مدرجة في نموذجنا والتي هي متضمنة في حد الخطأ كالمعروض النقدي، سعر الصرف ومرونة الجهاز الانتاجي... إلخ.
- ✓ وفقا لاختبار السببية لغرانجر، فإنّ كل من الإنفاق العام الاستثماري والجاري يؤثران في التضخم بالجزائر وهذا وفق علاقة سببية أحادية، متجهة منهما نحو معدل التضخم.

[1] ناويس أسماء وقورش نصيرة، **تحليل قياسي لأثر نَوعَيّ الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي "VAR "**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة–الجزائر–، المجلد (6)، العدد(10)، ديسمبر2018، ص ص174-199.

- ✓ وفقا لاختبار تحليل دوال الاستجابة واختبار تحليل التباين اتضح لنا أنّ معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها التضخم في فترة التنبؤ هي تتعلق بصدماته هو بحد ذاته وبنسبة كبيرة، يليه الإنفاق العام الاستثماري ومن ثم الإنفاق العام الجاري.

وقد خلصت دراستنا في الأخير إلى أنّه حتى وإن كان هناك تحفظ بخصوص نوعية أثر (طردي وعكسي)* الإنفاق العام بشقيه على التضخم بالجزائر ومدى مطابقته للنظريات الاقتصادية، فإنه لا يمكن انكار حقيقة أنّ نوعية الإنفاق العام تلعب دورا في التأثير على المستوى العام للأسعار ومنه التضخم.

ومن خلال كل هذه الدراسات التجريبية، **نستنتج** أنّ اتجاه التأثير والعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم مختلفة من دولة إلى أخرى. وأنّ النتائج بالتأكيد تخضع لطبيعة وخصوصية كل اقتصاد مطبق فيه سياسة الإنفاق العام، وكذا الفترة الزمنية وطبيعة الإحصائيات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة، وبهذا تبقى العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم مثيرة للجدل للبحث فيها ودراستها.

وما يمكن استخلاصه في الأخير من هذا المبحث هو أنّ الإنفاق العام هو جزء من الطّلب الكلي الفعال، بحيث أنّ أي زيادة فيه تؤدي إلى زيادة في حجم الناتج، وهذا يحدث طبعا في ظل عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل(وجود موارد عاطلة) وتمتع الجهاز الانتاجي بالمرونة (يستجيب لأي زيادة في الطلب) وبالتالي غياب هذه الظروف سيؤدي إلى أثر غير مرغوب فيه متمثل في نشوء الضغوط التضخمية كنتيجة لوجود فائض في الطّلب الكلي عن العرض الكلي.

* للمزيد من التفاصيل ومعرفة التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة، اطلع على المقال ص ص189 –192.

خلاصة الفصل الثالث

انطلق تحليلنا في هذا الفصل من خلال أنّ المهمة الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية تتمثل في العمل على تحقيق الاستقرار في مستوى الطّلب الكلي، **ولكن من أين أو كيف يمكن أن يتحقق ذلك ؟**

وكانت الإجابة هي اقتراح الاقتصادي "كينز" بتدخل الدولة عن طريق سياستها المالية من خلال **توجيه الإنفاق العام**، وهذا بحكم أنّه يمثل أحد مكونّات الطّلب الكلي، وأنّه حسبه هو يمثل المصدر الأخير لخلق الطّلب، وبالتالي توجيهه – الزيادة أو التخفيض فيه مع التغيير في هيكله النوعّي- يساهم في إدارة مستوى الطّلب الكلي بما يسمح في الأخير بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

بحيث يتم اتباع سياسة إنفاق عام توسعية في حالات الركود والانكماش وهذا قصد تنشيط والمحافظة على مستوى الطّلب الذي يؤدي إلى تخفيض حدّة ذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل -خاصة عند انخفاض المكونات الأخرى للطلب بصفة غير عادية-. أما عند ارتفاع هذه المكونات بصورة مفاجئة فإنّ الحكومة تلجأ إلى السياسة الانكماشية كإجراء وقائي لتفادي الفجوات التضخمية وما لها من آثار اقتصادية وخيمة.

وطبعا وفي إطار هذه السياسة وقصد التأثير في الطّلب الكلي بحسن إدارته والمحافظة على مستواه، يكون التأثير فيه من خلال التأثير في مكوناته من استهلاك، استثمار وصافي الصادرات بما يحقق في الأخير استقرار اقتصادي كلي- آثار مرغوبة-.

فبشكل عام يتوقف أثر الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي وفقا لحجم ونوعية النفقة أي الغرض الذي تخصص له، فلكل جانب من جوانب النفقة أثر يمارسه في اتجاه معين، وهنا نشير أنّه قد تشوب وتحت ظروف خاصة بعض **الآثار غير المرغوبة** والمتمثلة أساسا في: "**أثر المزاحمة**" -مزاحمة الإنفاق العام للاستثمار الخاص- الذي يحدث عندما يتم تبني سياسة توسعية، بحيث هذا الأثر يضعف من فعالية سياسة الإنفاق العام بتقليص حجم الاستثمار الخاص وحتى الإنفاق الاستهلاكي نظرا للتناسب العكسي بينهم وبين سعر الفائدة(السعر الذي يرتفع جراء التوسع المالي) ثم انخفاض الطّلب الكلي الذي هو مفتاح النشاط الاقتصادي.

ضف إلى أنّ هذا الأثر ألا وهو" أثر المزاحمة" في الأجل المتوسط قد يتعدى أثره من الاستقرار الداخلي إلى الاستقرار الخارجي –"**أثر المزاحمة الدولية**"- بإحداثه لعجز في الحساب الجاري –**العجز التوأم**-.

بحيث إذا كان الاقتصاد مفتوحا بدرجة كبيرة فإنّ أثر المزاحمة يؤثر على الصادرات، إذ أنّ ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن التوسع في الإنفاق العام سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية – في ظل نظام سعر صرف مرن- لتصبح الأسعار المحلية أقل تنافسية للأسعار الأجنبية وليترتب بذلك انخفاض في الصادرات وزيادة في الواردات ومنه يتشكل في الأخير عجز في الميزان التجاري.

وإلى جانب هذه الآثار غير المرغوبة والسلبية التي من الممكن أن تنجر عن سياسة الإنفاق العام، اتضح لنا أنّ هناك أثر آخر لا يستهان به، وهو أثره الكبير السلبي على المستوى العام للأسعار وهذا بإمكانية ظهور الفجوات والضغوط التضخمية الناشئة عن وجود فائض في الطّلب الكلي عن العرض الكلي. هذا الأثر الذي يتحقق عندما لا يكون هناك **استجابة سريعة** للآلة الإنتاجية المحلية للطّلب الإضافي على السلع والخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق العام ومدى توفر اقتصاد البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية، إضافة الى وجود قنوات أخرى مساهمة في هذا وفي مقدمتها طريقة تمويل الإنفاق العام.

وفي الأخير وبشكل عام، فإنّ فعالية سياسة الإنفاق العام بتحقيقها للآثار المرغوبة هي **مرتبطة** بشكل وثيق **بالمضاعف** ومتوقفة على مدى فعاليته، بحيث كلما زادت قيمته كلما دل ذلك على ارتفاع أكبر في الطّلب الكلي ومنه حجم الناتج والعمالة. مع الاشارة هنا أنّ أساس عملية المضاعف هو الإنفاق الاستهلاكي بحيث يكون الوسيط في الربط بين التغير في الطّلب الكلي والناتج، إذ يرتبط المضاعف طرديا بالميل الحدّي للاستهلاك بينما يكون عكسيا مع الميل الحدّي للادخار، والضرائب وكذا الميل الحدّي للاستيراد وهذا باعتبارهم تسربات من دورة الدخل أي خروج جزء من الدخل عن دائرة الطّلب الكلي.

وبعد الانتهاء من دراسة الإطار النظري لمحوري الدراسة والمتمثلين في الإنفاق العام والطّلب الكلي بمكوناته، وكذا تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي والوصول إلى نتائج نظرية، أصبح من اللازم دراسة هذه النتائج على معطيات الاقتصاد الجزائري، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم والأخير من هذه الدراسة.

الفصـل الرابـع:

قياس أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

الفصل الرابع: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

تمهيد:

لقد استعرضت الدراسة في الفصول السابقة الإطار النظري لسياسة الإنفاق العام ،كيفية تأثيرها وإداراتها للطّلب الكلي بمكوناته وبالتالي تأثيرها على الاستهلاك، الاستثمار وصافي الصادرات، بحيث توصلنا من خلال الجانب النظري لهذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية التي يتوجب علينا التأكد من مدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري. ولذلك تقوم الدراسة من خلال هذا الفصل بداية بتحليل واستعراض أهم المراحل أو التوجهات التي مرت بها سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري على طول فترة الدراسة من خلال التركيز على نقاط الانعطاف التي أثّرت على الاتجاه العام لهذه السياسة وبالتالي أثّرت على تطور حجم الإنفاق العام ومؤشراته.

وعليه تنطلق الدراسة من مرحلة التوجه والانتقال إلى اقتصاد السوق عقب الأزمة النفطية سنة 1986 التي تعد نقطة الانعطاف الأولى والتي تلتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي آنذاك. أما نقطة الانعطاف الثانية فكانت مع الارتفاع الطفيف لأسعار النفط انطلاقا من سنة 2000 ومحاولة استغلال الحكومة ذلك الانفراج المالي بتبني سياسات انعاش اقتصادي مرتكزة على التوسع في الإنفاق العام، ولتكون نقطة الانعطاف الأخيرة مع تراجع وتدهور أسعار النفط منذ سنة 2015 وتبني الحكومة بعدها سياسات ترشيد للإنفاق العام.

ومن بعد تحليل توجهات وتطورات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري على طول فترة الدراسة، تنطلق الدراسة في المبحث الثاني في تحليل أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر وهذا يكون بداية من خلال تحليل تطور مكونات الطّلب الكلي في الجزائر كل على حدا ومن ثم تحليل الأثر والعلاقة بين الإنفاق العام ومكونات الطّلب الكلي وفي الأخير بتحليل الآثار الايجابية والسلبية(المرغوبة وغير المرغوبة) لسياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر.

ومن بعد هذا نختم هذا الفصل بمبحث يتناول التحليل القياسي لأثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي أي مكوناته في الجزائر خلال فترة الدراسة، مستخدمين من أجل ذلك نموذج ومقاربة شعاع الانحدار الذاتي VAR الذي يسمح لنا بدراسة الصدمات. و عليه فإنّ هذا الفصل يكون مقسم إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: تحليل توجهات سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-2018)**
- ✓ **المبحث الثاني: تحليل أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)**
- ✓ **المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)**

الفصل الرابع: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

المبحث الأول: تحليل توجهات سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-2018)

شهد النصف الثاني للثمانينات من القرن 20، تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية وبالأخص أسعار النفط سنة 1986 التي انخفضت إلى أقل من13$ أمريكي للبرميل الواحد، والذي انعكس بدوره على الدول النامية ومنها الجزائر، بحيث أخذت مظاهر الأزمة الاقتصادية فيها شكلا جديدا وخطيرا كأحد أهم إفرازات السياسة الاقتصادية والاستراتيجية المتبعة فيها آنذاك(تخطيط مركزي).

وفي ظل ذلك، نتج في الجزائر عن هاته الوضعية أزمات هيكلية عميقة من عجز في الميزانية العامة، اختلال هيكل الأسعار، عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أزمة المديونية التي أصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.

مما أجبر السلطات الجزائرية آنذاك إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية العالمية والتي من بينها صندوق النقد الدولي، وهذا بتبنيها لجملة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي امتدت من سنة 1989 إلى غاية 1998 والتي خلالها أعادت الدولة رسم سياستها الاقتصادية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص (سياسة إنفاقية انكماشية)، ثم لتأتي مرحلة جديدة انطلاقا من سنة 1999 والتي تغيرت فيها السياسة الاقتصادية من اتجاه انكماشي إلى توسعي مستغلة في ذلك التحسن في أسعار النفط وكذلك تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ثم لتنتهج بعد ذلك انطلاقا من سنة 2015 أسلوب ترشيد الإنفاق في ظل انهيار وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ منتصف سنة 2014.

وعليه ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على توجهات وتدابير سياسة الإنفاق العام المتبعة في الجزائر طيلة فترة الدراسة 1989-2018، بالإضافة إلى تحليل تطور حجم الإنفاق العام بشقيه–ميزانية التسيير والتجهيز– وكذا دراسة هيكله ولنختم المبحث بتحليل المؤشرات الكمية المتعلقة بقياس آثاره.

الفصل الرابع: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

المطلب الأول: توجهات سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-2018)

سنعالج في إطار هذا المطلب توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018) من خلال توضيح أبرز التدابير المتخذة في مجالها، انطلاقا من مرحلة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ذات الطابع الانكماشي خلال فترة التسعينات، وصولا إلى مرحلة تطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي ودعم النمو ذات الطابع التوسعي انطلاقا من الألفية الثالثة، وختاما بمرحلة انتهاج أسلوب ترشيد النفقات العامة في ظل انهيار وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية انطلاقا من منتصف سنة 2014 إلى غاية الوقت الحالي.

أولا: سياسة الإنفاق العام في ظل الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي للفترة (1989-1998)

إنّ أبرز مشكلة عانى منها الاقتصاد الوطني هو اعتماده شبه المطلق على قطاع المحروقات الذي جعله عرضة للصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة تقلبات أسعار المحروقات والتي تحدد أسعارها خارجيا، وهو ما حدث بالفعل خلال سنة 1986، إذ أدى الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات إلى أقل من 13$ للبرميل الواحد إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت إلى اختلال التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.

حيث خلقت هذه الأزمة سلبيات في الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، التشغيل والأسعار...الخ، وكانت هذه السلبيات أكثر وقعا في سنتي 87- 1988 أين سجلت تأثيراتها على الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات الذي انخفض بنسبة 2.5% سنة 1987 و3.4% سنة 1988، والاستثمار هو الآخر الذي انخفض سنة 1988 بنسبة 2.7%. وبالنسبة للمبادلات فقد ازداد الاستيراد من ناحية القيمة في سنة 1988(+10% لمواد الاستهلاك و12% لمواد التجهيز)، وارتفعت أسعار الاستهلاك إلى 10% في حين ازداد التضخم 40% ما بين سنتي 1985-1988.[1]

وباعتبار أنّ إيرادات المحروقات تشكل تقريبا 95 % من إيرادات الصادرات، فقد انخفضت هذه الإيرادات من 12.8 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.8 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض قدره 40 % سنة 1986 و31 % سنة 1987، و 42% سنة 1988 مقارنة مع 1985. [2]

---

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2006/2005، ص365.

[2] *Ahmed Bouyacoub, **l'entreprise publique et l'économie de marché (1988-1993)**, les cahiers de CREAD, vol(11), N° 39, Algérie, 1997, p 24.*

في حين عرفت المديونية الخارجية تزايدا مستمرا وسريعا منتقلة من 18.37 مليار دولار سنة 1985 إلى 20.5 مليار دولار سنة 1986 ثم إلى 24.6 مليار دولار سنة 1987 بعدما كانت 14 مليار دولار سنة 1984، وانتقلت نسبة خدمة المديونية من 35.8% سنة 1985 إلى 56.7% سنة 1986[1] ثم إلى 75% سنة 1988، وبالنسبة للتوازنات الداخلية سجل عجز مالي بـ 14 مليار دج في قانون المالية لسنة 1986 بعد الفائض المسجل سنة 1985، وعجز في ميزانية سنة 1987بـ 12 مليار دج.[2]

وأمام هذه الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات، قامت السلطات الجزائرية آنذاك بإجراء اصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية (1989-1998)* والتي شملت المجالات المالية والنقدية، ومجالات الأسعار والأجور وإصلاح المؤسسات العمومية سعيا منها لاستعادة التوازن الاقتصادي وزيادة اعتماد الاقتصاد تدريجيا على قوى السوق. ونظرا لموضوع دراستنا، فإنّه سيتم **التركيز** على الاصلاحات والإجراءات التي اتخذت في مجال سياسة الإنفاق العام وفق ما يلي:

1. الاجراءات المتعلقة بتخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار– تحرير الأسعار–:

لقد أعطت برامج الاصلاحات الاقتصادية انطلاقا من برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989-1990) وإلى غاية برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998) أهمية كبرى لنظام تحرير الأسعار (رفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة) وإبعاد الدولة عن التدخل في ميكانيزمات السوق، وهذا لأنّ تدخلها يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية أي الأسعار التي تعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج (استرجاع مكانة السوق في تحديد الأسعار).

بحيث هذه الخطوة كانت مهمة من أجل ترشيد الإنفاق العام وتخفيضه قصد تقليل عجز الميزانية العامة**، ولتوضيح هذه النقطة ألا وهي نقطة اصلاح نظام الأسعار بتحريره ورفع الدعم تدريجيا على السلع والخدمات يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين خلال هذه الفترة وهي:

---

[1] *Rachid BOUDJEMA, **Economie du développement de l'Algérie 1962-2010** , v(3), dar el khaldounia, Algérie , 1ere édition, 2011, p24.*

[2] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري : الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005/2004، ص103.

* أولى بدايات هذا الاصلاح تّمت بعقد اتفاقيتين هما الاستعداد الائتماني الأول (31 /05/ 1989 إلى 30 /05/ 1990) والاستعداد الائتماني الثاني (3/06/ 1991 إلى 30 /03/ 1992)، ثم تبعه ابرام اتفاقية موسعة تضمنت برنامجين هما برنامج التثبيت الهيكلي(1994-1995) وبرنامج التعديل الهيكلي(1995-1998)، ومجمل الاتفاقيات كانت تدعو الى تبني سياسات انكماشية سواءا كانت مالية أو نقدية، تحرير للأسعار والتجارة الخارجية وكذا التوجه نحو الخوصصة.

** ضمن هذه الفترة كان لابد للدولة من أن تتخلى عن السياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدر للتضخم والعجز الخارجي ورمز لاقتصاد المديونية، وهذا يكون بتقليل حجم النفقات الموجهة لدعم الأسعار (تحرير الأسعار).

(أ). **نظام دعم الأسعار ما بين (1989-1992):** شمل الدّعم السلع الاستهلاكية الأكثر طلبا خلال هذه المرحلة، والمتمثلة في 12 مادة وهي:[1] الحبوب، السميد، الدقيق المستورد والبقول الجافة، الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي، الحليب، السكر المسحوق، الخميرة المعدّة للمخابز، الطماطم المصبرة، غاز البوتان، غاز البروطان، غاز أويل ،بالإضافة إلى المواد الفلاحية الوسيطية ومواد البناء.

وقد كانت تكلفة هذا الدعم الذي مثّل نسبة 4% من الناتج المحلي الاجمالي سنتي 91- 1992 أثر بالغ في عودة الاختلالات للمتغيرات الكلية، بحيث أدى هذا بالدولة إلى إصدار النقد (ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2%) لتغطية العجز في الميزانية العامة ليتسبب بذلك بتغيير في قيمة الدينار ومنه بذلك ارتفاع في معدل التضخم، هذا الأخير الذي سجل[2] في سنة 1989 معدل قدره 9.3% ثم ليرتفع سنة 1990 إلى 17.9%، ثم ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له في الاقتصاد الجزائري وهذا بمعدل وصل 31.7%.

(ب) نظام دعم الأسعار انطلاقا من سنة 1993: انطلاقا من سنة 1993 شرعت الجزائر بشكل جلي في تحرير الأسعار وهذا بتقليص عدد المواد المدّعمة إلى خمسة مواد فقط هي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، دقيق الأطفال.

بالإضافة الى تحرير أسعار المواد الفلاحية الوسيطية ومواد البناء، وإلغاء هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية والأدوية) في سنة 1994، أما في سنة 1995 تم إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب عدا القمح، الزيت والأدوات المدرسية.[3]

وعلى هذا الأساس نجد أنّه ما بين 1994-1996 ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية والبترولية إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت هذه المنتوجات قبل 1994 يسودها نظام الأسعار المدّعمة. ويمكن توضيح قيمة المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة 88- 1993 كما يلي:

الجدول رقم (4-1): المبالغ المخصصة لدعم الأسعار خلال الفترة (1988-1993)/ الوحدة: مليار دج

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة لدعم الأسعار	1,0	1,0	-	17,65	29,5	22,7

المصدر: بن عزة محمد، ص237.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 379

[2] *Indice des prix à la consommation, collections statistiques N°200, rapport de l'ONS, juillet 2016, p67.*

[3] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار الهومة، الجزائر، بدون طبعة، 2008، ص129.

وبشكل عام لقد ساهمت اجراءات تخفيض الدعم لأسعار المواد (بمعنى تخفيض النفقات العامة الموجهة لدعم الأسعار) في تخفيف العبء على الميزانية العامة وفي عجزها، إلاّ أنّه في المقابل كان لها أثر بالغ على الجانب الاجتماعي وهذا من خلال انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وبالأخص الطبقات ذات الدّخل المحدود والضعيف.

2. المجهود الإنفاقي المبذول من قبل الدولة قصد اصلاح المؤسسات العمومية والتوجه نحو الخوصصة:

لقد عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية في أواخر الثمانينات مشاكل عديدة تمثلت في زيادة مديونيتها وعجز في ميزانياتها لازمها عدّة سنوات، وما زاد من تعقيد وضعيتها هي الاجراءات التي اتخذت فيما بعد من تحرير للأسعار وتخفيض لقيمة الدينار وكذا سياسة الانفتاح الاقتصادي.[1]

وأمام هذا الوضع تدخلت السلطات قصد اصلاح المؤسسات العمومية، بحيث قبل سنة 1994 بذلت السلطات جهودا معتبرة نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ منحت لمعظم هذه المؤسسات الاستقلالية القانونية والمالية مع إعادة تأهيل هذه المؤسسات بإعفائها من الديون، نظرا للوضع المالي المزري الذي تميزت به. فلجأت إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية المستقلة والذي دخل مرحلته الفعلية في بداية نوفمبر1991.[2]

حيث تم إنشاء حساب خاص رقم 302- 063 والذي سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية والذي خصصت من خلاله مبالغ مالية ضخمة– نفقات عامة– لتطهير المؤسسات العمومية ذات الهيكل المختل، والممولة من الميزانية العامة وهذا ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): النفقات المخصصة من الميزانية العامة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية / الوحدة: دج

السنة	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية الأساسي	12.000.000.000	42.500.000.000	83.500.000.000
المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية التكميلي	16.000.000.000	68.000.000.000	-
المجموع السنوي	28.000.000.000	110.500.000.000	83.500.000.000
المجموع العام (للسنوات كلها)	222.000.000.000		

المصدر : بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص239

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل**:(التجربة الجزائرية) دار الحامد، الأردن، الطبعة (1)، 2009، ص 216.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 373.

غير أنّ هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها بحيث لم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر في المؤسسات العمومية، لتنتهج بعد سنة 1994 أسلوبا آخر في الاصلاح ألا وهي الخوصصة* والتي تم اقرار قانونها سنة 1995، بحيث مست العديد من المؤسسات في:[1] قطاع الفندقة والسياحة، التجارة والتوزيع والصناعات النسيجية، شركات البناء، الصناعات الغذائية والتحويلية....الخ.

وفي ظل هذا، مست 768 مؤسسة مجموعة من الترتيبات منها:[2]

- 339 مؤسسة استفادت من تحويل جزء من عجزها إلى قروض متوسطة الأجل ومن دعم قدمته الخزينة العمومية في شكل شراء جزء من مديونيتها.
- 38 مؤسسة عالجتها البنوك.
- 138 مؤسسة، تدّخلت الخزينة في التخفيف عنها من حيث الجانب الاجتماعي.
- 193 مؤسسة لم تتم معالجتها لأنها تقدم نتيجة استغلال سالبة.

وعليه فقد ساهمت الخزينة العمومية بـ 60 مليار دج، مما يعني أنّ المبالغ المالية–النفقات العامة– المخصصة للتطهير المالي واصلاح المؤسسات العمومية كانت جد ضخمة، وأنّه بالرغم من ذلك إلا أنّ المؤسسات بقيت تتخبط في المشاكل نظرا لسوء التسيير ونقص الكفاءات وصعوبة المواكبة.

3. الإجراءات المتعلقة بإعادة توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية:

لقد عرفت الشبكة الاجتماعية مجموعة من الإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من حدّة الأزمة الاقتصادية التي أصابت البلاد جراء ارتفاع نسب البطالة –التي وصلت[3] إلى 24,4% و28,1% سنتي 1994 و1995 على التوالي–، وتدهور القدرة الشرائية جراء تحرير الأسعار .

فهذه الإجراءات كانت بمثابة إعادة نظر للدولة في توزيع نفقاتها الاجتماعية وتحديد أولوياتها بما يناسب الوضع الحالي، فكانت من أجل رفع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للفئات المحرومة من المجتمع، وكان ذلك وفق مراحل يمكن أن نوجزها فيما يلي:[4]

---

* لقد تم توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية بين سنتي 1994 و 1995 وذلك بالترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية، ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية ، في حدود. % 49 بالإضافة إلى الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية.

[1] بن عزة محمد، مرجع سابق، ص239.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسات التشغيل: (التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 218.

[3] ***IMF** Staff Country Report -Algeria -Statistical Appendix , N° 97/83, October 1997, p18.*

[4] بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 234.

(أ). إنشاء صندوق تعويض الأسعار لدعم الفئات المحرومة:

أنشئ هذا الصندوق من خلال قانون المالية 1992 وبالتحديد المادة 115، والتي تنص على أنه تستفيد الفئات الاجتماعية التي لها أجر أقل من 7000 دج والمنعدمة الدخل من الدعم. وأضاف المرسوم التنفيذي رقم 92-46 المؤرخ في 1992/02/11 شروط تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات المحرومة وكيفياته ، وتتمثل الفئات المعنية كما يلي: العمال الأجراء، أصحاب المعاشات والمنخرطين في الضمان الاجتماعي، أصحاب المعاشات من المجاهدين ومعطوبي حرب التحرير، والمقيمين الذين لا دخل لهم.

وقد شملت هذه الإجراءات أربع منح هي: منحة الأجر الأدنى (IPSU) لكل أجير يقل أجره عن 7000دج، منحة عائلية تكميلية (ICAF)، منحة التقاعد الاضافية (ICPR،منحة معدومي الدخل (ICSR).

(ب). انشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة:

رقم 68-302 في إطار الحسابات الخاصة بالخزينة ويتلقى إيراداته من إيرادات الميزانية العامة. وفي السنة الموالية (1993) تم تحديد قيمة هذا الصندوق بـ 24.000.000.000 دج، وزعت كما يلي:

- المنح العائلية بمبلغ 4.200.000.000 دج.
- تعويض أصحاب الأجر الوحيد بمبلغ 8.700.000.000 دج.
- التعويض التكميلي لأصحاب المعاشات والريوع بمبلغ 1.800.000.000دج.
- تعويض عديمي الدخل بـمبلغ 9.300.000.000دج.

(ت). انشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تم انشاء هذا الصندوق سنة 1994، وهذا بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست المؤسسات والتي أدت الى تسريح العديد من العمال، بحيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر أجر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال 03 سنوات، مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق.

ويمكن توضيح تطور نفقات الشبكة الاجتماعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): نفقات الشبكة الاجتماعية ما بين سنتي 1992-1993

	انجاز سنة 1992		تقديرات الاقفال سنة 1993	
	المبلغ الاجمالي (مليون دج)	عدد المستخدمين متوسط الثلاثي الرابع	المبلغ الاجمالي (مليون دج)	عدد المستخدمين متوسط شهري
تعويض عديمي الدخل	4990	3.530.000	9330	6.450.000
التعويض التكميلي لأصحاب المعاشات والريوع	1415	1.430.000	1660	1.150.000
تعويض أصحاب الأجر الوحيد	6940	5.680.000	5308	1.420.000
المجموع	**3350**	**6.310.000**	**52019**	**6.230.000**
المنح العائلية التكميلية – المنح الموزعة على مجموع الأجراء–	34513	1.350.000	4480	9.020.000
المجموع	**16.695**	**11.990.000**	**24.000**	**15.250.000**

المصدر: بن عزة محمد، مرجع سابق، ص235

ومنه فقد كانت هذه الاجراءات المتخذة في مجال النفقات الاجتماعية جد مهمة وفي محلها (وإن كانت منح مالية زهيدة) وهذا في ظل الوضع المزري الذي عانى منه المواطنون من تدهور للقدرة الشرائية وتفشي الفقر بسبب تسريح العمال ورفع الدعم كنتيجة حتمية لتطبيق برامج التعديل الهيكلي القاسية.

وفي الأخير وبشكل عام فإنّه خلال هذه الفترة (1989-1998) والمواكبة لمرحلة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، فإنه تم تبني سياسة انكماشية في جانب الإنفاق العام والمتضمنة اجراءات صارمة في مجاله من تحرير للأسعار(تقليص نفقات دعم الأسعار)، تقليص لنفقات التجهيز وعقلنة نفقات التسيير، تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، تجميد لكتلة أجور الوظيف العمومي، كما تم مراجعة الشبكة الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية لعملية التحويل على المواطنين وبالأخص الطبقات محدودة الدخل.

ثانيا: سياسة الإنفاق العام في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتنمية الاقتصادية للفترة (2001-2014)

بعد انتهاء فترة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1998، تميزت الوضعية الاقتصادية الجزائرية بشيء من التناقض فمن جهة كان هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية* كمعدّل التضخم، ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف ومن جهة أخرى نجد أنّه كان هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع في معدلات البطالة.

وأمام هذا الواقع اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الاقتصادية بإتباع سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، سياسة تستند على الفكر الكينزي الذي يرتكز على أهمية تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام وبأنواعه في دعم النشاط الاقتصادي وإنعاشه. فقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة[1] دورا هاما في إتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي (تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية) بعدا اجتماعيا كبيرا (الحدّ من معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق التوازن الجهوي).

خصوصا وأنّ الفترة السابقة شهدت تردیا كبيرا في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي كنتيجة سلبية لبرامج الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، بحيث تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995-2000 في حدود 28% بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها الاقتصاد الوطني.

وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة في مجموعة من البرامج والممثلة في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذا برنامج التنمية الخماسي لتوطيد النمو(2010- 2014)، وعليه سيتم توضيحها كما يلي:

* للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على : بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص218-219.

[1] لمزيد من التفاصيل بخصوص تطور أسعار النفط، انظر إلى الملحق رقم (03).

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (*PSRE) للفترة (2001-2004):

أقر هذا البرنامج في أفريل 2001، بحيث كان أداة بيد السلطات العمومية لتفعيل مخصصات الإنفاق العام قصد تنشيط الطّلب الكلي والدفع بحكة النمو، من خلال التركيز على المشاريع القاعدية الكبرى والداعمة للأنشطة الإنتاجية والخدماتية المنشئة للقيمة المضافة. وقد بلغت قيمته الإجمالية 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي غلاف مالي موزع ضمن مخصصات على طول الفترة 2001-2004.[1]

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (**PCSC) للفترة (2005-2009):

جاء هذا البرنامج مكملا للبرنامج السابق من أجل دعم النمو الاقتصادي وتعزيز المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المحققة، ومستغلا في ذلك التحسن في أسعار المحروقات في السوق الدولية والذي ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في الإنفاق العام، بحيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 4246.3 مليار دج.[2] وقد اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة التي بلغت في "شكلها الأصلي" ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار. مع العلم أنّ هذا البرنامج قد تدعم ببرنامجين خاصين، أحدهما رصد بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليكون المجموع النهائي لقيمته يقدر بـ 8705 مليار دج.[3]

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (***PCCE) للفترة (2010-2014):

اعتمد هذا البرنامج في اجتماع مجلس الوزراء يوم 2010/05/24 وهو برنامج إرساء وتوطيد النمو الاقتصادي، حيث خصص له غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصص له حتى الآن والمقدر بحوالي :[4] 21214 مليار دج أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي.

---

* *Programme de Soutien à la Relance Economique.*

[1] ***Une décennie de réalisations "Algérie 1999-2008 "**, rapport de MAEP/Focal national, Novembre 2008, p 12.*

** *Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance Economique.*

[2] بن لشهب حمزة وقرومي حميد، **دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر: دراسة تحليلية بالجزائر للفترة (2000-2017)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة–الجزائر–، المجلد(04)، العدد(01)، جوان 2018، ص75.

[3] ***A Public Expenditure Review Assuring High Quality Public Investment**, Report of World Bank, Vol 01, N° 36270-DZ, August 2007, p p1-2.*

*** *Programme de consolidation de la Croissance Economique.*

[4] *Rachid BOUDJEMA, op.cit, p39.*

وهذا البرنامج يشمل شقين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار $.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار $.

ومقارنة بالبرامج السابقة، فإنّ هذا البرنامج قد ركز بشكل كبير على قطاع التنمية البشرية والذي خصص له أكثر من 40% من الموارد، ويمكن لنا تلخيص وتوضيح توزيع المخصصات المالية لكافة البرامج انطلاقا من 2001 إلى 2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): قيمة المخصصات المالية ضمن البرامج التنموية (2001-2014)

القطاعات/ البرامج	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)		برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)		برنامج التنمية الخماسي لتوطيد النمو (2010-2014)	
	القيمة (مليار ج)	النسبة	القيمة (مليار دج)	النسبة	القيمة (مليار ج)	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1	1703.1	40.5	6448	31.6
دعم التنمية الاقتصادية	65.4	12.4	337.2	08	1566	7.7
التنمية البشرية	204.2	38.9	1908.5	45.5	10122	49.5
تحديث القطاع العام ودعم الاصلاحات*	45	8.6	203.9	4.8	1666	8.2
تكنولوجيا الاعلام والاتصال	-	-	50	1.1	250	1.2
المجموع	525	100	4202.7	100	20052	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ محور "الهياكل القاعدية" في كافة البرامج الثلاثة قد احتل النسبة الأكبر من الاهتمام والتركيز، وهذا نظرا إلى أهميته الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي، ودعم عمليات الاستثمار والانتاج ومنه تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 والمتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

* شملت تطوير و تحديث الإدارة الضريبية، تهيئة المناطق الصناعية، وضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط و الطويل...الخ.

هذا وإلى جانب محور آخر لا يقل أهمية بتاتا ألا وهو محور "التنمية البشرية"، الذي نلاحظ أنّه حاز على الحصة الأكبر في البرنامج الأخير بنسبة قاربت 50%، والذي تضمن تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين وتحقيق الرفاهية من خلال توجيه الاستثمارات العمومية نحو الاستكمال والتشييد(لكل من السكنات، المستشفيات، المدارس والجامعات، القاعات متعددة الرياضات،....).

إضافة إلى ما سبق، نجد محور "دعم التنمية الاقتصادية" الذي تضمن دعم كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري، الصناعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل، بالإضافة إلى الاهتمام بالسياحة، وهذا كله من أجل مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

كما اهتمت البرامج كذلك "بتحديث القطاع العام" قصد تحسين الخدمة العمومية في مجالات البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لفك العزلة عن المناطق النائية، وكذلك تطوير مصالح الأمن والحماية المدنية والاهتمام بقطاع العدالة.

وبشكل عام يمكن تلخيص أبرز الأهداف التي سعت مجمل هذه البرامج التنموية ومنه سياسة الإنفاق العام التوسعية في تحقيقيها خلال هذه المرحلة في النقاط التالية:

- ✓ تنشيط الطّلب الكلي قصد الدفع بحركة النمو الاقتصادي وتعزيزها.
- ✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية ودعم عمليات الانتاج والاستثمار، وكذا تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- ✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ العمل على تنويع الاقتصاد الوطني.
- ✓ تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية والتعليم، التعليم العالي، التكوين المهني والصحة، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية).

ثالثا: ترشيد الإنفاق العام كأسلوب ضبط اقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط انطلاقا من سنة 2015

على مشارف انتهاء البرنامج الخماسي الأخير، اعتزمت الحكومة الشروع في برنامج تنموي خماسي جديد امتد من 2015 إلى غاية 2019، والذي رصدت له نحو 21000 مليار دج أي ما يعادل 262 مليار دولار أمريكي، بحيث منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشة للسكان، اضافة إلى العمل على استحداث مناصب الشغل، وتشجيع الاستثمار المنتج وتنويع الاقتصاد الوطني.[1]

غير أنّ انهيار وتراجع أسعار النفط انطلاقا من النصف الثاني من سنة 2014، أين انخفض متوسط سعر برميل النفط بـ 46,8$ أي من 99,6$ سنة 2014 إلى 52,8$ في سنة 2015 والتآكل السريع لاحتياطيات الصرف بـ 34,8 مليار $ بين سنتي 2014 و 2015 (انخفض من 178,9 مليار$ إلى 144,1 مليار$). وكذا ضعف نمو الايرادات العامة التي انتقلت من 3927,8 مليار دج سنة 2014 إلى4552,5 مليار دج سنة 2015 والذي انعكس في ظل تزايد الإنفاق العام إلى تفاقم عجز رصيد الميزانية الذي بلغ سنة 2015 حوالي 3103,8 مليار دج،[2] ما يقارب 18,5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 17,8 %سنة 2014.

وكذا في ظل توقعات بقاء أسعار النفط عند مستويات لا تحقق التوازنات الاقتصادية والمالية المطلوبة، عجل بإعادة النظر في البرنامج التنموي لصالح ما سمي بـ" النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2019)"، هذا النموذج الذي تضمن:[3] إطار ميزانية على المدى القصير والمتوسط يتم تحيينه على ضوء عناصر الوضع الراهن مع الإبقاء على أهداف النمو، بحيث يهدف إلى التحكم في توازنات الخزينة والمالية العمومية، تعزيز العدالة الاجتماعية دون كلفة اقتصادية زائدة، تسخير الميزانية لخدمة النمو والتنمية البشرية المستدامة، تفعيل الاستثمار خارج المحروقات قصد تنويع الاقتصاد وبناء اقتصاد ناشئ.

وتتجلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي:[4]

1. **المقاربة المستجدة لسياسة الميزانية:** في آفاق 2019، يتم العمل على تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية نفقات التسيير الرئيسية، خفض محسوس لعجز الخزينة بالضغط والترشيد في الإنفاق العام، والعمل على حشد موارد اضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

[1] بن لشهب حمزة وقرومي حميد، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] الإحصائيات المدرجة تم الاعتماد عليها من: **الجزائر بالأرقام**: نتائج 2013-2015، نشرة الديوان الوطني للإحصاء، رقم 2016/46، 2016.

[3] بليلة لمين، **الدور التنموي للدولة مع إشارة إلى واقع الجزائر**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي–الجزائر–، المجلد(14)، العدد(01)، جوان 2017، ص34.

[4] ناصر بوعزيز ومنصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد–بين الواقع والتجسيد–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي–الجزائر–، المجلد(10)، العدد(02)، ديسمبر2017، ص91.

2. **مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي:** تم تحديد أهداف في العشرية القادمة (2020-2030) والتي تمثلت فيما يلي :

- تحقيق مسار نمو خارج قطاع المحروقات للناتج المحلي الاجمالي في حدود 6,5% سنويا.
- مضاعفة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بواقع 2,3 مرة خلال هذه الفترة.
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (5,3% سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2030).
- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات
- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع، من خلال إحداث ديناميكية قطاعية، مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.
- تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين، يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة التي تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير، ويتعلق الثاني، بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات.

كما يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو هي:[1]

- **مرحلة الاقلاع(2016-2019):** ستتمحور حول رفع القيم المضافة لمختلف القطاعات إلى المستويات المستهدفة.
- **مرحلة التحول (2020-2025):** تسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد.
- **مرحلة الاستقرار (2026-2030):** وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستداركية التي تراكمت وتوظيفها لصالح استقراره.

وفي هذا الصدد فقد جاءت التدابير الموازنية متمشية مع هذا النموذج وهذا بالضغط على الانفاق العام من خلال تدابير الترشيد وإصلاح سياسة الدعم وكذا تبني اجراءات جبائية من استحداث وزيادة للرسوم والضرائب قصد حشد الموارد المالية ومن ثم تعزيز الخزينة ومنه الميزانية.

[1] ناصر بوعزيز ومنصف بن خديجة، مرجع سابق، ص ص91 -92.

فقد حافظت الحكومة على المشاريع التي شرعت في انجازها وذات الأولوية القصوى(السكن، الصحة، التربية والنقل) والمقدر حجمها بـ 26 مليار دولار لعام 2015 مع الاستغناء عن باقي المشاريع والتي لا تؤثر والبالغة حجم 29 مليار دولار، بحيث مس حجم ترشيد الإنفاق العام في مجال المشاريع الكبرى نسبة 53 % من المشاريع المبرمجة.[1]

وفي سنة 2016 ومن أجل تجسيد تدابير الترشيد في النفقات العامة، لجأت الحكومة إلى بدائل من بينها: [2] الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، منها مشاريع ترامواي ومستشفيات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار. كما تم اتخاذ قرار بوقف عمليات التوظيف في الوظيف العمومي والقطاع التابع للدولة، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

وعليه فقد **انخفضت** نفقات الميزانية إلى 7297,5مليار دج سنة 2016 بعدما كانت656,3 7 مليار دج سنة 2015 أي انخفضت بمعدّل نمو حقيقي سالب قدّر بـ 6,1 - %، بحيث انخفضت ميزانية التسيير بـ 2,2- %، وميزانية التجهيز بـ 12,1- %.

وبالنسبة لسنة 2017 ووفقا لمشروع قانون المالية، فقد تم اقرار تسقيف النفقات العامة للفترة الممتدة بين سنتي (2017–2019) في حدود 6800 مليار دج بهدف الحفاظ على نفقات الاستثمار والتحكم في نفقات التسيير ومنه تعزيز رصيد الميزانية العامة،[3] كما تم اقرار كذلك سلسلة من التدابير الجبائية* قصد حشد الموارد المالية، وهذا ما يبيّن حدّة الأزمة التي واجهت البلاد والتوجه إلى ترشيد النفقات كأسلوب ضبط اقتصادي .

وهنا نطرح سؤال: "هل حقاّ لم يتجاوز حجم الإنفاق العام هذا السقف خلال هذه الفترة –ما بين سنتي (2017-2019)–؟ أم حدث غير ذلك؟!"...والاجابة على هذا السؤال سنراها في المطلب القادم أين سيتم تحليل تطور حجم الإنفاق العام بشقيه (ميزانية التسيير والتجهيز) في الجزائر على طول فترة الدراسة.

[1] بن لشهب حمزة وقرومي حميد، مرجع سابق، ص79.

[2] حفيظ صواليلي، قانون المالية 2016...بداية السنوات العجاف في الجزائر، جريدة الخبر، أكتوبر 2015.

[3] *Ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 et prévissions (2018-2019), 2016, p14.*

* تمثلت هذه التدابير الجبائية في زيادة في الرسوم والضرائب وحقوق الطابع (مثل رفع الضريبة حول القيمة المضافة من 17 بالمئة إلى 19 بالمئة بالنسبة للمعدل العادي ومن 7 بالمئة إلى 9 بالمئة بالنسبة للمعدل المنخفض، زيادة الضرائب على المنتجات النفطية....الخ)، و التي ساهمت في ارتفاع أسعار بعض المنتجات منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي، وكذا خدمات النقل العمومي (رفع سعر المازوت)، منتجات التبغ....الخ

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر على طول فترة الدراسة، مع توضيح وتحليل لتطور نوعيه الرئيسيين ألا وهما ميزانية التسيير (المتضمنة الإنفاق العام الجاري والتحويلي) وميزانية التجهيز (الإنفاق العام الاستثماري) بالإضافة إلى توضيح تطور هيكل الإنفاق العام في جانبيه التسييري والتجهيزي في الجزائر.

أولا: تحليل تطور حجم الإنفاق العام الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

لقد أكدّت معظم الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام، الاتجاه العام لنموه وتزايده في مختلف دول العالم أيا كانت، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الجزائري؟ ... الإجابة عن هذا السؤال سيتم استنتاجها من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول رقم (4-5) والشكل رقم (4-1).

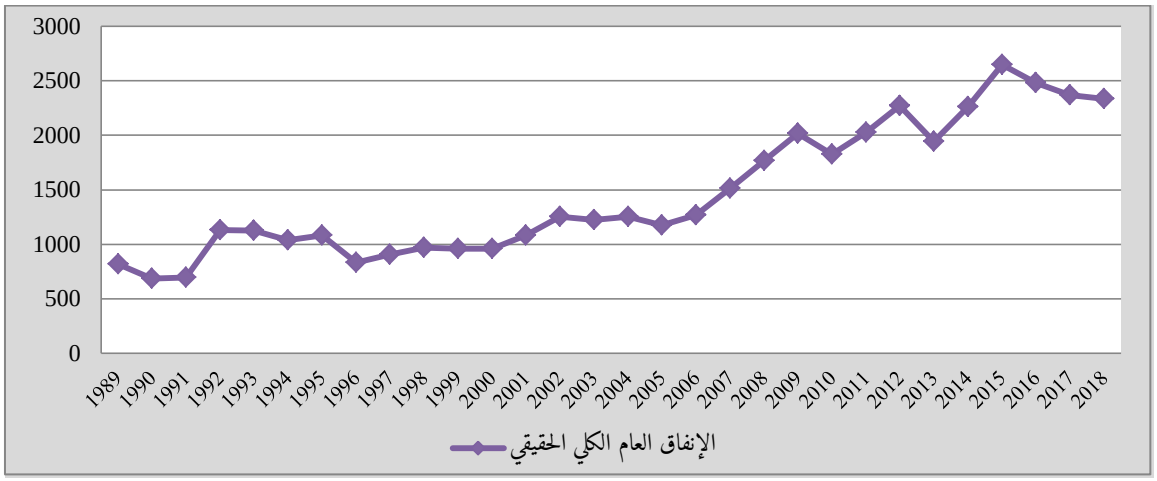
الجدول رقم (4-5): تطور الإنفاق العام الكلي الاسمي والحقيقي* في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

السنوات	الإنفاق العام الكلي بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق العام الكلي الحقيقي مليار دج	معدّل نمو الإنفاق العام الكلي الحقيقي %	السنوات	الإنفاق العام الكلي بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق العام الكلي الحقيقي مليار دج	معدّل نمو الإنفاق العام الكلي الحقيقي %
1989	124.5	**817,2**	-10,3	**2004**	1888.9	**1255,6**	2,7
1990	136.5	**687,8**	-15,8	**2005**	2052.0	**1174,6**	-6,5
1991	212.1	**694,9**	1,0	**2006**	2453.0	**1270,2**	8,1
1992	420.1	**1128,9**	62,4	**2007**	3108.6	**1512,9**	19,1
1993	476.6	**1126,7**	-0,2	**2008**	4191.0	**1769,0**	16,9
1994	566.3	**1037,6**	-7,9	**2009**	4246.3	**2017,4**	14,0
1995	759.6	**1082,4**	4,3	**2010**	4466.9	**1827,7**	-9,4
1996	724.6	**832,6**	-23,1	**2011**	5 853,6	**2025,7**	10,8
1997	845.2	**907,6**	9,0	**2012**	7 058,2	**2273,0**	12,2
1998	875.7	**970,7**	7,0	**2013**	6 024,1	**1941,9**	-14,6
1999	961.7	**961,7**	-0,9	**2014**	6 995,8	**2261,9**	16,5
2000	1178.1	**960,4**	-0,1	**2015**	7 656,3	**2646,3**	17,0
2001	1321.0	**1081,9**	12,7	**2016**	7 297,5	**2483,8**	-6,1
2002	1550.6	**1253,4**	15,9	**2017**	7 282,6	**2367,5**	-4,7
2003	1639.3	**1223,1**	-2,4	**2018**	7726.3	**2335,3**	-1,4

المصدر: من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم (04)

* الإنفاق العام الحقيقي لسنة ما = (الإنفاق العام الاسمي لنفس السنة/ مكمش الناتج المحلي لنفس السنة) ضرب 100

الشكل رقم (4-1): منحنى بياني يوضح تطور الإنفاق العام الكلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-5)

من خلال الجدول رقم (4-5)، يتضح لنا جليا أنّ الإنفاق العام بالأسعار الجارية كحجم هو يتزايد من سنة إلى أخرى وفق منحنى تصاعدي سريع، بحيث انتقل من 124,5 مليار دج سنة 1989 إلى 961,7 مليار دج سنة 1999 أي تضاعف بسبعة مرات لينتقل بعد ذلك إلى 7726,3 مليار دج سنة 2018 أين تضاعف ثمان مرات. إلاّ أنه ومن أجل الوصول إلى تحليل اقتصادي حقيقي لهذا التزايد، لابد من دراسة الإنفاق العام بالأسعار الثابتة (باعتبار سنة الأساس هي سنة 1999).

ووفقا لهذا فإننا نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وكذا الجدول رقم (4-5)، أنّه وبشكل عام فإنّ الإنفاق العام الكلي الحقيقي قد عرف اتجاها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة، بحيث انتقل من 817,2 مليار دج سنة 1989 إلى 1081,9 مليار دج سنة 2001 ثم إلى2225,7 مليار دج سنة 2011 ومنه إلى 2335.3 مليار دج سنة 2018، مع ملاحظة وجود تذبذبات في بعض الأحيان بانخفاض معدّلات نموه وبالأخص في العقد الأول من فترة الدراسة.

وفي هذا الصدد وقصد التحليل الاقتصادي الجيد لتطور حجم الإنفاق العام الكلي، سيتم تقسيم التحليل إلى أربعة مراحل أساسية تعكس فترات زمنية شهدت نقاط انعطاف مهمة ساهمت في تغير اتجاهات سياسة الإنفاق العام بين الانكماش والتوسع والترشيد وهي كالتالي:

1. المرحلة الأولى (1989-1993):

وهي تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني*، أولى الاصلاحات الاقتصادية المتخذة من قبل السلطات في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة في نهاية الثمانينات، والتي ارتكز محتواها على ضرورة تخلي الدولة على السياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدرا للتضخم والعجز الخارجي ورمز لاقتصاد المديونية. إلا أنّه وخلال هذه الفترة ! فالملاحظ هو أنّه تم تسجيل متوسط معدل نمو حقيقي سنوي موجب للإنفاق العام الكلي بـ **7,4 %** (**5,7 %** بالنسبة لمتوسط معدل النمو السنوي الحقيقي لميزانية التسيير و**13,2 %** لميزانية التجهيز)، والذي تضمن أعلى معدّل نمو حقيقي سنوي على طول الفترة وهذا سنة 1992 أين تم تسجيل معدّل نمو للإنفاق العام بـ 62,4 % (47,2 % بالنسبة لميزانية التسيير و102,6 % بالنسبة لميزانية التجهيز) وهذا حدث كنتيجة للدعم** الذي قدمته الحكومة آنذاك، والذي كان سببا في عودة الاختلالات للمتغيرات الكلية (أبرزها ارتفاع معدل التضخم، الذي سجل في سنة 1989 معدل قدره 9,3% ثم ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بالاقتصاد الجزائري بمعدّل 31,7%)[1] وكذا سببا في تعثرالإصلاحات وفشلها، ولتتوجه بعد ذلك الحكومة نحو ابرام اتفاقات واصلاحات موسعة مع صندوق النقد الدولي عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي تلَخص نتائجها المرحلة القادمة ألا وهي الثانية.

2. المرحلة الثانية (1994-2000):

وهي تمثل مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ذات الطابع التقشفي الانكماشي الصارم والرامي إلى تقليص الإنفاق العام بجانبيه التسييري والتجهيزي وكذا رفع أشكال الدعم المقدمة من الدولة. وهذا ما يفسر **المنحنى المنخفض** لتزايد ونمو الإنفاق العام من خلال الشكل السابق وحتى الجدول، حيث تم تسجيل متوسط معدل نمو حقيقي سنوي سالب على طول هذه الفترة بـ**1,7- %** (**0,6 %** بالنسبة لميزانية التسيير و**3,03 - %** معدّل نمو سالب لميزانية التجهيز)، وهو متوسط معدّل نمو حقيقي سنوي منخفض إذا ما قارناه بالفترة السابقة التي بلغ فيها متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي 7,4 % .

* هي تمثل أولى بدايات الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، بحيث تم عقد اتفاقيتين هما الاستعداد الائتماني الأول (31 /05/ 1989 إلى 30 /05/ 1990) والاستعداد الائتماني الثاني (3/06/ 1991 إلى 30 /03/ 1992) .

** سبق وأن تم تناول حثيثيات وتفاصيل هذا الدعم في هذا الفصل وبالضبط ص178.

[1] *Indice des prix à la consommation, collections statistiques N°200, rapport de l'ONS, juillet 2016, p67.*

وخلال هذه المرحلة فإنّ أعلى معدّل نمو حقيقي سنوي منخفض (سالب) قد سجل كان في سنة 1996 بحيث بلغ معدّل **23,1- %** والذي كان سببه الرئيسي هو الانخفاض الكبير للإنفاق العام الاستثماري (ميزانية التجهيز) الذي سجل معدّل نمو سالب في ذات السنة بـ **50,9- %** مع انخفاض الإنفاق العام التسييري الذي سجل هو الآخر معدّل نمو سالب قدر بـ **6,3- %** .

3. المرحلة الثالثة (2001-2014):

وهي تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي* والمرتكزة أساسا على التوسع في الإنفاق العام كسياسة لانعاش الاقتصاد بتنشيط الطّلب الكلي قصد تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين (التصور الكينزي). وخلالها نلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق العام الكلي الحقيقي (خاصة في جانب الإنفاق العام الاستثماري)، بحيث انتقل من 960,4 مليار دج سنة 2000 إلى 1255,6مليار دج سنة 2004 وإلى 2017,4مليار دج سنة 2009 ثم إلى 2261,9 مليار دج سنة 2014 ، وقد سجل متوسط معدّل نمو حقيقي سنوي **موجب** خلال الفترة **(2001-2004)** قدره **7,2 % (4,8 %** بالنسبة لميزانية التسيير و**13 %** لميزانية التجهيز)، وبمتوسط معدّل نمو سنوي **موجب** للفترة **(2005-2009)** قدره **10,3% (6,3 %** بالنسبة لميزانية التسيير و**17,2 %** لميزانية التجهيز) وبالنسبة للفترة **(2010-2014)** المقابلة لبرنامج توطيد النمو والداعمة للتنمية البشرية فقد سجل متوسط معدّل نمو سنوي حقيقي **موجب** قدره **6,9% (6,7 %** بالنسبة لميزانية التسيير و**0.9- %** لميزانية التجهيز)، أي خلال هذه المرحلة بشكل عام فقد تم تسجيل متوسط معدّل نموي حقيقي سنوي **موجب** قدره حوالي **7%** وهو متوسط معدّل نمو مرتفع إذا ما قارناه بالفترة السابقة التي بلغ فيها معدّل نمو سالب بـ**1,7- %.**

ونشير هنا أنّ ما دعم وعزز هذا التوجه التوسعي في الإنفاق العام هو تحسن الايرادات العامة وبالضبط جانبها النفطي(الجباية البترولية) أين تحسنت أسعار النفط الجزائري مقارنة بالفترة السابقة (انتقل سعر النفط من 27,8 $ للبرميل سنة 2000 إلى 54.6$ سنة 2005 ثم إلى 98,6$ سنة 2008 وإلى 112,9$ سنة 2011 ثم إلى 109,4$ سنة 2013 [1]). ولكن هل هذا التوجه بقي على حاله أم تغير فيما بعد؟ وهل كانت أسعار النفط مجددا عاملا حاسما وضاغطا في توجيه السياسات الاقتصادية بالجزائر بعد أزمة النفط 1986 ؟

* ثلاثة برامج تنمية اقتصادية سبق التطرق لها بالتفصيل في هذا الفصل وبالضبط ص 184.

[1] أنظر للملحق رقم (03).

4. المرحلة الرابعة (2015-2018):

هذه المرحلة في الواقع واكبت مرحلة تطبيق برنامج التنمية الخماسي(2015-2019) والذي عدّلَ فيما بعد وأُعيد النظر فيه لصالح ما سمي بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو(2016-2019)، نظرا لانَهيار وتراجع أسعار النفط انطلاقا من النصف الثاني من سنة2014 (حيث انتقل سعر النفط من 109,4$ سنة 2013 إلى 99,6 $سنة 2014 ثم إلى 52.6$ سنة 2015 ثم إلى 44,2$ سنة 2016 وإلى 54,2$ سنة 2017 [1])، وأين لعبت مرة أخرى أسعار النفط وايراداتها دورا في تحديد والضغط على توجهات السياسية الاقتصادية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص، بحيث خلال هذه المرحلة تم تسجيل معدلات نمو حقيقية سنوية سالبة في السنوات الثلاثة الأخيرة باستثناء سنة 2015، بحيث سجل في هذه المرحلة متوسط معدل نمو حقيقي سنوي قدره **1,2%** وهو معدّل منخفض إذا ما قارناه بالمرحلة السابقة، مما يعكس في الأخير التوجهات الرشيدة في استخدام الإنفاق العام والضغط الذي مورس عليه .

وننوه هنا وكإجابة على السؤال الذي تم طرحه في نهاية المطلب الأول بأنّه قد حدث غير ذلك، بحيث تجاوز فعليا حجم الإنفاق العام الكلي بالأسعار الجارية سقف* 6800 مليار دج خلال فترتي 2017-2018 بمبالغ قدرت بـ 282,6 7 مليار دج و 7726,3 مليار دج على التوالي، وحجم إنفاق اعام لسنة 2019 بـ7725,5 مليار دج.

ثانيا: تحليل تطور شقّي الإنفاق العام– ميزانية التسيير والتجهيز– في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)

يكتسي التبويب أو التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة اهتماما كبيرا لدى السلطات العليا بالنظر لكونه عامل جد مهم في تحليل الوضعية الاقتصادية والاقتصاد الكلي، وكما ذكرنا سابقا– الفصل الأول– فإنّ النفقات العامة تقسم في ميزانية الجزائر إلى قسمين: ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

بحيث تعبر ميزانية التسيير عن تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والتي تكون غير منتجة في الغالب بحيث تتضمن نفقات جارية وتحويلية ، بينما نفقات التجهيز فهي تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني لتمثل بذلك نفقات استثمارية منتجة.

[1] أنظر للملحق رقم (03).

* حدد هذا السقف في قانون المالية 2017 وهو يسري على المدى المتوسط لسنوات 2017 .2018 و2019

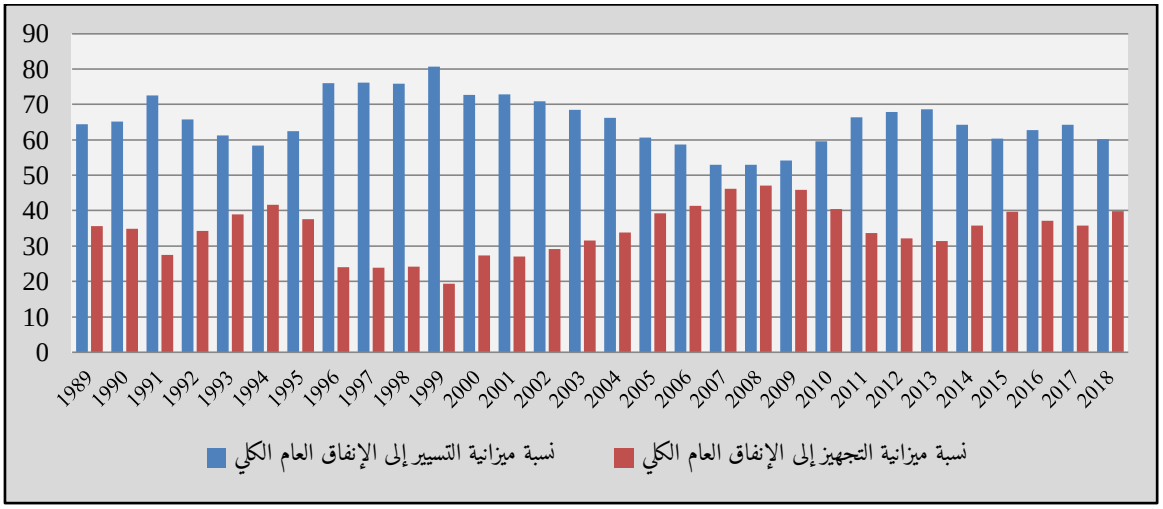
ويمكن توضيح تطور هاتين الميزانيتين أي ميزانية التسيير والتجهيز من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4-6): تطور ميزانيتي التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

السنوات	ميزانية التسيير بالأسعار الثابتة (الحقيقية) مليار دج	معدل النمو الحقيقي لميزانية التسيير %	نسبة ميزانية التسيير إلى الإنفاق العام الكلي %	ميزانية التجهيز بالأسعار الثابتة (الحقيقية) مليار دج	معدل النمو الحقيقي لميزانية التجهيز %	نسبة ميزانية التجهيز إلى الإنفاق العام الكلي %
1989	526,4	-9,3	**64,4**	290,8	-12,2	**35,6**
1990	447,4	-15,0	**65,1**	240,4	-17,3	**34,9**
1991	503,9	12,6	**72,5**	191,0	-20,5	**27,5**
1992	741,9	47,2	**65,7**	387,0	102,6	**34,3**
1993	689,2	-7,1	**61,2**	438,0	13,2	**38,9**
1994	605,4	-12,2	**58,3**	432,2	-1,3	**41,7**
1995	675,0	11,5	**62,4**	407,4	-5,7	**37,6**
1996	632,6	-6,3	**76,0**	199,9	-50,9	**24,0**
1997	691,1	9,2	**76,1**	216,5	8,3	**23,9**
1998	735,8	6,5	**75,8**	234,9	8,5	**24,2**
1999	774,7	5,3	**80,6**	187,0	-20,4	**19,4**
2000	698,0	-9,9	**72,7**	262,4	40,3	**27,3**
2001	789,2	13,1	**72,9**	292,7	11,6	**27,1**
2002	887,3	12,4	**70,8**	366,1	25,1	**29,2**
2003	837,8	-5,6	**68,5**	385,4	5,3	**31,5**
2004	831,5	-0,7	**66,2**	424,1	10,0	**33,8**
2005	712,7	-14,3	**60,7**	461,9	8,9	**39,3**
2006	744,6	4,5	**58,6**	525,6	13,8	**41,4**
2007	801,6	7,7	**53,0**	698,2	32,8	**46,1**
2008	936,1	16,8	**52,9**	832,9	19,3	**47,1**
2009	1092,7	16,7	**54,2**	924,7	11,0	**45,8**
2010	1088,0	-0,4	**59,5**	739,7	-20,0	**40,5**
2011	1342,5	23,4	**66,3**	683,3	-7,6	**33,7**
2012	1540,2	14,7	**67,8**	732,8	7,3	**32,2**
2013	1331,8	-13,5	**68,6**	610,1	-16,7	**31,4**
2014	1453,1	9,1	**64,2**	808,8	32,6	**35,8**
2015	1595,8	9,8	**60,3**	1050,5	29,9	**39,7**
2016	1560,8	-2,2	**62,8**	923,0	-12,1	**37,2**
2017	1520,5	-2,6	**64,2**	847,0	-8,2	**35,8**
2018	1405,0	-7,6	**60,2**	930,3	9,8	**39,8**

المصدر: من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم (04).

الشكل رقم (4-2): تطور كل من نسب ميزانيتي التسيير والتجهيز إلى الإنفاق العام الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-6)

من خلال الجدول رقم (4-6) والشكل أعلاه، نلاحظ أنّه خلال فترة الاستعداد الائتماني كان هناك ثبات في حصص كل من ميزانية التسيير والتجهيز كنسب من الإنفاق العام الكلي وهذا عند متوسط بلغ بالتقريب 65% و34 % على التوالي، وأنّه مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية زادت حصة ميزانية التسيير بحيث انتقلت من58.3 %سنة 1994 إلى76.1%سنة 1997 وإلى 80,6 %سنة 1999 وفق متوسط معدّل نمو حقيقي سنوي 0,6 % موجب ولكن منخفض مقارنة بالفترة السابقة. ولكن في المقابل انخفضت حصة ميزانية التجهيز حيث انتقلت من 41,7 %سنة 1994 إلى23,9 % سنة 1997 وإلى19.4 % سنة 1999، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة الاصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والرامية إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثّر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر بانخفاض حصص ومعدّلات نمو الإنفاق العام الاستثماري بتسجيليها متوسط معدّل نمو حقيقي سنوي سالب قدره 3,03 - %.

وأنه انطلاقا من سنة 2001 عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح ميزانية التجهيز، حيث ارتفعت حصتها من19.4% سنة1999 إلى 27 % سنة 2001 و إلى39.3 % سنة 2005 و47.1 % سنة 2008 وفق متوسط معدل نمو حقيقي سنوي موجب قدّر بـ 9,5% للفترة 2001-2014 الذي هو راجع بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية الاقتصادية، الادارية، الاجتماعية وكذا الثقافية التي تمت في إطار برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي، في حين عرفت حصة ميزانية التسيير استقرار في نسبتها بلغت في المتوسط ما نسبته بالتقريب 63 %.

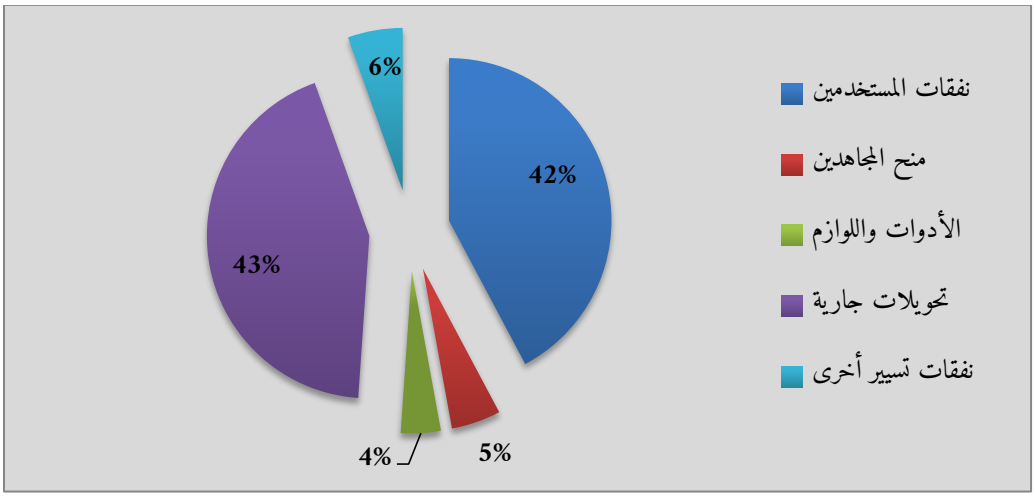
وفيما تعلق بالفترة الأخيرة من الدراسة (2015-2018) والتي شهدت كما اتضح سابقا تراجعا في أسعار النفط فإنّ التوجه العام لشقي الإنفاق العام كان منخفض ذو طابع ترشيدي، بحيث شهدت معدلات نموهما انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة وكانت حصصهما مستقرة في المتوسط عند نسبة 61 % بالنسبة لميزانية التسيير و39 % بالنسبة لميزانية التجهيز.

ثالثا: تحليل هيكلي ميزانية التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1993-2018)

سنحاول من خلال هذا الفرع توضيح تطور بنية هيكل الإنفاق العام في كلا شقيه من نفقات التسيير ونفقات التجهيز بالجزائر وهذا من خلال الأشكال البيانية.

1. **هيكل ميزانية التسيير في الجزائر:** يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-3): هيكل ميزانية التسيير في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (05)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنّه وفق هيكل ميزانية التسيير والمنقسم إلى خمسة أبواب رئيسية، فإنّ التحويلات الجارية* احتلت المراتب الأولى بحصة تقارب 43% على طول الفترة المدروسة (1992-2018) لتليها مباشرة وبحصة تقاربها نفقات المستخدمين** (رواتب، معاشات، علاوات) بحوالي 42 %، ومن ثم تأتي نفقات التسييير الأخرى بـ6 % ، وفي الأخير تأتي كل من الأدوات واللوازم ومنح المجاهدين بحصة تقارب 5 % لكل منهما.

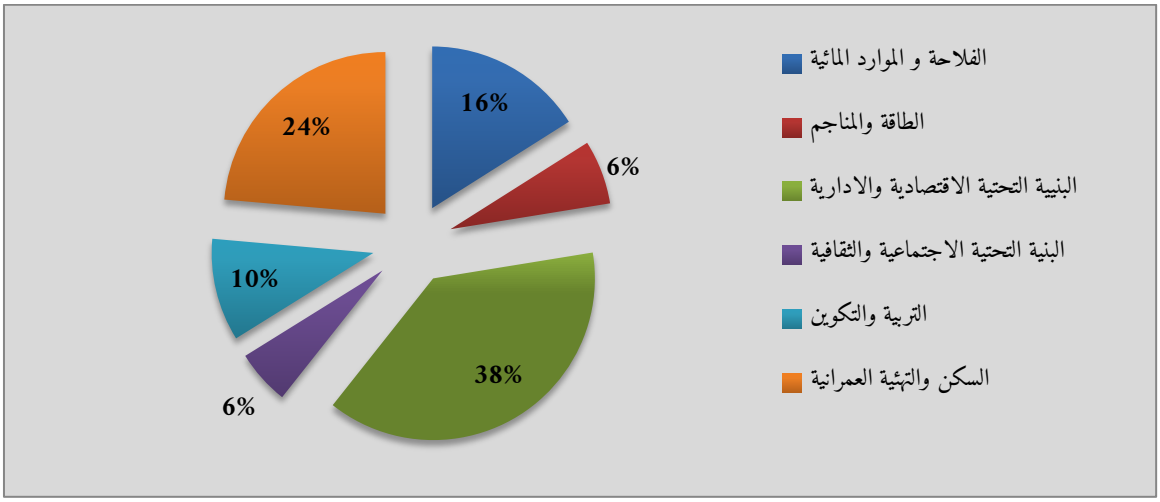
* تتكون من تحويلات لدعم النشاط التعليمي والثقافي، صندوق الكوارث الطبيعية، دعم المنتجات الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني وصندوق تشغيل الشباب.

** تتمثل في الرواتب، المعاشات، العلاوات، معاشات حوادث المرور والاشتراكات المتعلقة بها.

وما يمكن استنتاجه من خلال الشكل السابق هو الأهمية النسبية لكل من المدفوعات التحويلية وكذا الرواتب والأجور في ميزانية التسيير، وهذا يعني نظريا أنّ زيادة ميزانية التسيير من خلال زيادة الرواتب والأجور (إنفاق عام جاري) والتحويلات الجارية (إنفاق تحويلي) سيؤدي إلى زيادة الطّلب الاستهلاكي ومن ثم الطّلب الكلي ومنه تنشيطه والذي سيساهم في تحريك العجلة الاقتصادية ومنه زيادة الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف، وطبعا حتى يتحقق هذا لابد من توفر شرطين مهمين في الاقتصاد الوطني هما مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم الوصول إلى حالة التشغيل الكامل وإلا فإنّ الأمور ستؤول إلى الأسوء بظهور ضغوط تضخمية تكون ناتجة عن وجود "فائض في الطّلب الكلي عن العرض الكلي"[*].

2. هيكل ميزانية التجهيز في الجزائر: يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

الشكل رقم (4-3): هيكل ميزانية التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنّه خلال الفترة 1992-2017 بلغت حصة البنية التحتية الاقتصادية والادارية المرتبة الأولى بـ 38% من إجمالي نفقات التجهيز، يليها قطاع السكن والتهيئة العمرانية والذي شكل حصة كبيرة هو الآخر بنسبة 24%، ثم قطاع الفلاحة والموارد المائية بـ16%، وقطاع التربية والتكوين بـ 10% من إجمالي نفقات التجهيز، وبالنسبة للبنية التحتية الاجتماعية وقطاع الطاقة والمناجم فقد احتلا المرتبة الأخيرة بحصة تقارب 6 %.

[*] سيتم اختبار هذه الفرضية على الاقتصاد الجزائري بدراسة دور الإنفاق العام في إحداث الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب الكلي في المبحث القادم .

ولقد جاء هذا التقسيم تماشيا مع السياسة الاقتصادية المتبعة، وتلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان والبنية التحتية وتحديث المرافق العامة وترقية مستوى التعليم، وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وهذا ما يؤكد دور الإنفاق العام وبالأخص في شقه الاستثماري في عمليات التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

إنّ تحليل تطور حجم الإنفاق العام في أية دولة يكشف عن ظاهرة اتجاه تلك النفقات إلى التزايد عام بعد عام، و من أجل وصل وربط هذا التزايد بالتطور الاقتصادي وآثاره بصفة عامة سيتم الاعتماد على بعض المؤشرات الهامة التي سبق وأن تم التطرق لها في الجانب النظري من مؤشر: الميل المتوسط للإنفاق العام، الميل الحدّي للإنفاق العام و المرونة الدخلية للإنفاق العام وكذا متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام. وسيتم تحليل تطور هذه المؤشرات كل على حدا وفق ما يلي:

أولا: مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

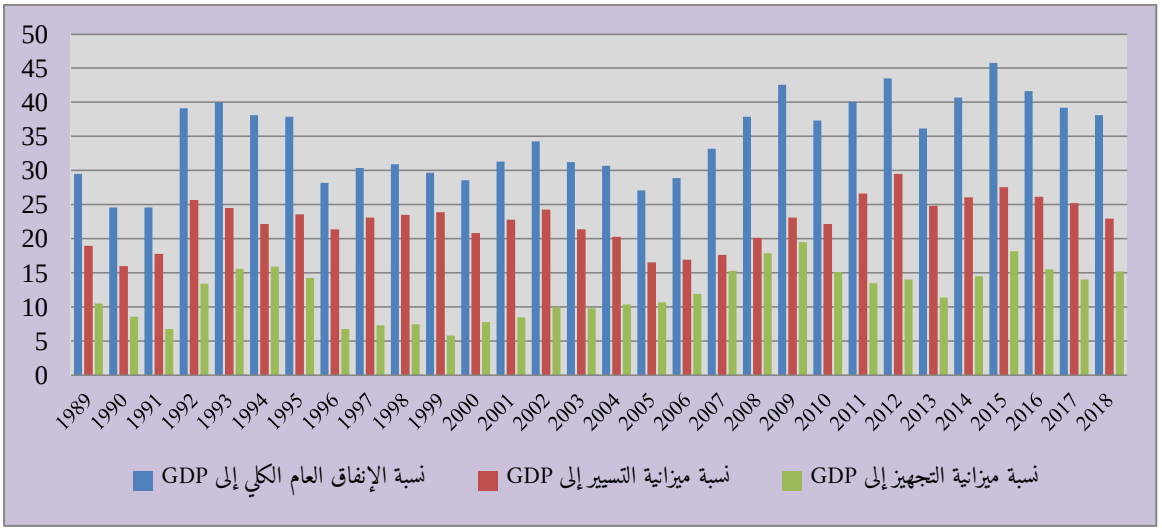
يمكن توضيح تطور هذا المؤشر والمتمثل في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4-7): تطور مؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

السنوات	نسبة الإنفاق العام الكلي إلى GDP	نسبة ميزانية التسيير إلى GDP	نسبة ميزانية التجهيز إلى GDP	السنوات	نسبة الإنفاق العام الكلي إلى GDP	نسبة ميزانية التسيير إلى GDP	نسبة ميزانية التجهيز إلى GDP
1989	**29,5**	19,0	10,5	**2004**	**30,7**	20,3	10,4
1990	**24,6**	16,0	8,6	**2005**	**27,1**	16,5	10,7
1991	**24,6**	17,8	6,8	**2006**	**28,9**	16,9	11,9
1992	**39,1**	25,7	13,4	**2007**	**33,2**	17,6	15,3
1993	**40,0**	24,5	15,6	**2008**	**37,9**	20,1	17,9
1994	**38,1**	22,2	15,9	**2009**	**42,6**	23,1	19,5
1995	**37,9**	23,6	14,3	**2010**	**37,3**	22,2	15,1
1996	**28,2**	21,4	6,8	**2011**	**40,1**	26,6	13,5
1997	**30,4**	23,1	7,3	**2012**	**43,5**	29,5	14,0
1998	**30,9**	23,5	7,5	**2013**	**36,2**	24,8	11,4
1999	**29,7**	23,9	5,8	**2014**	**40,7**	26,1	14,5
2000	**28,6**	20,8	7,8	**2015**	**45,8**	27,6	18,2
2001	**31,3**	22,8	8,5	**2016**	**41,7**	26,2	15,5
2002	**34,3**	24,3	10,0	**2017**	**39,2**	25,2	14,0
2003	**31,2**	21,4	9,8	**2018**	**38,1**	22,9	15,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

الشكل رقم (4-5): الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-7)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أنّ الميل المتوسط للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على طول فترة الدراسة قد عرف تذبذبا، بحيث شكل ما نسبته 25.4 % سنة 1990 ليرتفع سنة 1993 إلى 40%، ومع بداية فترة الإصلاحات الهيكلية الصارمة سنة1994 انخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تمثل لنا في انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج حيث انتقلت هذه النسبة من 40 %سنة 1993 إلى29,7% سنة1999، و هذا راجع دائما إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة والتي كانت مبنية على تخفيض الإنفاق العام خاصة في شقه الاستثماري الذي عرف انخفاضا بانتقال نسبته من15,6%سنة 1993 إلى5,8 % سنة 1999، وفي المقابل عرفت نسبة ميزانية التسيير من الناتج جمودا نسبيا بمتوسط بلغ بالتقريب 23% وهذا دليل على صعوبة تقليص الإنفاق العام الجاري عكس الاستثماري.

وأنّه انطلاقا من سنة1999 عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام ارتفاعا ملحوظا بارتفاع الميل المتوسط للإنفاق العام من سنة إلى أخرى، وإن شهدت فترة 2004-2006 وكذا 2016-2018 انخفاضا إلا أنّ الاتجاه العام كان متزايدا مقارنة بالفترة السابقة، عكس هذا التزايد عودة دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطبيقا لسياسة الإنعاش الاقتصادي المبنية على التوسع في الإنفاق العام وخاصة في شقه الاستثماري الذي عرف نموا ملحوظا بتسجيليه أقصى نسبة سنة 2009 بـ19,5 % مقارنة بميزانية التسيير، وقد تم تسجيل أقصى نسبة للإنفاق العام الكلي سنة 2015 بـ 45,8 % وكذا سنة 2009 بـ 42,6 % وهذا راجع إلى أنّه خلال هذه الفترة تم تنفيذ برنامجين لدعم النمو وتوطيده عرفا باعتمادهما على ميزانية مالية كبيرة.

ثانيا: مؤشر الميل الحدّي والمرونة الدخلية للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)

سنقوم في هذا الفرع بتحليل تطور مؤشري الميل الحدّي والمرونة الدخلية للإنفاق العام نسبة للناتج المحلي الاجمالي بالجزائر، والجدول التالي يلخص هذا التطور ضمن فترات زمنية وفق ما يلي:

الجدول رقم (4-8): مؤشر الميل الحدّي والمرونة الدخلية للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

الفترة الزمنية	الميل الحدّي للإنفاق العام*			المرونة الدخلية للإنفاق العام**		
	الإنفاق العام الكلي	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز	الإنفاق العام الكلي	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز
1993-1989	**0,38**	0,28	0,05	**1,06**	0,93	1,24
1999-1994	**0,33**	0,35	0,21	**1,02**	1,19	0,16
2004-2000	**0,56**	0,14	0,24	**1,77**	1,54	2,29
2009-2005	**0,38**	0,07	0,08	**1,16**	0,79	1,62
2014-2010	**0,15**	0,07	0,08	**0,2**	0,18	0,21
2018-2015	**-0,39**	-0.05	-0.34	**-0.86**	-0.2	-1.92

المصدر: من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم(07).

من خلال الجدول نلاحظ أنّ **الميل الحدّي للإنفاق العام** خلال الفترة(1989-1993) بلغ 0,38 دينار، وهذا يعني أنّه إذا زاد الناتج المحلي الاجمالي بمقدر دينار واحد زاد الإنفاق العام الكلي بـ0,38 دينار، ثم انخفض هذا الميل في الفترة (1994-1999) ليصل لـ 0,33 دينار مما يوحي بقلة اهتمام الدولة بالحاجات العامة، وهذا طبيعي في ظل فترة تطبيق الاصلاحات الهيكلية ذات الطابع الانكماشي، إلا أنّ الفترات التي تلتها ارتفع فيها الميل الحدّي مجددا وبالأخص في الفترة (2000-2005) التي بلغ فيها 0,56 دينار، ليوحي عن اهتمام الدولة في تجنيد جزء من الزيادة في الناتج لأغراض الإنفاق العام قصد تعزيز النمو والتنمية(برامج الإنعاش)، وبخصوص الفترة الأخيرة فقد كانت الميل الحدّي سالب وهذا كنتيجة لانخفاض معدلات النمو السنوية للإنفاق العام سنتي 2016-2017 وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي سنة 2015 نظرا لتدهور أسعار النفط ومنه تراجع الايرادات وكذا الناتج المحلي الاجمالي.

والشيء الملاحظ كذلك هو أنّ الفترتين الأولتين قد شهدتا تفوقا للميل الحدّي المتعلق بميزانية التسيير عن المتعلق بميزانية التجهيز مما يوحي أنّ الجزء الأكبر من الزيادة في الناتج وُجّه لأغراض الإنفاق العام التسييري (الجاري والتحويلي)، لتنعكس الحالة في بقية الفترات لصالح الإنفاق العامَ الاستثماري نظرا لما شهدته الفترة من تطبيق لمشاريع البنية التحتية الاقتصادية، الادارية، الاجتماعية والثقافية.

* تذكير لقانون حسابه: **الميل الحدّي للإنفاق العام** = مقدار التغير في الإنفاق العام / مقدار التغير في الناتج المحلي الاجمالي

** **المرونة الدخلية للإنفاق العام** = الميل الحدّي للإنفاق العام / الميل المتوسط للإنفاق العام

وفيما تعلق بمؤشر **المرونة الدخلية للإنفاق العام**، فإننا نلاحظ أنّ معامل المرونة قد تجاوز الواحد صحيح في الفترات الأربعة الأولى مما يوحي بوجود حساسية كبيرة للإنفاق العام تجاه التغير في الناتج المحلي الاجمالي، وقد سجلت أكبر قيمة لهذا المعامل في الفترة (2000-2005) بـ 1,77 د. وبخصوص معامل مرونة ميزانية التجهيز (الإنفاق العام الاستثماري) فقد أظهر استجابة عالية للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي انطلاقا من سنة 2000 تماشيا مع عودة الدور الاقتصادي للدولة وأهمية الإنفاق العام بشقه الاستثماري في انعاش الاقتصاد وتعزيز التنمية مقابل وجود حساسية ضعيفة لميزانية التسيير.

ثالثا: مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)

سنحاول فيما يلي تحليل تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام بالجزائر على طول فترة الدراسة، هذا المؤشر الذي يقيس بشكل عام مستوى الرفاه الاجتماعي للفرد والجدول التالي يوضح هذا.

الجدول رقم (4-9): تطور مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

السنوات	نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي دج	معدّل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي	معدّل النمو السكاني	معدّل نمو الإنفاق العام الحقيقي	السنوات	نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي دج	معدّل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي	معدّل النمو السكاني	معدّل نمو الإنفاق العام الحقيقي
1989	33477,9	**-12,64**	2,63	**-10,3**	**2004**	38797,4	1,02	1,62	2,7
1990	27487,8	**-17,89**	2,51	**-15,8**	**2005**	35696,8	-7,99	1,67	-6,5
1991	27100,5	**-1,41**	2,48	**1,0**	**2006**	37937,4	6,28	1,75	8,1
1992	42971,9	58,57	2,45	62,4	**2007**	44372,7	16,96	1,84	19,1
1993	41894,1	**-2,51**	2,37	**-0,2**	**2008**	51139,1	15,25	1,45	16,9
1994	37736,6	**-9,92**	2,24	**-7,9**	**2009**	57201,5	11,85	1,96	14,0
1995	38576,2	2,22	2,05	4,3	**2010**	50799,3	-11,19	2,01	-9,4
1996	29145,6	**-24,45**	1,80	**-23,1**	**2011**	55171,3	8,61	2,05	10,8
1997	31247,8	7,21	1,68	9,0	**2012**	60622,6	9,88	2,12	12,2
1998	32898,6	5,28	1,59	7,0	**2013**	50705,6	-16,36	2,14	**-14,6**
1999	32094,1	**-2,45**	1,55	**-0,9**	**2014**	57828,6	14,05	2,13	16,5
2000	31574,3	**-1,62**	1,51	**-0,1**	**2015**	66218,7	14,51	2,17	17,0
2001	35037,4	10,97	1,52	12,7	**2016**	60824,2	**-8,15**	2,18	**-6,1**
2002	39972,9	14,09	1,55	15,9	**2017**	56746,3	**-6,70**	2,17	**-4,7**
2003	38405,5	-3,92	1,57	**-2,4**	**2018**	55405,8	**-2,36**	1,03	**-1,4**

المصدر: من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04) و(07)

قبل تحليل تطور هذا المؤشر ننوه أنّ عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد هذا المؤشر، إذ أنّ زيادة عدد السكان بنسبة تفوق الزيادة في النفقات العامة سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد، وعليه فقد تم حساب كل من معدّلي النمو السكاني وكذا الإنفاق العام حتى يمكن التحليل بشكل جيد.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ مؤشر **متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي** على طول فترة الدراسة قد عرف تذبذبا بين فترات شهدت معدلات نمو سالبة وأخرى موجبة، فالملاحظ هو أنّ هذا المؤشر قد عرف تراجعا بتسجيله لمعدّلات نمو سالبة بشكل كبير بالأخص في فترة التسعينات وبالضبط الفترة(1993-2000) نظرا لخصوصية تلك الفترة وما تطلبته من سياسات انكماشية صارمة في جانب الإنفاق العام مقابل زيادة معدّل النمو السكاني الأمر الذي انعكس في نهاية المطاف بتسجيل متوسط معدّل نمو سنوي لنصيب الفرد **سالب** خلال هذه الفترة بـ3,3 - %. وبالنسبة لمعدّل نمو نصيب الفرد الكبير والمسجل في سنة 1992 بـ 58,8% فهو راجع بالأساس إلى نمو الإنفاق العام في تلك السنة بـ62,4% نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة آنذاك والسابق الذكر.

وبالنسبة للفترة (2001-2015) فنلاحظ بصفة عامة أنّ معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي عادت للارتفاع مجددا، بانتقالها من 2,4 - % سنة 1999 إلى 14,09 % سنة 2002 ثم إلى حوالي 17% سنة 2007 - أعلى معدّل نمو لنصيب الفرد في هذه الفترة– ثم إلى 14,51% سنة 2015، ويعود هذا التحسن بشكل عام إلى تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوطيده التي ركزت في مخصصاتها المالية الإنفاقية على محوري تحسين المستوى المعيشي للسكان والتنمية البشرية. وأما بخصوص الفترة (2016-2018) فالملاحظ هو تراجع مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق العام مقارنة بالفترة السابقة وهذا نظرا لانخفاض الإنفاق العام كنتيجة لانخفاض الايرادات النفطية جراء تدهور وتراجع أسعار النفط عالميا.

وبالتالي في الأخير، فإنّ النتيجة التي نخلص إليها هي أنّ الإنفاق العام قد عرف تزايدا ونموا على طول فترة الدراسة (ظاهرة تزايد الإنفاق العام) وإن كان هذا التزايد ليس مستمرا وإنما يتم بصورة متقطعة ما يثبت فرضية "بيكوك ووايزمان"، بحيث أنّ هذا التزايد قد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة في شقه الاستثماري، وأنّه انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق العام الاستثماري على حساب الإنفاق العام التسييري تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي ذو التصور الكينزي.

وفي هذا الصدد من المتوقع نظريا أن تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى الزيادة في الطّلب الكلي (وبمكوناته) والذي يؤدي بدوره إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وتقليص للبطالة، **فهل ينطبق هذا على الاقتصاد الجزائري؟** هذا ما ستقوم الدراسة بالإجابة عنه في المبحث القادم من هذا الفصل.

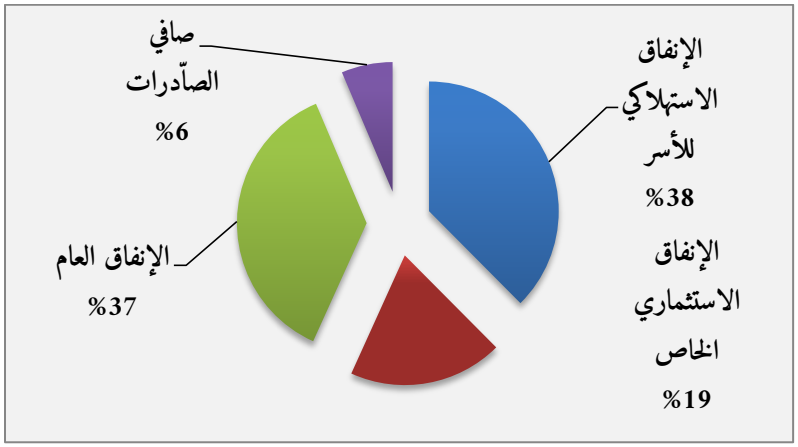
المبحث الثاني: تحليل أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل أثر الإنفاق العام على الطّلب الكلي ومكوناته في الجزائر على طول فترة الدراسة، بحيث سيتم التطرق أولا إلى تحليل تطور مكوناته كل على حدا و من ثم سيتم تحليل أثر الإنفاق على مكوناته لنختم المبحث بتحليل آثار سياسة الإنفاق العام بشكل عام –المرغوبة وغير المرغوبة– على الطّلب الكلي في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تحليل تطور مكونات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

سنقوم في هذا المطلب بتحليل تطور المتغير الثاني من دراستنا ألا وهو "الطّلب الكلي ومكوناته" انطلاقا من تحليل تطور الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي للأسر)، ثم الاستثمار (الإنفاق الاستثماري الخاص) وختاما بصافي الصادرات أي صافي الطّلب الخارجي. وطبعا قبل تحليل تطور مكوناته كل على حدا، سنقوم أولا باستعراض الطّلب الكلي ومكوناته وفقا لمتطابقة الدّخل–الإنفاق الشهيرة: AD=Y=C+I+G+(X-M)، من خلال الشكل التالي وتوضيح مدى أهمية الإنفاق العام كمكون من مكونات الطّلب الكلي:

الشكل (4-6): مكّونات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (08)

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه، أنّه في الاقتصاد الجزائري يستحوذ الإنفاق الاستهلاكي للأسر النسبة الأكبر من الطّلب الكلي بـ 38 % وهذا يتوافق مع أغلب الدراسات التي نوهت على استحواذه، مما يعني أنّ التأثير فيه يعني التأثير في مستوى الطّلب الكلي الذي هو مفتاح استقرار النشاط الاقتصادي، ليليه الإنفاق العام (المتضمن الإنفاق التسييري والاستثماري) بنسبة 37% والتي تقارب النسبة السابقة مما يدّل على أهميته كمكون للطّلب الكلي وكذا أهميته كأداة تستخدمها الحكومة الجزائرية قصد التأثير في الطّلب الكلي ومنه النشاط الاقتصادي بما يسمح بتحقيق وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية.

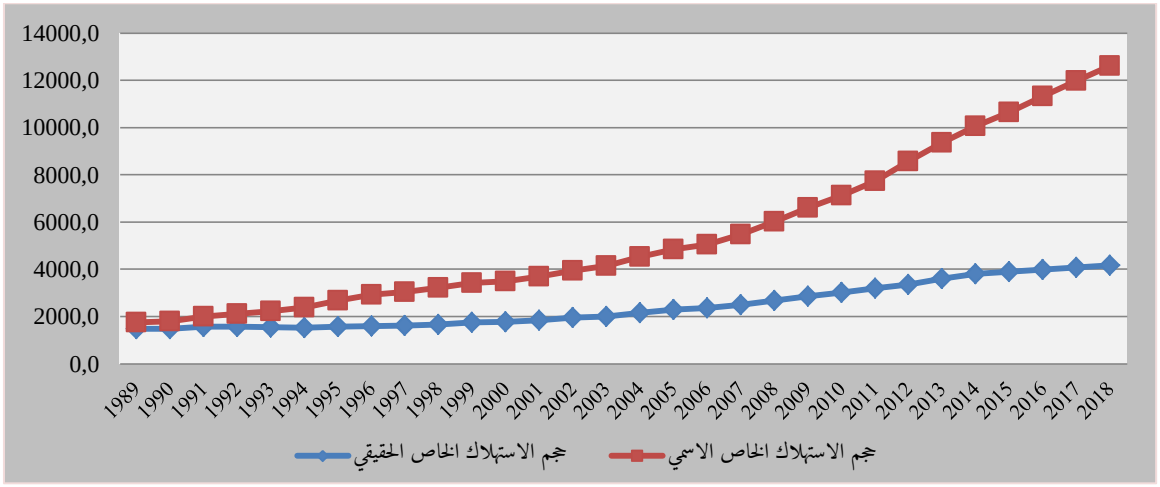
ليأتي فيما بعد الإنفاق الاستثماري الخاص الذي شكّل نسبة 19% والتي هي نسبة متواضعة مقارنة بأهمية هذا المكون في الاقتصاد، من ناحية أنّه عنصر حاسم في عمليات النمو والتنمية ذلك أنّ اتجاه النمو يرتبط بتكوين رأس المال ارتباطا وثيقا، وليحتل المرتبة الأخيرة صافي الصادرات –صافي الطّلب الخارجي- بنسبة 6% عاكسا بذلك ضعف صافي الصادرات الجزائرية نتيجة التوجه الكبير نوعا ما نحو الاستيراد والذي قلّل من أهمية هذا المكون ومساهمته.

أولا: تحليل تطور الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

يشكل الاستهلاك الكلي (الانفاق الاستهلاكي للأسر والعام) بشكل عام والإنفاق الاستهلاكي للأسر أي الاستهلاك بشكل خاص جزءا كبيرا ومهما من الطّلب الكلي، وعليه فإنّ التغيرات فيه سيكون لها آثار محسوسة على النشاط الاقتصادي في اطار فلسفة اقتصاد الطّلب. ومن خلال هذا الفرع سنحاول تحليل تطور هذا المكون وتوضيح أهميته النسبية إلى الطّلب الكلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

1. تحليل تطور الاستهلاك في الجزائر: يمكن تتبع تطور الاستهلاك أي الإنفاق الاستهلاكي للأسر–الخاص– في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل والجدول التاليين:

الشكل رقم (4-7): تطور حجم الاستهلاك الخاص الاسمي والحقيقي في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(08)

الجدول رقم (4-10): تطور معدّلي نمو الاستهلاك الخاص الاسمي والحقيقي في الجزائر للفترة(1989-2018)

الفترات الزمنية	(1993-1989)	(1998-1994)	(2009-1999)	(2018-2010)
متوسط معدّل النمو السنوي للاستهلاك الاسمي%	25.4	19,2	8,3	9,5
متوسط معدّل النمو السنوي للاستهلاك الحقيقي %	3,8	1,4	5,0	4,3

المصدر: من إعداد الباحثة(الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم (08)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أنّ الإنفاق الاستهلاكي للأسر بالأسعار الجارية كحجم هو يتزايد من سنة إلى أخرى وفق منحنى تصاعدي، إلا أنّ نموه متذبذب بين فترة إلى أخرى، فبشكل عام خلال الفترة التسعينات فقد تم تسجيل متوسط معدّل نمو اسمي مرتفع قدّر بـ 25,4% خلال (1989-1993) وبـ 19,2% خلال (1994-1998) وهذا كنتيجة لتحرير الأسعار (أحد الاصلاحات الاقتصادية المطبقة وسابقة الذكر) والتي ترفع من معدّلات التضخم ومنه ضمنيًّا ترفع القيمة الاسمية للاستهلاك.

وأما في الفترة (1999-2009) فقد عرف معدّل نمو الاستهلاك الخاص الاسمي انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة بتسجيله لمعدّل قدره8,3% وهذا راجع لتمكن البنك المركزي وسياساته من التحكم في التضخم الذي عرف انخفاضا في معدلاته السنوية بمتوسط معدّل بلغ 3,2% مقارنة بالفترة السابقة التي سجل فيها ارتفاعا بلغ متوسط معدّل قدر بـ 19,4% .

وأما الفترة الأخيرة (2010-2018) فقد ارتفع نوعا ما متوسط معدّل النمو الاسمي بتسجيله متوسط 9,5% نظرا لما شهدته هذه الفترة من ارتفاع في الأجور بالإضافة إلى دفع مخلفات الأجور النّاتجة عن النّظام التعويضي للزيادات الأجرية.

وعودة إلى التحليل بالقيم الحقيقية، فنلاحظ أنّه خلال فترة التسعينات كان متوسط معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر ضعيفا نظرا لضعف القدرة الشرائية آنذاك ومحدودية الدخل جراء السياسات التقشفية الاقتصادية التي هدفت إلى كبح الطّلب في إطار شرطية صندوق النقد الدولي، ثم لتشهد بداية الألفية انتعاشا في الطّلب الاستهلاكي بتسجيله لمتوسط قدر بـ 5% .خلال (1999-2009) و4,3 % خلال (2010-2018) عكَس بشكل عام من جهة، آثار سياسة الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها الحكومة والتي خلالها سعت إلى تدعيم الطّلب الكلي بمكوناته قصد تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي ومن جهة أخرى التحكم الجيد للتضخم والذي انعكس في تقارب متوسط معدلات النمو الاسمية والحقيقية خلال هذه الفترة مقارنة بفترة التسعينات أين كان الفرق كبير.

2. تحليل الأهمية النسبية للاستهلاك إلى الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)

يتم تحليل الأهمية النسبية للاستهلاك كمكون للطّلب الكلي كذلك من خلال تحليل تطور نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي، وعليه ومن خلال الجدول والشكل أدناه يتضح لنا جليا أنّه بالفعل يشكل الاستهلاك نسبة كبيرة ومهمة في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)، وخاصة خلال فترة التسعينات وبالضبط بداياتها (1989-1993) بمتوسط نسبة بلغ 54,3 % ثم لينخفض قليلا خلال الفترة (1994-1998) ببلوغه متوسط قدره 54% .

وما يفسر الاستحواذ الكبير للاستهلاك خلال هذه الفترة هو تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي نظرا لطبيعة الاصلاحات الاقتصادية المطبقة آنذاك ذات الطابع التقشفي الصارم والتي قلصت من دور الإنفاق العام كأداة للتدخل إلى جانب غياب وضعف القطاع الخاص آنذاك باعتبار أنّ سابقا- قبل 1989- كان القطاع العام هو القطاع المحتكر في النشاط الاقتصادي وهذا في ظل النظام الاشتراكي.

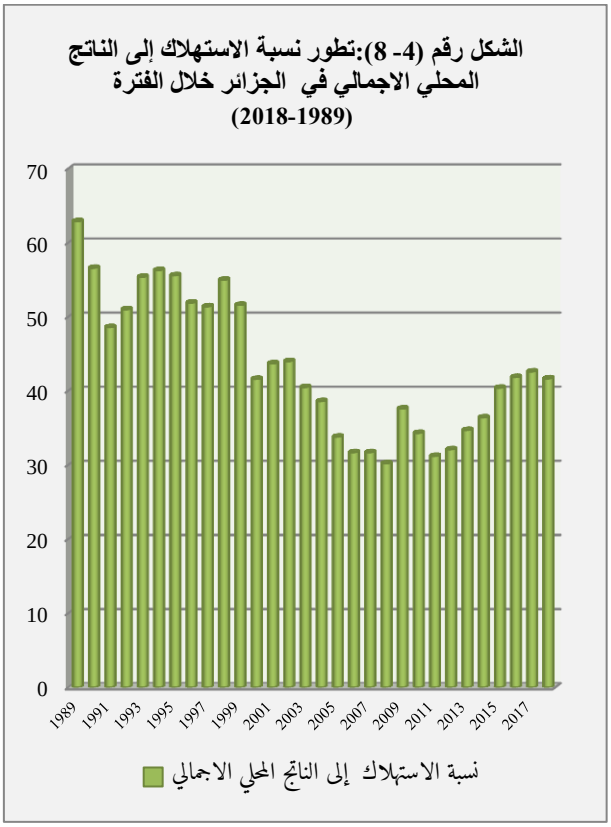
وأنّه انطلاقا من سنة 1999 عرفت نسبته تراجعا ملحوظا (تم تسجيل متوسط نسبة خلال الفترة (1999-2014) بـ 37,1%) لصالح باقي المكونات الأخرى والتي في مقدمتها الإنفاق العام بشقيه التسييري والاستثماري انعكاسا لطبيعة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين المطبقة آنذاك والتي خلالها استخدمت الحكومة الإنفاق العام كأداة للتدخل قصد تنشيط الطّلب الكلي، هذا وإلى جانب تحسن صافي الصادرات نظرا لعودة تحسن أسعار النفط ومنه الصادرات النفطية.

مع تسجيل خلال الفترة الأخيرة (2015-2018) ارتفاع طفيف لصالح حصة الاستهلاك وهذا نظرا لتراجع أسعار النفط العالمية والتي انعكست في تراجع الصادرات ومنه الإنفاق العام وبالتالي حصتهما كمكونين للطّلب الكلي.

الجدول رقم (4-11): تطور نسبة الاستهلاك إلى اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة(1989-2018)

السنوات	الاستهلاك كنسبة من GDP %	السنوات	الاستهلاك كنسبة من GDP %
1989	62,9	**2004**	38,6
1990	56,6	**2005**	33,8
1991	48,6	**2006**	31,7
1992	51,0	**2007**	31,7
1993	55,4	**2008**	30,2
1994	56,3	**2009**	37,6
1995	55,6	**2010**	34,3
1996	51,9	**2011**	31,2
1997	51,4	**2012**	32,1
1998	55,0	**2013**	34,7
1999	51,6	**2014**	36,4
2000	41,6	**2015**	40,4
2001	43,7	**2016**	41,9
2002	44,0	**2017**	42,6
2003	40,5	**2018**	41,7

الشكل رقم (4- 8):تطور نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر: من اعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم (04) و(08)

ثانيا: تحليل تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

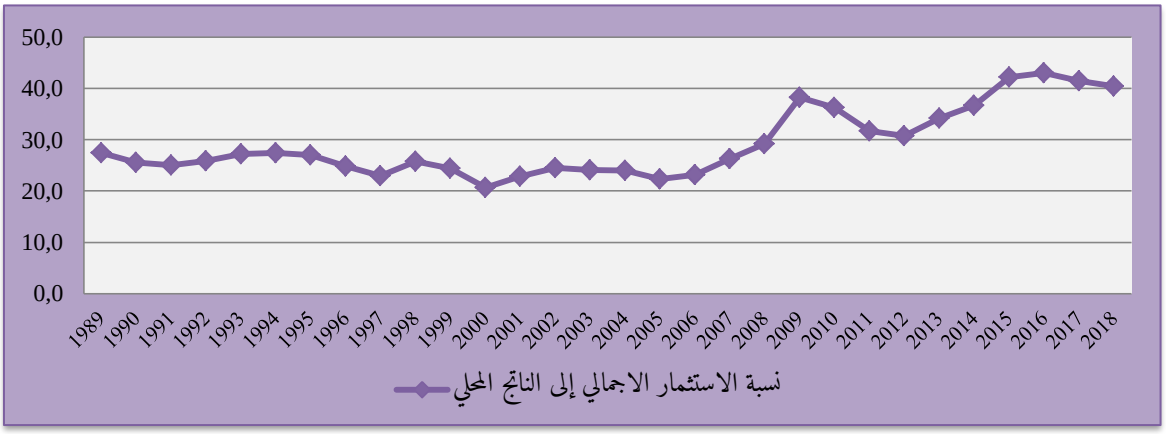
فيما سبق قمنا بتحليل تطور أول مكون من مكونات الطّلب الكلي والذي اتضح لنا أنه في ظل الاقتصاد الجزائري فإنّه يستحوذ على النسبة الأكبر من الطّلب الكلي كنسبة من الناتج، ليأتي الدور هذه المرة لتحليل تطور مكونا آخر لا يقل أهمية عنه ألا وهو الاستثمار بشكل اجمالي.

ولعله من المفيد قبل الانتقال إلى تحليل تطور الاستثمار –الإنفاق الاستثماري الخاص–، أن نحلل أولا الوضع الاستثماري بالجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من خلال تحليل معدّل الاستثمار الاجمالي أي نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي.

1. تحليل الأهمية النسبية للاستثمار الكلي* إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018):

يتضح من خلال الشكل رقم (4-7)، أنّه بعد قرابة ثلاثة عقود من جهود التنمية مازالت معدّلات الاستثمار الاجمالي في الإجمال متواضعة من حيث أهميتها بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي وكمكون للطّلب الكلي، والملاحظ هو أنّ معدّل الاستثمار الاجمالي إلى الناتج المحلي في عقد التسعينات والذي بلغ متوسط معدّل قدره 25,8 % مازال نفسه في عقد (2000-2009) (متوسط معدّل قدره 25,6 %) ، مع تسجيل تحسن بعد سنة 2009 بتسجيل متوسط معدّل قدره 37,4 % والذي عكس مرحلة استمرار تطبيق برامج التنمية وسياسة الانعاش الاقتصادي المرتكزة على التوسع في الإنفاق العام الاستثماري ودعم الاستثمار الخاص.

الشكل رقم (4-9): تطور نسبة الاستثمار الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04)و (08)

* **الاستثمار الاجمالي(الكلي)** هو يعكس مجموع الاستثمار الخاص(الإنفاق الاستثماري الخاص) والاستثمار العام (الإنفاق العام الاستثماري)، ووفقا لمفهوم الاستثمار في **المحاسبة الوطنية** فإنّ التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت (ABFF) هو يعكس حجم الاستثمار الكلي على المستوى الكلي.

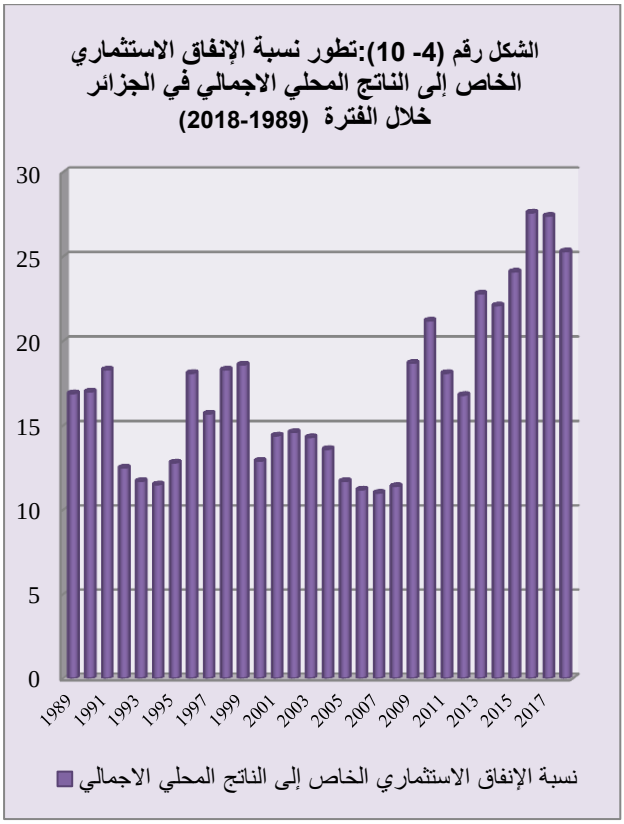
2. تحليل الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018):

من خلال الشكل والجدول أدناه، نلاحظ أنّ الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي على طول فترة الدراسة بالإجمال أخذت نسبا متواضعة بمتوسط بلغ 17 %، والذي يعني بشكل عام أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة وبالرغم من جهود التنمية إلا أنّ الاستثمار الخاص لازالت معدّلاته ضعيفة مما يعكس ضعف القطاع الخاص في تكوين رأس المال، فخلال عقد التسعينات أين كان التوجه العام هو فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار (الخوصصة) تم تسجيل متوسط معدّل قدره 15,6% ، وخلال العقد الممتد من 2000 إلى 2009 تم تسجيل متوسط معدّل منخفض مقارنة بالسابق قُدّر بـ 13,4% وهذا نظرا لأثر المزاحمة* من قبل القطاع العام والذي تزايد دوره في ظل سياسة وبرامج الانعاش والنمو الاقتصادي المطبقة آنذاك والتي تطلبت موارد مالية ضخمة، وبالنسبة للفترة الأخيرة فقد عرف معدّل الاستثمار الخاص ارتفاعا وتحسنا مقارنة بالفترة السابقة أين تم تسجيل متوسط نسبة قُدّر بـ 22,8 % والذي عكس انتعاش القطاع الخاص وعدم مزاحمته من قبل القطاع العام .

الجدول رقم (4-12): تطور نسبة الاستثمار الخاص إلى اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة(1989-2018)

السنوات	الاستثمار الخاص كنسبة من GDP %	السنوات	الاستثمار الخاص كنسبة من GDP %
1989	16,9	**2004**	13,6
1990	17,0	**2005**	11,7
1991	18,3	**2006**	11,2
1992	12,5	**2007**	11,0
1993	11,7	**2008**	11,4
1994	11,5	**2009**	18,7
1995	12,8	**2010**	21,2
1996	18,1	**2011**	18,1
1997	15,7	**2012**	16,8
1998	18,3	**2013**	22,8
1999	18,6	**2014**	22,1
2000	12,9	**2015**	24,1
2001	14,4	**2016**	27,6
2002	14,6	**2017**	27,4
2003	14,3	**2018**	25,3

الشكل رقم (4- 10):تطور نسبة الإنفاق الاستثماري الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(04) و(08)

* سيتم دراسة أثر المزاحمة في المطلب القادم من هذا المبحث.

ثالثا: تحليل تطور صافي الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

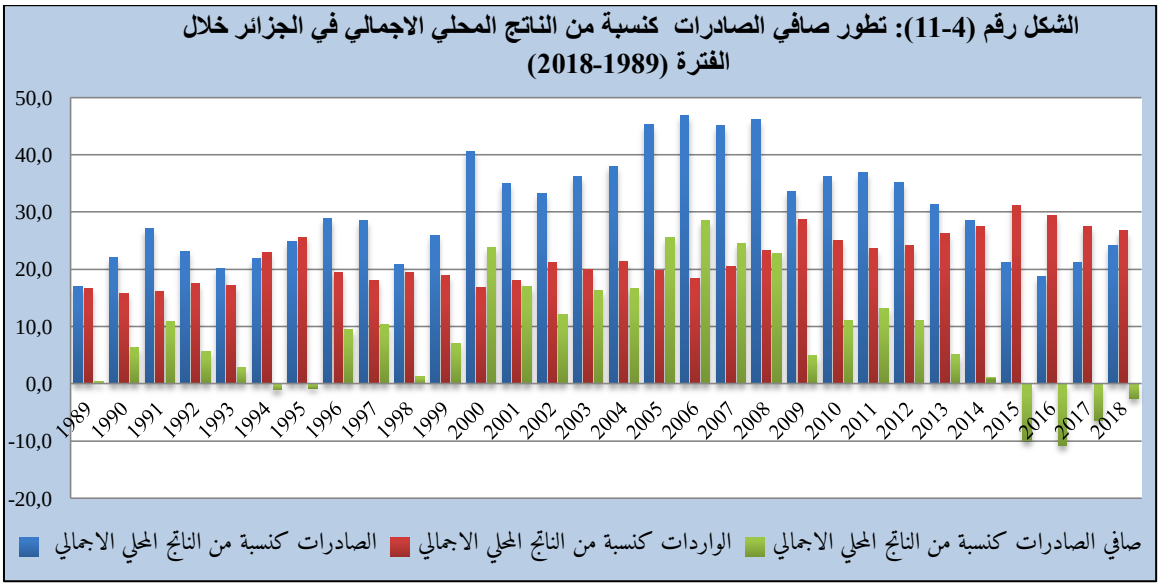
تلعب المبادلات التجارية الخارجية من السلع والخدمات بجانبيها الصادرات والواردات دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وفي تلبية الطّلب المحلي، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل تطور الصادرات والواردات كنسب من إجمالي الناتج المحلي إلى جانب صافي الصادرات بالجزائر بالاعتماد على الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(4-13): تطور صافي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

$\frac{(X-M)}{GDP}$	$\frac{M}{GDP}$	$\frac{X}{GDP}$	السنوات	$\frac{(X-M)}{GDP}$	$\frac{M}{GDP}$	$\frac{X}{GDP}$	السنوات
16,6	21,4	**38,0**	**2004**	**0,4**	16,6	**17,0**	**1989**
25,5	19,8	**45,2**	**2005**	**6,4**	15,7	**22,1**	**1990**
28,5	18,3	**46,8**	**2006**	**11,0**	16,1	**27,1**	**1991**
24,6	20,5	**45,1**	**2007**	**5,6**	17,5	**23,2**	**1992**
22,8	23,3	**46,1**	**2008**	**2,9**	17,2	**20,1**	**1993**
4,9	28,6	**33,6**	**2009**	**-1,1**	22,9	**21,8**	**1994**
11,0	25,1	**36,1**	**2010**	**-0,7**	25,6	**24,9**	**1995**
13,2	23,6	**36,8**	**2011**	**9,4**	19,4	**28,8**	**1996**
11,0	24,1	**35,1**	**2012**	**10,4**	18,0	**28,5**	**1997**
5,1	26,2	**31,3**	**2013**	**1,3**	19,5	**20,8**	**1998**
1,2	27,4	**28,6**	**2014**	**7,1**	18,9	**26,0**	**1999**
-9,9	31,1	**21,2**	**2015**	**23,9**	16,7	**40,6**	**2000**
-10,7	29,4	**18,7**	**2016**	**16,9**	18,1	**35,0**	**2001**
-6,4	27,5	**21,1**	**2017**	**12,0**	21,2	**33,2**	**2002**
-2,5	26,7	**24,1**	**2018**	**16,3**	19,9	**36,2**	**2003**

المصدر : من إعداد الباحثة(الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم (04) و (08)

الشكل رقم (4-11): تطور صافي الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-13)

من خلال الجدول نلاحظ أنّ صافي الصادرات كمكون من مكونات الطّلب الكلي قد أخذ في الاجمال خلال فترة الدراسة نسبا متواضعة بمتوسط نسبة بلغ 8,6%، بحيث عرف تذبذبات من حيث قيمته ونسبته الى الناتج المحلي كانعكاس بدرجة أولى لتطورات وتذبذبات الصادرات والتي هي بدورها انعكاس مباشر لتطورات وتذبذبات قطاع المحروقات وأسعاره، فبالرغم من أهميتها النسبية الى الناتج المحلي خلال سنوات الدراسة إلا أنّ صافي الصادرات قد أخذ نسبا متواضعة وهذا باعتبار أنّ الشق الآخر من المعادلة والممثل في الواردات قد عرف ارتفاعا متواصلا نسبيا من سنة الى أخرى أدى في الأخير الى اضعاف صافي الصادرات وبالتالي اضعاف الأهمية النسبية له إلى الناتج المحلي.

وبتحليل جانب الصادرات على حدا يتضح من خلال الجدول أنّ الصادرات بالفعل تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، بحيث بلغ متوسط أهميتها النسبية للناتج خلال فترة الدراسة 30,4 %مما يعني أنّ حوالي 30% من الطّلب الكلي مصدره الطّلب الأجنبي الخارجي على السلع والخدمات المحلية، ولذلك نجد أنّ أي اضطرابات في الطّلب الأجنبي على المنتوجات المحلية ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه. والصادرات قد سجلت في عقد التسعينات متوسط نسبة بلغ حوالي 23,7% مقابل تحسن واضح في العقد الأول من الألفية الثالثة (2000-2009) بحوالي 40% كنتيجة لتحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، أين عرفت هذه الفترة أعلى نسبة سنة 2006 بـ 46,8 % وكذا سنة 2008 بـ 46,1% (سعر نفط يقارب 100 دولار للبرميل سنة 2008)، لتعرف الصادرات في الفترة اللاحقة والممتدة من(2010-2018) تراجعا بمتوسط نسبة بلغ 28 %كنتيجة لتراجع أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014 وبالأخص سنة 2016 (بلغت نسبة 18,7 % وسعر النفط بلغ حوالي 44 دولار أمريكي للبرميل).

ومن جانب آخر يتضح لنا أنّه في الاقتصاد الجزائري هناك تسرب للدخل والإنفاق ومنه الطّلب وهذا في شاكلة واردات بمتوسط بلغ خلال فترة الدراسة حوالي 22%، مما يعني أنّ حوالي 22% من الطّلب المحلي الكلي يتم تلبيته من الخارج وهذا طبعا يؤثر في فعالية سياسة الإنفاق العام*. والملاحظ من خلال الجدول أنّ الواردات قد عرفت استقرارا ما بين عقد التسعينات(متوسط نسبة بـ 19,1%) والعقد الأول من الألفية الثالثة(20,8%)، لتشهد الفترة اللاحقة ارتفاعا ملحوظا بمتوسط نسبة بلغ 26,8% بالأخص في الفترة (2013-2018) وهذا بالرغم من تراجع الايرادات في هذه الفترة، ليترتب عن هذا في الأخير صافي صادرات سالب بنسب تجاوزت 4% سنوات(2015-2017) والتي تعني تسجيل عجز في الميزان التجاري.

* اتضح لنا في الجانب النظري أنّ نمو الواردات يضعف من فعالية مضاعف الإ نفاق العام والذي يتأثر بالميل الحدّي للاستيراد وفق علاقة عكسية .

المطلب الثاني: تحليل الأثر والعلاقة بين الإنفاق العام ومكونات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل الأثر والعلاقة الموجودة بين الإنفاق العام ومكونات الطّلب الكلي بالجزائر خلال فترة الدراسة، مستعينين بالجداول الاحصائية وكذا الأشكال البيانية مع ترك التحليل القياسي لهذه العلاقة للمبحث القادم.

أولا: تحليل أثر الإنفاق العام على الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

إنّ الاستهلاك وكمكون للطّلب فإنه يلعب دورا حساسا في التأثير على مستوى الطّلب الكلي ومنه النشاط الاقتصادي، ولذلك تسعى الحكومات عن طريق استخدام الإنفاق العام التأثير فيه بما يناسب الوضعية الاقتصادية وهذا إما بزيادة الإنفاق العام الجاري (أجور ورواتب) أو التحويلي (الإعانات) في حالات الركود أو العكس في حالات التضخم. وعليه تقوم دراستنا بتحليل هذا الأثر* عبر المحاور التالية:

1. تحليل الأهمية النسبية للاستهلاك العام والخاص إلى الاستهلاك الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018):

نحاول من خلال هذا المحور توضيح وتحليل الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الكلي بشكل عام من خلال تحليل الأهمية النسبية للاستهلاك العام (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات) وكذا الاستهلاك الخاص–الإنفاق الاستهلاكي للأسر– إلى الاستهلاك الكلي، وعليه من خلال الجدول أدناه يتضح لنا جليا أنّ الاستهلاك الخاص يشكل نسبة كبيرة ومهمة من الاستهلاك الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)، مقارنة بالاستهلاك العام الذي حتى هو الآخر شكّل جزءا لا يستهان به.

فالملاحظ هو أنّ نسبة الإنفاق الاستهلاكي للأسر من إجمالي الاستهلاك الكلي كانت كبيرة خلال فترة التسعينات بمتوسط بلغ 76,2 % ثم لتتراجع هذه النسبة وتبلغ بالمتوسط خلال فترة (2001-2014) 69,6 % لصالح عودة الإنفاق العام في شقه الاستهلاكي (كنتيجة لتطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو المرتكزة على التوسع في الإنفاق العام كأسلوب لدعم الاستهلاك ومنه الطّلب الكلي) والذي سجلت نسبته متوسطا بلغ حوالي 30,4 % مقارنة بالفترة السابقة والذي بلغ فيها متوسطا قدّر بـ 23,8 % عاكسا بذلك متطلبات تلك المرحلة من تقييد في جانب الإنفاق العام الاستهلاكي، ثم لتشهد بعد ذلك فترة (2015-2018) تراجعا للاستهلاك الحكومي لصالح الإنفاق الاستهلاكي للأسر كنتيجة لسياسات الترشيد في النفقات العامة والمنتهجة في ظل تراجع أسعار النفط العالمية.

* ننوه هنا أنّه من الصعب تتبع وتحليل أثر كل نوع من أنواع الإنفاق العام على الاستهلاك نظرا لقلّة الاحصائيات وعدم نشرها بشكل مفصل ....

الجدول رقم (4- 14): تطور نسبتي الاستهلاك الخاص–الإنفاق الاستهلاكي للأسر– والعام من اجمالي الاستهلاك الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

السنوات	الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي %	الاستهلاك العام (الحكومي) كنسبة من الاستهلاك الكلي %	السنوات	الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي %	الاستهلاك العام (الحكومي) كنسبة من الاستهلاك الكلي%
1989	78,9	21,1	**2004**	73,7	26,3
1990	77,7	22,3	**2005**	74,7	25,3
1991	76,6	23,4	**2006**	73,8	26,2
1992	74,8	25,2	**2007**	73,1	26,9
1993	74,9	25,1	**2008**	69,6	30,4
1994	76,0	24,0	**2009**	69,9	30,1
1995	76,6	23,4	**2010**	66,6	33,4
1996	76,7	23,3	**2011**	60,1	39,9
1997	75,7	24,3	**2012**	61,3	38,7
1998	75,6	24,4	**2013**	64,4	35,6
1999	75,5	24,5	**2014**	65,2	34,8
2000	75,4	24,6	**2015**	64,5	35,5
2001	74,7	25,3	**2016**	65,9	34,1
2002	74,0	26,0	**2017**	68,0	32,0
2003	73,2	26,8	**2018**	68,5	31,5

المصدر: من اعداد الباحثة (الحسابات)بالاعتماد على الملحق رقم (08)

2. تحليل الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من الأجور (الإنفاق العام الجاري) إلى الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر خلال الفترة (1992-2018):

يظهر التأثير المباشر للإنفاق العام على الإنفاق الاستهلاكي للأسر من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور لعمالها وموظفيها والذين يخصصون الجزء الأكبر منه للاستهلاك *، فوفقا لقيم الميل الحدّي السنوي للاستهلاك نلاحظ أنّ الجزائريين بشكل عام لديهم ميل عالي نوعا ما نحو الاستهلاك في مقابل الادخار، ومنه فالتزايد في حجم الإنفاق العام على الرواتب والأجور سينعكس على الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي للأسر. ومن خلال الجدول أدناه نحاول أن نعطي صورة عن هذا الأثر من خلال عرض تطور مقدار ما يذهب من الأجور إلى الاستهلاك الخاص وكذا عرض الأهمية النسبية له نسبة للاستهلاك الخاص، بحيث نلاحظ أنّ هذا المقدار قد عرف في الاجمال تزايدا خلال فترة الدراسة وإن كان هناك انخفاض في بعض السنوات والتي تعود نظرا لانخفاض وسالبية نمو الدخل المتاح، فقد انتقل مقدار مايذهب من الأجور الى الاستهلاك الخاص سنة 1989 من 86,3 مليار دج إلى 278,8 مليار دج سنة 1994 ثم إلى763,1 مليار دج سنة 2001 وإلى 1825,8 مليار دج سنة 2012 و2447,9 مليار دج سنة 2018 .

* تم الاعتماد على هذا التحليل استنادا للدراسة التي قام بها وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 316.

أي بمتوسط نسبة بلغ 42,7% خلال الفترة (1989-1994) و40,5% للفترة (2012-2018)، ومن هنا يتضح لنا أنّ الزيادة في الإنفاق العام على الأجور والرواتب تنعكس بصفة مباشرة على الزيادة في الاستهلاك الخاص، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4- 15): تطور مقدار ما يذهب من الأجور إلى الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

السنوات	كتلة الأجور مليار دج (1)	الميل الحدّي للاستهلاك الخاص (2)	مقدار مايذهب من الأجور إلى الاستهلاك الخاص مليار دج (3)=(2)x(1)	نسبة المقدار من الاستهلاك الخاص	السنوات	كتلة الأجور مليار دج (1)	الميل الحدّي للاستهلاك الخاص (2)	مقدار مايذهب من الأجور إلى الاستهلاك الخاص مليار دج (3)=(2)x(1)	نسبة المقدار من الاستهلاك الخاص
1989	152,2	0,57	**86,3**	32,5	**2004**	1278,5	0,30	**379,9**	16,0
1990	180	0,41	**73,1**	23,3	**2005**	1363,9	0,14	**197,5**	7,7
1991	255,5	0,39	**100,2**	23,9	**2006**	1500,1	0,17	**248,3**	9,2
1992	341,3	0,61	**208,6**	38,0	**2007**	1721,9	0,27	**460,7**	15,5
1993	412,5	1,00	**412,5**	62,6	**2008**	2138,4	0,22	**467,3**	14,0
1994	469,9	0,59	**278,8**	33,3	**2009**	2355,6	-0,36	**-844,7**	-22,6
1995	568,8	0,59	**335,8**	30,1	**2010**	2907,5	0,18	**518,0**	12,6
1996	667,2	0,47	**313,1**	23,5	**2011**	3862,8	0,18	**698,2**	15,4
1997	722,1	0,43	**307,9**	21,5	**2012**	4287,1	0,43	**1825,8**	35,0
1998	794,6	1,00	**794,6**	51,0	**2013**	4391,2	1,00	**4391,2**	76,1
1999	847,6	0,35	**294,1**	17,6	**2014**	4673,7	1,00	**4673,7**	74,6
2000	884,6	0,05	**46,0**	2,7	**2015**	4977,8	-0,03	**-167,7**	-2,5
2001	970,6	0,79	**763,1**	41,3	**2016**	5275,1	0,04	**201,8**	2,8
2002	1048,9	0,55	**572,8**	28,8	**2017**	5367,8	1,00	**5367,8**	67,8
2003	1137,9	0,19	**215,9**	10,2	**2018**	5321,5	0,46	**2447,9**	29,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (09)

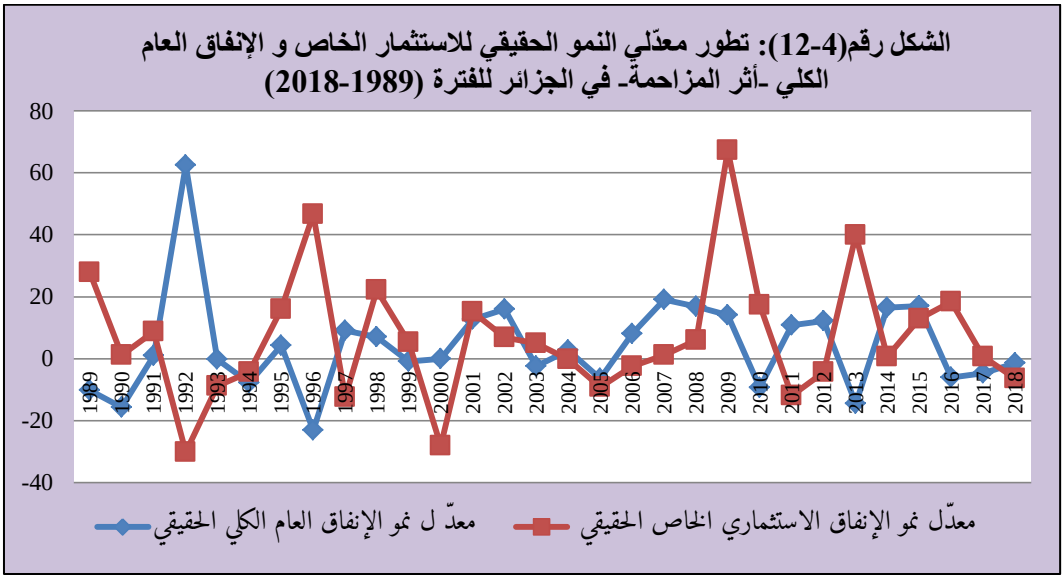
إلى جانب الإنفاق العام على الرواتب والأجور كوسيلة لتدخل الحكومة قصد التأثير في الإنفاق الاستهلاكي للأسر، نجد الإنفاق العام التحويلي* والذي أصبح في العقود الماضية وسيلة جد مهمة تستخدمها الحكومة من أجل التأثير في الاستهلاك، فالمدفوعات التحويلية الحكومية ما هي إلا جزء من معادلة الدّخل المتاح للأسر، وبالتالي فالزيادة فيها تؤدي الى زيادة في الدّخل المتاح ومن ثم زيادة في مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر. غير أنّ هذا النوع من الإنفاق العام من الصعب تتبع أثره في الاقتصاد الجزائري، ولكن نشير أنه وفقا لهيكل نفقات التسيير الموضحة سابقا فإنّ هذا النوع من الإنفاق شكل نسبة كبيرة ومهمة تعكس أهمية دوره في دفع وتعزيز الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر.

* وفقا لمضمون عمليات الخزينة العمومية الجزائرية، فالتحويلات الجارية تتكون من تحويلات لدعم النشاط التعليمي و الثقافي، صندوق الكوارث الطبيعية، دعم المنتجات الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني وصندوق تشغيل الشباب..الخ.

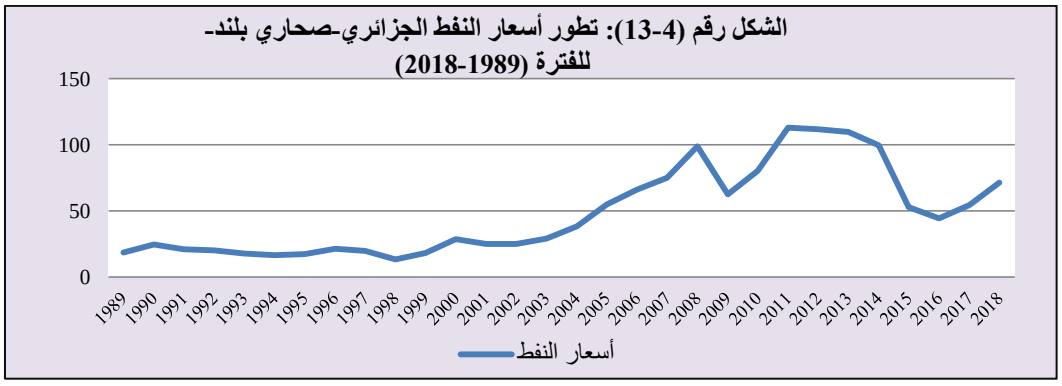
ثانيا: تحليل أثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

يلعب الإنفاق العام في الجزائر وبالأخص في شقه الاستثماري دورا مهما في توفير المناخ الاستثماري المناسب وذلك من خلال إقامة وتشييد الهياكل القاعدية والبنية التحتية، حيث ونتيجة لضخامة هذه المشاريع وانعدام ربحيتها فإنّ القطاع الخاص يحجم عنها وبالتالي فإنّ الفرضية التي نطرحها هي" أنّ الإنفاق العام بشكل عام لا ينافس الاستثمار الخاص ولكن يعتبر مكملا له".

وعليه ما مدى انطباق هذه الفرضية على الاقتصاد الجزائري؟ أم يوجد هناك أثر مزاحمة من الإنفاق العام للاستثمار الخاص ؟. ولتحليل هذه العلاقة واختبار صحة هذه الفرضية فإنه سيتم الاعتماد على الشكل رقم (4-12)، كما أنّه وقصد تدعيم تحليلنا فإنه سيتم الاستعانة بالشكل رقم (4-13) والموضح لتطور أسعار النفط الجزائري، وهذا باعتبار أنّ نمو الإنفاق العام في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بالإيرادات النفطية (الجباية البترولية) ومنه أسعار النفط.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-5) والملحق رقم (08)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-12) وجود العلاقة التبادلية بين كل من الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)، بحيث أنّ ارتفاع أحدهما يؤدي إلى انخفاض الآخر، والملاحظ هو أنّه خلال عقد التسعينات والذي طُبّقت فيه الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والتي نصت على ضرورة إدارة الطّلب الكلي من خلال تخفيض الإنفاق العام بصفة عامة، والإنفاق العام الاستثماري بصفة خاصة وكذا في ظل ضعف الايرادات النفطية جراء تراجع أسعار النفط (متوسط سعر سنوي للنفط 20 $ للبرميل) فإنّه تم تسجيل متوسط معدّل نمو قدره 2,1 % خلال هذا العقد في مقابل تسجيل متوسط معدّل نمو للإنفاق الاستثماري الخاص بـ3,6% وهذا يعود لطبيعة الاصلاحات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص(سياسات الخوصصة)، بحيث خلال هذه الفترة أثر المزاحمة لم يكن واضح بشكل جلي في ظل ضعف القطاع الخاص والايرادات النفطية الممول الرئيسي لنمو الإنفاق العام ونظرا لطبيعة الاصلاحات.

وفيما يخص الفترة الممتدة من سنة (2001-2005) والتي شهدت عودة تحسن أسعار النفط وهذا بعد انهيارها سنة 1998 (13$ للبرميل) وبالتالي تحسن الايرادات النفطية الممول الرئيسي للإنفاق، فإنّ هذا قد أثّر إيجابا على نمو كل من الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري الخاص بتسجيلهما على التوالي متوسط معدلي نمو سنوي قدره 3,7% و3,5% ، حيث أنّ نموهما كان متكاملا ما يؤكد على عدم وجود أثر مزاحمة في هذه الفترة نظرا لتوفر الموارد المالية وكفايتها.

بينما الملاحظ في الفترات (2006-2008)، (2011-2012) والتي واكبت تطبيق برامج دعم النمو الاقتصادي وتوطيده، تلك البرامج التي تجسدت في مشاريع البنية التحتية (الاقتصادية، الادارية والاجتماعية) وكذا التنمية البشرية قد تطلبت موارد مالية ضخمة جدا، فقد أثّرت سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص الذي سجل متوسطات معدّلات نمو قدرها 1,6% ،8,6- % للفترات تباعا وهذا مقابل 14,5% ،11,5% للإنفاق العام وهو ما يؤكد على وجود أثر المزاحمة.

وفيما تعلق بالفترة الأخيرة (2013-2018) والتي شهدت تراجعا في أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014، فالملاحظ هو أنه لا يوجد أثر مزاحمة خلال هذه الفترة وإنما توجد علاقة تكامل بين الاستثمارين انعكس في تحسن نمو الاستثمار الخاص، نظرا لانتعاش القطاع الخاص واستفادته من الظروف التي وفرتها برامج البنية التحتية المطبقة سابقا وإن كان هناك تراجع في نموه في السنة الأخيرة نظرا للركود الذي أصاب الاقتصاد الوطني.

وبالتالي ما نستخلصه هو أنّ **أثر المزاحمة** في الاقتصاد الجزائري هو غير موجود بشكل كامل وجلي وهذا نظرا لضعف القطاع الخاص والذي لا يستجيب لتغيرات أسعار الفائدة (الاستثمار غير حساس لسعر الفائدة بشكل عالي) من جهة ومن جهة ثانية اعتماد الايرادات النفطية بشكل كبير في تمويل ونمو الإنفاق العام يساهم في تقليص أثر المزاحمة، غير أنّ هذا الأثر هو مرهون بطبيعة البرامج الاستثمارية المطبقة ومدى تكلفتها والتي قد تتطلب موارد مالية ضخمة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص.

ثالثا: تحليل أثر الإنفاق العام على صافي الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

إنّ تحليل أثر الإنفاق العام على صافي الصادرات-الميزان التجاري- يتطلب منّا تحليل آثاره على جانبي الصادرات والواردات، وعليه سنحاول من خلال هذا الفرع تحليل ذلك بالإضافة إلى التطرق في نقطة موالية إلى تحليل واختبار فرضية العجز التوأم بالجزائر خلال فترة الدراسة.

1. تحليل دور الإنفاق العام في الدفع بالصادرات الجزائرية:

من خلال تحليل هيكل الصادرات الجزائرية يمكن استنتاج مدى الدور الذي يلعبه الإنفاق العام في الدفع بالصادرات الجزائرية وهذا من خلال دوره في تحفيز القطاعات الصناعية والزراعية على الانتاج للتصدير، فمن خلال الجدول أدناه نلاحظ أنّ المحروقات وطيلة فترة الدراسة مثّلت السلعة الأساسية من الصادرات الجزائرية، بحيث قدرت نسبتها من إجمالي الصادرات على طول فترة الدراسة بمتوسط 96,2 %، أعلاها كان سنة 2005 بـ 98,1 % مقابل صادرات خارج المحروقات جد ضئيلة وضعيفة قدر متوسطها بما يقارب 4 % . وبالتالي هذا يشير ويؤكد على عدم تمكن السلطات العمومية من تحقيق هدف تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من قوقعة قطاع المحروقات وهذا بالرغم من المجهودات والسياسات الاقتصادية التي بذلتها واتخذتها في هذا الجانب وفي مقدمتها سياسة الإنفاق العام خلال فترة الألفية الثالثة (برامج الإنعاش، دعم، توطيد النمو الاقتصادي انطلاقا من سنة (2001-2019).

فمن خلال الاحصائيات الوارد ة في الجدول أدناه، نستنتج أنّ الإنفاق العام وكسياسة اقتصادية لم يستطع الدفع بالقطاعات الأخرى من صناعية وزراعية للمساهمة في العرض القابل للتصدير رغم الحوافز والاعانات والاستثمارات الممنوحة والمنفذة من قبل الدولة قصد تشجيع الانتاج للتصدير، لتبقى الصادرات الجزائرية وطيلة فترة الدراسة (العقود الثلاثة) رهينة وأسيرة لقطاع المحروقات وبالتالي متغيرا تابعا لأسعار النفط.

الجدول رقم (4-16): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1989-2018)

السنوات	إجمالي الصادرات مليار دج				السنوات	إجمالي الصادرات مليار دج			
	من المحروقات		خارج المحروقات			من المحروقات		خارج المحروقات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1989	*68,9*	**95,8**	*3*	**4,2**	***2004***	*2286,3*	**97,8**	*51,1*	**2,2**
1990	*118,6*	**97,0**	*3,7*	**3,0**	***2005***	*3355*	**98,1**	*66,5*	**1,9**
1991	*226,8*	**97,1**	*6,8*	**2,9**	***2006***	*3895,7*	**97,9**	*83,3*	**2,1**
1992	*237,6*	**95,4**	*11,4*	**4,6**	***2007***	*4121,8*	**97,8**	*92,4*	**2,2**
1993	*228,1*	**95,2**	*11,5*	**4,8**	***2008***	*4970*	**97,5**	*125*	**2,5**
1994	*311,4*	**96,0**	*12,9*	**4,0**	***2009***	*3270,2*	**97,7**	*77,4*	**2,3**
1995	*473,1*	**94,9**	*25,3*	**5,1**	***2010***	*4220,1*	**97,4**	*113,5*	**2,6**
1996	*682,1*	**92,1**	*58,7*	**7,9**	***2011***	*5223,8*	**97,2**	*150,3*	**2,8**
1997	*762,7*	**96,3**	*29,1*	**3,7**	***2012***	*5527,7*	**97,2**	*159,7*	**2,8**
1998	*566,6*	**96,2**	*22,3*	**3,8**	***2013***	*5057,6*	**96,9**	*159,5*	**3,1**
1999	*811,3*	**96,5**	*29,2*	**3,5**	***2014***	*4709,6*	**95,8**	*208*	**4,2**
2000	*1612*	**96,2**	*63,2*	**3,8**	***2015***	*3339,4*	**94,4**	*197,8*	**5,6**
2001	*1429*	**96,5**	*51,3*	**3,5**	***2016***	*3080*	**94,0**	*197,7*	**6,0**
2002	*1441,9*	**96,0**	*59,3*	**4,0**	***2017***	*3714,1*	**94,5**	*214,2*	**5,5**
2003	*1850,1*	**97,3**	*51,9*	**2,7**	***2018***	*4548,1*	**93,0**	*341,2*	**7,0**

المصدر: من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على :

- Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 **; commerce extérieur**, rapport de l'ONS, p173-175.
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011-2016, ONS, C. Statistiques N° 205/2017, p59.
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013-2018, ONS, C. Statistiques N° 214/2019, p61.

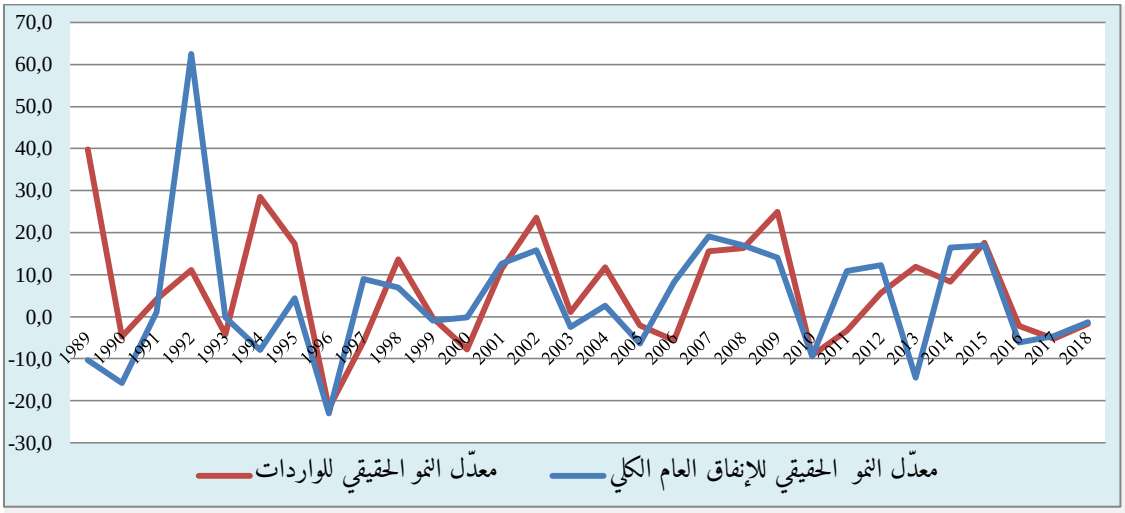
2. تحليل الأثر والعلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والواردات في الجزائر:

نحاول من خلال هذا العنصر تحليل الأثر الذي تتركه سياسة الإنفاق العام على الواردات من خلال ابراز العلاقة بين الإنفاق العام والواردات، وبالاستعانة بالشكل أدناه وكذا الملحق رقم (09)، فإننا نلاحظ العلاقة الموجودة بين نمو الإنفاق العام ونمو الواردات(النمو الحقيقي) وبالأخص انطلاقا من سنة1995 أين نلاحظ التقارب الموجود في اتجاهات النمو للمتغيرين، فانخفاض نمو الإنفاق العام سنة 1996 بـ 23 % قابله انخفاض مماثل في جانب الواردات بتسجيل معدّل نمو سالب 21,7 %.

والارتفاعات المسجلة في معدلات نمو الإنفاق العام الحقيقي انطلاقا من الألفية الثالثة قابلها ارتفاعات مماثلة في جانب معدلات نمو الواردات بالأخص الفترة (2001-2009) كنتيجة للبرامج الاستثمارية الكبرى المنفذة من قبل الدولة والتي رجحت كفة الواردات لصالح التجهيزات الصناعية والفلاحية، وعند تسجيل معدّل نمو حقيقي سالب للإنفاق العام بـ 9,4 % سنة 2010 تم تسجيل نفس معدّل النمو السالب في جانب الواردات بـ 9,1% ولتشهد الفترة الأخيرة من الدراسة (2015-2018) نفس اتجاهات النمو لكلا المتغيرين عاكسة بذلك انخفاض الايرادات النفطية الممول الرئيسي للتوسع في الإنفاق العام.

وما يمكن استنتاجه من هذا هو أنّ هناك جزءا من الإنفاق العام يتسرب خارج الاقتصاد الوطني على شكل واردات وهذا يعني انخفاض فعالية مضاعف الإنفاق العام وبالتالي اضعاف فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، ففي الجانب النظري قد وضحت الدراسة أنه من بين محدّدات فعالية عمل مضاعف الإنفاق العام ومنه فعالية سياسته هو حجم الواردات- فزيادتها تؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف-. حيث أنّ زيادة الإنفاق العام بشقيه التسييري والاستثماري يؤدي الى زيادة حجم الواردات اللازمة لسد الطّلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية وبالتالي يزداد خروج رؤوس الأموال أي تسرب من دورة الدخل، مما يؤدي إلى اضعاف قيمة مضاعف الإنفاق العام.

الشكل رقم (4-14): تطور معدّلي نمو الإنفاق العام الحقيقي والواردات في الجزائر للفترة(1989-2018)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04) و(09)

3. تحليل العلاقة الموجودة بين تطورات الإنفاق العام ورصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري –فرضية العجز التوأم– في الجزائر خلال الفترة (1989-2018):

نهدف من خلال هذا الفرع إلى اختبار فرضية العجز التوأم بالجزائر من خلال تحليل العلاقة الموجودة بين كل من تطورات الإنفاق العام، رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، وبالاستعانة بالجدول والشكل التاليين نلاحظ وجود علاقة الارتباط الوثيق بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري، بحيث خلال السنوات 1994-1995-1998-1999 سجلت كل من الميزانية العامة والحساب الجاري عجزاً توأماً، وهو ما يبين طبيعة التأثير بينهما وهذا على عكس الفترة التي تلتها (2000-2007) أين سُجّل فائض في كل من رصيدهما كنتيجة لزيادة الايرادات –الصادرات–النفطية خلال هذه الفترة والتي انعكَست في ارتفاع نسبة صافي الصادرات إلى الناتج مثلما هو موضح في الجدول.

لنلاحظ أنه في الفترة(2008-2013) وكنتيجة لزيادة وارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج مثلما هو موضح في الجدول أدناه تم تسجيل عجز بالميزانية العامة مع انخفاض في رصيد الحساب الجاري بعدما كان في أوجهه في الفترة السابقة، لتشهد الفترة الأخيرة من الدراسة (2014-2018) تسجيل عجز توأم في كلا الرصيدين كنتيجة لما تميزت به هذه الفترة من توسع في الإنفاق العام(تماشيا مع برامج التنمية) مع تراجع وتدهور لأسعار النفط ومنه الايرادات –الصادرات– النفطية (تسجيل صافي صادرات سالب) والتي انعكست في الأخير في تفاقم العجزين.

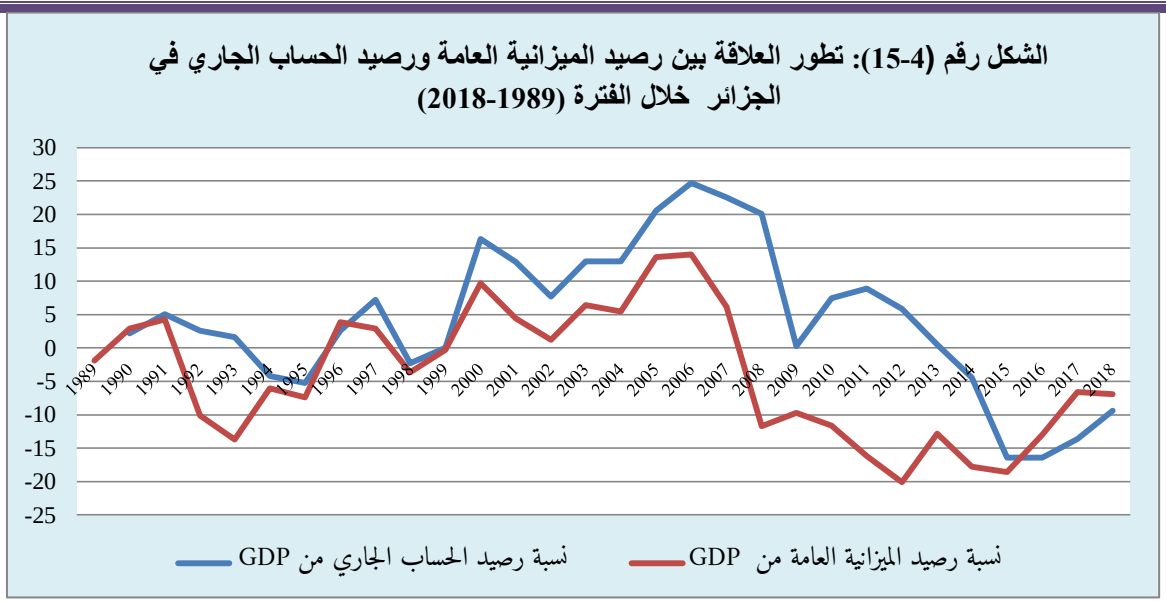
وما يمكن استخلاصه من هذا هو أنّ فرضية العجز/الفائض التوأم موجودة في الجزائر ، وأنّ كل من الإنفاق العام والايرادات–الصادرات– النفطية يعتبران المحدّدان الرئيسيان لها.

الجدول رقم(4-17): تطور نسب كل من الإنفاق العام، رصيد الميزانية العامة، صافي الصادرات ورصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (1989-2018)

السنوات	نسبة الإنفاق العام من GDP %	نسبة رصيد الميزانية العامة من % GDP	نسبة Net X من GDP %	نسبة رصيد الحساب الجاري من % GDP	السنوات	نسبة الإنفاق العام من GDP %	نسبة رصيد الميزانية العامة من % GDP	نسبة Net X من GDP %	نسبة رصيد الحساب الجاري من % GDP
1989	29,5	**-1,9**	0,4	-	**2004**	30,7	**5,5**	16,6	**13,0**
1990	24,6	**2,9**	6,4	**2,2**	**2005**	27,1	**13,6**	25,5	**20,6**
1991	24,6	**4,3**	11,0	**5,1**	**2006**	28,9	**14,0**	28,5	**24,7**
1992	39,1	**-10,1**	5,6	**2,6**	**2007**	33,2	**6,2**	24,6	**22,6**
1993	40,0	**-13,7**	2,9	**1,6**	**2008**	37,9	**-11,7**	22,8	**20,1**
1994	38,1	**-6,0**	-1,1	**-4,2**	**2009**	42,6	**-9,7**	4,9	**0,3**
1995	37,9	**-7,4**	-0,7	**-5,2**	**2010**	37,3	**-11,6**	11,0	**7,5**
1996	28,2	**3,9**	9,4	**2,6**	**2011**	40,1	**-16,2**	13,2	**8,9**
1997	30,4	**2,9**	10,4	**7,2**	**2012**	43,5	**-20,1**	11,0	**5,9**
1998	30,9	**-3,6**	1,3	**-2,3**	**2013**	36,2	**-12,8**	5,1	**0,5**
1999	29,7	**-0,3**	7,1	**0,0**	**2014**	40,7	**-17,8**	1,2	**-4,4**
2000	28,6	**9,7**	23,9	**16,3**	**2015**	45,8	**-18,6**	-9,9	**-16,4**
2001	31,3	**4,4**	16,9	**12,9**	**2016**	41,7	**-13,1**	-10,7	**-16,4**
2002	34,3	**1,2**	12,0	**7,7**	**2017**	39,2	**-6,6**	-6,4	**-13,6**
2003	31,2	**6,4**	16,3	**13,0**	**2018**	38,1	**-7.0**	-2,5	**-9,4**

المصدر : من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم (04) و(09)

الشكل رقم (4-15): تطور العلاقة بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-17)

المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي –الآثار المرغوبة وغير المرغوبة – في الاقتصاد الجزائري للفترة (1989-2018)

كنّا قد طرحنا سؤالا في نهاية المبحث الأول بخصوص "مدى مطابقة الفرضية النظرية القائلة: أنّ الزيادة في الإنفاق العام تؤدي الى الزيادة في الطّلب الكلي وانعاشه والذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي(النمو الاقتصادي) وكذا تقليص البطالة"، على الاقتصاد الجزائري ؟"

وعليه من خلال هذا المطلب سنحاول الاجابة عن هذا التساؤل واختبار هذه الفرضية بتحليل أثر سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالجزائر لنرى إن كان الإنفاق العام حقا قد أدى الدور والأثر الإيجابي المرغوب على الطّلب الكلي والمتمثل في تحسين معدل النمو الاقتصادي أم لا، إلى جانب تحليلنا في فرع آخر أثره ودور في تقليص معدل البطالة كهدف وأثر مرغوب في تحقيقه في الاقتصاد الوطني.

كما سنقوم في نقطة موالية بدراسة وتحليل دور الإنفاق العام في إحداث فجوة فائض الطّلب الكلي –الفجوة التضخمية– بالجزائر كأثر سلبي غير مرغوب لسياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي والذي تم تناول طرحه في الجانب النظري من الدراسة*.

* تم تناول هذا الطرح في المبحث الثالث من الفصل الثالث وبالضبط ص154-159.

الفصل الرابع: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

أولا: تحليل الأثر الايجابي المرغوب لسياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي – تحسين معدّل النمو الاقتصادي– في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)

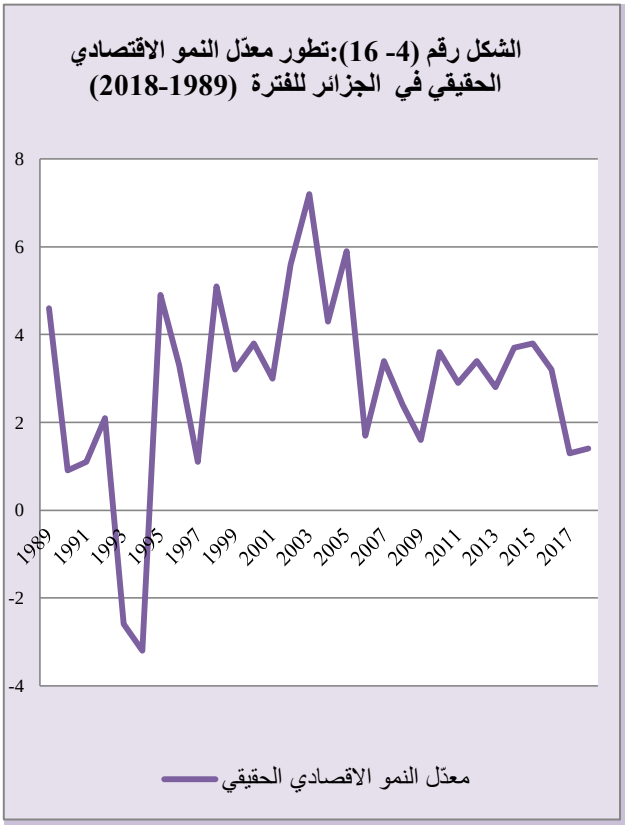
يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي(العرض الكلي) بحجم الإنفاق الكلي(الطّلب الكلي)، ولما كان الإنفاق العام أحد مكو نات هذا الإنفاق فإنّه من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق العام. وتظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي ونموه من خلال دورها في تحفيز وتنشيط الطّلب الكلي بمكوناته من استهلاك واستثمار... والتي تؤدي إلى تحريك وتوسيع الطاقات الانتاجية ومنه يزداد وينمو الناتج المحلي الاجمالي–النمو الاقتصادي–.

وعليه لتتبع وقياس هذا الأثر الايجابي والمتمثل في النمو الاقتصادي سنقتصر ونعتمد في دراستنا على مؤشر "معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)" [*] الذي يستبعد أثر ارتفاع الأسعار[1]. ويكون بهذا تحليل تطور معدّلات النمو الاقتصادي من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4-18): تطور معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

السنوات	معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي%	السنوات	معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي%
1989	4,6	2004	4,3
1990	0,9	2005	5,9
1991	1,1	2006	1,7
1992	2,1	2007	3,4
1993	-2,6	2008	2,4
1994	-3,2	2009	1,6
1995	4,9	2010	3,6
1996	3,3	2011	2,9
1997	1,1	2012	3,4
1998	5,1	2013	2,8
1999	3,2	2014	3,7
2000	3,8	2015	3,8
2001	3,0	2016	3,2
2002	5,6	2017	1,3
2003	7,2	2018	1,4

الشكل رقم (4- 16):تطور معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة (1989-2018)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

[*] سنة الأساس هي 1999، وتم الاعتماد على الرقم القياسي الممثل في مكمش الناتج المحلي الاجمالي والوارد في الملحق رقم (04).

[1] Paul Krugman & Robin Wells, op.cit, p246

من خلال الجدول رقم (4-18) والشكل أعلاه، نلاحظ أنّ معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي قد شهد تذبذبات خلال فترة الدراسة عكست عوامل وظروف أثّرت فيه، بحيث يمكن التمييز بين مراحل مر بها، فالملاحظ هو أنّه ونتيجة لمخلفات الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 من انهيار لأسعار النفط (13 دولار للبرميل) وما تبعها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خلال عقد التسعينات، ترجمت في تذبذب وتدهور معدّلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وبالأخص الفترة (1990-1994) أين تم تسجيل معدّلات نمو ضعيفة وسالبة بمتوسط معدل بلغ 0,34 - % ومن ثم شهدت نموا متذبذبا بارتفاعها سنة 1994 إلى 4,9% ثم انخفاضها إلى 1,1% سنة 1997 وعودة ارتفاعها سنة 1998 بـ 5,1% وانخفاضها مجددا سنة 1999 إلى 3,8%.

ولتشهد بداية من الألفية الثالثة أي من سنة 2001 معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي تحسنا ملحوظا بتسجيلها لمعدلات نمو موجبة مرتفعة نسبيا بالأخص في الفترة (2002-2005) والتي شهدت أعلى معدّل نمو وصلت إليه الجزائر خلال فترة الدراسة بـ 7,2% سنة 2003 والظاهر بشكل جلي في الشكل، مع تسجيل تدهور سنتي (2008-2009) كنتيجة للركود الذي أصاب قطاع المحروقات بتراجع أسعار النفط في السوق العالمية وهذا بفعل انعكاسات الأزمة المالية الدولية منذ سبتمبر 2008، وكذا تدهور في الفترة الأخيرة من الدراسة (2016-2018) كانعكاس لانهيار وتراجع أسعار النفط (انخفض سعر النفط من 99,6 $ للبرميل سنة 2014 إلى 44 $ للبرميل سنة 2016 و 54$ سنة 2017 وإلى 71$ سنة 2018).

معدّلات هذه الفترة نسبيا قد جرتها برامج الإنفاق العام المطبقة من قبل الحكومة خلال هذه الفترة والتي كان هدفها الأول تحسين وتوطيد النمو الاقتصادي من خلال تنشيط الطّلب الكلي بضخ وتوجيه الإنفاق العام نحو قطاعات منتجة من صناعة، زراعة، بناء وأشغال عمومية...، إلاّ أننا نشير في هذا الصدد أنّ هذه المعدّلات تبقى بالرغم من ذلك متواضعة وغير كافية إذا ما قارناها بحجم المبالغ المالية المنفقة والمخصصة للقطاعات ضمن ميزانيات البرامج سابقة الذكر.

وكما يوضحه الملحق رقم (10)، فالنمو الاقتصادي بالجزائر لايزال هشّا بسبب اعتماده الشبه الكلي على قطاع المحروقات بمتوسط بلغ حوالي 32,6% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2001-2018)، وليبقى بذلك النمو خارج قطاع المحروقات ضعيفا بالأخص قطاعي الصناعة والفلاحة بتسجليهما لمتوسط 5,6% و9,5% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي.

ثانيا : تحليل أثر ودور سياسة الإنفاق العام في التقليص من معدّل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

إلى جانب هدف تحقيق النمو الاقتصادي، يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من بين أهم الأهداف وكذا الآثار التي ترغب وتسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيقها، فكما تم الاشارة له في الفصل الثاني فإنّ التشغيل الكامل لا يقصد به انعدام البطالة بصفة كاملة ولكن تعني ايجاد الفرصة لكل شخص يرغب بالعمل. وحسب التحليل الكينزي "فإنّ المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الانتاجي"[1]، وعليه تظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق العام في زيادة الطّلب الكلي الذي يؤثر بدوه في تحسين وزيادة مستوى التشغيل بما يسمح بتقليص معدلات البطالة ومحاربتها.

ويمكن تتبع أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل من خلال تحليل تطور معدّلات البطالة بالجزائر والموضحة من خلال الشكل والجدول التاليين، بحيث نلاحظ من خلالهما أنّ معدّل البطالة قد عرف منحنى تصاعدي في فترة التسعينات، إذ ارتفع من معدّل 18% سنة 1989 إلى معدّل 29% سنة 1999، وهذا كان كنتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد والتي خلالها عجزت الحكومة عن استحداث مناصب شغل من جهة ومن جهة أخرى نظرا لصرامة الاصلاحات الاقتصادية المطبقة آنذاك والتي نتج عنها عمليات تسريح جماعي مست شريحة واسعة من العمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحيث تجاوز عدد العمال المسرحين 500 ألف عامل ما بين 1994-1998.

ولتشهد معدّلات البطالة انطلاقا من الألفية انخفاضا محسوسا (من معدّل 29% سنة 1999 إلى معدّل 9% سنة 2013) يعكس الارتفاع المسجل في معدّلات التشغيل كنتيجة لبرامج الإنفاق الاستثماري الحكومي المطبقة والتي استحدثت من خلالها مناصب شغل بالأخص في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات والادارة، مع التسجيل في نهاية الفترة (2015-2018) استقرارا في معدّل البطالة عند المتوسط 11,3% كنتيجة لتراجع أسعار النفط وما سببته من توجه نحو ترشيد النفقات العامة بتقليص التوظيف وتجميد وتقليص المشاريع الاستثمارية.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 160.

الجدول رقم (4- 19): تطور معدّل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)/الوحدة: %

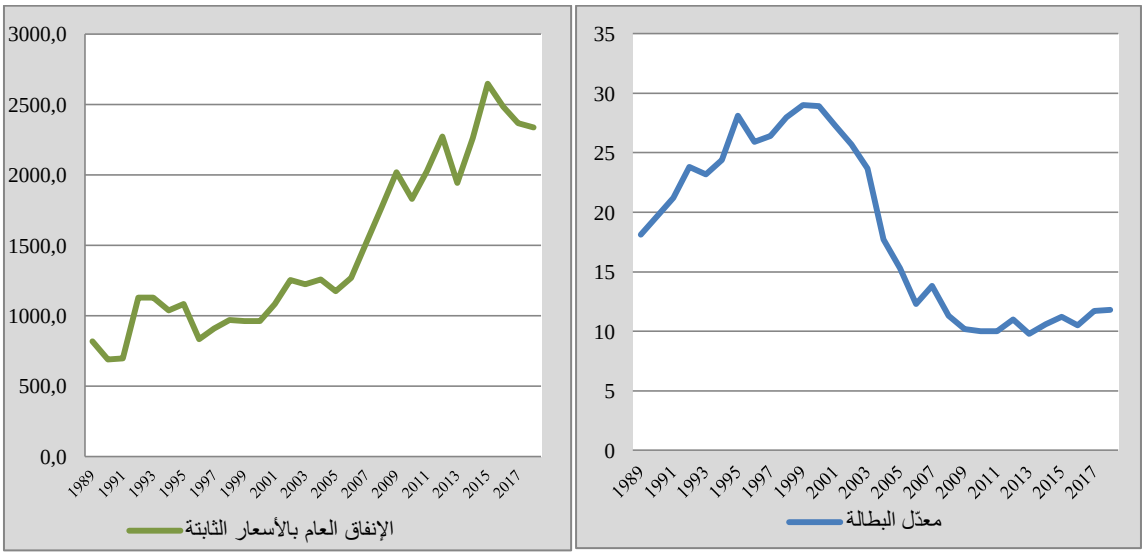
السنوات	معدّل البطالة	السنوات	معدّل البطالة	السنوات	معدّل البطالة
1989	18,1	**1999**	29	**2009**	10,2
1990	19,7	**2000**	28,9	**2010**	10
1991	21,2	**2001**	27,3	**2011**	10
1992	23,8	**2002**	25,7	**2012**	11
1993	23,2	**2003**	23,7	**2013**	9,8
1994	24,4	**2004**	17,7	**2014**	10,6
1995	28,1	**2005**	15,3	**2015**	11,2
1996	25,9	**2006**	12,3	**2016**	10,5
1997	26,4	**2007**	13,8	**2017**	11,7
1998	28	**2008**	11,3	**2018**	11,7

Source : - Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; **Emploi**, rapport de l'ONS, p69.

- Ministère des finances, rétrospective **emploi et chômage** (2000-2018), rapport de direction général de la prévision et des politiques, 2019, p2.

ولكن بالرغم من التحسن المسجل في معدّلات البطالة في الألفية مقارنة بفترة التسعينات إلاّ أنّه يبقى غير كافي، وهذا إذا ما قارناه بحجم الإنفاق العام (الحقيقي) المسجل خلال نفس الفترة والذي كما هو موضح في الشكل أدناه، والذي يعني أنّ الإنفاق العام تبقى مساهمته قليلة في زيادة مستوى التشغيل ومنه التقليل من معدّلات البطالة في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (4- 17): العلاقة بين تطور الإنفاق العام الحقيقي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4- 5) و (4-19)

ثالثا: تحليل الأثر السلبي غير المرغوب لسياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي – فجوة فائض الطّلب التضخمية– في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)

سنقوم في هذا الفرع بدراسة الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطّلب كأثر سلبي غير مرغوب للإنفاق العام على الطّلب الكلي، بحيث أنّه "إذا زاد مجموع الإنفاق الكلي (الطّلب الكلي) بالأسعار الثابتة (الحقيقية)على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) فإنّ الفرق يشكل فائض طّلب وهذا الفائض ينعكس بدوره في ارتفاع الأسعار (أي حدوث التضخم)".

ولتحليل الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطّلب الكلي في الجزائر ومعرفة مدى مساهمة الإنفاق العام بنوعيه في إحداث الفجوة التضخمية، سيتم الاعتماد على معيار فائض الطّلب الذي تطرقت إليه الدراسة في الجانب النظري* وبتطبيق هذا المعيار(المعادلة) على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-2018 ظهرت النتائج كما هي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4- 20): معيار فائض الطّلب كمقياس للفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة(1989-2018)

السنوات	الإنفاق الكلي الحقيقي مليار دج (1)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مليار دج (2)	الفجوة التضخمية (إجمالي فائض الطلب) مليار دج (3)	نسبة الفجوة التضخمية % (4)=(2)/(3)	السنوات	الإنفاق الكلي الحقيقي مليار دج (1)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مليار دج (2)	الفجوة التضخمية مليار دج (3)	نسبة الفجوة التضخمية % (4)=(2)/(3)
1989	2978,3	2769,3	209,1	7,5	***2004***	3801,0	4087,7	-286,7	-7,0
1990	2926,4	2792,9	133,5	4,8	***2005***	4029,1	4328,8	-299,7	-6,9
1991	2809,3	2824,7	-15,4	-0,5	***2006***	4163,5	4402,2	-238,8	-5,4
1992	2879,9	2888,2	-8,3	-0,3	***2007***	4288,8	4551,9	-263,1	-5,8
1993	2930,5	2813,9	116,6	4,1	***2008***	4450,1	4661,4	-211,3	-4,5
1994	2735,6	2725,2	10,4	0,4	***2009***	4588,1	4735,6	-147,5	-3,1
1995	2824,6	2857,3	-32,8	-1,1	***2010***	4850,0	4906,3	-56,3	-1,1
1996	3013,1	2953,0	60,1	2,0	***2011***	4884,9	5048,6	-163,8	-3,2
1997	3026,3	2985,3	41,0	1,4	***2012***	4919,9	5219,9	-300,0	-5,7
1998	3132,0	3137,7	-5,7	-0,2	***2013***	4994,8	5365,2	-370,3	-6,9
1999	3233,9	3238,2	-4,3	-0,1	***2014***	5211,3	5562,8	-351,5	-6,3
2000	3351,9	3361,5	-9,5	-0,3	***2015***	5483,0	5776,5	-293,5	-5,1
2001	3401,5	3462,0	-60,5	-1,7	***2016***	5712,2	5961,4	-249,2	-4,2
2002	3512,3	3656,0	-143,6	-3,9	***2017***	5898,6	6038,8	-140,1	-2,3
2003	3748,4	3919,0	-170,6	-4,4	***2018***	6049,6	6123,3	-73,7	-1,2

المصدر: من إعداد الباحثة(الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم (04) و(08)

* أنظر للفصل الثالث ص 159.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ إجمالي فائض الطّلب في الجزائر قد عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، فالملاحظ هو أنّ في عقد التسعينات ونظرا لخصوصية ومتطلبات تلك المرحلة فقد عرفت قيم اجمالي الفائض ارتفاعا (قيما موجبة) بمعنى وجود فائض في الطلب الكلي ،حيث سجل متوسط قيمة بـ 87,1 مليار دج خلال الفترة (1989-1993), وأما خلال الفترة(1995-1999) فقد عرفت انخفاضا أكبر من السابق بمتوسط قيمة قدرت بـ 11,5 مليار دج، وهذا كنتيجة لبرامج إدارة الطّلب الكلي التي أشرف عليها صندوق النقد الدولي والمتميزة بالسياسات التقشفية خاصة في جانب الإنفاق العام. وبالنسبة للألفية الثالثة فقد عرفت اجمالي فائض طلب متذبذب (اتجاه منخفض–سالب– مقارنة بالفترة السابقة)، فبالنسبة للفترة (2000-2005) كان اجمالي فائض الطلب سالب وهذا بمتوسط قيمة 161,8- مليار دج ، ثم لتشهد الفترة التي تلتها ارتفاعا نسبيا في قيم اجمالي فائض الطلب بالأخص الفترة (2006-2010) والفترة (2015-2018)، وهذا طبعا راجع لبرامج الإنعاش والتنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بغية إنعاش الاقتصاد وتنشيط الطّلب.

وإذا ما نظرنا إلى نسبة الفجوة التضخمية والتي تقيس مدى الضغط الذي تشكله زيادة الطّلب الكلي على الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) في الاقتصاد فنلاحظ أنّ هذه النسبة في فترة التسعينات أخذت قيم موجبة تعكس ظروف تلك المرحلة والتي شهدت ارتفاع في معدلات التضخم، بينما عرفت هذه النسبة انخفاضا انطلاقا من سنة 2000 ، مع عودة ارتفاعها نسبيا بعد سنة 2006 وأواخر الفترة . وللتعرف على أثر ودور الإنفاق العام بنوعيه في إحداث فجوة فائض الطّلب التضخمية بالجزائر نقوم بعرض حجم ونسبة مساهمة هذا الإنفاق في تكوين فائض الطّلب من خلال الجدول والشكل التاليين:

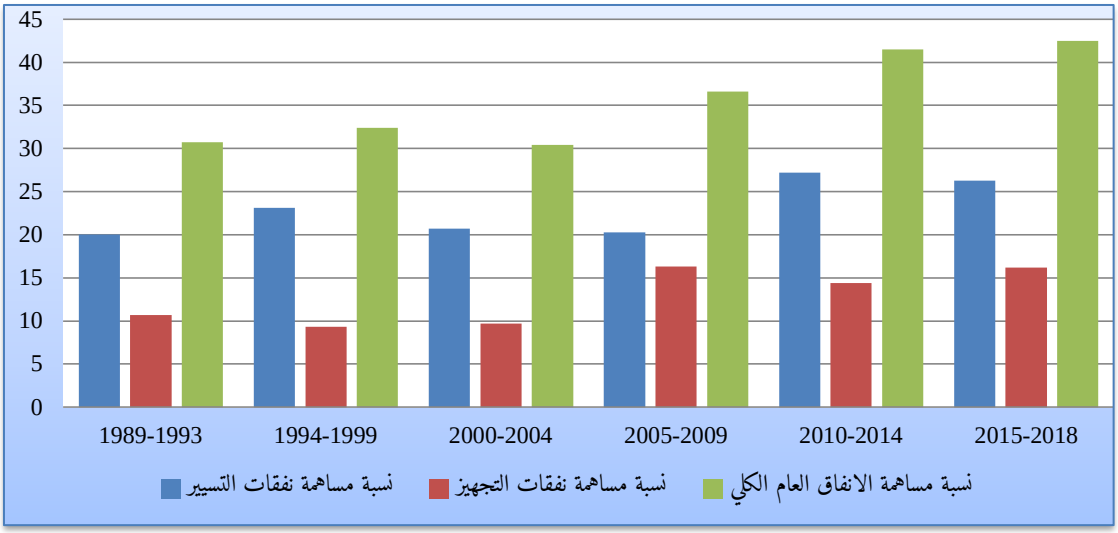
الجدول رقم (4- 21): حجم و نسبة مساهمة الإنفاق العام بنوعيه في إجمالي فائض الطّلب في الجزائر خلال الفترة (1989-2018) / الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي فائض الطّلب (الفجوة التضخمية)	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع الإنفاق العام	
		حجم المساهمة	النسبة %	حجم المساهمة	النسبة %	حجم المساهمة*	النسبة %
1993-1989	435,4	87,2	**20**	46,4	**10,7**	133,6	**30,7**
1999-1994	68,6	15,8	**23,1**	6,4	**9,3**	22,2	**32,4**
2004-2000	-671,1	-152,3	**20,7**	-65,2	**9,7**	-217,5	**30,4**
2009-2005	-1160,4	-235,9	**20,3**	-188,8	**16,3**	-424,7	**36,6**
2014-2010	-1241,9	-337,5	**27,2**	-178,5	**14,4**	-516,0	**41,5**
2018-2015	-756,7	-198,8	**26,3**	-122,6	**16,2**	-321,4	**42,5**

المصدر: من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على الجدول رقم (4- 20)

* حجم المساهمة = (مجموع الإنفاق العام / مجموع الإنفاق الكلي) x مجموع فائض الطلب.

الشكل رقم(4-18): نسب مساهمة الإنفاق العام بنوعيه في إجمالي فائض الطّلب بالجزائر للفترة(1989-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-21)

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أنّ الإنفاق العام كمكون من مكونات الطّلب الكلي قد ساهم نسبيا في الجزائر في تكوين إجمالي فائض الطّلب ومن ثم إحداث الفجوة التضخمية وهذا بنسب متفاوتة على طول فترة الدراسة بحيث انتقل حجم مساهمته من 133,6 مليار دج بنسبة 30,7% في الفترة(1989-1993) إلى 22,2 مليار دج بنسبة 32,4% في الفترة(1995-1999).

ثم لتشهد أحجام مساهمة منخفضة في الألفية الثالثة انطلاقا من سنة 2000 مقارنة بالفترة السابقة مع التسجيل في فترات نموا* في حجم المساهمة بالأخص بداية الألفية ونوعا ما أواخر الفترة (2015-2018) عاكسة بذلك التوجه الاقتصادي (المرتكز على التوسع في جانب الإنفاق العام) المتبنى من قبل الدولة قصد انعاش الاقتصاد وتحسين النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة والذي حث في نهاية المطاف بنشوء الضغوط التضخمية ومنه ارتفاع طفيف في معدلات التضخم (انتقلت من 0,3% سنة 2000 إلى 4% سنة 2004 ثم إلى 5,7 %سنة 2009 و8,9% سنة 2012 و إلى6,4 %سنة 2016 و 4,3% سنة 2018)[1]، ولقد كانت معظم هذه المساهمة ناتجة عن نفقات التسيير(الجارية والتحويلية) التي انتقلت نسبة مساهمتها من 20% إلى 23 %خلال الفترتين الأولتين، ثم ليحافظ على نسبة مستقرة خلال الفترة (2000-2009) بـ20% ويعود للارتفاع مجددا خلال الفترة الأخيرة.

* وهنا نؤكد على الملاحظة سابقة الذكر، بخصوص أنّ هناك جزءا من الإنفاق العام يتسرب خارج الاقتصاد الوطني على شكل واردات وهذا نظرا لعدم كفاية الناتج المحلي الاجمالي ووجود فائض في الطّلب المحلي والذي استلزم سده من الخارج في شكل واردات ولأجل ذلك لاحظنا نمو رهيب للواردات انطلاقا من الألفية الثالثة مثلما تم توضيحه سابقا من هذا المبحث.

[1] للمزيد من الإحصائيات اطلع على الملحق رقم (09).

وبالنسبة لنفقات التجهيز التي وإن انخفضت خلال الفترة (1995-1999) بفعل برامج التعديل الهيكلي الداعية إلى تقليص الإنفاق العام الاستثماري، فقد استعادت مكانتها وانتقلت مساهمتها في فائض الطّلب الكلي من 9,7% خلال الفترة(2000-2004) إلى 16,2% خلال الفترة الأخيرة بفعل برامج الاستثمار الحكومي التي أطلقتها الدولة خلال الألفية الثالثة وسابقة الذكر.

وفي الأخير وما يمكن استخلاصه من **هذا المبحث** ، فأنّه في ظل فترة الدراسة يستحوذ الإنفاق العام على نسبة كبيرة من الطّلب الكلي في الاقتصاد الجزائري بحوالي 37% مقابل بقية المكونات، مما يدل على أهميته كأداة تستخدمها الحكومة الجزائرية قصد التأثير في الطّلب الكلي بما يسمح بتحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي وكذا تقليص معدّلات البطالة، وأنّه في هذا الصدد وكآثار ايجابية مرغوبة لسياسة الإنفاق العام فإنّ وتيرة النمو الاقتصادي كانت متواضعة وغير كافية إذا ما قارناها بحجم المبالغ المالية المنفقة والمخصصة للقطاعات ضمن ميزانيات البرامج سابقة الذكر، إذ أنّ التبعية القوية لقطاع المحروقات وضعف تغطية الاحتياجات بواسطة القطاع الفلاحي والنمو الصناعي غير الكافي كلها عوامل أثّرت في وتيرة النمو الحقيقي.

وذات الأمر بالنسبة لأثره على معدّلات البطالة التي كانت غير كافية في ظل حجم النفقات العامة المسجلة، مما يعني أنّ الإنفاق العام بشكل عام تبقى مساهمته متواضعة غير كافية في تحسين معدّلات النمو الاقتصادي ،كذا معدّلات البطالة، بحيث يمكن إرجاع هذا إلى سوء التسيير بغياب أشخاص أكفاء ونزيهين لمتابعة المشاريع العمومية مما جعل العديد من المشاريع الاستثمارية عديمة الجدوى رغم استهلاكها لأموال طائلة، اضافة الى غياب الرقابة الحقيقية للمال العام والتي تسببت في تفشي وانتشار الفساد والنهب والاختلاسات التي أنهكت الاقتصاد الوطني الجزائري وجعلت بذلك سياسة الإنفاق العام غير فعالة في تحقيق الآثار الايجابية المرغوبة؛

وإلى جانب الآثار الإيجابية المتواضعة لسياسة الإنفاق العام على معدلات النمو والبطالة، فإنّه في ظل خصوصية الاقتصاد الجزائري من ضعف في مرونة في الجهاز الانتاجي ومنه عدم كفاية الناتج المحلي الاجمالي نتج نسبيا عن سياسة الإنفاق العام أثر سلبي غير مرغوب متمثل في نشوء الضغوط التضخمية والناتجة عن فائض(زيادة) الطّلب الكلي عن العرض، والذي عرف ارتفاعا نسبيا منذ الألفية الثالثة تم سدّه من خلال الواردات التي عرفت هي الأخرى نموا مماثلا (تسرب للإنفاق خارج الاقتصاد الوطني) مما أثّر في الأخير من فعالية سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018)

بعد تطرقنا إلى توجهات سياسة الإنفاق العام بالجزائر، انطلاقا من عرضنا لأهم التدابير والإجراءات المتعلقة بها وكذا تحليلنا لتطور الإنفاق العام، هيكله ومؤشراته، ومن ثم تحليلينا لتطور مكونات الطّلب الكلي وآثار الإنفاق العام على الطّلب الكلي وعليه –آثاره الإيجابية والسلبية–، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التحليل القياسي لهذا الأثر بالاستعانة بالأدوات والأساليب الاحصائية القياسية.

وكما هو معلوم فإنّ أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي ما هو إلا ضمنيا أثره على مكوناته من استهلاك (الإنفاق الاستهلاكي للأسر)، استثمار(الإنفاق الاستثماري الخاص) وصافي الصادرات، وفي هذا الصدد فقد لاحظنا أنّ معظم الدراسات استعملت الأسلوب القياسي بدراسة أثر الإنفاق العام على كل متغيرة على حدا، وبالتالي تم تجاهل تأثيرات المتغيرات الأخرى.

مما دفعنا للأخذ بمقاربة ونموذج شعاع الإنحدار الذاتي "VAR"–Vector Auto Regression – الذي اقترحه وطوره الباحث "Sims" 1980"*"، هذا النموذج الذي يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات المتغيرات فيما بينها، بحيث هو "نموذج متعدد المتغيرات يتم على أساسه تفسير القيمة الحالية للمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى في النموذج"[1]. إضافة إلى أنّ مقاربة شعاع الانحدار الذاتي"VAR" تنفرد بخاصية (اختبارات) تسمح لنا بتحليل آثار السياسات الاقتصادية وذلك من خلال اختباري محاكاة الصدمات العشوائية (دوال الاستجابة الدفعية) وتفكيك تباين الخطأ.[2]

وفي هذا الصدد، فالنموذج القياسي المقترح يسمح لنا بالإجابة على الاشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في "مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي أي مكوناته في الاقتصاد الجزائري؟" والتي تكافئ سؤالا آخر هو "ما مدى تأثير صدمات الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر ؟ فهذا النموذج سيسمح لنا بتحليل الصدمات واستنتاج التأثيرات المتوقعة بين المتغيرات، إضافة إلى أنّه يسمح لنا بدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام ومكونات الطّلب الكلي.

وعليه **نموذج دراستنا** سيتضمن **4 متغيرات** هي: الإنفاق العام (GEXP)، الإنفاق الاستهلاكي للأسر (CONEXP)، الاستثمار الخاص (INVEXP) وصافي الصادرات (NETX)، ومن أجل التحليل بالقيم

---

* C.A. Sims, **Macroeconomics and Reality**, Econometrica, USA, Vol(48), N°01, January 1980, p p 01-48.

[1] Eric Dor, **Econométrie cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaires**, direction de collection : Roland Gillet , sans édition, France , 2004, p208

[2] فريد بختي، **السلاسل الزمنية باستخدام حزمة Eviews7**، مطبوعة محاضرات وتطبيقات، جامعة البويرة–الجزائر–، 2015/2014، ص 102.

الحقيقة تم أخذ المتغيرات كنسب من الناتج المحلي الاجمالي. وللوصول إلى نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)نتبع الخطوات المنهجية التالية:

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

إنّ نقطة الانطلاق في الدراسات القياسية الاقتصادية التي تعتمد على السلاسل الزمنية–كما هو الحال بالنسبة لدراستنا– تتعلق باختبار مدى استفاء متغيرات الدراسة لخاصية الاستقرارية والتي تكتسي أهمية بالغة نظرا لما يمكن أن يؤدي غيابها عن مختلف متغيرات الدراسة من استنتاجات مضلّلة ونتائج مزيفة، وقبل التطرق إلى نتائج اختبار الاستقرارية سنعرض أولا دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية.

أولا: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية المدروسة

تغطي بيانات متغيرات الدراسة بيانات سنوية لفترة ممتدة من(1989-2018)، وصادرة عن هيئات ومؤسسات رسمية وطنية ممثلة في الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية الجزائرية وذلك لضمان الحصول على سلسلة متسقة من البيانات. وبخصوص الدراسة الوصفية فتكون من خلال عرض أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة من المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى وأدنى قيمة، إضافة إلى الوسيط والتي هي موضحة كالتالي:[1]

1. **سلسلة الإنفاق العام (GEXP):** تتكون السلسلة من 30 مشاهدة تمتد من سنة 1989 إلى سنة 2018، بمتوسط 34,7% وقيمة عظمى 45,8%سجلت سنة 2015 وقيمة صغرى 24,6% سجلت سنة 1991، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 35,2%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 5,9%.
2. **سلسلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر (CONEXP) :** تتكون السلسلة من 30 مشاهدة تمتد من سنة 1989 إلى سنة 2018، بمتوسط 43,5% وقيمة عظمى 62,9%سجلت سنة 1989 وقيمة صغرى 30,2% سجلت سنة 2008، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 41,8%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 9,4%.
3. **سلسلة الاستثمار الخاص (INVEXP)**: تتكون السلسلة من 30 مشاهدة تمتد من سنة 1989 إلى سنة 2018، بمتوسط 17% وقيمة عظمى 27,6%سجلت سنة 2016 وقيمة صغرى 11% سجلت سنة 2007، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 16,85%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 4,9%.

[1] أنظر إلى الملحق رقم (11).

4. سلسلة صافي الصادرات (NETX): تتكون السلسلة من 30 مشاهدة تمتد من سنة 1989 إلى سنة 2018، بمتوسط 8,55% وقيمة عظمى 28,5%سجلت سنة 2006 وقيمة صغرى 10,7 - % سجلت سنة 2016، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 16,85%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 10,4%.

ثانيا: اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

مثلما أكّدنا عليه سابقا فإنّ الاستقرار يعد شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية وهذا حتى تكون نتائج الدراسة غير مزيفة ومضلّلة، واستقرار السلسلة الزمنية يقصد به" تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، أي سلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان"[1].

ومن أجل هذا سنقوم بإجراء اختبارين هما اختبار *"Augmented Dickey Fuller "ADF* واختبار*"Phillips-Perron "PP* ، بحيث تبنى دراسة الاستقرارية على مجموعة من المراحل من تحديد لدرجة التأخير ثم إجراء الاختبار والتحقق من عدم وجود كل من الاتجاه العام وجذر الوحدة(منهجية تقدير النماذج الثلاثة)[2]، وفي حالة عدم تحقق خاصية الاستقرارية يتم إزالة أثر الاتجاه العام إذا كانت السلسلة من نوع *TS* أو إجراء الفروق إذا كانت من نوع *DS*.

وعلى ضوء نتائج الاختبارين *(ADF, PP)* والملخصة في الجدول رقم(4-23)، يتضح لنا أنّ جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى وذلك عند مستوى المعنوية 5% ، وهذا نظرا لاحتوائها على جذور وحدوية وهذا باعتبار أنّ القيم المحسوبة لها كانت أكبر من القيم الحرجة مما يعني قبول فرضية عدم الاستقرارية. بينما كانت قيمها أقل عند الفروق الأولى مما يعني رفض فرضية عدم الاستقرارية وبالتالي كافة المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى المعنوية 5% .

$$CONEXP,\ INVEXP,\ GEXP,\ NETX \rightarrow I\ (1)$$

وإنّ كون كافة متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس الدرجة ألا وهي الدرجة "1" فهذا يدفعنا الى الاهتمام في الخطوة الموالية بدراسة التكامل المتزامن بين السلاسل الأربعة محل الدراسة وهذا بالاعتماد على اختبار جوهانسن "Johansen " الذي يعد مناسبا لمثل دراستنا.

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة(1)،2012، ص200.

[2] Régis Bourbounnais**, Econométrie**, dunod, France, 6 édition, 2005, p p 232-234.

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الاختبار / السلسلة	ADF -Augmented Dickey Fuller-								القرار
	عند المستوى (Level)				عند الفرق الأول(1st difference)				
	النموذج (03)		النموذج (02)		النموذج (06)		النموذج (05)		
	B	T	C	T	b	τ	C	τ	
GEXP	1.54 (0.1360)	-2.81 (0.2047) [0]	2.33 (0.0276)	-2.30 (0.179) [0]	-0.50 (0.6198)	-5.49 (0.0006) [0]	0.56 (0.5785	-5.57 (0.001) [0]	I(1)
CONEXP	-0.21 (0.8379)	-1.46 (0.8203) [0]	1.92 (0.0654)	-2.20 (0.210) [0]	1.05 (0.3026)	-5.32 (0.0010) [1]	-0.60 (0.5539	-4.64 (0.009) [0]	I(1)
INVEXP	1.98 (0.0579)	-2.12 (0.5127) [0]	1.27 (0.2146)	-1.17 (0.673) [0]	1.02 (0.3187)	-5.43 (0.0007) [0]	0.55 (0.5888	-5.34 (0.0002 [0]	I(1)
NETX	-1.08 (0.2878)	-1.87 (0.6414) [0]	1.12 (0.2702)	-1.79 (0.376) [0]	-0.99 (0.3300)	-4.99 (0.0022) [1]	-0.23 (0.8199	-5.03 (0.003) [0]	I(1)
الاختبار / السلسلة	PP - Phillips-Perron-								القرار
	عند المستوى (Level)				عند الفرق الأول(1st difference)				
	النموذج (03)		النموذج (02)		النموذج (06)		النموذج (05)		
	B	T	C	τ	b	τ	C	T	
GEXP	1.54 (0.1360)	-2.91 (0.1723) [1]	2.33 (0.0276)	-2.30 (0.179) [0]	-0.50 (0.6198)	-5.55 (0.0006) [2]	0.56 (0.5785	-5.63 (0.0001 [2]	I(1)
CONEXP	-0.21 (0.8379)	-1.61 (0.7618) [1]	1.92 (0.0654)	-2.19 (0.214) [1]	0.96 (0.3459)	-4.78 (0.0035) [8]	-0.60 (0.5539	4.67- (0.0009 [4]	I(1)
INVEXP	1.98 (0.0579)	-2.12 (0.5127) [0]	1.27 (0.2146)	-1.21 (0.656) [1]	1.02 (0.3187)	-5.89 (0.0002) [5]	0.55 (0.5888	-5.36 (0.0001 [2]	I(1)
NETX	-1.08 (0.2878)	-1.83 (0.6650) [3]	1.12 (0.2702)	-1.90 (0.327) [1]	-0.63 (0.5317)	-7.54 (0.0000) [19]	-0.23 (0.8199	-5.14 (0.0003 [9]	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews7 والموضحة نتائجه في الملحق رقم (12)

b : معامل الإتجاه العام ، C: معامل الثابت ، مستوى المعنوية المعتمد هو 5 = α%

(....): الاحتمال، [....]: درجة التأخير (وفق معيار SIC لاختبارADF ومعيار Bartlett kernel لاختبار PP)

ثالثا: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن – *"Johansen Cointegration Test"*-

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد علاقات التوازن طويلة الأجل بين المتغيرات، ومما هو جدير بالذكر فإنّ هذا الاختبار يكون ملائما للتطبيق لما يكون هناك أكثر من متغيرين وأنّ جميع المتغيرات تكون مستقرة عند نفس المستوى.[1]

[1] Eric Dor, **Econométrie**, Pearson éducation, France, sans édition, 2009 , p 215.

وعليه مما سبق وجدنا أنّ كافة متغيرات نموذجنا متكاملة عند نفس الدرجة وبالضبط(I(1، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة واردة، والتي نستطيع تأكيدها باستعمال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن.

وفي اطار هذا الاختبار سنقوم أولا بتحديد درجة التأخير المثلى (Optimal Lag) ومن ثم اجراء اختبار التكامل المتزامن–المشترك– وفق ما يلي:

1. تحديد درجة التأخير المثلى: يكون تحديد هذه الدرجة بالاعتماد على جملة من المعايير(حيث يتم اختيار أقل قيمة للمعيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني*الأمثل)، وكما هو موضح في الجدول رقم(4-23)، فإنّ درجة التأخير المثلى عند أغلب المعايير تشير إلى الدرجة "3"، هذه الأخيرة سيتم استخدامها في اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن وكذا عند تقدير نموذج دراستنا.

الجدول رقم (4-23): نتائج تحديد درجة التأخير المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: CONEXP INVEXP NETX GEXP						
Sample: 1989 2018						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-315.1255	NA	216977.9	23.63892	23.83090	23.69601
1	-234.6278	131.1814	1857.715	18.86132	**19.82120***	19.14674
2	-221.5591	17.42487	2522.155	19.07846	20.80624	19.59222
3	-195.4306	**27.09628***	**1516.440***	**18.32819***	20.82388	**19.07029***
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) **FPE**: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion **SC:** Schwarz information criterion **HQ**: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: مخرجات Eviews7

2. اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي I(1) واختيار درجة التأخير المثلى (p=3)، سيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (Johansen 1988) الذي يعتمد على اختبار رتبة "Rank " المصفوفة π .

* ننوه هنا أنه لم نتجاوز درجة التباطؤ الزمني " 3 سنوات" كحدّ، بالرغم من أنّ درجتي 5 و4 سنوات مثلتا درجة التأخير المثلى في نموذجنا، وهذا نظرا لما انجر عنهما من فقدان للمعلومات (درجات الحرية) الأمر الذي أضعف من فعالية وجودة عملية التقدير لنموذجنا وكذا لعدم استطاعتنا لدراسة التكامل المتزامن.

بحيث عند إجراء هذا الاختبار يمكن الحصول على الحالات التالية:[1]

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر (r=0) فإنّه في هذه الحالة لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، ويكون تقديرVARبالسلاسل المستقرة ذات الفرق الأول-VAR in first differences- .
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة (1<r <k-1) فهذا يعني وجود r علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويتم التوجه نحو تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة تامّة (r=k أي الرتبة = عدد المتغيرات)، فإنه في هذه الحالة الخاصة يقال أنّ المتغيرات مستقرة وأنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث يكون تقدير VAR بالسلاسل الخامة أي الأصلية – VAR in the levels – .

ومن خلال الجدول أدناه والملحق رقم (13) أظهرت نتائج الاختبار وأشارت إلى رفض الفرضية الصفرية عند كافة الحالات ولدى مستوى المعنوية 5%، استنادا إلى اختبار الأثر *(Trace test)* واختبار القيمة الكامنة العظمى(*Maximum Eigenvalue*) لأنّ القيم المحسوبة كانت أكبر من القيم الحرجة، ومنه يتم قبول فرضية الحالة الأخيرة " $H_1 : r = 4$ "، والتي تدل أنّ مصفوفة التكامل المشترك هي ذات رتبة تامّة (r = 4) وبالتالي في هذه الحالة لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الداخلة في النموذج .

الجدول رقم (4-24): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Maximum Eigenvalue test			Trace test			H1	H0
الاحتمال	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة		
0.0002	27.58	43.20	**0.0000**	47.86	85.09	**r >0**	**r= 0**
0.0314	21.13	22.55	**0.0013**	29.80	41.88	**r > 1**	**r= 1**
0.0393	14.26	14.92	**0.0125**	15.47	19.33	**r > 2**	**r= 2**
0.0358	3.84	4.40	**0.0358**	3.84	4.41	**r =4**	**r= 3**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7، انظر للملحق رقم (13)

ووفقا لهذه الحالة أين أظهرت نتائج اختبار جوهانسن أنّ رتبة مصفوفة التكامل المتزامن تامّة (r = 4) فإنّه لا يمكن تبني نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM، وعليه سيتم التوجه في الخطوة الموالية نحو تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي(p) VAR بدلا من نموذج تصحيح الخطأ.

[1] S.LARDIC & V.MIGNON, **Econométrie des séries temporelles Macroéconomique et financière**, Economica, Paris-France-, 2002, p 236. **And**: Gianna Boero, **Multivariate models and cointegration: the Johansen's procedure,** Department of Economics, University of Warwick, Coventry- UK-, 2009, pp 2-3. https://warwick.ac.uk/fac/soc/economics/staff/gboero/personal/hand3_vecm.pdf
Marno Verbeek, **A guide to modern econometrics**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2end edition, 2004, p326, H. LUTKEPOHL & MARKUS KRATZIG, **Applied time series econometrics,** cambridge university press, UK, 1st edition, 2004, p 90 And Régis Bourbounnais, op.cit, p p288-290.

ملاحظة: قصد تأكيد فرضية عدم تبني وقبول نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM في ظل **حالتنا الخاصة**...، فإنه قد تم تقدير هذا النموذج، وبالفعل فقد اتضح لنا أنّ معامل تصحيح الخطأ في كافة معادلات نموذجنا كان غير معنوي ما بين سالب وموجب، مما يعني رفض تبني نموذج VECM *.

المطلب الثاني: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR"

في إطار منهجية "VAR" تلعب اختبارات التكامل المشترك–التي تم اجراؤها أعلاه– دوراً جوهرياً في نمذجة نظام "VAR"، هذا الدور يتعلق أساسا بكيفية استخدام المتغيرات–السلاسل– أي هل يكون بالاعتماد على المتغيرات في شكل مستويات" levels " أم فروقات "differences "؟[1]

ومما سبق فقد اتضح لنا أنّه في ظل درجة التأخير المعتمدة فإنّ اختبار جوهانسن للتكامل المشترك قد أعطى نتيجة تمثلت في حالة خاصة ألا وهي حالة مصفوفة تكامل مشترك ذو رتبة تامّة –full rank– والتي تشير إلى" أنّه لا يمكن تبني نموذج تصحيح الخطأ وأنّه يتم التوجه نحو تقدير VAR(P)، بحيث يكون التقدير بالسلاسل الخامة أي الأصلية** – VAR in the level–"[2].

وننوه في هذا الصدد إلى أنّه بشكل عام في اطار مقاربة "VAR"، هناك **جدل** بخصوص الاعتماد في تقدير VAR على السلاسل الخامة أو بالفروقات، فهناك من يؤيد استخدام VAR غير مقيد في شكل سلاسل خامة كون أنّ هدفهم هو ابراز وتحديد شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج وليس تحديد قيمة المعلمات، وأنّ الاعتماد على طريقة الفروقات تفرض على المتغيرات التخلص على جزء مهم من المعلومات الضرورية التي قد تساعد الباحث على رصد حركة ومسارات المتغيرات عبر الزمن وأنها تؤدي الى مشاكل قياسية. [3]

وعليه نظرا لهذه الاعتبارات سيتم الاعتماد في تقدير نموذجنا على السلاسل الخامة بدل السلاسل ذات الفروقات***، وبتباطؤ قدره 3 معبرا عن درجة التأخير المثلى المحددة سابقا يتم التوجه نحو تقدير نموذج VAR (3).

---

* للاطلاع أكثر أنظر الى الملحق رقم (14)

[1] G.S. Maddala, introduction to econometrics, MacMillan publishing company, NY-USA-, 2end edition, 1992 , pp 596-597.

** On estime un modèle VAR directement sur X_t (en niveau) au lieu d'estimer VAR sur ΔX_t (en différence).

[2] S.LARDIC & V.MIGNON, **op.cit**, p 236 And Gianna Boero, **op.cit**, p p 2-3.

[3] C. Brooks, **Introductory Econometrics for Finance**, Cambridge University Press, UK, 3rd edition, 2014,p330.

*** ننوه أنه عند تقديرنا لنموذج VARبسلاسل **ذات فروقات** I(1)، كانت النتائج غير مقبولة احصائيا سواءا من ناحية معنوية المعلمات فرديا وكليا، إضافة الى سالبية معامل التحديد المعدّل وكذلك ضعف نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر مما أشار الى عدم صلاحيته .

أولا: تحليل نتائج تقدير نموذج "VAR (3) "

نموذجنا VAR (3) يتضمن تقدير لـ 4 معادلات توافق عدد متغيرات دراستنا، وعليه سنقوم بتحليل ودراسة كل معادلة–نموذج– على حدا والنتائج الملخصة لهذا التقدير موضحة في الملحق رقم (15).

1. نموذج الاستهلاك–الإنفاق الاستهلاكي للأسر–: بمعنى الاستهلاك متغير تابع والبقية متغيرات مستقلة، فإنّ معادلة الاستهلاك أخذت الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{CONEXP_t} = 04284\ CONEXP_{(t-1)} + 0.3182\ CONEXP_{(t-2)} - 0.0570\ CONEXP_{(t-3)} - 0.2383\ INVEXP_{(t-1)} + 0.4570\ INVEXP_{(t-2)} - 0.6663\ INVEXP_{(t-3)} - 0.2205\ NETX_{(t-1)} + 0.3843\ NETX_{(t-2)} - 0.5765\ NETX_{(t-3)} + \mathbf{0.2554}\boldsymbol{GEXP_{(t-1)}} + \mathbf{0.2782}\boldsymbol{GEXP_{(t-2)}} - \mathbf{0.5138}\boldsymbol{GEXP_{(t-3)}} + 23.06$$

Adjusted R-squared = 0.8158 R-squared = 0.9008 F-statistic = 10.5996

- من خلال اختبار ستيودنت نجد أنّ معلمات النموذج غير معنوية احصائيا.
- من خلال اختبار فيشر تبين لنا أنّ النموذج له **معنوية كلية** عند مستوى المعنوية 5% لأنّ القيمة الاحصائية F لفيشر (F_{cal} = **10.5996**) كانت أكبر من القيمة الجدولية (F_{tab} = 3.05) وبالتالي نموذج –معادلة– الإنفاق الاستهلاكي للأسر **مقبول إحصائيا**.
- للإنفاق الاستهلاكي للأسر في الفترة t علاقة طردية مع نفسه في الفترات (t-2),(t-1)، وكذا مع كل من الإنفاق الاستثماري الخاص في الفترة (t-2)، صافي الصادرات في الفترة (t-2) والإنفاق العام في الفترتين (t-2),(t-1).
- للإنفاق الاستهلاكي للأسر في الفترة t علاقة عكسية مع نفسه في الفترة (t-3)، وكذا مع كل من الإنفاق الاستثماري الخاص في الفترات (t-3),(t-1)، صافي الصادرات في الفترات (t-3),(t-1) والإنفاق العام في الفترة (t-3).
- أخذت قيمة معامل التحديد المعدّل قيمة كبيرة بـ$\bar{R}^2$=0.81، هذه القيمة تدّل على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، إذ حوالي 81% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ألا وهو الإنفاق الاستهلاكي للأسر تتحكم فيه المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

2. نموذج الاستثمار الخاص–الإنفاق الاستثماري الخاص–: بمعنى الإنفاق الاستثماري الخاص متغير تابع والبقية متغيرات مستقلة، وعليه فمعادلة الاستثمار الخاص أخذت الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{INVEXP_t} = +0.0101\ CONEXP_{(t-1)} + 0.3797\ CONEXP_{(t-2)} - 0.3699\ CONEXP_{(t-3)} + 1.1673\ INVEXP_{(t-1)} - 0.7787\ INVEXP_{(t-2)} + 0.3585\ INVEXP_{(t-3)} + 0.2123\ NETX_{(t-1)} - 0.0051\ NETX_{(t-2)} - 0.1176\ NETX_{(t-3)} + \mathbf{0.7174}\boldsymbol{GEXP_{(t-1)}} - \mathbf{0.4693}\boldsymbol{GEXP_{(t-2)}} + \mathbf{0.2857}\ \boldsymbol{GEXP_{(t-3)}} - 15.55$$

Adjusted R-squared = 0.7295 R-squared = 0.8544 F-statistic = 6.8455

- من خلال اختبار ستيودنت نجد أنّ معلمات النموذج كلها غير معنوية احصائيا، باستثناء الإنفاق الاستثماري الخاص المتأخر بسنة والذي له **أثر طردي معنوي** على الإنفاق الاستثماري الخاص في الفترة t عند مستوى المعنوية 5% (لأنّ القيمة الإحصائية له " 2.17" أكبر من القيمة الجدولية "2.07") والإنفاق العام المتأخر بسنة والذي له **أثر طردي معنوي** عند % 10 = α.
- من خلال اختبار فيشر تبين لنا أنّ النموذج له **معنوية كلية** عند % 5 = α.لأنّ القيمة الاحصائية (**6.8455**) كانت أكبر من القيمة الجدولية 3.05، وبالتالي نموذج الاستثمار الخاص مقبول إحصائيا.
- للإنفاق الاستثماري الخاص في الفترة t علاقة طردية مع نفسه في الفترات (t-3),(t-1)، وكذا مع كل من الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الفترات (t-2),(t-1)،صافي الصادرات في الفترة(t-1)، والإنفاق العام في الفترتين (t-3),(t-1).
- للإنفاق الاستثماري الخاص في الفترة t علاقة عكسية مع نفسه في الفترة (t-2)، وكذا مع كل من الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الفترة(t-3) ، صافي الصادرات في الفترتين (t-3),(t-2)، والإنفاق العام في الفترة (t-2).
- وفقا لقيمة معامل التحديد المعدّل $\bar{R}^2$، فإنّ حوالي 72% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الخاص تؤثر وتتحكم فيها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج وأما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

3. نموذج صافي الصادرات–صافي الطلب الخارجي–: بمعنى صافي الصادرات متغير تابع والبقية متغيرات مستقلة، وعليه فمعادلة صافي الصادرات أخذت الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{NETX_t} = +0.8537\ CONEXP_{(t-1)} - 1.7961\ CONEXP_{(t-2)} + 1.0544\ CONEXP_{(t-3)} - 0.2864\ INVEXP_{(t-1)} - 0.5219\ INVEXP_{(t-2)} + 0.7637\ INVEXP_{(t-3)} + 0.8510\ NETX_{(t-1)} - 1.1915\ NETX_{(t-2)} + 1.2133\ NETX_{(t-3)} - \mathbf{0.9329}\ \boldsymbol{GEXP_{(t-1)}} - \mathbf{0.2558}\boldsymbol{GEXP_{(t-2)}} + \mathbf{0.7009}\ \boldsymbol{GEXP_{(t-3)}} + 13.84$$

Adjusted R-squared = 0.4905 R-squared = 0.7256 F-statistic = 3.0864

- من خلال اختبار ستيودنت نجد أنّ معلمات النموذج غير معنوية احصائيا.
- من خلال اختبار فيشر تبين لنا أنّ النموذج له **معنوية كلية** عند مستوى المعنوية 5% لأنّ القيمة الاحصائية (**3.0864**) كانت أكبر من القيمة الجدولية 3.05، وبالتالي نموذج صافي الصادرات غير **مقبول إحصائيا**.

- لصافي الصادرات في الفترة t علاقة طردية مع نفسه في الفترتين (t-3),(t-1)، وكذا مع كل من الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الفترتين (t-3),(t-1)،الإنفاق الاستثماري الخاص في الفترة (t-3)، والإنفاق العام في الفترة (t-3).
- لصافي الصادرات في الفترة t علاقة عكسية مع نفسه في الفترة (t-2)، وكذا مع كل من الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الفترة (t-2)، الإنفاق الاستثماري الخاص في الفترتين (t-2),(t-1)،والإنفاق العام في الفترتين (t-2),(t-1).

– وفقا لقيمة معامل التحديد المعدّل $\bar{R}^2$، فإنّ حوالي 49% من التغيرات التي تحدث في صافي الصادرات تتحكم فيها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهذا يبدو واقعيا في ظل وجود عوامل أخرى أكثر أهمية تؤثر فيه وهي غير مدرجة في النموذج.

4. نموذج الإنفاق العام: بالرغم من أنّ موضوع دراستنا يبحث عن "أثر الإنفاق العام على مكونات الطلب الكلي"، وأنّ هذا النموذج والمتمثل في "الإنفاق العام كمتغير تابع وبقية مكونات الطلب الكلي كمتغيرات مستقلة" لا يعكس موضوعنا، إلاّ أنه من الضروري إلقاء نظرة على نوعية العلاقات الموجودة بين متغيرات دراستنا والتي تمنحها لنا مقاربة "VAR " بحيث:

$$\boldsymbol{GEXP_t} = -1.2465\ CONEXP_{(t-1)} + 1.4958\ CONEXP_{(t-2)} - 0.6467\ CONEXP_{(t-3)} + 0.2091\ INVEXP_{(t-1)} + 0.4804\ INVEXP_{(t-2)} - 0.8285 INVEXP_{(t-3)} - 0.5066\ NETX_{(t-1)} + 0.8329\ NETX_{(t-2)} - 0.7356\ NETX_{(t-3)} + 0.6735\ GEXP_{(t-1)} + 0.1941 GEXP_{(t-2)} - 0.7009\ GEXP_{(t-3)} + 52.04$$

Adjusted R-squared = 0.2720 R-squared = 0.6080 F-statistic = 1.8096

- للإنفاق العام في الفترة t علاقة طردية مع نفسه في الفترتين (t-2),(t-1)، وكذا مع كل من الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الفترة (t-2)،الإنفاق الاستثماري الخاص في الفترتين (t-2),(t-1)، وصافي الصادرات في الفترة (t-2).
- الإنفاق العام في الفترة t علاقة عكسية مع نفسه في الفترة (t-3)، وكذا مع كل من الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الفترتين(t-3),(t-1)، الإنفاق الاستثماري الخاص في الفترة (t-3)، وصافي الصادرات في الفترتين (t-3),(t-1).

– من خلال اختبار ستيودنت نجد أنّ معلمات النموذج غير معنوية احصائيا.

– من خلال اختبار فيشر تبين لنا أنّ النموذج ليس له معنوية كلية عند مستوى المعنوية 5% لأنّ القيمة الاحصائية (**1.8096**) كانت أقل من القيمة الجدولية.

- وفقا لقيمة معامل التحديد المعدّل $\bar{R}^2$، فإنّ حوالي 27% من التغيرات التي تحدث في الإنفاق العام تتحكم فيها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهذا يبدو واقعيا في ظل وجود عوامل أخرى أكثر أهمية تؤثر فيه وهي غير مدرجة في النموذج أبرزها الجباية البترولية.

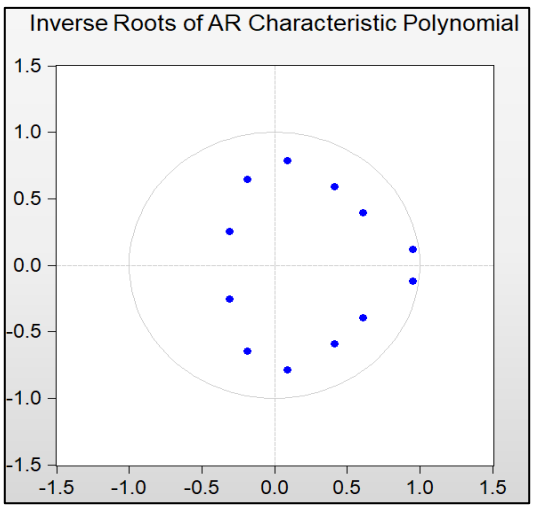
ثانيا: اختبارات صلاحية النموذج "VAR (3)"

سنحاول من خلال هذا المحور التحقق مما إذا كان النموذج المقدّر "VAR (3) " يقدم تمثيلا مناسبا لمختلف مشاهدات النظام المدروس (التأكد من أنّ النموذج المقدّر غير محدد بشكل خاطئ) وذلك يكون بإخضاعه لمجموعة من الاختبارات التشخيصية تحدد مدى صلاحيته وبالتالي قدرتنا على الاعتماد عليه في تحليل العلاقات والآثار المختلفة بين متغيرات الدراسة، وعليه هذه الاختبارات تتمثل فيما يلي:

1. اختبار استقرارية النموذج:

يعتبر من أهم الاختبارات التي يجب اخضاع النموذج المقدّر لها، بحيث أنّ عدم استقرار النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج غير صحيحة، ومن خلال الشكل أدناه نجد أنّ النموذج المقدّر VAR(3) يحقق شرط الاستقرار (VAR satisfies the stability condition) نظراً لعدم ارتباط جذور الانحدار الذاتي لأنّ كل قيمها أقّل من الواحد وتقع داخل حدود الدائرة.

الشكل رقم (4-19): نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR(3) المقدّر



Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: CONEXP GEXP INVEXP NETX
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 3
Date: 10/30/20 Time: 08:41

Root	Modulus
0.949151 - 0.121424i	0.956886
0.949151 + 0.121424i	0.956886
0.086155 - 0.786557i	0.791261
0.086155 + 0.786557i	0.791261
0.606314 - 0.392482i	0.722259
0.606314 + 0.392482i	0.722259
0.412264 - 0.588049i	0.718167
0.412264 + 0.588049i	0.718167
-0.183809 - 0.647688i	0.673265
-0.183809 + 0.647688i	0.673265
-0.309867 - 0.256681i	0.402371
-0.309867 + 0.256681i	0.402371

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: مخرجات EVIEWS 7

2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء–لبواقي النموذج–:

يعتبر غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء شرطا مهما ينبغي توفره في نموذجنا المقدّر، وفي هذا الصدد يتم استعمال اختبار مضاعف لاغرنج المتعدد "LM "والذي تظهر نتائجه في الملحق رقم (16)، بحيث يثبت هذا الاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء نظراً لأنّ احتمالات إحصائية LM كانت أكبر من 5% خلال 12 فترة.

3. اختبار اتّباع البواقي للتوزيع الطبيعي:

من خلال الملحق رقم (17)، نلاحظ أنّ اختبار " Jarque-Bera" يثبت اتّباع البواقي للتوزيع الطبيعي وهذا كون القيمة الاحتمالية الاجمالية لـ JB 0.9997 هي أكبر من 0.05 أي 5%، وهذا يشمل طبعا كافة معادلات النموذج دون استثناء والتي كما يظهر في الملحق رقم (71)، فإنّ القيم الاحتمالية لـ JB المتعلقة بها كانت كلها أكبر من 0.05 .

4. اختبار ثبات وتجانس تباين الأخطاء :

من خلال الملحق رقم (18)، نلاحظ أنّ هناك تجانس –ثبات– لتباين الأخطاء نظرا لكون القيمة الاحتمالية لـ X^2 هي 0.3639 وهي أكبر من 0.05 أي 5% .

وعليه انطلاقا من نتائج الاختبارات التشخيصية يتضح لنا أن نموذج المقدّر VAR(3) هو ذو **جودة احصائية مقبولة** وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل.

المطلب الثالث: تحليل ديناميكية النموذج المقدّر

بعد التّأكد من صلاحية النموذج المقدّر وملائمته للتحليل، بخلوه من المشاكل القياسية الإحصائية (تحقق شرط استقرار النموذج، غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء،...)، فإنّه يمكن استخدامه لدراسة وتحليل مختلف العلاقات المحتمل وجودها بين متغيرات النموذج المدروس.

وهذا التحليل، يكون باستخدام مجموعة من الاختبارات (الأدوات) والتي تنفرد بها مقاربة "VAR" بحيث تسمح لنا برصد وتحليل مختلف التفاعلات الديناميكية بين متغيرات النموذج المدروس، هذه الاختبارات هي: دراسة الصدمات بتحليل دوال الاستجابة الدفعية وكذلك تحليل التباين–تفكيك خطأ التباين–.

أولا: دراسة الصدمات بتحليل دوال الاستجابة الدفعية

تقيس وتوضح دوال "الاستجابة الدفعية– *The impulse response"* الأثر الذي تخلّفه صدمة (تجديد– *Innovation*) تحدث في متغير من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات في النظام،[1] بحيث تَظهر ما إذا كان لهذا التغير أثر إيجابي أو سلبي مع تتبع تطور هذا الأثر خلال مدة استقراء معينة (في حالتنا 10 سنوات). وبما أنّ موضوع دراستنا يتمحور حول سياسة الإنفاق العام وأثرها على مكونات الطلب الكلي فإننا **سنركز** في تحليلنا عن مدى استجابة مكونات الطلب الكلي لصدمات الإنفاق العام، وهذا بتحليل نتائج تقدير ومحاكاة دوال الاستجابة لصدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغيرة الإنفاق العام والتي يلخصها الجدول أدناه:

الجدول رقم (4- 25): استجابة مكونات الطّلب الكلي لصدمة الإنفاق العام

Response of CONEXP, INVEXP, NETX to Cholesky one S.D GEXP Innovation

Period	CONEXP	INVEXP	NETX
1	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.393068	1.104010	-1.435589
3	0.914980	1.009326	-2.563104
4	0.666858	0.944489	-1.814509
5	0.275548	0.614141	-0.868487
6	0.149967	0.416141	-0.396588
7	0.049930	0.215476	-0.052064
8	0.021512	0.015754	0.009130
9	0.129440	-0.032979	-0.204541
10	0.235960	0.003260	-0.352596

المصدر: مخرجات EVIEWS 7 والملحق رقم (19)

1. استجابة الإنفاق الاستهلاكي للأسر (CONEXP):

إنّ حدوث صدمة ايجابية مقدارها انحراف معياري واحد في الإنفاق العام لا تعطي استجابة فورية على الإنفاق الاستهلاكي في نفس السنة إلا أنّه فيما تبقى من فترة الاستجابة سيتولد أثر ايجابي عن ذلك، أقصاه يكون في السنة الثالثة بمقدار 0.91 و.معيارية ليستمر بعدها في التزايد بمعدّلات متناقصة.

والملاحظ أنه هذا السلوك والتوجه يتماشى مع النظرية الاقتصادية باعتبار أنّ الانفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الاستهلاكي العائلي من خلال دوره في تعزيز الدخل المتاح لهم ومنه القدرة الشرائية وهذا عن طريق الإنفاق العام على الأجور والرواتب وكذا الإنفاق العام التحويلي.

[1] G. Colletaz, **Les Processus VAR** , Cours de séries temporelles multivariées , Université Orléans , France, 2018/2019, p38.

2. استجابة الإنفاق الاستثماري الخاص (INVEXP):

حدوث صدمة ايجابية مقدارها انحراف معياري واحد في الإنفاق العام لا تعطي استجابة فورية على الإنفاق الاستثماري الخاص في نفس السنة إلا أنّه فيما تبقى من فترة الاستجابة سيتولد أثر ايجابي يتناقص مع مرور السنوات الى أن يصبح سالب، وكاستجابة قصوى سيكون في السنة الثانية بـ 1.1 و.معيارية ثم ليتراجع فيما بعدها، هذا التراجع يعكس حدوث أثر المزاحمة الذي يعتبر أثر سلبي.

3. استجابة صافي الصادرات (NETX):

حدوث صدمة ايجابية مقدارها انحراف معياري واحد في الإنفاق العام لا تعطي استجابة فورية على صافي الصادرات في نفس السنة غير أنّه فيما تبقى من فترة الاستجابة سيتولد أثر سلبي، أقصاه يكون في السنة الثالثة بـ 2.56 - و.معيارية، هذا الأثر السلبي يعكس فرضية حدوث العجز التوأم والتي سبق وأن قمنا بتحليلها وتأكيد تحققها في الاقتصاد الجزائري في فترات.

ثانيا: تحليل التباين–تفكيك تباين الخطأ–

سنحاول من خلال هذا الاختبار–تفكيك التباين Variance decomposition- توضيح الأهمية النسبية التي يحتلها الانفاق العام في تفسير التغيرات التي تحدث في مكونات الطلب الكلي أو بالأحرى توضيح دور وأهمية الصدمات التي تحدث في الإنفاق العام في تفسير التقلبات الظرفية لمكونات الطلب الكلي من خلال تفكيك تباين خطأ تنبأه –بالنسبة لأفق تنبئي يمتد على عشر سنوات– . ومن خلال نتائج هذا الاختبار و الموضحة في الملحق رقم (20)، فإنه يتضح لنا ما يلي:

1. بالنسبة لنموذج الإنفاق الاستهلاكي للأسر:

إنّ معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة التنبؤ هي تتعلق بصدماته هو بحد ذاته وبنسبة كبيرة بالأخص في المدى القصير ، إذ أنّ هذه الصدمات تسمح بتفسير ما نسبته 100% من تغيرات الإنفاق الاستهلاكي خلال السنة الأولى ثم لتعرف انخفاضا طفيفا انطلاقا من السنة الثالثة ومن ثم استقرارا في الاجمال بنسبة 88% الى غاية نهاية الفترة. وبذلك تكون مساهمة بقية المتغيرات في تفسير تقلباته ضعيفة، ونشير هنا أنّه مع التناقص الطفيف للأهمية النسبية للصدمات الذاتية للاستهلاك في تفسير تقلباته لوحظ أنّ بقية المتغيرات قد اكتسبت أهمية نوعا ما مع مرور الزمن في تفسيره وخاصة الإنفاق الاستثماري الخاص (أقصاه 10 % في السنة الثالثة) والذي عرف استقرارا في نسبته انطلاقا من السنة السادسة عند 8%.

وبالنسبة للإنفاق العام فنلاحظ أنّه خلال المدى القصير(السنة الأولى والثانية)كانت مساهمته في تفسير تقلبات الاستهلاك ضعيفة وأنّه انطلاقا من السنة الثالثة على المدى المتوسط والطويل عرفت نسبة مساهمته ارتفاعا مستقرا بحوالي 2 %، وفيما تعلق بصافي الصادرات فكانت كذلك مساهمتها ضعيفة في المدى القصير في مقابل تزايدها مع مرور السنوات(المدى المتوسط والطويل) أقصاها كان في السنة العاشرة بـ .%2.41

2. بالنسبة لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص:

الملاحظ من خلال نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ لمتغيرة الإنفاق الاستثماري الخاص لفترة 10 سنوات مقبلة هو أنّ معظم التقلبات الظرفية فيها في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية المتعلقة به، إذ أنّ هذه الصدمات تسمح بتفسير ما نسبته 77.35% في السنة الأولى التي تلي الصدمة إلاّ أنّ هذه النسبة تعرف تراجعا مستمرا مع مرور السنوات إلى أن تصل حدود 31% عند نهاية الفترة، وبالموازاة مع تناقص الأهمية النسبية للصدمات الذاتية للإنفاق الاستثماري الخاص في تفسير تقلباته نجد أنّ الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات تكتسب أهمية مع مرور الزمن وخاصة بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي والإنفاق العام وبدرجة ضعيفة صافي الصادرات. حيث نجد أنّ نسبة مساهمة صدمات الإنفاق الاستهلاكي للأسر ترتفع بشكل متزايد بانتقالها من 22.64% عند السنة الأولى إلى 48% في السنة الخامسة وتبقى مستقرة عند هذه النسبة إلى غاية وصولها إلى أقصى نسبة في السنة العاشرة بـ 50%. وكذلك بالنسبة للإنفاق العام، فبعدما كانت نسبة مساهمته معدومة في السنة الأولى (ضعيفة في المدى القصير بالنسبة للسنتين الأولتين)، أخذت نسبة مساهمة صدماته تتزايد بمرور السنوات أقصاه كان في السنة السابعة بـ 18.88% وبقيت مستقرة عند هذه النسبة إلى غاية نهاية الفترة. وفيما تعلق بصافي الصادرات فكانت نسبة مساهمة صدماته متزايدة مع مرور الزمن ولكن بشكل ضعيف.

3. بالنسبة لنموذج صافي الصادرات:

الأمر الملاحظ هو أنّ معظم التقلبات التي يشهدها صافي الصادرات في فترة التنبؤ هي تتعلق بنسبة كبيرة بصدمات الإنفاق الاستهلاكي للأسر بدرجة أولى ومن ثم بنسب متقاربة لكل من الإنفاق العام والاستثمار الخاص، فصدمات الإنفاق الاستهلاكي للأسر قد فسرت تقلبات صافي الصادرات بنسبة كبيرة بالأخص في المدى القصير، أين فسرت ما نسبته 88% من تغيرات صافي الصادرات ومن ثم لتعرف هذه النسبة انخفاضا مستمرا مع مرور السنوات ليصل في نهاية الفترة الى حدود 83% .

وبالنسبة لصدمات الإنفاق العام فكانت نسبة مساهمتها ضعيفة في المدى القصير (بالنسبة للسنتين الأولتين)، لتعرف انطلاقا من السنة الثالثة ومنه على المدى المتوسط والطويل استقرارا في نسبة مساهمتها في تفسير تقلبات صافي الصادرات بحوالي 7%. وذات الأمر بالنسبة لصدمات الإنفاق الاستثماري الخاص والتي كانت نسبة مساهمتها في السنة الأولى ضعيفة ولتعرف انطلاقا من السنة الثانية وإلى غاية نهاية الفترة(المدى المتوسط والطويل) استقرارا في نسبة مساهمتها في تفسير تقلبات صافي الصادرات بحوالي 6%، وبخصوص تفسير صدماته هو بحد ذاته فقد كانت على طول فترة التنبؤ مستقرة عند 3%.

4. بالنسبة لنموذج الإنفاق العام:

فالملاحظ هو أنّ معظم التقلبات التي يشهدها الإنفاق العام في فترة التنبؤ هي تتعلق بدرجة أولى بصدمات الإنفاق الاستثماري الخاص بنسب تراوحت ما بين 40-47 % (أقصاها السنة الأولى بـ 47.96%)، وبدرجة ثانية صدمات الإنفاق الاستهلاكي للأسر بنسب تراوحت ما بين 34-39 % (أقصاها السنة الأولى بـ 39.98 %)، ومن ثم بصدماته هو بحد ذاته بنسب تراوحت مابين 11-17 % وفي الأخير صدمات صافي الصادرات التي أخذت على طول فترة التنبؤ نسبة مستقرة بحوالي 3 %.

ثالثا: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة

إن النتائج المتوصل لها سابقا من حيث أثر وعلاقة الإنفاق العام بمكونات الطّلب الكلي في الجزائر خلال الفترة 1989-2018، يعتبر مقبولا من الناحية القياسية استنادا على نتائج التقدير والاختبارات الإحصائية التشخيصية للنموذج المقدر، إلا أنه كان هناك تحفظات من الناحية الاقتصادية من حيث مدى مطابقة بعض النتائج للنظرية الاقتصادية. وعليه يمكن إرجاع وتفسير هذه النتائج كما يلي:

- ✓ **لابد من التأكيد والإشارة في البداية** على أن النتائج تكون تخضع لطبيعة الإحصائيات من حيث مدى صحتها وواقعيتها، بالإضافة للفترة الزمنية قيد الدراسة وإلى جانب طبيعة الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- ✓ اتضح لنا من خلال نتائج تقدير نموذجنا وكذلك عند تحليل دوال الاستجابة الدفعية–تحليل الصدمات– وتفكيك التباين وبشكل عام، ضعف أثر ومساهمة الإنفاق العام في تحفيز مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري (معلماته الفردية غير معنوية، الآثار المتولدة عنه –صدماته–ضعيفة، ضعف الأهمية النسبية التي يحتلها الانفاق العام في تفسير التقلبات الظرفية التي تحدث في مكونات الطلب الكلي ...)، وأنّ هذا الأثر تراوح بين أثر ايجابي(طردي) و آخر سلبي(عكسي) على مكونات

الطلب الكلي عاكسا بذلك تحفظات من ناحية مطابقته للنظريات الاقتصادية وحتى من ناحية تحقيقه للأهداف المرسومة من قبل السلطات الحكومية الجزائرية من تحفيزه لمكونات الطلب الكلي ومنه انعاش للطلب الكلي بما يسمح في الأخير بتعزيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

- فبالنسبة لعلاقته بالإنفاق الاستهلاكي للأسر، فقد جاءت النتائج مطابقة للنظرية الاقتصادية – علاقة طردية– باعتبار أنّ الانفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الاستهلاكي العائلي من خلال دوره في تعزيز الدخل المتاح لهم ومنه القدرة الشرائية وهذا عن طريق الزيادة في الإنفاق العام على الأجور والرواتب وكذا الإنفاق العام التحويلي، غير أنّ هذا الأثر الطردي كان **ضعيفا**، فصدمات الإنفاق العام الايجابية لم تعطي استجابة فورية على الإنفاق الاستهلاكي للأسر في نفس السنة إلا أنّه فيما تبقى من فترة الاستجابة تولد أثر ايجابي ضعيف عن ذلك، كما اتضح أنّ معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها الاستهلاك في فترة التنبؤ هي تتعلق بصدماته هو بحدّ ذاته بدرجة كبيرة، وأنّ مساهمة الإنفاق العام كانت ضعيفة في تفسير تقلباته بالأخص خلال المدى القصير ولتعرف تحسن طفيف نوعا ما في المدى المتوسط والطويل بنسبة مساهمة استقرت عند 2%، وننوه في هذا الصدد أن هناك حقيقة ومنطق لا يجب نسيانه فكما هو معلوم في النظريات الاقتصادية المحدد الرئيسي للاستهلاك هو الدخل ومستويات الإنفاق الاستهلاكي السابقة، إلى جانب عامل المستوى العام للأسعار والتوقعات مما يجعل الإنفاق العام منطقيا تكون مساهمته ضعيفة ومحدودة في تفسير التقلبات الظرفية للاستهلاك العائلي .
- وفيما تعلق بعلاقته بالإنفاق الاستثماري الخاص، فقد جاءت النتائج متباينة بين أثر طردي تارة وأثر عكسي تارة اخرى، فحسب نتائج التقدير فإن الإنفاق العام المتأخر بسنة له أثر طردي معنوي على الإنفاق الاستثماري الخاص وبينما المتأخر بسنتين له أثر عكسي يعكس حدوث أثر المزاحمة المشار له سابقا في هذا الفصل والذي تم تفسيره، فعبر رصد دوال الاستجابة الدفعية –صدمة ايجابية في الإنفاق العام– تبين لنا أنّه سيتولد أثر ايجابي يتناقص مع مرور السنوات إلى أن يصبح سالب عاكسا بذلك أثر المزاحمة–ضعيف– على المدى المتوسط والطويل ، كما اتضح كذلك أنّ معظم التقلبات الظرفية في الاستثمار في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية المتعلقة به وأنّه على المدى المتوسط والطويل تكتسب الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات أهمية في تفسيره خاصة بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي والإنفاق العام.

- اقتصاديا يهدف من خلال سياسة الإنفاق العام تعزيزوتحسين الصادرات ومنه صافي الصادرات، غير أنّ تحقيق ذلك على أرض الواقع تحكمه عوامل وظروف، فالملاحظ من خلال نتائج التقدير و عبر رصد دوال الاستجابة الدفعية وتفكيك التباين أنّ الإنفاق العام و للأسف أثره وتأثيره سلبي على صافي الصادرات كمكون للطلب الكلي، اذ يتولد عن حدوث صدمة ايجابية في الانفاق العام أثر سلبي طيلة فترة الاستجابة يتناقص مع مرور الوقت عاكسا بهذا امكانية حدوث فرضية العجز التوأم والتي سبق وأن قمنا بتحليلها وتأكيد تحققها في الاقتصاد الجزائري في فترات. بحيث يفسر هذا أنّه في ظل خصوصية الاقتصاد الجزائري من ضعف في مرونة الجهاز الانتاجي فإنّ التوسع أو حدوث صدمة في الإنفاق العام ستؤدي الى زيادة الطلب الداخلي(المحلي) والذي يتم سده عن طريق زيادة الواردات(تم توضيح وابراز العلاقة بين نمو الإنفاق العام والواردات في الاقتصاد الجزائري سابقا*) نظرا لعدم كفاية الناتج المحلي مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري(صافي الصادرات) ومنه الحساب الجاري.

✓ **وبشكل عام**، يمكن ارجاع تواضع وضعف مساهمة الإنفاق العام في تحفيز مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري وبالتالي ضعف فعاليتها كسياسة اقتصادية يعزى من خلالها إلى انعاش الطلب الكلي بما يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي إلى:

- غياب الرقابة الحقيقية للمال العام والتي تسببت في انتشار وتفشي الفساد والنهب والاختلاسات طيلة العقدين السابقين –اتضحت مؤخرا- والتي أنهكت الاقتصاد الوطني الجزائري وجعلت بذلك من سياسة الإنفاق العام غير فعالة على أرض الواقع في تحقيق الآثار الايجابية المرغوبة والمرسومة؛
- سوء التسيير بغياب أشخاص أكفاء ونزيهين لمتابعة المشاريع العمومية مما جعل العديد من المشاريع الاستثمارية عديمة الجدوى رغم استهلاكها لأموال طائلة؛
- اضافة الى وجود عوامل اقتصادية هيكلية يختص بها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في:

- ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، هذا الأخير الذي يعتبر عامل ومحدد رئيسي في آلية عمل المضاعف**–مضاعف الانفاق العام- وبالتالي ضعفه يؤثر سلبا في فعالية سياسة الإنفاق العام؛

* اطلع على ص 218-219.

** سبق وأن تم التحدث عن هذه الفكرة وبإسهاب في الفصل الثالث النظري.

- وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا من الانفاق العام في مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري- والتي لم تدرج في نموذجنا القياسي-، فكما هو متعارف عليه اقتصاديا نجد في جانب الاستهلاك العائلي(المستوى العام للأسعار، الثروة، التوقعات ...)، الاستثمار الخاص (المناخ الاستثماري أي الحوافز والتسهيلات، سعر الفائدة، الكفاية الحدّية لرأس المال التوقعات،..)، صافي الصادرات (الدخل الوطني المحلي والأجنبي، حجم الواردات، سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي،...الخ).
- ومما سبق فقد اتضح لنا أنّه في ظل الاقتصاد الجزائري فإنه هناك تسرب للدخل –الإنفاق- ومنه الطّلب وهذا في شاكلة واردات بمتوسط أهمية نسبية للناتج بلغ خلال فترة الدراسة حوالي 22%، مشيرا بذلك إلى أنّ حوالي 22% من الطّلب المحلي الكلي يتم تلبيته من الخارج مما يؤثر طبعا في فعالية سياسة الإنفاق العام، بحيث اتضح لنا في هذا الصدد وجود علاقة بين نمو الانفاق العام ونمو الواردات (النمو الحقيقي) في الجزائر وبالأخص انطلاقا من سنة 1995، مما دل على أنّ هناك جزءا من الإنفاق العام يتسرب خارج الاقتصاد الوطني في شكل واردات لسد الطّلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية، وأنه في الأخير هذا يساهم من ناحية في اضعاف صافي الصادرات كمكون للطلب الكلي ومن ناحية أخرى هو يضعف من فعالية مضاعف الإنفاق العام أي فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الآثار الايجابية المرغوبة.

خلاصة الفصل

تطرقت الدراسة في **الفصل الرابع** والأخير إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018)، من خلال التطرق في البداية إلى تحليل توجهات هذه السياسة على طول فترة الدراسة، بحيث اتضح أنّه كنتيجة لأزمة 1986 البترولية قامت الجزائر بإعادة رسم سياستها الاقتصادية وذلك بإتباع جملة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي (1989-1998) والتي في ظلها تم تبني اجراءات انكماشية صارمة في جانب الإنفاق العام ثم أتت بعد ذلك مرحلة جديدة ابتداءا من الألفية الثالثة بتبني الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة أساسا على التوسع في الإنفاق العام ومستغلة في ذلك الانفراج المالي الناتج عن تحسن أسعار النفط، إلاّ أنّ هذا التوسع قد عراف تراجعا منذ سنة 2015 وفق توجهات جديدة تمثلت في ترشيد النفقات العامة في ظل تراجع وتدهور أسعار النفط.

ولتقوم الدراسة في مرحلة ثانية بتحليل لأثر الإنفاق العام على الطلب الكلي، وهذا بالتطرق أولا إلى تحليل تطور مكونات الطلب الكلي بالجزائر والذي اتضح من خلالها أنّ الإنفاق العام قد استحوذ على نسبة كبيرة من الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري بحوالي 37% مقابل بقية المكونات، مما يدل على أهميته كأداة تستخدمها الحكومة الجزائرية قصد التأثير في الطلب الكلي بما يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي وكذا تقليص معدّلات البطالة، وأنّه في هذا الصدد وكآثار ايجابية مرغوبة لسياسة الإنفاق العام فإنّ وتيرة النمو الاقتصادي المحققة كانت متواضعة وغير كافية وذات الأمر بالنسبة لمعدلات البطالة. وإلى جانب هذه الآثار الإيجابية المتواضعة، فإنّه في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي المحلي الجزائري قد نتج عن سياسة الإنفاق العام نسبيا أثر سلبي متمثل في نشوء الضغوط التضخمية والناتجة عن فائض الطلب الكلي والذي عرف ارتفاعا نسبيا منذ الألفية الثالثة تم سدّه من خلال الواردات التي عرفت هي الأخرى نموا مماثلا (تسرب) الأمر الذي أثّر في الأخير في فعالية سياسة الإنفاق العام.

وفي الختام تم التحليل القياسي لأثر الإنفاق العام على الطلب الكلي الذي ما هو إلا ضمنيا أثره على مكوناته، بالاستعانة بتقنية شعاع الانحدار الذاتي"VAR"، والتي أوضحت أنّ تأثير الإنفاق العام بشكل عام هو ضعيف على مكونات الطّلب الكلي بالجزائر، وذات الأمر عند تحليل صدماته الايجابية والتي كانت ذات آثار ايجابية ضعيفة على الاستهلاك وآثار متباينة ضعيفة على الاستثمار الخاص بينما أثر سلبي تولد عنها على صافي الصادرات على طول فترة الاستجابة، وعند تحليل التباين تبين لنا ضعف الأهمية النسبية التي يحتلها الإنفاق العام في تفسير التقلبات الظرفية التي تحدث في مكونات الطّلب الكلي خلال فترة التنبؤ.

خاتمة

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد و إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2001.
2. أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي وإيمان عطية ناصف، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الاسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2004.
3. أشرف أحمد العدلي، **الاقتصاد الكلي: النظرية–التطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة، مصر، الطبعة (1)، 2006.
4. أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة (6)، 2008.
5. أوجست سوانينبيرج، ترجمة: خالد العامري، **الاقتصاد الكلي**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة (1)، 2008.
6. البشير عبد الكريم، **مدخل للاقتصاد الكلي**، دار الهومة، الجزائر ، بدون طبعة، 2010.
7. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (3)، 2008.
8. بن داوود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة(1)، 2010.
9. بول.آ.ساموبلسون و ويليام.د.نورد هاوس، ترجمة: هاشم عبد الله ، **الاقتصاد**، ترجمة الطبعة (15)، دار الأهلية، الأردن، الطبعة(2)، 2006.
10. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة (2)، 2009.
11. جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث "كلمة"، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة (1)، 2010.
12. حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، بدون طبعة، 1998.
13. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003.
14. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان و محمد عمر حماد أبو دوح، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2003.
15. حربي محمد مرسي عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل، الأردن، الطبعة (1)، 2006.
16. حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة (3)، 2005.
17. خالد الوزني وأحمد الرفاعي، **مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل، الأردن، الطبعة (2)، 2004.
18. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير الشامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (4)، 2008.
19. رمضان محمد مقلد وأسامة أحمد الفيل، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، مصر، بدون طبعة، 2013.
20. زينب حسين عوض الله ، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006.
21. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة (1)، 2011.
22. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة (1)، 2008.

قائمة المراجع

23. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة (1)، 2006.

24. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2000.

25. السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، مصر، بدون طبعة، 1993.

26. السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2008.

27. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة(1)،2012.

28. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر، مصر، الطبعة (1)، 2006.

29. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، بدون طبعة، 2007.

30. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، الأردن، الطبعة (1)، 1999.

31. طاهر الجنابي، **علم المالية العامة و التشريع المالي**، دار الكتب للنشر، العراق، بدون سنة نشر.

32. طيبي حمزة، **محاضرات في تحليل الاقتصاد الكلي**، جامعة المسيلة–الجزائر–،2107/2016.

33. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2006.

34. عادل العلي، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**، الجزء الأول، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن،الطبعة (1)، 2009.

35. عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 2008.

36. عبد الحليم كراجة وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة (2)، 2001.

37. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2005.

38. عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء الشرق، مصر،بدون ط، 1997.

39. عبد القادر محمد رضوان، **مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة(1)، 1990.

40. عبد الله الطاهر وآخرون، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (1)، 2002.

41. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (3)، 2006.

42. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة (2)، 1999.

43. علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2000.

44. علي كنعان، **الاقتصاد المالي** ، منشورات جامعة دمشق، سوريا، بدون طبعة، 2009.

45. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (5)، 2005.

46. فريد بختي، **السلاسل الزمنية باستخدام حزمة Eviews7**، مطبوعة محاضرات وتطبيقات، جامعة البويرة–الجزائر–، 2015/2014.

47. فؤاد السيد المليجي، **المحاسبة القومية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الطبعة (1)، 2002.

48. قصي الجابري، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة المستنصرية–العراق–،2018/ 2019.

49. لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة (1)، 2004.

50. لورانس كلاين، ترجمة سمير كريم، **اقتصاديات العرض و الطلب "تطبيقات معاصرة"**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، بدون طبعة، 1987.

قائمة المراجع

51. مايكل أبدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، 2010.

52. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، مصر،بدون طبعة، 2002.

53. مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2004.

54. مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 2002.

55. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة، 1999.

56. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (1)، 2004.

57. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة (3)، 2008.

58. محمد البنا، **مدخل حديث في اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2009.

59. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، دار الفجر للنشر، مصر، الطبعة (1)، 2006.

60. محمد حلمي الطوالبي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة "دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة(1)، 2007.

61. محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، ، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، بدون سنة.

62. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الرابع " الاقتصاد المالي"**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة (1)، 2001.

63. محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة (1)، 2008.

64. محمد طاقة و هدى العزواي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة (1)، 2007.

65. محمد عبد المؤمن، **مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الوادي، 2008/2007.

66. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة (1)، 2002.

67. محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة (2)، 1998.

68. محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة (1)، 2004.

69. محمود حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، بدون طبعة، 2017.

70. محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة (1)،2007.

71. مدحت القريشي ، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة (1)، 2008 .

72. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل**:(التجربة الجزائرية) دار الحامد، الأردن، الطبعة (1)، 2009.

73. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار الهومة، الجزائر، بدون طبعة، 2008.

74. المرسي السيد حجاز، **النظم الضريبية** ، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 1997.

75. المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الكتاب الأول، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2000.

76. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران، الأردن، بدون طبعة، 2006.

77. نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، الطبعة (2)، 1984.

78. نوازد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، الطبعة (2)، 2006.

79. هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر "دراسة مقارنة"**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة (1)، 2007.

80. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة (1)، 2005.

81. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، الطبعة(1)، 2010.

82. يوجين ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل ورضوان عبد العزيز، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الدولية للنشر، مصر، الطبعة(3)،1984 .

- **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

– الأطروحات الجامعية:

81. عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري : الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005/2004.

82. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2006/2005.

83. إلياس يحياوي، **الضريبة على الأجور كآلية للوصول الى الهيكل الأمثل للطلب الكلي: حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)**، أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف–الجزائر–،2016/2015.

84. بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان–الجزائر–، 2015/2014.

85. حسن خلف راضي، **العلاقة بين مكونات الطلب الكلي وتوزيع الدخل في العراق للمدة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد–العراق–، 2016/2015.

86. شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

87. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة –دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة– الجزائر–، 2014/2013.

88. مسعودي مليكة، **سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي و العرض الكلي: دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف–الجزائر–، 2013/2012.

89. معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2006)**، أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 –الجزائر–، 2008/2007.

– رسائل الماجيستر:

90. كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر3.،2010/2009.

91. هدى صافي رجب، **الطلب الكلي والركود الاقتصادي (دراسة في الاقتصاد السوري)**، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة دمشق– سوريا–، 2005/2004.

• المقالات والملتقيات:

94. أحمد زكان و رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة: دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1973-2008**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة–الجزائر–، نوفمبر2011.

95. أحمد سبع، **دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد(07)، العدد(01)، 2016.

96. أحمد طلفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005.

97. إسراء عادل السيد أحمد الحسيني، **هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية**، سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد جامعة القاهرة–مصر–، نوفمبر 2012.

98. أسماء مخاليف وطارق خاطر، تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1–الجزائر–، المجلد(7)، العدد(4)، ديسمبر 2017.

99. اكتفاء عذاب زغير، **العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية و القطاعية في العراق (2004-2015)**، ورقة بحثية تابعة لوزارة التخطيط –دائرة تخطيط القطاعات– ، 2017.

100. البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " السياسات الاقتصادية في الجزائر، واقع وآفاق"، جامعة تلمسان–الجزائر–، ديسمبر2004.

101. بليلة لمين، **الدور التنموي للدولة: بين تدابير ترشيد الإنفاق العام وضغوط الإنفاق الاجتماعي مع إشارة إلى واقع الجزائر**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد(14)، العدد(01)، جوان 2017

102. بن لشهب حمزة وقرومي حميد، **دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر: دراسة تحليلية بالجزائر للفترة (2000-2017)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة–الجزائر–، المجلد(04)، العدد(01)، جوان 2018

103. بوقرورة صالح ومراد خروبي، **محددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة1–الجزائر–، المجلد (06)، العدد (02)، ديسمبر 2016.

104. تمار أيمن، اختبار سببية yamamoto- toda بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1990-2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي–الجزائر–، المجلد (05)، العدد (01)، جوان2018.

قائمة المراجع

105. حسن الحاج، **عجز الموازنة: المشكلات و الحلول**، سلسة دورية –جسر التنمية–، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد(63)، 2007.

106. حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر**– شواهد دولية–، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد(14)، 2002.

107. حميدة مختار و كزيز نسرين، **ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر2007-2017)**، مجلة الابداع، جامعة البليدة–الجزائر–، المجلد(08)، العدد(01)، ديسمبر 2018.

108. رجاء خضر و عصام بوب، **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان–السودان–، المجلد (13)، العدد (1)، 2014.

109. طلال كداوي، **الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق**، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد(4)، 1987.

110. عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر– م.ع.السعودية–، العدد(32)، 2007.

111. عامر عمران كاظم، **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)**، مجلة جامعة كربلاء، العراق، المجلد (3)، العدد(11)، أوت 2005.

112. عبد الرحمان الكبيسي، **الاختيار العام والسياسة المالية**، مقالة الكترونية ضمن "شبكة الاقتصاديين العراقيين"، 2017/04/16.

113. عبد الله حاسن الجابري، **سياسة الإنفاق العام التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه و آثارها الاقتصادية الكلية: دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث**، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية، المجلد(15)، العدد(25)، 2002.

114. عبد الله شحاتة خطاب، **دور الدولة والنظرية الاقتصادية الدروس المستفادة للحالة المصرية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر شركاء التنمية للبحوث والاستشارات حول" دور الدولة في الاقتصاد المختلط"، القاهرة–مصر–،12-13 أفريل 2008.

115. عطا الله بن مسعود وبوثلجة عبدالناصر، **أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي–الجزائر–، المجلد (07)، العدد (02)، ديسمبر 2014.

116. عماد عبد اللطيف سالم، **نظرية الاختيار العام واقتصاديات السياسة في العراق**، المجلة الالكترونية "الحوار المتمدن"، العدد 4982، 2015/11/11. نقلا عن : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=492188&r=0

117. فرد أم الخير ومصار منصف، **تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة تطبيقية على الجزائر (1970-2014)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة–الجزائر–، المجلد(14)، العدد(29)، أفريل 2016.

118. قاسم محمد جديتاوي ومحمد سليمان طراونة، **العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2010)**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد(1)، 2015.

119. كمال عبد حامد آل زيارة، **تطور النفقات العامة و هيكلتها في العراق**، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العراق، العدد (15)، 2014.

120. ماهر عمر علي وعبدالجبار بديع عبدالعزيز، **تحليل وقياس العجز المزدوج في الاقتصادات النفطية دراسة حالة العراق للمدة (1988-2016)**، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، العراق، المجلد (09)، العدد (01)، مارس 2019.

121. محمد حسن عودة، **دراسة وتحليل العلاقة بين الأنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2014)**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(31)، ماي 2017.

122. محمد صقر، سمير شرف و هيفاء غدير، **الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري**، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية "سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية"، سوريا، المجلد (30)، العدد (03)، 2003.

123. مسعود ميهوب وبركان يوسف، **محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1990-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة– الجزائر–، المجلد (10)، العدد (16)، ديسمبر2016.

124. ناويس أسماء وقورش نصيرة، **تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي "VAR "**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة–الجزائر–، المجلد (6)، العدد (10)، ديسمبر 2018.

125. نورالدين بوالكور، **تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل(1970-2015)**، مجلة الدراسات الكمية، جامعة الوادي– الجزائر– المجلد (2)، العدد (2)، 2016.

126. هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، جانفي 2012.

• التقارير والنشريات:

127. التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادرة عن صندوق النقد العربي لسنة 2013.

128. التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادرة عن صندوق النقد العربي لسنة 2016.

129. التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادرة عن صندوق النقد العربي لسنة 2019.

130. التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك-OAPEC) لسنة 2019.

131. التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر2009.

132. التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر2013.

133. التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر2017.

134. التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، جويلية2018 .

135. النشرية الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر، رقم 46، جوان 2019.

136. **الجزائر بالأرقام** –نتائج 2012-2014، نشرية صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 2015/45.

137. **الجزائر بالأرقام** –نتائج 2013-2015، نشرية صادر ة عن الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 2016/46.

138. **الجزائر بالأرقام** –نتائج 2015-2017، نشرية صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 2018/48.

139. بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 والمتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

- **قوانين ومراسيم:**

140. قانون رقم 84 – 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

141. قانون رقم 19-14 المؤرخ في2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 والصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، الصادرة بتاريخ 2019/12/30.

II. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

– المراجع باللغة الإنجليزية:

- ***Books :***

143. *Andrew B. Abel & others,* ***Macroeconomics****, Pearson Education, USA, 7th edition, 2011.*

144. *Bernard Bernier & Yves Simon,* ***Manuel Initiation à la Macroéconomie,*** *Dunod, France, 9eme édition, 2007.*

145. *C. Brooks,* ***Introductory Econometrics for Finance****, Cambridge University Press, UK, 3rd edition, 2014.*

146. *D.Rudiger & S. Fischer,* ***Macroeconomics,*** *McGraw Hill Education, USA, 6thedithion, 2005.*

147. *Daron Acemoglu & others,* ***Macroeconomics****, Pearson Education, England, 2nd edition, 2016.*

148. *David Romer,* ***Advanced Macroeconomics****, McGraw-Hill, USA, without edition, 1996.*

149. *G.S. Maddala, introduction to econometrics, MacMillan publishing company, NY-USA-, 2end edition, 1992.*

150. *H. LUTKEPOHL & MARKUS KRATZIG,* ***Applied time series econometrics,*** *cambridge university press, UK, 1st edition, 2004.*

151. *Jagdish Handa,* ***Monetary Economics,*** *routledge, USA, 2nd edition, 2009.*

152. *Kamran Dadkhah,* ***The Evolution of Macroeconomic Theory and Policy****, Springer, Germany, 1st edition, 2009.*

153. *Libby Rittenberg & Tim Tregarthen,* ***Macroeconomics Principles****, v1, USA, without edition, 2012.*
https://2012books.lardbucket.org/pdfs/macroeconomics-principles-v1.0.pdf

154. *Marno Verbeek,* ***A guide to modern econometrics****, John Wiley & Sons Ltd, England, 2end edition, 2004*

155. *N. Gregory Mankiw,* ***Macroeconomics,*** *Worth Publishers, USA, 9 th edition, 2016.*

156. *N. Gregory Mankiw,* ***Principles of Macroeconomics,*** *Cengage Learning, USA, 6th edition, 2012.*

157. *Olivier Blanchard & David R. Johnson,* ***Macroeconomics****, Pearson Education, USA, 6th edition, 2013.*

158. *Olivier Blanchard,* ***Macroeco,nomics****, Pearson Education, United States of America, 7th edition, 2017.*

159. *O'Sullivan & others,* ***Microeconomics: Principles, applications and Tools****, Pearson Education, USA, 8th edition, 2014.*

http://wpscms.pearsoncmg.com/wps/media/objects/15075/15436873/sg/sg_ch09_macro.pdf

160. *Paul Krugman & Robin Wells,* ***Macroeconomics,*** *Worth Publishers, USA,4 th edition, 2015.*

161. *R. Cauvery, Nayak, Sudha , Girija M, Kruparani N. & Meenakshi R,* ***public finance: fiscal policy****, S.Chand & company LTD, India, , 3rd edition, 2007.*

162. *Stephen D. Williamson,* ***Macroeconomics****, Pearson Education, USA, 6th edition, 2018.*

163. *Vito Tanzi (IMF) & Ludger Schuknecht (ECB),* ***Public spending in the 20th century (a global perspective),*** *Campridge university press, UK , 1st edition, 2000.*

164. *William H. Greene,* ***Econometric*** *Analysis, Pearson Education, USA, fifth edition, 2004.*

- ***Articles & working papers :***

165. *A. Afonso & RM. Sousa,* ***The macroeconomic effects of fiscal policy****, European Central Bank Working paper, N° 991, January, 2009.*

166. ***A Public Expenditure Review Assuring High Quality Public Investment****, World Bank, Vol 01, N° 36270-DZ, August 2007.*

167. *A. Nimenibo & W.A. Samuel,* ***The Emperical Determinants of Aggregate Demand and its Effect on the Nigerian Populace****, Global Journal of Management and Business Research, USA, Vol(17), 2017.*

168. *A.P. Balcerzak & E. Rogalska,* ***CROWDING OUT AND CROWDING IN WITHIN KEYNESIAN FRAMEWORK. DO WE NEED ANY NEW EMPIRICAL RESEARCH CONCERNING THEM ?,*** *Economics & Sociology, Vol(07), N°(02),2014.*

169. *Alan T. Peacock, and Jack Wiseman,* ***The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom, A Study By The National Bureau Of Economic Research****, Princeton University Press, England, 1961.*

170. *Albert ANDO & Franko MODIGLIANI,* ***The Life Cycle " Hypothesis of saving :Aggregate Implications & Tests",*** *American Economic Review, USA, Vol(53), N°(01), March 1963.*

171. *Beetsma, R., Giuliodori, M., & Klaassen, F, The effects of public spending shocks on trade balances and budget deficits in the European Union, Journal of the European Economic Association, University of Amsterdam-Netherlnd-, Vol(06), Issu(2-3),2008*

172. *C.A. Sims,* ***Macroeconomics and Reality****, Econometrica, USA, Vol(48), N°01, January 1980.*

173. *Ethan Ilzetzki & others,* ***How big (small?) are fiscal multipliers?,*** *Journal of Monetary Economics, Elsevier, USA, Vol(60), Issue 2, March 2013.*

174. *Ethan Ilzetzki & others,* ***How Big are Fiscal Multipliers?****, IMF working paper, IMF, March 2011.*

175. *Francesco, Roberto, Gian, The* ***nexus between puplic expenditure & inflation in the Mediterranean countries****, Cosimo magzzino, Italy, 2011.*

176. *Gianna Boero,* ***Multivariate models and cointegration: the Johansen's procedure,*** *Department of Economics, University of Warwick, Coventry- UK- 2009.*

177. *International Monetary Fund,* ***How the IMF Promotes Global Economic Stability****, Factsheet, March 2019* .available at: https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/22/How-the-IMF-Promotes-Global-Economic-Stability

178. *K.CARLSON and R. SPENCER,* ***Crowding Out and Its Crities,*** *Federal Reserve Bank of ST. LOUIS, December 1975.*

179. *Luigi Marattin & Simone Salotti,* ***The Response of Private Consumption to Different Public Spending Categories: VAR Evidence from UK****, Working Paper DSE, N°670, University of Bologna, Bologna ,2009.*

180. *Luigi Marattin & Simone Salotti,* ***On the usefulness of government spending in the EU area,*** *The Journal of Socio-Economics, Vol(40), Issue(6), 2011.*

181. *Richard Hemming and others,* ***The effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity–a review of the literature****-, International Monetary Fund , working paper , N° 208 ,December 2002.*
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wp02208.pdf

182. *Torben M. Anderson,* ***fiscal policy and the global financial crisis****, Working paper prepared for the Swedish Globalization Council, February 2009.*
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.630.8381&rep=rep1&type=pdf

- ***Reports***

183. ***IMF*** *Staff Country Report, Algeria -Statistical Appendix-, N° 97/83, October 1997.*

184. ***IMF*** *Staff Country Report, Algeria -Statistical Appendix -,N° 98/87, September 1998*

185. ***IMF*** *Staff Country Report, Algeria -Statistical Appendix -, N°03/69, March 2003*

186. ***IMF*** *Staff Country Report, Algeria -Statistical Appendix -, N° 06/102, March 2006.*

187. ***IMF*** *Staff Country Report, Algeria -Statistical Appendix -,N° 09/111, April 2009.*

188. ***IMF*** *Staff Country Report , Algeria -Statistical Appendix -, N°13/49, February 2013.*

189. ***IMF*** *Staff Country Report, Algeria -CONSULTATION-, N° 18/168, June 2018.*

– المراجع باللغة الفرنسية:

- ***Les ouvrages :***

190. *Choumette Frédéric & Choumette Nathalie,* ***Les politiques économiques****, Editions Ellipses, sans édition, France, 2008.*

191. *Eric Dor,* ***Econométrie cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaires****, direction de collection : Roland Gillet, France, sans édition, 2004.*

192. *Eric Dor,* ***Econométrie****, Pearson éducation, France, sans édition, 2009.*

193. *G. Colletaz,* ***Les Processus VAR*** *, Cours de séries temporelles multivariées , Université Orléans , France, 2018/2019*
https://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/GC/sources/VAR.pdf

194. *Louis Sutre,* ***Cours finances publiques****, Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2010/2011.*
https://www.organisationmsi.org/docs/mooc/Finance_publique_Louis_Sutre_Universite_Montesquieu_Bordeaux_IV.pdf

195. *Michel Dévoluy, **théories macroéconomiques**, armand colin, France, 2eme édition,1998.*

196. *Mourad Labidi, Comptabilité nationale, coédition office des publications universitaires entreprise Algérienne de presse, Alger-Algérie-, Edition N°330-08/82, 1982.*

197. *Pierre Jacquemot et Marc raffinot, la nouvelle politique économique en Afrique, EDICEF, France, sans édition, 1993.*
http://blog.raffinot.eu/public/Nouvelle_politique_economique_en_Afrique/LA_NOUVELLE_POLITIQUE_ECONOMIQUE_EN_AFRIQUE.pdf

198. *Rachid BOUDJEMA, **Economie du développement de l'Algérie 1962-2010** , v(3), dar el khaldounia, Algérie , 1ere édition, 2011.*

199. *Régis Bourbounnais**, Econométrie**, dunod, France, 6 édition, 2005.*

200. *S.LARDIC & V.MIGNON, **Econométrie des séries temporelles Macroéconomique et financière**, Economica, Paris-France-, 2002.*

- ***Les Revues et les Articles***

201. *Ahmed Bouyacoub**, l'entreprise publique et l'économie de marché (1988-1993)**, les cahiers de CREAD, vol(11), N° 39, Algérie, 1997.*

202. *Delali Accolley**, Le modèle de Mundell–Fleming dans un régime de Taux de change fixe : théorie et application au Togo**, Revue Economique et Monétaire, DAKAR –Sénégal-, Edition Spéciale « Zone monétaire» N°6.7.8, DECEMBRE 2011.*

203. *Georges Decaudin et Jean-Paul Milot, **Les dépenses publiques selon leur fonction**, revue Economie et statistique, N°136, presse, 1981*

204. *Gervasio SEMEDO, **L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité**, revue d'analyse économique " L'Actualité économique ", vol. (83), N°(02), 2007.*

205. *William MAROIS, **Théorie du déséquilibre et politique économique en économie ouvert,** L'Actualité Économique, Revue d'analyse économique, Vol. 62, n° 2, juin 1986.*

- ***Les Rapports :***

206. ***Activité, Emploi et Chômage** en Septembre 2015, rapport de l'ONS, N°726, 2016.*

207. ***Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011-2016**, ONS, Collections Statistiques N° 205/2017.*

208. ***Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013-2018**, ONS, Collections. Statistiques N° 214/2019.*

209. ***Evolution économique et monétaire en Algérie**, Banque d'Algérie, rapport2002, Avril 2003.*

210. ***Evolution économique et monétaire en Algérie**, Banque d'Algérie, rapport2003, Avril 2004.*

211. ***Evolution économique et monétaire en Algérie**, Banque d'Algérie, rapport2004, Juillet 2005*

212. ***Evolution économique et monétaire en Algérie**, Banque d'Algérie, rapport2005, Avril 2006.*

213. ***Evolution économique et monétaire en Algérie**, Banque d'Algérie, rapport2006, Juin 2003*

214. ***Evolution économique et monétaire en Algérie,** Banque d'Algérie, rapport2007 Juillet 2008.*

215. ***Evolution économique et monétaire en Algérie,** Banque d'Algérie, rapport2009,Juillet 2010.*

216. ***Evolution économique et monétaire en Algérie,** Banque d'Algérie, rapport2014,Juillet 2015.*

217. ***Indice des prix à la consommation**, collections statistiques N°200, rapport de l'ONS, juillet 2016.*

218. ***Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2015 à 2018**, ONS, N° 883, Décembre 2019.*

219. *Ministère des finances**, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 et prévissions (2018-2019),** 2016.*

220. *Ministère des finances, Produit Intérieur Brut (PIB) ;(2000-2018), rapport de direction général de la prévision et des politiques, 2019.*

221. *Rétrospective des **comptes économiques** de 1963-2014, collection statistiques N°197/2016.*

222. *Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; **Commerce Extérieurs**, rapport de l'ONS.*

223. *Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; **comptes économiques**, rapport de l'ONS.*

224. *Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; **Emploi**, rapport de l'ONS.*

225. *Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; **finances publiques**, rapport de l'ONS.*

226. *Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; **Salaire**, rapport de l'ONS.*

227. ***Une décennie de réalisations "Algérie 1999-2008"**, rapport de MAEP/Focal national, Novembre 2008.*

III. المواقع الالكترونية:

228. الأمانة العامة للحكومة: الجريدة الرسمية الجزائرية: www.joradp.dz

229. بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz

230. الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

231. صندوق النقد الدولي: www.imf.org

232. صندوق النقد العربي: www.amf.org.ae

233. قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/en/Data

234. المديرية العامة للتقدير والسياسات : http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php

235. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك-OAPEC) : www.oapecorg.org

236. وزارة المالية الجزائرية: www.mf.gov.dz

قائمة المراجع

خـاتمـة

لقد عالجت دراستنا أحد المواضيع الهامة التي تصب في اطار الدراسات الاقتصادية الكلية والتي تحتل مكانا مهما في النقاشات الاقتصادية بين الخبراء وصناع القرار، حيث تناولنا موضوع " **أثر سياسة الإنفاق العام على الطّلب على المنتوج المحلي الجزائري**" أي على الطّلب الكلي بالجزائر، هذه السياسة التي طبقتها واعتمدتها الجزائر باتجاهيها الانكماشي والتوسعي تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

بحيث مما لا شك فيه فإنّ هذه السياسة قد ترتب عن تنفيذها آثار مرغوبة وأخرى غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى الطّلب الكلي وبمكوناته بشكل خاص، وعليه ومن خلال دراستنا هذه حاولنا تحليل و إبراز الأثر الذي تتركه هذه السياسة على الطّلب الكلي وبمكوناته، وهذا باعتبار أنّ الطّلب الكلي هو أداة لتقويم الأداء الاقتصادي بما يسمح في الأخير هذا الأثر بتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك بتعزيز النمو الاقتصادي والحدّ من معدّلات البطالة.

وفي إطار معالجتنا للموضوع ومحاولة منا للإجابة عن الاشكالية الرئيسية لدراستنا تم الاعتماد على أربعة فصول منقسمة لجزء نظري شمل تحليل للجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات دراستنا الرئيسية من إنفاق عام وطّلب كلي بمكوناته، وكذلك تحليلنا للخلفية النظرية لموضوعنا باستخدام نموذج العرض–الطّلب الكليين في تحليل آثار سياسة الإنفاق العا م على الطّلب الكلي وكذا تحليل آثاره على مكوناته –الآثار المرغوبة وغير المرغوبة–. وجزء آخر تمثل في الجانب التطبيقي والذي حاولنا فيه اسقاط التحليل النظري على الاقتصاد الجزائري بفترة دراسة امتدت من (1989-2018) ومستعينين من أجل ذلك بتقنيات الاقتصاد القياسي .

وفي هذا الصدد تم الخروج بعدّة **نتائج** ما بين نتائج نظرية وأخرى تطبيقية وكذا الخروج بجملة من الاقتراحات.

1. **نتائج الدراسة:** من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم استخلاص النتائج التالية:

- **النتائج النظرية:** يمكن حصر أهمها فيما يلي:

✓ يمثل الطّلب الكلي مجموع ما تطلبه –تنفقه– القطاعات الأربعة في الاقتصاد (الأسر، قطاع الأعمال، الحكومة والعالم الخارجي). وبهذا فإنّ إنفاق هذه القطاعات هو ما يشكل مكوناته من إنفاق استهلاكي للأسر، إنفاق استثماري خاص، إنفاق عام وكذلك صافي الصادرات.

✓ بشكل عام تكمن آلية عمل سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي في كيفية توجيه الإنفاق العام من أجل معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية في الاقتصاد الوطني وهذا كنتيجة للاختلالات التي تحدث بين بين الطّلب والعرض الكليين، بحيث يتم اتباع سياسة إنفاق عام توسعية في حالات الركود والانكماش وهذا قصد تنشيط والمحافظة على مستوى الطّلب الذي يؤدي

إلى تخفيض حدة ذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل – خاصة عند انخفاض المكونات الأخرى للطّلب بصفة غير عادية–، أما عند ارتفاع هذه المكونات بصورة مفاجئة فإنّ الحكومة تلجأ إلى السياسة الانكماشية كإجراء وقائي لتفادي الفجوات التضخمية.

- ✓ يكون تأثير سياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي من خلال التأثير في مكوناته، والذي بشكل عام يتوقف أثره عليها وفقا لحجمه ونوعيته، وبالأخص يكون ذلك بالتأثير في الطّلب الاستهلاكي بالزيادة أو النقصان فيه سواءا على شكل أجور ورواتب(الإنفاق العام الجاري) أو من خلال المنح ودعم أسعار السلع والخدمات (الإنفاق العام التحويلي)، إلى جانب التأثير في الطّلب الاستثماري كمكون وهذا إما بإقامة مشاريع استثمارية عمومية مباشرة أو من خلال تقديم تحفيزات للقطاع البنكي من أجل تخفيض سعر الفائدة أو تقديم معدّلات ضرائب تحفيزية للقطاع الخاص للاستثمار وهو ما يصطلح عليه "بالإنفاق الجبائي" كشكل من أشكال الإنفاق العام غير المباشر.
- ✓ يظهر أثر ودور الإنفاق العام في تحسين صافي الصادرات من خلال ما تخصصه الحكومة من اعتمادات مختلفة ضمن الميزانية العامة كإعانات التجارة الخارجية والإنفاق الجبائي الذي يعمل على تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج ومن ثم تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير.
- ✓ تحت ظروف خاصة قد تشوب بعض الآثار غير المرغوبة عن سياسة الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي والمتمثلة أساسا في: "أثر المزاحمة" –مزاحمة الإنفاق العام للاستثمار الخاص– الذي يحدث عندما يتم تبني سياسة توسعية، بحيث هذا الأثر يضعف من فعالية سياسة الإنفاق العام بتقليص حجم الاستثمار الخاص وحتى الإنفاق الاستهلاكي نظرا للتناسب العكسي بينهم وبين سعر الفائدة(السعر الذي يرتفع جراء التوسع المالي) ثم انخفاض الطّلب الكلي. ضف إلى أنّ هذا الأثر ألا وهو" أثر المزاحمة" في الأجل المتوسط قد يتعدى أثره من الاستقرار الداخلي إلى الاستقرار الخارجي –"أثر المزاحمة الدولية"– بإحداثه لعجز في الحساب الجاري–العجز التوأم–.
- ✓ عندما لا تكون هناك استجابة سريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطّلب الإضافي على السلع والخدمات الناتج عن زيادة الإنفاق العام ولا يتوفر اقتصاد البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية، فإنه ينجر عن سياسة الإنفاق العام أثر سلبي غير مرغوب على المستوى العام للأسعار وهذا بإمكانية ظهور الفجوات والضغوط التضخمية الناشئة عن وجود فائض في الطّلب الكلي عن العرض الكلي.

- ✓ إنّ فعالية سياسة الإنفاق العام بتحقيقها للآثار المرغوبة هي مرتبطة بشكل وثيق بالمضاعف ومتوقفة على مدى فعاليته، بحيث كلما زادت قيمته كلما دل ذلك على ارتفاع أكبر في الطّلب الكلي ومنه حجم الناتج والعمالة، إذ يرتبط المضاعف طرديا بالميل الحدّي للاستهلاك بينما يكون عكسيا مع الميل الحدّي للادخار، والضرائب وكذا الميل الحدّي للاستيراد وهذا باعتبارهم تسربات من دورة الدخل أي خروج جزء من الدخل عن دائرة الطّلب الكلي، كما تتوقف فعاليته على درجة انفتاح الاقتصاد للخارج ونظام سعر الصرف المتبع إضافة إلى الفجوات الزمنية–توقيت اتخاذ قرارات الإنفاق العام– وكذلك دون نسيان عاملي مدى مرونة الجهاز الانتاجي ووجود طاقات عاطلة.

- **النتائج التطبيقية:** يتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ تماشيا مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية ومتطلباتها عرف الإنفاق العام في الجزائر وخلال فترة الدراسة (1989-2018) تذبذبا في نسبه، فمع بداية فترة الإصلاحات الهيكلية الصارمة سنة1994 انخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تمثل لنا في انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج حيث انتقلت من 40 %سنة 1993 إلى29,7% سنة1999 وهذا خاصة في شقه الاستثماري الذي عرف انخفاضا بانتقال نسبته من15,6%سنة 1993 إلى5,8 % سنة 1999. وبخلاف ذلك فقد تغيرت المعادلة في مطلع الألفية الثالثة، وهذا بارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق العام ارتفاعا ملحوظا عكس بذلك فترة تطبيق برامج الإنعاش والنمو الاقتصادية والتي تطلبت وأخذت أغلفة مالية ضخمة، بحيث تم تسجيل أقصى نسبة للإنفاق العام الكلي سنة 2015 بـ 45,8 % وكذا سنة 2009 بـ 42,6 % ، وخاصة في شقه الاستثماري الذي عرف نموا ملحوظا بتسجيليه أقصى نسبة سنة 2009 بـ19,5 % مقارنة بميزانية التسيير، نظرا لما شهدته الفترة من تطبيق لمشاريع البنية التحتية. مع التسجيل في أواخر فترة الدراسة تراجعا في حجمه وكذا أهميته النسبية للناتج المحلي الاجمالي كنتيجة لما عرفته أسعار النفط دوليا من تراجع انطلاقا من سنة 2015.
- ✓ عند تحليلنا لهيكل ميزانية التسيير والتجهيز بالجزائر خلال فترة الدراسة (1989-2018)، اتضح لنا الأهمية النسبية والكبيرة لكل من التحويلات الجارية وكذا نفقات المستخدمين في ميزانية التسيير بنسب قاربت 43% مقابل حصص ضعيفة لشق الأدوات واللوازم ونفقات التسيير الأخرى وإن كان شق منح المجاهدين أخذ حصة معتبرة قاربت 5 % من ميزانية التسيير، وفي جانب ميزانية التجهيز فقد اتضح لنا الأهمية النسبية والكبيرة لكل من البنية التحتية الاقتصادية والادارية 38% وكذا قطاع السكن والتهيئة العمرانية 24%، مقابل حصص معتبرة لكل من قطاع الفلاحة والموارد المائية وقطاع التربية والتكوين وحصة ضعيفة لقطاع المناجم عاكسا بذلك توجهات الدولة في سياساتها الاقتصادية قصد تلبية

احتياجات الجزائر وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، مما يؤكد هذا دور الإنفاق العام وبالأخص في شقه الاستثماري في عمليات التنمية الاقتصادية.

- ✓ اتضح لنا أنه خلال فترة الدراسة وفي ظل الاقتصاد الجزائري فإنّ الإنفاق الاستهلاكي للأسر يستحوذ على النسبة الأكبر من الطّلب الكلي بـ 38 % بما يتوافق مع أغلب الدراسات التي نوهت على استحواذه، ليليه الإنفاق العام بنسبة 37% والتي تقارب النسبة السابقة مما يدّل على أهميته كمكون للطّلب الكلي وكذا أهميته كأداة تستخدمها الحكومة الجزائرية قصد التأثير في النشاط الاقتصادي، ليأتي فيما بعد الإنفاق الاستثماري الخاص الذي شَكّل نسبة 19% والتي هي نسبة متواضعة مقارنة بأهمية هذا المكون في الاقتصاد من ناحية أنّه عنصر حاسم في عمليات النمو، وليحتل المرتبة الأخيرة صافي الصادرات بنسبة 6%، وهذا كنتيجة للتوجه الكبير نوعا ما نحو الاستيراد والذي قلّل من أهمية هذا المكون.
- ✓ بتحليل جانب الصادرات على حدا اتضح أنّ الصادرات بالفعل تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، بحيث بلغ متوسط أهميتها النسبية للناتج خلال فترة الدراسة 30,4 % مما يعني أنّ حوالي 30% من الطّلب الكلي مصدره الطّلب الأجنبي الخارجي على السلع والخدمات المحلية، ولذلك نجد أنّ أي اضطرابات في الطّلب الأجنبي على المنتوجات المحلية ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه.
- ✓ اتضح لنا أنّه في الاقتصاد الجزائري هناك تسرب للدخل والإنفاق ومنه الطّلب وهذا في شاكلة واردات بمتوسط أهمية نسبية للناتج بلغ خلال فترة الدراسة حوالي 22%، مما يعني أنّ حوالي 22% من الطّلب المحلي الكلي يتم تلبيته من الخارج مما يؤثر طبعا في فعالية سياسة الإنفاق العام.
- ✓ عند تحليلنا لأثر الإنفاق العام على الاستثمار الخاص في الجزائر تبين لنا وجود علاقة تبادلية غالبا بين كل من الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري الخاص خلال فترة الدراسة، بحيث أنّ ارتفاع أحدهما يؤدي إلى انخفاض الآخر، وأنّ أثر المزاحمة بالمفهوم النظري البحت هو غير موجود بشكل كامل وجلي في الاقتصاد الجزائري وهذا نظرا لضعف القطاع الخاص والذي لا يستجيب لتغيرات أسعار الفائدة (الاستثمار غير حساس لسعر الفائدة بشكل عالي) من جهة ومن جهة ثانية اعتماد الايرادات النفطية بشكل كبير في تمويل الإنفاق العام يساهم في تقليص أثر المزاحمة، غير أنّ هذا الأثر هو مرهون بطبيعة البرامج الاستثمارية المطبقة ومدى تكلفتها والتي قد تتطلب موارد مالية ضخمة قد تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص ومن ثم حدوث أثر المزاحمة.

- ✓ تبين لنا عند تحليل دور الإنفاق العام في الدفع بالصادرات الجزائرية أنّ الإنفاق العام وكسياسة اقتصادية لم يستطع الدفع بالقطاعات الأخرى من صناعية وزراعية للمساهمة في العرض القابل للتصدير رغم الحوافز والاعانات والاستثمارات الممنوحة والمنفذة من قبل الدولة قصد تشجيع الانتاج للتصدير، لتبقى الصادرات الجزائرية وطيلة فترة الدراسة (العقود الثلاثة) رهينة وأسيرة لقطاع المحروقات (بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة 96,2 %) وبالتالي متغيرا تابعا لأسعار النفط.
- ✓ اتضح لنا وجود علاقة بين نمو الانفاق العام ونمو الواردات في الجزائر وبالأخص انطلاقا من سنة1995، وأنّ الارتفاعات المسجلة في معدلات نمو الإنفاق العام الحقيقي انطلاقا من الألفية الثالثة قابلها ارتفاعات مماثلة في جانب معدلات نمو الواردات بالأخص الفترة (2001-2009) كنتيجة للبرامج الاستثمارية الكبرى المنفذة من قبل الدولة والتي رجحت كفة الواردات لصالح التجهيزات الصناعية والفلاحية، مما يعني أنّ هناك جزءا من الإنفاق العام يتسرب خارج الاقتصاد الوطني على شكل واردات لسد الطّلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية، وأنه في الأخير هذا يضعف من فعالية مضاعف الإنفاق العام ومنه فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الآثار الايجابية المرغوبة.
- ✓ عند تحليل العلاقة الموجودة بين كل من تطورات الإنفاق العام، رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري كنسب من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة تبين لنا وجود علاقة ارتباط وثيق بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري عاكسا بذلك حدوث في فترات معينة ما يعرف بظاهرة العجز التوأم، هذه الأخيرة الذي اتضح أنه في الاقتصاد الجزائري هي موجودة وأنّ كل من الإنفاق العام والايرادات–الصادرات– النفطية يعتبران المحدّدان الرئيسيان لها.
- ✓ عند تحليلنا للآثار الإيجابية والمرغوبة لسياسة الإنفاق العام على الطّلب الكلي بالجزائر من تعزيز وتحسين لمعدلات النمو الاقتصادي وكذا تقليل لمعدّلات البطالة، فإنّه اتضح لنا أنّ وتيرة النمو الاقتصادي كانت متواضعة وغير كافية إذا ما قارناها بحجم المبالغ المالية المنفقة والمخصصة للقطاعات ضمن ميزانيات البرامج التنموية المطبقة، إذ أنّ التبعية القوية لقطاع المحروقات وضعف تغطية الاحتياجات بواسطة القطاع الفلاحي والنمو الصناعي غير الكافي كلها عوامل أثّرت في وتيرة النمو الحقيقي. وذات الأمر بالنسبة لأثره على معدّلات البطالة التي كانت غير كافية في ظل حجم النفقات العامة المسجلة.

- ✓ كان للإنفاق العام دورا نسبيا في تكوين إجمالي فائض الطّلب ومن ثم إحداث الفجوة التضخمية، وهذا بنسب متفاوتة على طول فترة الدراسة، حيث عرفت نسبة مساهمته في حدوث الفائض ارتفاعا نسبيا خلال فترة الدراسة بالأخص بداية التسعينات وكذلك بداية الألفية الثالثة وأواخر فترة الدراسة، لدرجة أنّ ذلك أدى بالأخص خلال الألفية الثالثة إلى نمو الواردات من أجل سده مما صاحبه ارتفاع نسبي في معدلات التضخم. ولقد كانت معظم هذه المساهمة ناتجة عن نفقات التسيير، وبالنسبة لنفقات التجهيز التي وإن انخفضت خلال الفترة (1995-1999) بفعل برامج التعديل الهيكلي الداعية إلى تقليص الإنفاق العام الاستثماري، فقد استعادت مكانتها وانتقلت مساهمتها في تكوين فائض الطّلب الكلي من 9,7% خلال الفترة(2000-2004) إلى 16% خلال الفترة الأخيرة بفعل برامج الاستثمار الحكومي التي أطلقتها الدولة خلال الألفية الثالثة.
- ✓ عند **تحليلنا القياسي** لأثر سياسة الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي بالجزائر خلال الفترة (1989-2018) وباستخدام نموذج VAR، فقد اتضح لنا ما يلي:
  - أثبتت نتائج التقدير ضعف أثر ومساهمة الإنفاق العام في تحفيز مكونات الطّلب الكلي في الاقتصاد الجزائري؛
  - وفقا لقيمة معامل التحديد المعدّل في النماذج الثلاثة المقبولة احصائيا (81% في نموذج الإنفاق الاستهلاكي للأسر، 72% نموذج الإنفاق الاستثماري الخاص و 49% في نموذج صافي الصادرات) فهذا يشير على على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات المستقلة المدرجة في النماذج الثلاثة.
  - عند تحليل دوال الاستجابة الدفعية-**تحليل صدمات الإنفاق العام**- اتضح لنا ضعف الآثار المتولدة عن صدمات الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر، فبالنسبة لصدماته على الإنفاق الاستهلاكي للأسر فإنه لم يعطي استجابة فورية في نفس السنة إلا أنّه فيما تبقى من فترة الاستجابة تولد أثر ايجابي ضعيف عن ذلك، وبالنسبة على الإنفاق الاستثماري الخاص فإنه لم يعطي استجابة فورية في نفس السنة إلا أنّه فيما تبقى من فترة الاستجابة يتولد أثر ايجابي يتناقص مع مرور السنوات إلى أن يصبح سالب عاكسا بذلك أثر مزاحمة ضعيف على المدى المتوسط، وفيما تعلق لأثر صدماته على صافي الصادرات فقد اتضح لنا أنه طيلة فترة الاستجابة يتولد أثر سلبي يتناقص مع مرور الوقت عاكسا بهذا امكانية حدوث فرضية العجز التوأم.

- عند **تحليل التباين** تبين لنا **ضعف** الأهمية النسبية التي يحتلها الانفاق العام في تفسير التقلبات الظرفية التي تحدث في مكونات الطّلب الكلي خلال فترة التنبؤ، **فبالنسبة للإنفاق الاستهلاكي للأسر** فقد اتضح أنّ معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها هي تتعلق بصدماته هو بحدّ ذاته بدرجة كبيرة (حوالي89% كمتوسط) ، وأنّ مساهمة الإنفاق العام كانت ضعيفة في تفسير تقلباته بالأخص خلال المدى القصير ولتعرف تحسن طفيف نوعا ما في المدى المتوسط والطويل بنسبة مساهمة استقرت عند 2%، وأما **الإنفاق الاستثماري الخاص** فقد اتضح كذلك أنّ معظم التقلبات الظرفية فيه في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية المتعلقة به وأنّه على المدى المتوسط والطويل تكتسب الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات أهمية في تفسيره خاصة بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي والإنفاق العام وبدرجة ضعيفة صافي الصادرات. وفيما تعلق **بصافي الصادرات** فالأمر الملاحظ هو أنّ معظم التقلبات التي يشهدها في فترة التنبؤ هي تتعلق بنسبة كبيرة بصدمات الإنفاق الاستهلاكي للأسر بدرجة أولى ومن ثم بنسب متقاربة لكل من الإنفاق العام والاستثمار الخاص، وبخصوص تفسير صدماته هو بحد ذاته فقد كانت على طول فترة التنبؤ مستقرة عند 3%.
- وبشكل عام فقد أظهرت النتائج القياسية التقديرية عن **ضعف** فعالية سياسة الإنفاق العام في إدارة الطّلب الكلي ومنه في تحقيق الآثار الايجابية على مكوناته إلاّ أنه لا يكمن الحكم عن ذلك والتسرع في القول أنّ سياسة الإنفاق العام لا أثر لها على الطّلب الكلي ومكوناته وأنه لابد من التركيز على باقي سياسات إدارة الطّلب، وهذا نظرا لما عرفه المال العمومي من نهب وفساد طيلة العقدين السابقين مما جعل من الانفاق العام غير متواجد فعليا على أرض الواقع ومنه ظهور نتائجه بشكل أصح وفعال.

2. **اختبار الفرضيات**: من خلال نتائج الدراسة والإحاطة شبه الكاملة بموضوع دراستنا، فإنه يمكننا اختبار الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

- **الفرضية الأولى**: ثبت أنّ هذه الفرضية غير صحيحة تماما، بحيث اتضح لنا تواضع وضعف مساهمة الإنفاق العام في تحقيق الآثار الايجابية على الطّلب الكلي من خلال تحسين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر، إذ أنّ وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي كانت متواضعة وغير كافية إذا ما قارناها بحجم المبالغ المالية المنفقة والمخصصة للقطاعات ضمن ميزانيات البرامج التنموية المطبقة، وذات الأمر بالنسبة لأثره على معدّلات البطالة.

- **الفرضية الثانية:** ثبت صحة هذه الفرضية جزئيا، بحيث اتضح أنّه كان للإنفاق العام دورا نسبيا في تكوين إجمالي فائض الطّلب ومن ثم إحداث الفجوة التضخمية في الجزائر خلال فترة الدراسة بالأخص بداية التسعينات وكذلك بداية الألفية الثالثة وأواخر فترة الدراسة، لدرجة أنّ ذلك أدى بالأخص خلال الألفية الثالثة إلى نمو الواردات من أجل سده مما صاحبه ارتفاع نسبي في معدلات التضخم، ولقد كانت معظم هذه المساهمة ناتجة عن نفقات التسيير.
- **الفرضية الثالثة:** هذه الفرضية هي صحيحة جزئيا، فلقد أثبتت النتائج القياسية التقديرية أنّ أثر الإنفاق العام متباين على مكونات الطّلب الكلي ما بين أثر إيجابي (بالأخص الإنفاق الاستهلاكي للأسر) وسلبي (بالأخص صافي الصادرات) إلاّ أنّ الأمر المتفق عليه والواضح هو أنّ هذا الأثر هو ضعيف، نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري (ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، تسربات للإنفاق في شاكلة واردات، ضعف سعر الصرف العملة الوطنية، الضغوط التضخمية، ضعف المناخ الاستثماري..) إلى جانب حقيقة وواقع لا يمكن نسيانه وهو ما عرفه المال العمومي من نهب وفساد طيلة العقدين السابقين ما جعل الانفاق العام غير متواجد فعليا على أرض الواقع ومنه ظهور نتائجه بشكل أصح وفعال.
- **الفرضية الرابعة:** ثبت صحة هذه الفرضية، حيث وفقا للنتائج القياسية التقديرية وبالضبط عند تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين اتضح لنا ضعف الآثار المتولدة عن صدمات الإنفاق العام على مكونات الطّلب الكلي في الجزائر باستثناء ما لاحظناه على متغير صافي الصادرات أين كان الأثر معتبرا نوعا ما (كان أثر سلبي طيلة فترة الاستجابة أين تناقص مع مرور الوقت)، كما تبين لنا كذلك ضعف الأهمية النسبية التي يحتلها الانفاق العام في تفسير التقلبات الظرفية التي تحدث في مكونات الطّلب الكلي خلال فترة التنبؤ، بالأخص ناحية الإنفاق الاستهلاكي للأسر أين كانت معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها هي تتعلق بصدماته هو بحدّ ذاته (حوالي89% كمتوسط) وبدرجة أقل الإنفاق الاستثماري الخاص و في الأخير صافي الصادرات.

3. **الاقتراحات:** بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج ،كذلك من أجل الرقي بسياسة الإنفاق العام في اطار آثارها الاقتصادية الكلية، فإننا ارتأينا إلى تقديم الاقتراحات التالية:

✓ قصد زيادة فعالية سياسة الإنفاق العام يجب على الدولة اتخاذ التدابير التالية:

- مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية و بالتالي القضاء على الفساد والتهريب.

- وضع برنامج لتحديث وإصلاح الإدارة العامة من أجل زيادة فعالية الاستثمار العام حيث يسمح هذا الإجراء بزيادة درجة تنفيذ الإنفاق العام الاستثماري.
- التحديد الدقيق والمدروس للأهداف عند اعتماد برامج الإنفاق العام، ووضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
- يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل برامج الإنفاق العام باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه البرامج في حالة انهيار أسعار المحروقات.
- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال السعي الجاد نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لكي تسد وتفي بحاجة الطّلب المحلي، وذلك من خلال تحفيز ودعم تطوير الكفاءة الانتاجية لمؤسسات القطاع العام والخاص والسعي في هذا الصدد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد قاطرة التنويع الاقتصادي، وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.
- ضرورة تخفيض الميل الحدّي للاستيراد (التقليل من الواردات التي تضعف من فعالية المضاعف) باستخدام سياسة مالية ضريبية وتجارية صارمة.
- العمل على التنسيق الدائم والمستمر بين سياسة الإنفاق العام والسياسات الاقتصادية الأخرى وبالأخص السياسة النقدية التي يجب أن تكون سياسة نقدية حريصة وهادفة، نابعة من سلطة نقدية مستقلة تقوم بضبط المعروض النقدي بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

✓ ضرورة ترشيد الإنفاق العام بشقيه من نفقات التسيير والتجهيز، فالأول يتطلب التحديد الدقيق لاحتياجات كل قطاع وتجنب التبذير والحدّ من الإنفاق العام الترفي غير الضروري، أما الثاني فيكون بتوجيهه نحو المشروعات الاستثمارية المدعمة للنمو.

✓ على الرغم من أهمية تدخل الدولة عن طريق سياسة الانفاق العام، فإنّ المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي يبقى بلا شك تدخل القطاع الخاص واستثماراته، لذا يجب:

- العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص بالقضاء على العراقيل البيروقراطية بما يسمح في الأخير بإعطاء دفعة قوية لهذا القطاع للمساهمة في تعزيز النمو وامتصاص البطالة.
- تعميق التعاون بين القطاع العام والخاص بالتوسع في إقامة المشاريع المشتركة بينهما وتشجيع القطاع الخاص للتوسع في الاستثمار وتوجيهه بما يتوافق مع أولويات التنمية الاقتصادية.

- ✓ الحرص والاهتمام بإعطاء إحصائيات ومعلومات ذات مصداقية وشفافية وذلك من أجل تشخيص حقيقي فعال يساعد في وضع حلول واقرار سياسات اقتصادية ناجعة عند حدوث الأزمات وكذا للخروج بدراسات اقتصادية –قياسية– مفيدة.
- ✓ التأكيد على ضرورة محاربة الفساد بكافة أشكاله –مع تواجد الارادة السياسية– باعتباره من أبرز معوقات التنمية الاقتصادية، وهذا بسن تشريعات وعقوبات صارمة في حق كل من له يد في ذلك، مع التأكيد على ضرورة تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة بمنح الاستقلالية التامة للهيئات الرقابية للقيام بدورها على أكمل وجه.

4. **آفاق الدراسة:** بعد معالجتنا لموضوع الدراسة، نرى أن هناك العديد من الموضوعات تناولتها الدراسة بصورة مختصرة بما يخدم موضوع الدراسة يمكن التعمق فيها وتحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع، من أهمها ما يلي:

- دراسة تحليلية قياسية لأثر ودور المدفوعات التحويلية في الدفع بالإنفاق الاستهلاكي للأسر.
- تحليل وقياس أثر مكونات الإنفاق العام (أنواعه) على الاستثمار الخاص–أثر المزاحمة– في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة تحليلية لدور اعانات التصدير في الدفع بالصادرات الجزائرية.
- دراسة تحليلية لعلاقة هيكل الواردات بالإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.
- دراسة السياسة النقدية المصاحبة للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

" وفي الأخير نحمد الله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع آملين أن نكون قد وفقنا في دراستنا، وأن يكون هذا العمل قد ساهم في إضافة لبنة جديدة في حقل المعرفة العلمية، وما توفيقي إلا بالله.."

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب)

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الشؤون الخارجية.	38.383.000.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	431.994.418.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.374.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.132.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
الشباب والرياضة	36.518.016.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	82.173.251.000
الصناعة والمناجم	4.685.200.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	225.179.207.000
السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
التجارة	17.527.751.000
الاتصال	18.360.897.000
الأشغال العمومية والنقل	24.655.965.000
الموارد المائية	13.685.429.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان واصلاح المستشفيات	408.282.838.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
العلاقات مع البرلمان	223.629.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	4.399.874.548.000
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	4.893.439.095.000

المصدر: قانون رقم 19-14 المؤرخ في2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 والصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، 2019/12/30، ص 51.

الملحق رقم (02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

الجدول– ج– الوحدة: آلاف دج

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	20.000	**8.228.690**
الفلاحة والري.....	47.569.207	**209.534.228**
دعم الخدمات المنتجة.....	53.930.300	**55.251.322**
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية.....	366.929.577	**602.151.806**
التربية والتكوين.....	106.126.210	**155.759.022**
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	52.081.000	**129.333.016**
دعم الحصول على السكن.....	3.224.550	**329.950.660**
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	**600.000.000**
المخططات البلدية للتنمية.....	40.000.000	**40.000.000**
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	**643.307.287**
احتياطي لنفقات غير متوقعة	**150.000.000**	**156.157.200**
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

المصدر: قانون رقم 19-14 المؤرخ في2019/12/11 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 والصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، 2019/12/30، ص 52.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03): تطور أسعار النفط في السوق العالمية خلال الفترة 1986-2019

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل الواحد

سعر النفط		السنوات	سعر النفط		السنوات
متوسط السنوي لسعر النفط الجزائري "صحاري بلند– Saharan Blend"	بالنسبة لسلة خامات أوبك		المتوسط السنوي لسعر النفط الجزائري "صحاري بلند– Saharan Blend"	بالنسبة لسلة خامات أوبك	
28.8	28.2	**2003**	14.6	13.0	**1986**
38.3	36.0	**2004**	18.4	17.7	**1987**
54.6	50.6	**2005**	15.2	14.2	**1988**
66.0	61.0	**2006**	18.6	17.3	**1989**
74.7	69.1	**2007**	24.4	22.3	**1990**
98.6	94.1	**2008**	20.9	18.6	**1991**
62.2	61.0	**2009**	20.0	18.4	**1992**
80.2	77.4	**2010**	17.5	16.3	**1993**
112.9	107.5	**2011**	16.2	15.5	**1994**
111.5	109.5	**2012**	17.4	16.9	**1995**
109.4	105.9	**2013**	21.3	20.3	**1996**
99.6	96.3	**2014**	19.7	18.7	**1997**
52.8	49.6	**2015**	13.1	12.3	**1998**
44.2	40.8	**2016**	18.1	17.5	**1999**
54.2	52.6	**2017**	28.7	27.6	**2000**
71.2	69.8	**2018**	24.7	23.1	**2001**
64.5	64.1	**2019**	24.8	24.3	**2002**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقارير الاقتصادية العربية الموحدة الصادرة عن صندوق النقد العربي لسنوات 2013 (ص385)، 2016 (ص468)، 2019 (ص337).
- التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك-OAPEC) لسنة 2019 ص112.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): تطور الإنفاق العام بشقيه –ميزانية التسيير وميزانية التجهيز– والرقم القياسي –مكمش الناتج– في الجزائر للفترة 1988-2019

السنوات	الإنفاق العام الكلي بالأسعار الجارية (1) مليار دج	ميزانية التسيير بالأسعار الجارية مليار دج	ميزانية التجهيز بالأسعار الجارية مليار دج	الناتج المحلي الاجمالي " GDP" بالأسعار الجارية (2) مليار دج	مكمش الناتج المحلي الاجمالي(3) (1999=100)
1988	**119.7**	76.2	43.5	**347,72**	**13,13**
1989	**124.5**	80.2	44.3	**422,04**	**15,24**
1990	**136.5**	88.8	47.7	**554,4**	**19,85**
1991	**212.1**	153.8	58.3	**862,1**	**30,52**
1992	**420.1**	276.1	144.0	**1074,7**	**37,21**
1993	**476.6**	291.4	185.2	**1189,7**	**42,28**
1994	**566.3**	330.4	235.9	**1487,4**	**54,58**
1995	**759.6**	473.7	285.9	**2005**	**70,17**
1996	**724.6**	550.6	174.0	**2570**	**87,03**
1997	**845.2**	643.6	201 .6	**2780,2**	**93,13**
1998	**875.7**	663 .8	211.9	**2830,5**	**90,21**
1999	**961.7**	774.7	187.0	**3238,2**	**100,00**
2000	**1178.1**	856.2	321.9	**4123,5**	**122,67**
2001	**1321.0**	963.6	357.4	**4227,1**	**122,10**
2002	**1550.6**	1097.7	452.9	**4522,8**	**123,71**
2003	**1639.3**	1122.8	516.5	**5252,3**	**134,02**
2004	**1888.9**	1250.9	638.0	**6149,1**	**150,43**
2005	**2052.0**	1245.1	806.9	**7562**	**174,69**
2006	**2453.0**	1437.9	1015.1	**8501,6**	**193,12**
2007	**3108.6**	1647.0	1434.6	**9352,8**	**205,47**
2008	**4191.0**	2217.8	1973.2	**11043,7**	**236,92**
2009	**4246.3**	2300.0	1946.3	**9968**	**210,49**
2010	**4466.9**	2659.1	1807.8	**11991,6**	**244,41**
2011	**5 853,6**	3 879,2	1 974,4	**14588,5**	**288,96**
2012	**7 058,2**	4 782,6	2 275,5	**16208,7**	**310,52**
2013	**6 024,1**	4 131,5	1 892,6	**16643,8**	**310,22**
2014	**6 995,8**	4 494,3	2 501,4	**17205,1**	**309,29**
2015	**7 656,3**	4 617,0	3 039,3	**16712,7**	**289,32**
2016	**7 297,5**	4 585,6	2 711,9	**17514,6**	**293,80**
2017	**7 282,6**	4 677,2	2 605,4	**18575,8**	**307,61**
2018	**7726.3**	4648.3	3078.0	**20259**	**330,85**

Source : (1) : - Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS, p216.

- www.mf.gov.dz

(2) : - Rétrospective des comptes économiques de 1963-2014, collection statistiques N°197/2016, p193.

- Ministère des finances, (PIB);(2000-2018), rapport de direction général de la prévision et des politiques, 2019.

(3) : IMF: World Economic Outlook (WEO) Database, April 2019

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1992-2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات المستخدمين	منح المجاهدين	أدوات ولوازم	التحويلات الجارية	نفقات تسييير أخرى
1992	100	6,4	12,1	94,5	63,1
1993	121,5	10.0	16.7	113,7	56,2
1994	151,7	12.8	18.2	120,9	57,8
1995	187,5	15.6	29.4	149,7	136,5
1996	222,.8	18.9	34.7	185,3	365,3
1997	245,2	25	43,5	146,4	183,5
1998	268,6	37,9	47,5	124,1	185,7
1999	286,1	59,9	53,6	166,8	208,3
2000	289,6	57,7	54,6	200	254,3
2001	324	54,4	46,3	254,1	284,8
2002	288,8	56,1	59,1	395,5	298,2
2003	301,1	74	69,8	457,1	220,8
2004	391,4	69,2	71,7	633,6	85
2005	418,5	79,8	76	597,6	73,2
2006	447,8	92,5	95,7	733,3	68,6
2007	526,2	101,6	93,8	871,8	53,6
2008	838,7	103	111,7	1102,9	61,5
2009	910,9	130,7	112,5	1108,5	37,4
2010	1212,6	151,3	121,7	1140,2	33,3
2011	1774,7	163,2	129,7	1773,9	37,7
2012	1988,4	185,3	135,2	2431,7	42
2013	1855,3	226,5	149,1	1856,4	44,2
2014	2007,2	218,4	161,9	2069	37,8
2015	2170,9	223	179,7	2000,8	42,6
2016	2313,1	226	185,5	1814,2	46,8
2017	2286,1	215,8	119,8	1982,1	73,4
*** 2018**	2198	224	112	2075	39,3

Source: - **IMF** Staff Country Report ,Algeria -Statistical Appendix-, N° 97/83, October 1997, p25.

- Evolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Rapport 2005, Avril 2006, p183.

- التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر2009، ص238.

- التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر2013، ص244

- التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر2017، ص151.

- التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، جويلية2018 ، ص144.

- * **IMF** Staff Country Report, Algeria -CONSULTATION-, N° 18/168, June 2018, p26.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (06): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1992-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	الفلاحة والموارد المائية	الطاقة والمناجم	التربية والتكوين	البنية التحتية الاقتصادية والادارية	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن والتهيئة العمرانية	نفقات أخرى
1992	10,1	5,0	10,3	15,6	3,2	17,5	82,3
1993	14,2	5,5	14,7	23,2	4,3	23,3	100
1994	15,5	5,1	15,6	24,2	6,4	35,0	134,1
1995	16,1	6,3	19,4	28,1	7,6	44,1	164,3
1996	21,7	5,6	24,2	34,8	8,7	57,4	21,6
1997	29,0	6,8	28,8	41,2	7,3	30,2	58,3
1998	37,3	8,6	33,5	46,6	8,9	73,5	3,5
1999	38,2	8,6	35,2	53,0	9,2	83,8	41
2000	43,1	7,3	38,8	63,8	12,3	100,5	56,1
2001	58,5	6,5	53,8	85,0	17,5	114,3	21,8
2002	102,4	7,6	56,0	94,2	27,4	129,5	35,8
2003	83,5	5,9	60,0	102,3	31,5	118,0	115,3
2004	97,5	225	61,8	101,2	30,8	93,9	27,8
2005	138,5	95	84,5	185,2	35,6	104,8	163,3
2006	181,6	130	84,1	263,9	32,9	140,7	181,9
2007	199,0	200	126,2	434,8	41,8	264,1	168,7
2008	247,4	24	135,7	619,6	54,9	266,5	625,1
2009	282,3	134	144,9	484,2	68,5	308,4	524
2010	294,5	164	153,5	495,4	71,2	358,8	270,4
2011	301,8	164	137,9	516,0	77,7	271,4	505,6
2012	231,5	4,3	134,6	628,5	96	611,1	569,5
2013	272,5	2,9	204,4	704	115,4	255,5	337,9
2014	290,2	112,6	192,6	818	112,6	427,7	547,7
2015	303,9	115,5	228,8	1033,4	136,8	617	603,9
2016	236,9	27	193,3	1126,4	154,6	447,5	526,2
2017	208,0	25,5	130,9	934,6	110,6	535,7	660,1
2018	-	-	-	-	-	-	-

Source : - Algeria -Statistical Appendix -, **IMF** Staff Country Report , N° 97/83, October 1997, p27.

- Algeria -Statistical Appendix -, **IMF** Staff Country Report , N° 98/87, September 1998, p57.
- Algeria -Statistical Appendix -, **IMF** Staff Country Report , N°03/69, March 2003, p56.
- Algeria -Statistical Appendix -, **IMF** Staff Country Report , N° 06/102, March 2006, p 23.
- Algeria -Statistical Appendix -, **IMF** Staff Country Report , N° 09/111, April 2009, p 23.
- Algeria -Statistical Appendix -, **IMF** Staff Country Report , N°13/49, February 2013, p16.
- التقرير السنوي 2012 الصادر عن بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص102-103.
- التقرير السنوي 2017 الصادر عن بنك الجزائر، جويلية 2018، ص65.

الملحق رقم (07): تطور كل من مؤشري الميل الحدّي والمرونة الدخلية للإنفاق العام وعدد السكان بالجزائر خلال الفترة (1988-2018)

السنوات	الميل الحدّي للإنفاق العام الكلي نسبة للناتج دج	الميل الحدّي لميزانية التسيير نسبة للناتج دج	الميل الحدّي لميزانية التجهيز نسبة للناتج دج	المرونة الدخلية للإنفاق العام الكلي دج	المرونة الدخلية لميزانية التسيير نسبة للناتج دج	المرونة الدخلية لميزانية التجهيز نسبة للناتج دج	عدد السكان بالآلاف* نسمة
1988	**0,06**	0,05	0,01	**0,22**	0,28	0,10	23 783,0
8919	**0,09**	0,06	0,03	**0,37**	0,41	0,30	24 409,0
1990	**0,25**	0,21	0,03	**1,00**	1,18	0,51	25 022,0
1991	**0,98**	0,58	0,40	**2,50**	2,24	3,01	25 643,0
1992	**0,49**	0,13	0,36	**1,22**	0,54	2,30	26 271,0
1993	**0,30**	0,13	0,17	**0,79**	0,59	1,07	26 894,0
1994	**0,37**	0,28	0,10	**0,99**	1,17	0,68	27 496,0
1995	**-0,06**	0,14	-0,20	**-0,22**	0,64	-2,93	28 060,0
1996	**0,57**	0,44	0,13	**1,89**	1,91	1,81	28 566,0
1997	**0,61**	0,40	0,20	**1,96**	1,71	2,74	29 045,0
1998	**0,21**	0,27	-0,06	**0,71**	1,14	-1,06	29 507,0
1999	**0,24**	0,09	0,15	**0,86**	0,44	1,95	29 965,0
2000	**1,38**	1,04	0,34	**4,41**	4,55	4,05	30 416,0
2001	**0,78**	0,45	0,32	**2,26**	1,87	3,23	30 879,0
2002	**0,12**	0,03	0,09	**0,39**	0,16	0,89	31 357,0
2003	**0,28**	0,14	0,14	**0,91**	0,70	1,31	31 848,0
2004	**0,12**	0,00	0,12	**0,43**	-0,02	1,12	32 364,0
2005	**0,43**	0,21	0,22	**1,48**	1,21	1,86	32 906,0
2006	**0,77**	0,25	0,49	**2,32**	1,39	3,21	33 481,0
2007	**0,64**	0,34	0,32	**1,69**	1,68	1,78	34 096,0
2008	**-0,05**	-0,08	0,03	**-0,12**	-0,33	0,13	34 591,0
2009	**0,11**	0,18	-0,07	**0,29**	0,80	-0,45	35 268,0
2010	**0,53**	0,47	0,06	**1,33**	1,77	0,47	35 978,0
2011	**0,74**	0,56	0,19	**1,71**	1,89	1,32	36 717,0
2012	**-2,38**	-1,50	-0,88	**-6,57**	-6,03	-7,74	37 495,0
2013	**1,73**	0,65	1,08	**4,26**	2,47	7,46	38 297,0
2014	**-1,34**	-0,25	-1,09	**-2,93**	-0,90	-6,01	39 114,0
2015	**-0,44**	-0,04	-0,40	**-1,06**	-0,15	-2,60	39 963,0
2016	**-0,01**	0,09	-0,10	**-0,04**	0,34	-0,71	40 836,0
2017	**0,23**	-0,02	0,25	**0,61**	-0,07	1,64	41 721,0
2018	**0,53**	0,47	0,06	**0,22**	0,28	0,10	42 149,0

المصدر: من إعداد الباحثة (الحسابات) بالاعتماد على الملحق رقم (04) وتقارير الديوان الوطني للإحصائيات:

- * Rétrospective des comptes économiques de 1963-2014, collection statistiques N°197/2016, p193.
- *** الجزائر بالأرقام** –نتائج 2015-2017، نشرية صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 2018/48، ص06.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (08): تطور مكونات الطّلب الكلي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال الفترة (1988-2018)

السنوات	الاستهلاك الكلي مليار دج	الاستهلاك الخاص مليار دج	الاستهلاك العام مليار دج	التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت مليار دج	الاستثمار الخاص مليار دج	الصادرات مليار دج	الواردات مليار دج	صافي الصادرات مليار دج
1988	279,2	214,1	65,1	91,7	48,2	45,4	43,2	2,2
1989	336,2	265,5	70,8	115,8	71,5	71,9	70,1	1,8
1990	403,7	313,6	90,1	141,9	94,2	122,3	87	35,3
1991	547,4	419	128,2	215,8	157,5	233,6	139,2	94,4
1992	733,1	548,3	184,8	278	134	249	188,5	60,5
1993	870,3	659,1	221,2	324,1	138,9	239,6	205	34,6
1994	1101,4	837,5	263,9	407,5	171,6	324,3	340,1	-15,8
1995	1455,0	1114,8	340,2	541,8	255,9	498,4	513,2	-14,8
1996	1740,4	1335	405,4	639,4	465,4	740,8	498,3	242,5
1997	1890,1	1430,3	459,8	638,1	436,5	791,8	501,6	290,2
1998	2060,3	1556,7	503,6	728,6	516,7	588,9	552,4	36,5
1999	2214,3	1670,7	543,6	789,8	602,8	840,5	610,7	229,8
2000	2274,3	1714,2	560,2	852,6	530,7	1675,2	690,4	984,8
2001	2472,3	1847,7	624,6	965,5	608,1	1480,3	764,9	715,4
2002	2689,7	1989,3	700,4	1111,2	658,3	1501,2	957	544,2
2003	2903,8	2126,3	777,5	1265,2	748,7	1902	1047,4	854,6
2004	3217,9	2371	846,9	1476,9	838,9	2337,4	1314,4	1023
2005	3418,9	2553	865,9	1691,6	884,7	3421,5	1493,6	1927,9
2006	3650,5	2695,6	954,9	1969,5	954,4	3979	1558,5	2420,5
2007	4052,8	2963,8	1089	2462,1	1027,5	4214,2	1916,8	2297,4
2008	4791,8	3333,3	1 458,5	3228,3	1255,1	5095	2572	2523
2009	5353,3	3743,9	1 609,4	3811,4	1865,1	3347,6	2854,8	492,8
2010	6181,3	4115,6	2 065,7	4350,9	2543,1	4333,6	3011,8	1321,8
2011	7563,4	4548,2	3 015,2	4620,3	2645,9	5374,1	3442,5	1931,6
2012	8504,5	5211	3 293,5	4992,4	2716,9	5687,4	3907,1	1780,3
2013	8955,5	5769,8	3 185,7	5690,9	3798,3	5217,1	4368,5	848,6
2014	9608,2	6264,7	3343,5	6311,8	3810,4	4917,6	4719,7	197,9
2015	10457,5	6745,3	3 712,2	7062,3	4023	3537,2	5193,5	-1656,3
2016	11115,3	7330,5	3 784,8	7544,3	4832,4	3277,7	5154,8	-1877,1
2017	11629,7	7913,2	3716,5	7698	5092,6	3928,3	5111,3	-1183
2018	12326,5	8441,6	3884,9	8202,5	5124,5	4889,3	5403,2	-513,9

Source : - Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, ONS, Collections Statistiques N° 197/2016.
- Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2015 à 2018 , ONS, N° 883, Décembre 2019.
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011-2016, ONS, C. Statistiques N° 205/2017.
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013-2018, ONS, C. Statistiques N° 214/2019.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (09): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1988-2018)

السنوات	الدخل المتاح مليار دج	كتلة الأجور مليار دج	معدّل النمو الحقيقي للواردات	الايرادات العامة مليار دج	رصيد الميزانية العامة مليار دج	رصيد الحساب الجاري مليار دولار .أ	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار. أ	معدل التضخم (100=2001)
1988	334,4	137,5	-	93,5	-26,2	-	-	5,9
1989	425,0	152,2	39,8	116,4	-8,1	-	-	9,3
1990	543,5	180	-4,7	152,5	16	1,35	61,8	17,9
1991	812,2	255,5	4,1	248,9	36,8	2,39	46,7	25,9
1992	1 023,8	341,3	11,1	311,9	-108,2	1,3	49,1	31,7
1993	1 107,1	412,5	-4,3	313,9	-162,5	0,8	51	20,5
1994	1 407,8	469,9	28,5	477,2	-89,1	-1,8	42,4	29
1995	1 877,5	568,8	17,4	611,7	-147,9	-2,2	42,1	29,8
1996	2 346,7	667,2	-21,7	825,2	100,6	1,2	46,9	18,7
1997	2 570,2	722,1	-5,9	926,7	81,5	3,45	48,2	5,7
1998	2 590,7	794,6	13,7	774,5	-101,2	-1,12	48,2	5
1999	2 919,2	847,6	-0,3	950,5	-11,2	0,02	48,6	2,6
2000	3 755,6	884,6	-7,8	1578,2	400,1	8,93	54,8	0,3
2001	3 925,4	970,6	11,3	1505,5	184,5	7,06	54,7	4,2
2002	4 184,7	1048,9	23,5	1603,2	52,6	4,37	56,8	1,4
2003	4 906,8	1137,9	1,0	1974,5	335,2	8,84	67,9	4,3
2004	5 730,2	1278,5	11,8	2229,9	341	11,1	85,3	4
2005	6 987,3	1363,9	-2,1	3082,8	1030,8	21,2	103,1	1,4
2006	7 848,9	1500,1	-5,6	3639,9	1186,9	28,95	117	2,3
2007	8 851,3	1721,9	15,6	3687,9	579,3	30,45	134,8	3,7
2008	10 542,1	2138,4	16,4	2902,4	-1288,6	34,45	171	4,9
2009	9 397,0	2355,6	24,9	3275,4	-970,9	0,41	137,2	5,7
2010	11 483,5	2907,5	-9,1	3074,6	-1392,3	12,15	161,2	3,9
2011	13 876,8	3862,8	-3,3	3 489,8	-2363,8	17,8	200,2	4,5
2012	15 433,1	4287,1	5,6	3 804,0	-3254,2	12,4	209	8,9
2013	15 557,0	4391,2	11,9	3 895,3	-2128,8	1,15	209,7	3,3
2014	15 907,0	4673,7	8,4	3 927,8	-3068	-9,3	213,6	2,9
2015	1644,2	4977,8	17,6	4 552,5	-3103,8	-27,3	166,3	4,8
2016	16938,7	5275,1	-2,3	5 011,6	-2285,9	-26,2	160	6,4
2017	17464,7	5367,8	-5,3	6 047,9	-1234,7	-22,7	167,5	5,6
2018	18613,4	5321,5	-1,7	6 314,0	-1412,3	-16,7	178,34	4,3

Source : - Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, ONS, Collections Statistiques N° 197/2016.
- Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2015 à 2018 , ONS, N° 883, Décembre 2019.
- Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS.
- Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; **Salaire**, rapport de l'ONS
-Indice des prix à la consommation, collections statistiques N°200, rapport de l'ONS, juillet 2016.
- التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر لعدة سنوات (من 2002-2017) ، اضافة الى النشريات الاحصائية الثلاثية لعدة سنوات.

الملحق رقم (10): تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر للفترة (2001-2018)/ الوحدة: %

السنوات	المحروقات	الصناعة	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات التجارية	خدمات غير تجارية*
2001	34,2	7,5	9,7	8,5	29,0	11,2
2002	32,7	7,5	9,2	9,1	30,5	11,0
2003	35,6	6,8	9,8	8,5	28,9	10,5
2004	37,7	6,3	9,4	8,3	28,4	9,8
2005	44,3	5,5	7,7	7,5	26,6	8,4
2006	45,7	5,3	7,5	7,9	25,6	8,0
2007	43,7	5,1	7,6	8,8	26,2	8,5
2008	45,3	4,7	6,6	8,7	25,1	9,7
2009	31,2	5,7	9,3	11,0	30,7	12,0
2010	34,9	5,1	8,5	10,5	27,8	13,2
2011	35,9	4,6	8,1	9,1	26,0	16,3
2012	34,2	4,5	8,8	9,2	27,0	16,3
2013	29,8	4,6	9,9	9,8	30,6	15,3
2014	27,1	4,9	10,3	10,4	31,6	15,8
2015	18,8	5,5	11,6	11,5	35,3	17,4
2016	17,3	5,6	12,2	11,8	35,6	17,5
2017	19,9	5,6	11,9	11,9	34,1	16,5
2018	22,4	5,6	12,0	11,6	33,6	14,8
المتوسط	**32,8**	**5,6**	**9,5**	**9,7**	**29,6**	**12,9**

Source : ministère des finances, (PIB) ;(2000-2018), rapport de direction général de la prévision et des politiques, 2019, p2.

الملحق رقم (11): دراسة وصفية لبانات السلاسل الزمنية المدروسة

	GEXP	CONEXP	INVEXP	NETX
Mean	34.71333	43.50000	17.02000	8.556667
Median	35.25000	41.80000	16.85000	8.250000
Maximum	45.80000	62.90000	27.60000	28.50000
Minimum	24.60000	30.20000	11.00000	-10.70000
Std. Dev.	5.871012	9.366227	4.925612	10.36023
Skewness	-0.006412	0.285425	0.658486	0.117706
Kurtosis	1.880228	1.901953	2.469434	2.362308
Jarque-Bera	1.567567	1.914473	2.519896	0.577587
Probability	0.456675	0.383953	0.283669	0.749167
Sum	1041.400	1305.000	510.6000	256.7000
Sum Sq. Dev.	999.5947	2544.060	703.5880	3112.694
Observations	30	30	30	30

المصدر: مخرجات **Eviews7**

* تتضمن خدمات: الادارة العمومية، المؤسسات المالية والشؤون العقارية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (12): نتائج اختبار الاستقرارية لسلاسل المتغيرات المدروسة

1. اختبار ADF "Augmented Dickey Fuller"

GEXP

Null Hypothesis: GEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.299981	0.1787
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.811502	0.2047
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

@TREND(1989)	0.179709	0.116803	1.538567	0.1360

Null Hypothesis: D(GEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.492048	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

@TREND(1989)	-0.056502	0.112479	-0.502337	0.6198

Null Hypothesis: GEXP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.020026	0.6678
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

CONEXP

Null Hypothesis: CONEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.200271	0.2104
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: CONEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.459586	0.8203
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

@TREND(1989)	-0.027936	0.135153	-0.206696	0.8379

Null Hypothesis: D(CONEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.321765	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

@TREND(1989)	0.095948	0.090990	1.054489	0.3026

Null Hypothesis: CONEXP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.468078	0.1301
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

قائمة الملاحق

INVEXP

Null Hypothesis: INVEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.170769	0.6731
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: INVEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.121998	0.5127
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

@TREND(1989)	0.146795	0.073985	1.984132	0.0579

Null Hypothesis: D(INVEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.435337	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

@TREND(1989)	0.074814	0.073531	1.017445	0.3187

Null Hypothesis: INVEXP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.196025	0.7359
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

NetX

Null Hypothesis: NETX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.793383	0.37
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: NETX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.875058	0.6414
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

@TREND(1989)	-0.162931	0.150152	-1.085105	0.2878

lull Hypothesis: D(NETX) has a unit root
xogenous: Constant, Linear Trend
ag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
ugmented Dickey-Fuller test statistic		-4.994089	0.0022
est critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

TREND(1989)	-0.181940	0.182812	-0.995231	0.3300

Null Hypothesis: NETX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.391752	0.1490
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

2. اختبار "Phillips-Perron "PP

GEXP

Null Hypothesis: GEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.299981	0.1787
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: GEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.915925	0.1723
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

@TREND(1989)	0.179709	0.116803	1.538567	0.1360

Null Hypothesis: D(GEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.549879	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

@TREND(1989)	-0.056502	0.112479	-0.502337	0.6198

Null Hypothesis: GEXP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.290044	0.7630
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

CONEXP

Null Hypothesis: CONEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.190550	0.2137
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: CONEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.615534	0.7618
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

@TREND(1989)	-0.027936	0.135153	-0.206696	0.8379

Null Hypothesis: D(CONEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.780703	0.0035
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

@TREND(1989)	0.089135	0.092776	0.960748	0.3459

Null Hypothesis: CONEXP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.545515	0.1129
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

قائمة الملاحق

INVEXP

Null Hypothesis: INVEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.210012	0.6563
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: INVEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.121998	0.5127
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

@TREND(1989)	0.146795	0.073985	1.984132	0.0579

Null Hypothesis: D(INVEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.892667	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

@TREND(1989)	0.074814	0.073531	1.017445	0.3187

Null Hypothesis: INVEXP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.329600	0.7739
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

NETX

Null Hypothesis: NETX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.900678	0.3274
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: NETX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.827898	0.6650
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

@TREND(1989)	-0.162931	0.150152	-1.085105	0.2878

Null Hypothesis: D(NETX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.539770	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

@TREND(1989)	-0.110651	0.174484	-0.634162	0.5317

Null Hypothesis: NETX has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.317266	0.1693
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (13): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن – *"Johansen Cointegration Test"*–

Date: 04/11/20 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CONEXP INVEXP NETX GEXP
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.810178	85.08613	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.579951	41.88277	29.79707	0.0013
At most 2 *	0.436708	19.33080	15.49471	0.0125
At most 3 *	0.155943	4.407904	3.841466	0.0358

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.810178	43.20335	27.58434	0.0002
At most 1 *	0.579951	22.55197	21.13162	0.0314
At most 2 *	0.436708	14.92289	14.26460	0.0393
At most 3 *	0.155943	4.407904	3.841466	0.0358

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (14): نتائج تقدير نموذج Vecm

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/25/20 Time: 18:02
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Error Correction:	D(CONEXP)	D(GEXP)	D(INVEXP)	D(NETX)
CointEq1	-0.154711	0.109266	0.090279	-0.180392
	(0.34681)	(0.34581)	(0.24631)	(0.70544)
	[-0.44609]	[0.31597]	[0.36653]	[-0.25571]

الملحق رقم (15): نتائج تقدير نموذج "VAR (3) "

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/30/20 Time: 08:40
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CONEXP	INVEXP	NETX	GEXP
CONEXP(-1)	0.428411	0.010079	0.853746	-1.246532
	(0.63870)	(0.46826)	(1.33607)	(0.79094)
	[0.67075]	[0.02152]	[0.63900]	[-1.57601]
CONEXP(-2)	0.318270	0.379695	-1.796177	1.495860
	(0.94596)	(0.69352)	(1.97880)	(1.17144)
	[0.33645]	[0.54749]	[-0.90771]	[1.27694]
CONEXP(-3)	-0.057026	-0.369981	1.054442	-0.646788
	(0.68747)	(0.50401)	(1.43809)	(0.85134)
	[-0.08295]	[-0.73407]	[0.73323]	[-0.75973]
INVEXP(-1)	-0.238297	1.167336	-0.286406	0.209190
	(0.73482)	(0.53873)	(1.53713)	(0.90997)
	[-0.32429]	[2.16685]	[-0.18633]	[0.22989]
INVEXP(-2)	0.457085	-0.778717	-0.521907	0.480404
	(0.90776)	(0.66551)	(1.89888)	(1.12413)
	[0.50353]	[-1.17010]	[-0.27485]	[0.42736]
INVEXP(-3)	-0.666382	0.358568	0.763786	-0.828595
	(0.68258)	(0.50043)	(1.42786)	(0.84528)
	[-0.97626]	[0.71652]	[0.53492]	[-0.98026]
NETX(-1)	-0.220594	0.212298	0.851074	-0.506630
	(0.52769)	(0.38687)	(1.10385)	(0.65347)
	[-0.41803]	[0.54876]	[0.77101]	[-0.77529]
NETX(-2)	0.384329	-0.005114	-1.191504	0.832942
	(0.54435)	(0.39909)	(1.13870)	(0.67411)
	[0.70603]	[-0.01281]	[-1.04637]	[1.23562]
NETX(-3)	-0.576567	-0.117631	1.213347	-0.735643
	(0.47579)	(0.34882)	(0.99528)	(0.58920)
	[-1.21181]	[-0.33723]	[1.21910]	[-1.24855]
GEXP(-1)	0.255435	0.717440	-0.932916	0.673597
	(0.57065)	(0.41836)	(1.19370)	(0.70667)
	[0.44762]	[1.71487]	[-0.78153]	[0.95320]
GEXP(-2)	0.278276	-0.469367	-0.255838	0.194084
	(0.64742)	(0.47465)	(1.35430)	(0.80174)
	[0.42982]	[-0.98887]	[-0.18891]	[0.24208]
GEXP(-3)	-0.513837	0.285717	0.700900	-0.700978
	(0.47812)	(0.35053)	(1.00015)	(0.59208)
	[-1.07471]	[0.81511]	[0.70080]	[-1.18392]

C	23.06804 (49.7661) [0.46353]	-15.55609 (36.4854) [-0.42636]	13.84662 (104.103) [0.13301]	52.04881 (61.6283) [0.84456]
R-squared	0.900847	0.854388	0.725690	0.608008
Adj. R-squared	0.815859	0.729579	0.490568	0.272015
Sum sq. resids	190.1475	102.2028	832.0495	291.5974
S.E. equation	3.685372	2.701888	7.709222	4.563813
F-statistic	10.59966	6.845521	3.086432	1.809586
Log likelihood	-64.66285	-56.28149	-84.59008	-70.43509
Akaike AIC	5.752803	5.131962	7.228895	6.180377
Schwarz SC	6.376725	5.755883	7.852817	6.804299
Mean dependent	42.10741	16.97778	8.848148	35.65556
S.D. dependent	8.588271	5.195733	10.80108	5.348928

المصدر: مخرجات EVIEWS 7

الملحق رقم (16):نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 10/30/20 Time: 08:43
Sample: 1989 2018
Included observations: 27

Lags	LM-Stat	Prob
1	21.87482	0.1473
2	15.20447	0.5097
3	16.80578	0.3983
4	18.61722	0.2890
5	14.00039	0.5987
6	16.98451	0.3866
7	22.21099	0.1365
8	9.414610	0.8954
9	18.20489	0.3120
10	12.14076	0.7342
11	11.61930	0.7697
12	12.32911	0.7210

Probs from chi-square with 16 df.

الملحق رقم (17):نتائج اختبار اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Residual Covariance (Urzua)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 10/30/20 Time: 08:45
Sample: 1989 2018
Included observations: 27

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.219017	2	0.5436
2	1.236972	2	0.5388
3	0.709420	2	0.7014
4	2.502606	2	0.2861
Joint	26.06991	55	0.9997

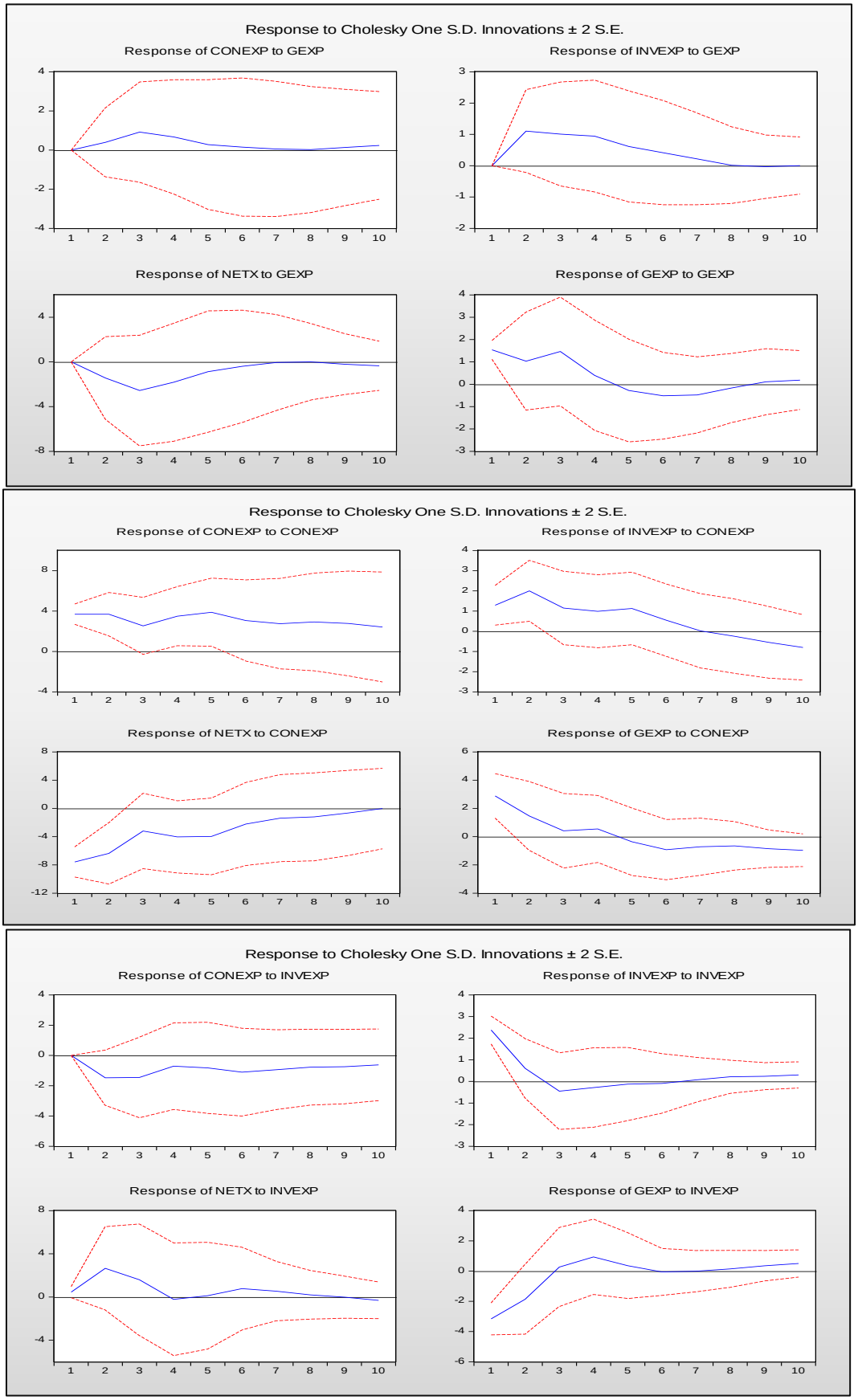
الملحق رقم (18): اختبار تجانس تباين الأخطاء

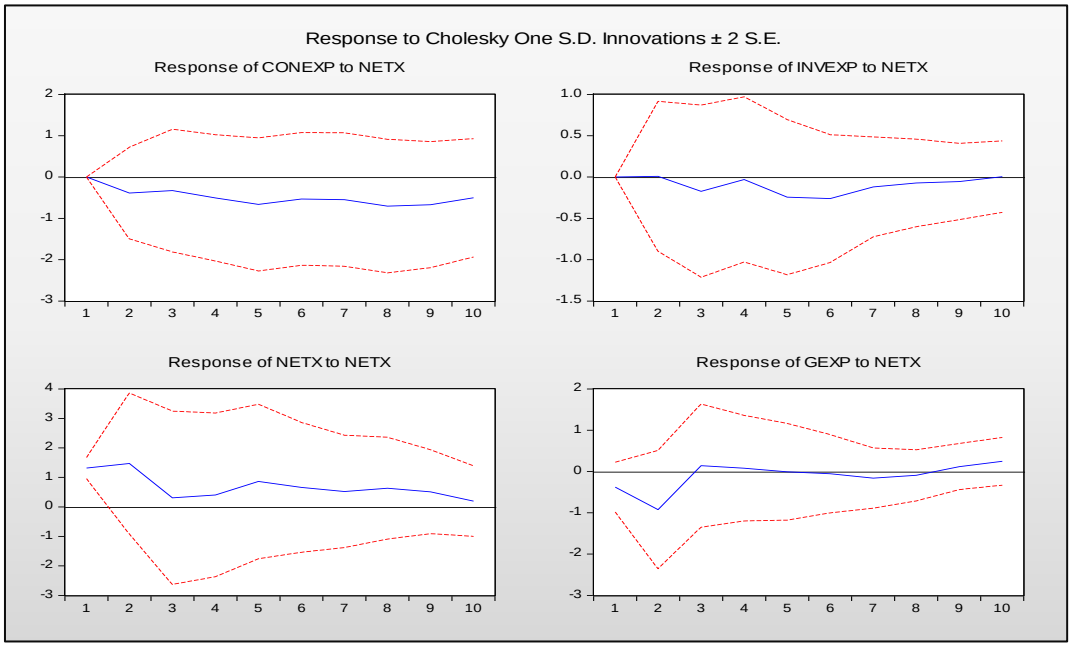
VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 10/30/20 Time: 10:27
Sample: 1989 2018
Included observations: 27

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
247.0294	240	0.3639

الملحق رقم (19): دوال الاستجابة الدفعية





الملحق رقم (20):نتائج اختبار تفكيك تباين الخطأ

Variance Decomposition of CONEXP:

Period	S.E.	CONEXP	INVEXP	NETX	GEXP
1	3.685372	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	5.442008	91.64459	7.328034	0.505682	0.521696
3	6.250519	85.83187	10.97220	0.657622	2.538306
4	7.241783	87.14833	9.134448	0.978293	2.738933
5	8.288386	88.45442	7.956890	1.387274	2.201420
6	8.922152	88.12065	8.399489	1.551827	1.928034
7	9.400215	87.95502	8.569369	1.735878	1.739735
8	9.898384	88.01606	8.344217	2.070224	1.569498
9	10.32741	88.04009	8.181227	2.321172	1.457515
10	10.63852	88.11617	8.050232	2.410890	1.422708

Variance Decomposition of INVEXP:

Period	S.E.	CONEXP	INVEXP	NETX	GEXP
1	2.701888	22.64545	77.35455	0.000000	0.000000
2	3.588369	43.86160	46.67218	0.000533	9.465687
3	3.930532	45.09649	40.22800	0.191941	14.48357
4	4.170416	45.63189	36.19842	0.175375	17.99432
5	4.372096	48.16457	33.01889	0.470920	18.34562
6	4.434346	48.33615	32.14456	0.804435	18.71485
7	4.441816	48.17522	32.06340	0.874090	18.88729
8	4.454434	48.21375	32.10951	0.895060	18.78168
9	4.495008	48.84287	31.81343	0.894169	18.44954
10	4.575697	50.20865	31.12372	0.862997	17.80463

Variance Decomposition of NETX:

Period	S.E.	CONEXP	INVEXP	NETX	GEXP
1	7.709222	96.74085	0.342658	2.916496	0.000000
2	10.54706	88.13220	6.506019	3.509113	1.852668
3	11.43299	82.85904	7.479073	3.059327	6.602558
4	12.26803	82.78612	6.525617	2.766337	7.921929
5	12.95196	83.65644	5.863090	2.923458	7.557007
6	13.18517	83.53900	6.005823	3.072661	7.382514
7	13.27978	83.44772	6.088616	3.184418	7.279242
8	13.35043	83.37543	6.046559	3.375572	7.202442
9	13.37744	83.27246	6.022339	3.508426	7.196771
10	13.38714	83.15202	6.068039	3.524232	7.255713

Variance Decomposition of GEXP:

Period	S.E.	CONEXP	INVEXP	NETX	GEXP
1	4.563813	39.98241	47.96255	0.686129	11.36891
2	5.324161	36.90213	47.45324	3.500765	12.14386
3	5.545788	34.56467	43.97242	3.290468	18.17244
4	5.666122	34.03441	44.88358	3.172029	17.90998
5	5.696101	34.08533	44.81089	3.138981	17.96480
6	5.793598	35.47309	43.32516	3.043323	18.15843
7	5.859428	36.17450	42.35721	3.051580	18.41671
8	5.900659	36.89540	41.82702	3.034274	18.24331
9	5.974506	38.02876	41.14166	2.999903	17.82969
10	6.080642	39.22576	40.40639	3.060874	17.30697